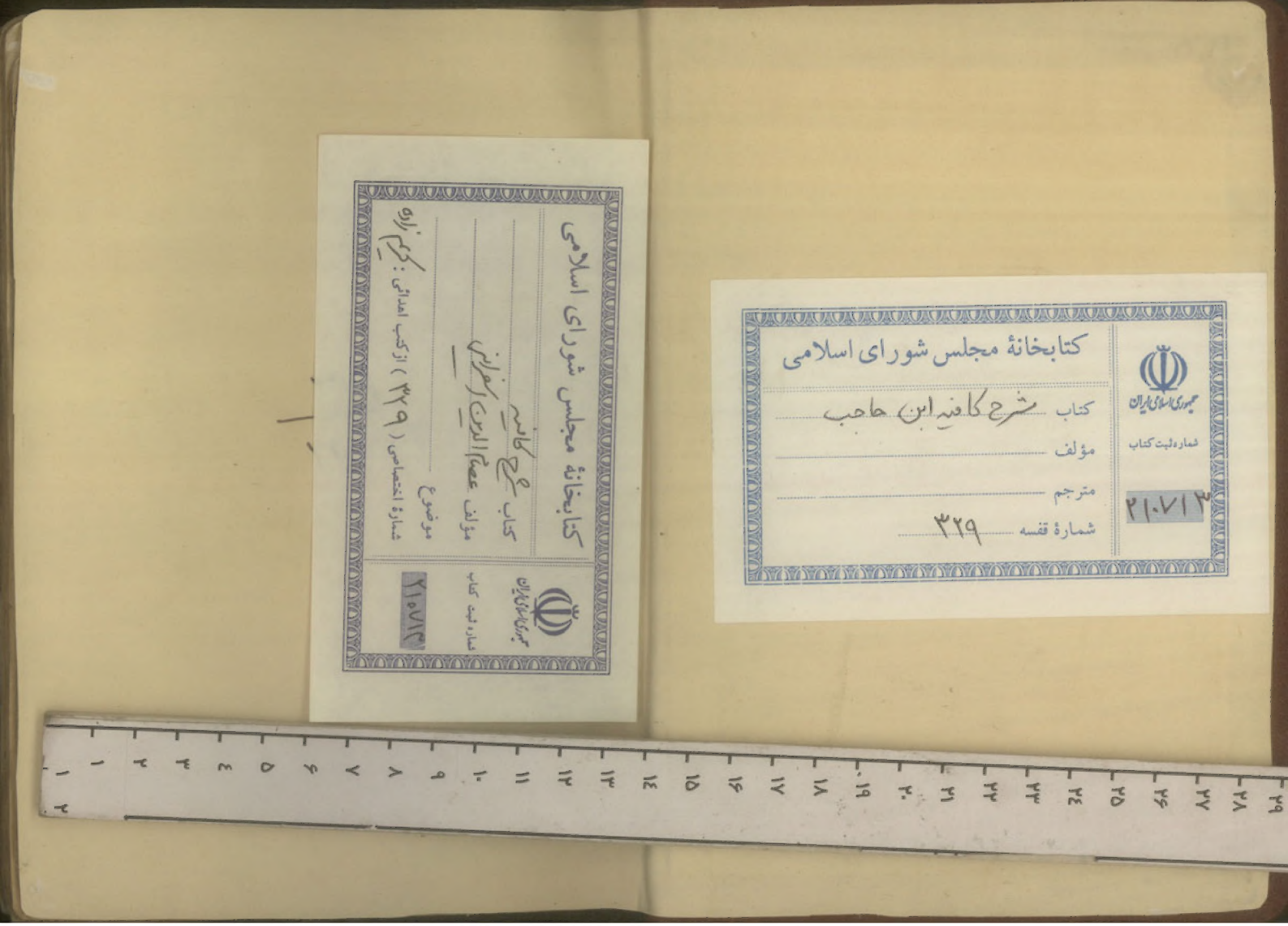
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۱۰۷۱۳
کتاب شرح کافیه ابن حاجب
مؤلف
مترجم
شمارهٔ قفسه ۳۲۹
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۱۵۷۱۴
کتاب شرح کافیه
مؤلف عصام الدین رکنرانی
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۳۲۹) از کتب اهدائی: کریم زاده

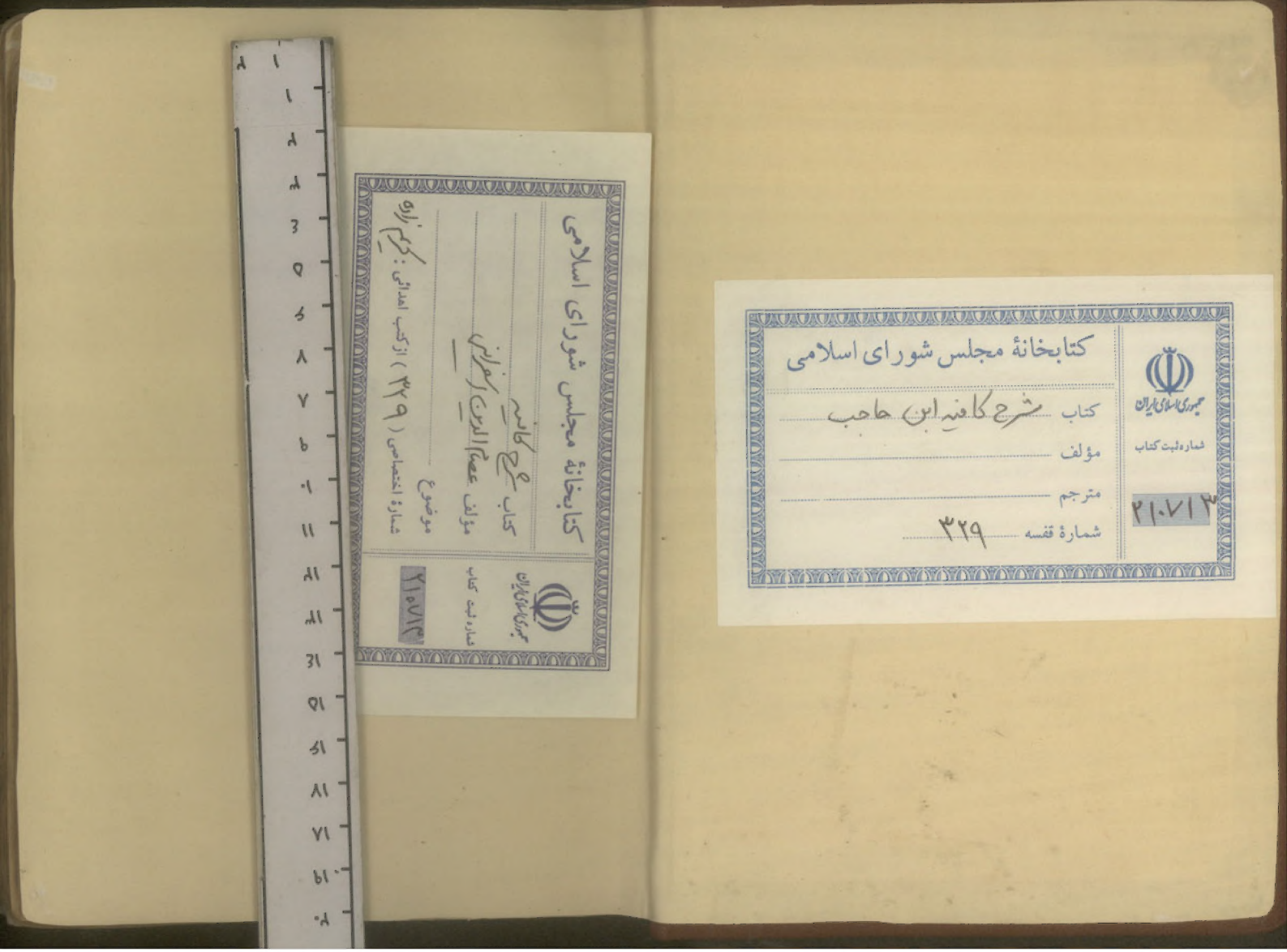

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

کتاب شرح کافیه ابن حاجب

مؤلف

مترجم

شمارهٔ قفسه ۳۲۹

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۰۷۱۳

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

کتاب شرح کافیه

مؤلف عصام الدین اسفرائنی

موضوع

شمارهٔ اختصاصی (۳۲۹) از کتب اهدائی: کریم زارع

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۰۷۱۳

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب شرح کافیه ابن حاجب
مؤلف
مترجم
شمارهٔ قفسه ۳۲۹
جمهوری اسلامی ایران
شمارهٔ ثبت کتاب
۲۱۰۷۱۳

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب شرح کافیه
مؤلف عصام الدین اسفرائینی
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۳۲۹) از کتب اهدائی: کریم زاده
جمهوری اسلامی ایران
شمارهٔ ثبت کتاب
۲۱۰۷۱۳

کتاب اورثه عصام

بسم الله الرحمن الرحیم

احمد الله علی ما انهمنی کرم عصاما لاعظاما، وان کنت ابنا لکرام، وخلفا عن الاعلام، وحفظنی ان اکون امتیا، وجعل کل یوم لی خیرا مما تقدم علیه من الایام، ثم ابلغ صلوة واتم سلام، ابلغ مراقد عظام ومشاهد اجسام جاء لدی سیدی محمد افضل من اتی خیر کلام، وآله وصحبه قدوة مبتغی الحلال والحرام، وبعد فیقول المفتقر الی الله القوی المتین، ابراهیم بن محمد بن خرشاه الاسفرائی هشته بعصام الدین، ان الکتاب الذی تحصیله انسب من کل مناسب، وتقصیده اجل الحاق الی اعلی مراتب، الکافیة المنسوبة الی الشیخ ابن الحاجب، اوصله الله عز وجل الی اقرب المطالب، وجعل انیره لجمیع مقاصد کل طالب، وهو وان شرحه آخرون قبلی وبعد اوضحه الممی بعدی، لم یرها لی الان لاهله، وبقی اکثر مقاصده علی دلال لم کان فی اصله، ربما یحتاج المقول علی شروحه انصار محصلا، لمقصدی من خواص مقاصده، ولم یسهل منه محصلا فطالما جاهدت فی ذلک ان اشرحه شرحا واضحا، مختصرا مفیدا مطلقا، مقررا مفیدا لمغلقاته صانا بالکم سلامة، مقفلا لجلیة، مصلحا لمعلاة، الا ما اخل النظام، ولم یرة الاناس، وکان یوقع عنه الموافق، وسؤلنی نوابیا فتنی الی التواقی، الی ان سألنی الاقدام علیه، من لا یسعنی

فانی

مخالفته لانه فتت لی من ابیه وعاطفه وتحققت انه لا یضیع علی، ولا یخیب رجائی فیه اعلی، وهو الا یخل علی ذکر الاهلی دقائق نظری، وحقائق ما ادی الیه فکری، وعلیم حق اهل العلم علی الناس، وتمیز ارباب الایادی عن لیس لهم الا الحسن ولا سواء بین اصحاب طریق الصلاح، وبین الوسواس الخناس الذی یوسوس فی صدور الناس، وکیف لا وقد تربیت فیها بین اولاد السلاطین والحکام، بسبب اعلام العلم وتکریم العلماء الاعلام، فاذن اجدر بتربیة فی مقام الاکرام، جدیر بعزیز العلام، لا زال من التوفیق قوام، ومن التائید عصام، کما جعل اباه الذی هو اعظم فخر الانام، واکرم سلاطین الایام، واجابهم لحوزه الاسلام عن الانعام، والقوم الصلاة البهیة بالصبح والاصطلام، والسنی من الجزء والتمام، والشبع من فرعام الاجام، عبد الله فواتا ثم وافا لهذا المقام، یا رب یا ربکاه، رب اباه وایاه واجعلهما ممن ایتهم الحکمة والحکومة واحصنا احفظ ما عن فتنة الباس والخصومة، وادام عیشهما فی ظلال العیش الناعم، بانعام ذلک الاب، وهذا الابن المنعم، لسیما الامیر الکبیر آباه فی ایام الطفولیة والصبا وطیلین العلم والعدل والعفة والورع والتقی الامیر الخلیق بحرز الجوامع والدفاتر، المشرف من بین الامراء بالشیخوخة والسن، والمتمیز بین العظماء، مرتقی العلماء نعم المربی یا رحمة بن الامیر المغفور الصبور جان وبابی اللهم ارزقه حسنات فی الدارین یقول صاحبا حسبی فجاء بحمد الله شرحا للقلب لم یکتحل عین الانسان بمثله

٣٢٩٠-ح
575
٢٢٦

المقصد لكل لفظ وضع على حده لا يكون تابعا للوضع الآخر بان يكون احد وضعيه بسبب مناسبة الموضوع له فيه للموضوع له في الوضع الآخر وعن المجاز وهو اللفظ المستعمل في غير الموضوع له لمناسبة بينه وبين الموضوع له بقرينة صارفة عن ارادة الموضوع له بقيد ان يشترط الاجتناب عن الكناية ايضا وهو اللفظ المستعمل في غير الموضوع له لمناسبة بينه وبين الموضوع له من غير قرينة صارفة عن ارادة الموضوع له لانه كالمجاز في الذهن المتعارف واعتذروا على ظهور اشتراك الفرق بين المجاز والكناية الاجتناب هنا ان الاستعمال في التورية من غير قرينة واضحة مذكر على ان المراد ما هو من شرائط الكناية لا يجتنب فيه عن الخلل لا يوقف المخاطب معناه لانه كالمتضايع ايقاعه في التباس وما نراه كثيرا في تواريخ هذا الكتاب وغيره من ذكر الالفاظ الذي من مصطلحات هذا الفن كالموقوف والمتعلق كالموقوف المعروف لا يوقف غالبا الا عذر عنه دعوى ان تلك الالفاظ كانت شائعة في الالسنة مشتهرة بحيث كان المصنف يوقف من حال المخاطبين انهم يوقفون فلم يبق مشتهرة بعد زمان صاحب التوقيف والمكتشف لم يعرف مقصود مفهوم الموقوف لما يوجد ساوا وانا يوجد غير ساوا وتمرة الافراد من ثمرات هذا التصنيف فيجب ان يقصد بكل من تعطى لكل منهما وحده والحكم موضوعه لا الافراد فذكر ما يدل على قصد الفرد خروج عن صناعة التوقيف مخالف لما هو عادة اصحابها وكذلك يحفظ الموقوف والموقوف عن اشتمال على ما يدل على قصد الفرد ويتكرر على من قرن شيئا منها بلفظ كل وتقدير ما امكن ان تخلف ايا كان وستوقف تفصيلا ان كان لزمان وقد اخترعنا فيه التصرف توقيفا الفنون المترجمة بالتبع امرين اخرين احدهما انه ينبغي ان يوقف

المقصد

ام سوى ولم يمثل عند انسان العين ما يدانيه وحاريه ان يكون مرقيه ان جعلت ما يجوبه الكتب من العلل النحوية نحوية وما يتلوى عليه الزبر من ترتيب ما يخيل ضعفه مطوية او ليس فيها الا تشحيذ الاذهان وقد يستراح عنه ما في الامكان ما في اشتمال تشبيه الاركان اثقه بانه ان يكون تاليفا مستجلبا للغفلة قلوب الطلبة ومنسيا للوصول الى اصل المطلوب وهو حبس ونعم الوكيل اعلم انه لا بد للشارع في تحصيل هذا الكتاب من ضبط عدة امور العدة وصول الى مقاصده فذكرها اولا تسهيلا لطالبه ومقاصده العلم ان كان اعتقادا والشيء ليس تصديقا او الا فتصور او كل منهما ان تحصل من غير توقف على طلب وسبق علم الشيء ينتقل منه اليه فبديهي وان توقف فنظري لنسبة الى النظر الذي هو ملاحظة المعلوم لتحصيل المجهول المطلوب وما يحصل به التصديق بالشيء بطريق النظر يسمى دليلا وما يحصل من تصوره تصور الشيء بطريق النظر يسمى معرفا على صيغة اسم الفاعل وذكر الشيء معرفا على صيغة اسم المفعول والاصرية المعرف ان يكون مميزا لكل من افراد المعرف بحيث لا يشذ عنه فرد ويتبين هذا الشرط بها وان لا يشمل حالا من افراده ويسمى منعا ويسمى الصرف لجانبه الاول عند على الوتيرة حاصرة حدا والمعرف به محدودا وقد يطلق المعرف بالتغيير عن بعض الاخبار لكنه لا يكاد يوجد في تعيين المفهوم الا اصطلاحية وانا يكثر في تعيين اللغة ولذلك يناقش في توقيتات تلك المفهومات تفوت الحيف ولا يجتنب عنها بالاكتفاء بل تكلف ما امكن تحيله ما نافا ومن شرائط الموقوف ان يجتنب فيه عن اللفظ المشترك هو ما وضع

بما لا يتوقف معرفته على التتبع لان خطاب ما لغاتا ليس من التتبع لاستغنائه عن التعلم لان الغرض من تعلم النحو مثلا معرفة احوال الكلم الثلاث من حيث الاعراب والبناء وقد حصل له ذلك بالتتبع وكذلك سيراه يعدل عن بعض قوانين القوم واورد عليه ان المستغنى عن تعلم النحو من تم استقرائه واتقن من تتبع بعض الاحكام دون بعض فلا قبح ان يوقف له بعض الموضوعات بما وقف بالتتبع ليعلم احكام اخرى له بالوقف بالتتبع هذا او عين التحقيق يحكم بان خطاب هذه الفنون لا يكون من خاطب ليس من تتبع اصلا وبحيث ينبغي ان يراعى في توقيف هذا الاصل وما ينطبق عليه يكون مخلا ولا ينبغي اصلاحه باعتبار امر يتوقف على تتبع فالانه لا يتم بالنظر الى ما هو عارضه رأسا وثانيها وهو مذكور في بحث الكلام من شرح المفصل ان المراد من صدور الالفاظ ان يكون اللفظ والاولى ما ذكر هذا لو تيسر ان قولهم في حد المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل معناه ما دل على انه وقع على معناه فعل الفاعل سواء كان وقع عليه نفس الامر اولا وان وقع ولم يدل عليه لفظ لم يكن مفعولا به وظاهر دعواه في غاية الاختلال لان اكثر توقيفات الفن خالية عن هذا القيد الاترى ان توقيف الكلية بلفظ وضع لمعنى ليس معناه الا ما يدل على ذكر وكل مراده ان ما ذكر من احوال مدلول اللفظ في التوقيف معناه انه حالة يجب لاجلها ان يكون اللفظ الواقع مثلا وقوع فعل الفاعل على المفعول به حال من اللفظ الذي هو المفعول به والحق فيه دلالة اللفظ لا الواقع واما ما ذكر من احوال نفس الالفاظ فليس كذلك وبعد ما ذكره من الاصل لا تخفى عنه وان كثيرا من توقيفاته لا يتم بدونه والاصل في التوقيف ان يكون مركبا من جزئين احدهما اخص من الآخر مطلقا فيصدق على بعض افراد الاخر فقط والآخر

يصدق

يصدق على كل افراده وليس الآخر اعم وليس ذلك لاعم حيث ان كان تام جزء مشترك بين الحرف وغيره وذكر الاخص فضلا ان لم يكن خارجا من الحرف وان كان الجزآن بحيث يشمل كل منهما بعض ما يشمل الآخر فقط وهما الاعم والاخص من وجه يقال للمتقدم وهو بمنزلة الجنس للمتأخر وهو بمنزلة الفصل وكذلك ما هو خارج عن الحرف بمنزلة الجنس للمتأخر وهو بمنزلة الفصل كذلك ما هو خارج عن الحرف بمنزلة الجنس ان كان اعم مطلقا وبمنزلة الفصل ان كان اخص مطلقا ولا يصح التوقيف بما هو اخص من الحرف قطعا بما هو مساو له في الحرفية وبما هو اعم ان لحظ التوقيف بما هو يوهم التوقيف بالاخص او المساوي ولا يصح التوقيف بما يتوقف معرفته على معرفة الحرف ولا بما يكون معرفة مع معرفته لان ما يوقف به الشيء سابق عليه في المعرفة وما يتوقف معرفته على الشيء متأخرة عنه وما مع الشيء لا يكون سابقا عليه ومتأخرا عنه علاوة اربابه التأليف الى بعضهم الحدود بالقيود فائدة اتمام تحصيل معرفة الحدود واما تحصيل معرفة الاقسام لانا نتتبع بيان ما يخص بكل من الاحكام والتقسيم هو ضم امور مختلفين الى مفهوم ليحصل من ضم كل مفهوم معه اخص منه بحسب الواقع وفي نظر العقل والثاني هو الذي يقال له الاخص بحسب المفهوم فيسمى المفهوم الذي ضم اليه مقسما وكل من المفهومين الذين ضما اليه قيد القسم وبجموعهما اي حاصل من كل ضم فانه ينقسم الى المجموع لحاصل من القيد الآخر وبما سمعت عرفت ان التقسيم يفيد للمفهوم لا للفرد وان كان ثمرته حمل الافراد طائفة وانه يجب حفظ لفظ القسم عن الدلالة على قصد الفرد والاصل في القسم ان يكون على وجه يحفظ جميع افراد المقسم وبسبب ذلك لحفظ حصرا وهو قد يكون

بحيث يظهر على العقل بادنى تأمل في ذكر القيد من غير ملاحظة ما هو الخارج عنه وان كان لا بد منه فيكون كذلك بالنسبة الى بعض افراد المقسم ليوقف ان التقسيم وقع غير مطابق لها وبسبب الاول قسمة عقلية والثاني قسمة استقرائية والاصل الفيصل في التقسيم ان لا يقصد بصدق شيء من الاقسام على ما يصدق عليه القسم الآخر وبسبب قسمة حقيقية وقد يكون بحيث يصدق قسم مع قسم لعدم تباين مفهوميهما حينئذ الى القسم وبسبب قسمة اعتبارية وما قدمنا عن شهيد الاصول حان العقول الى ما نحن بصدده من شرح الكتاب والتضرع والابتهال الابتهال الى الفياض الوهاب للالهام الحق واعلام الصواب والتوفيق لتنقيح الخطاب اعلم ان المستفاد من بعض الشروح ان الكافية كانت مشتملة على خطبة حيث شرح الخطبة والمستفاد من بعضها انها لم تشتمل الا على التسمية والحمد وكان وجه ان الخطبة في الاكثر اخرية فكانها اشتهرت قبل اخراجها وممن ذهب الى انها متروكة الحمد فقط وقال لم يبد أبه بعضا للنفس بتحميل الكتاب بهذا من حيث انه كذا ليس كذلك السلف حيث بدأوه على سننهم وليس ذا بال حتى يكون بتركه الحمد اقطع بريدان لهم دواع الى عدم النفس بخطبة الكتاب بهذا القبيل الذي لم يسبق اليه احد مثله واورد عليه ان تركها وردية الشرع والتزيه السلف للتحميل فما ليس كذلك ليس من هذا القبيل وهل هذا الا مثل ان لا يصوم ولا يصلي احد بهذا لنفس بتحميل انه ليس في سلك العقلاء البالغين ويكون الاولى ان يدفع بان تحميل انه ليس كذلك لنفس وليس بذي بال لا يستدعي عدم الابتداء به بل يكفي فيه تحميل عدم الابتداء والتحميل تحقيق بتركه الاتيان بالحمد على وجه شائع من ذكر لفظ الحمد او ما شابهه منه لان ما اعتاد النفس استفادة الحمد او اوائل الكتب بهذا الطريق ولم يجد ما تحميل البال انه ترك مع انه لم يترك

خشرى فى المفصل حيث قال بعد توقيف الكلام وليتبين حكمه وقدم توقيف الكلية على الكلام لتوقف
موقوف عليه على موقوف عليه موقوفا وتوقف يتحقق مفهوما وتوقف وجود فرده على وجوده فر
دا وتوقف هو فرده على موقوف عليه فردا وتوقف موقوف تقسيمه على موقوف تقسيما فقال الكلية
موقوفة بلام التوقيف فلتبين لكما ولا معانى اللام ثم لنذكرا لحقيقة المقام وما هو اجيح ان
يكون هو المراد فنقول لام التوقيف اما للاشارة الى تعيين ما يريد بمدخوله ويسمى لام
الجنس وله شبه بانه قد يقصد بالموقوف به الى الجنس من حيث هو هو مع قطع النظر عن الوجود
ويخص باسم لام الحقيقة وقد يقصد به اليه من حيث وجوده فى فرد غير معين ويخص باسم
لام العهد الذهنى وقد يقصد اليه من حيث وجوده فى ضمن جميع الافراد ويخص باسم لام الا
ستوراق واما للاشارة الى فرد من مدلول اللفظ متعين عند المخاطب ويقال له لام العهد الخا
رجى واذا اطلق لام العهد ينصرف اليه فالمراد ههنا اما الاشارة الى فرد من المدلول وح
يكون مدلول الكلية هو المسمى بهذا اللفظ لانه لا معنى للكلية يكون المفهوم المتوقف بالتوقيف
فردا منه بل هو احد معانيه فلا بد من تاويلا بالمسمى بهذا اللفظ ح يكون اللام
للاشارة الى المعهود فيما بين النحاة من جعل افراد المسمى بهذا اللفظ محل الكلية على
هذا المعنى خبر مستبعد عن الافهام لان المخاطب لا يفهم من اطلاق فى مقام تعليمها الا هذا
بل قصد معناها المو ضوع له خارج عما تكون القصد لان قصد الشيء انما يكون لما فائدة
ولا يمكن ان يستفيد منها المتعلم للجهل عليه بعد قبل التعليم وهكذا كل محدود قصد بها

باطلاق

باطلاقه تعليم مدلوله لا تقول قصد فرد من مدلول المحدود خرج عن الاصل الذى ذكرته
من ان التوقيف للمفهوم لا للمفروض بحيث يتوقف المحدود عما يدل على المحدود قصد الوجود لا تقول
ما قصد تميز افراده بقصد فى التوقيف الى تصويره لا الى تصوير افراده سواء كان فرد
مدلول لفظ المحدود او نفس الموضوع له فقصد فرد المسمى بالكلية اذا كان اعم من
تميز افراد ذلك الفرد وتصوير نفس مفهوم لا يخالف القانون واما للاشارة الى نفس الحقيقة
مع قطع النظر عن الافراد فتكون لام الحقيقة وهو الاسب بمقام التوقيف لشيوعه فيه ح
تمثل لام الحقيقة به لكن فيه ان قصده ضائع لانه لا يمكن ان يستفيد المخاطب منه
حين اطلاق فى مقام التعليم يجدى بالوضع لا الا ان يقال قصد الحق فى الشارع للافادة فى
مقام التفسير لا للافادة بل للتنفير وح الدائر فى الاشارة الى تعيين عند المخاطب يكون
انه المخبر عنه بالمخبر عنه والمغايرة بين لام الجنس الذى لا ينفك عن الكثرة وبين لام
وحدة لان الجنس له وحدة فى التصور وان كثر فى الخارج والوحدة الذهنية لا تنافى الكثرة
الخارجية على ان الوحدة لا تنافى كثرة بل كل كثرة لا تخلو عن وحدة والتحقيق ان الذى
لاشتراط الوحدة الكل جزء من الكثرة وبيان ان كل فرد من هذا المفهوم ماخوذ مع الوحدة
وحدة والكثرة لا تنافى وحدة جزئيا بل يستلزمها اذ لا كثرة الا من الاحاد وليس لكل ان تجعل
تحكم على لام الاستوراق ولا على لام العهد الذهنى بما عرفت انه لا قصد الى الفرد على ان لام
العهد الذهنى يوهم جهالة المحدود فقط لم يقل لفظة لانه لم يقصد التانيث كاستواء
المذكر والتانيث والتثنية والجمع فى الحصر وان اريد من المشتق صرح به فى الكتاب

اللفظ به فى هذا المقام لكن يشكل به فى مقام آخر كما فى قولك محمد ان اعتقد فيه حرية وهو ولا
يا تلفظ به بين محمد الكلية يلفظ به بدونه كيف وليس كذلك قال الشارح الرضى فى بحث الحصر
وقول النحاة ان الفاعل فى زيد ضرب وهند ضربت هو وهى تدليس لقبيح العبارة ولم يوضع
لهذين الضميرين لفظ فجعلوا عنهما بلفظ المرفوع المتصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لا
ان المقدر هو ذلك المصرح به بل ان استتر ماذا فتحن فنقول والله اعلم انه اشير المعقول الحاضر
فى مقام الكلام بحيث يذكره استغنى بضميره عن الاتيان بلفظه وفى الغيبة يسبق الذكر فى
الكلام والخطاب ليس كذلك فجعل اللفظ اصلا وفى الغيبة ربما يكون تبعا اذا كان المنوى السابق
لفظا كان فى ذلك زيد ضرب لفظ قبل فان العامل اللفظ والحق فى ضرب متحد ان وكونه عاملا
للفظ جعل لفظا على ذكره بعض الشارحين ان ليس من مقولة الصوت والحرف اصلا على نظر
الحق التقصير وما قدمناه شارح الرضى عن بعض النحاة فى بحث اعمران المقدر فى ضرب ينبغى ان
يكون نصفا لالف اذ ثلثة لان ضمير الجمع ينبغى ان يكون اقل من ضمير المثنى ليس بشيء اذ لا يخطر
بالبال حين سماع ضرب شيء يزاد على طبيعته نصف الالف او ثلثه الواو والنون لان الجمع يجب ان
يكون ثلثة فجمع لا ثلثة اكثر ويلزم ان يكون المستتر فى ضاربان الفا وفى ضاربون واوا
وفى ضاربا نونا فجمع بعدها يلزم كونه لفظا ويلزم ما قد سبق لكن بقى على ما حققنا انه
يشكل فى جعل اللفظ المحكى جاء وضع لانه ليس بشيء كما لا الالف المثنى فكيف يكون موضوعا
ع وموضوع له فيجعل توقيف الكلية وتوقيف المضمر توقيف الاسم الا ان يجعل الوضع والعلم
له ايضا كاللفظ اعم من ان يكون شخصين او كليين ويجعل المستتر موضوعا كليا واللا

اللفظ

حكيا انتهى شرح الرسالة الوضعية كلام آخرني تحقيقه لكن خاف الاطناب دعت الى احالته
عليه فانا المرجع والمآب والله اعلم بالصواب وتقييد اللفظ بالان لانه لا يخرج كلمات الله وكلماته
العالمة والجن عن توقيف اللفظ فانه يخرج عن توقيف الكلية لانها قد تستفاد بالاذان والحفظ
عن الابهام ترك لعدم ذكر التقييد في شرح هذا الكتاب وان قيد بايضاح الفضل وضع بمنزلة
الفصل يخرج اللفظ المهمل كله ويشمل له والاربع على ما هو الحق وهو ما اشار اليه من الاحوال
الموضوعة اللغاني من غير ان يكون اللفظ الا ان يقدم اللفظ منعا عن الدخول في التوقيف
ولا يخرج اللفظ المركب حتى يكون منتبها عن قيد الافراد لان الوضع تعيين شئ بشئ بحيث
ينتقل العالم به من الشئ الاول الى الشئ الثاني من غير قرينة واللفظ المركب عين كذلك بتعيين
اجزائه مثلا اذا عين زيد لذات مخصوصة والقيام لذات القيام وصورة التركيب لثبوت
القيام له فقد عين زيد قيام بمجموع هذه الثلاثة لكن بتعيينات متعددة واما قولنا من
غير قرينة ليخرج تعيين الحي زلان الواضع كما عين اللفظ الموضوع له عين لكل مناسب فعال
اطلق الكل لفظ بعضه واطلق ما يحل على كل من يناسبه بالقرينة وهذا التعيين شامل لهما
اعني من معاني الوضع لكن يخرجه هذا القيد الاخير المذكور وهو اصدار التعيين
اللفظ الى المشترك والمؤول والمجاز وتحصيل اقسام الكلية وتوضيح الدلالة
عطابقة والتضمن والتزام الى آخر ذلك وهذا التوقيف اولى من قولهم تخصيص شئ بشئ
بحيث اطلق او احضر الشئ الاول فهم الشئ الثاني كما يشهد به استعمال باللام دون الباء
على انه ينتقض ايضا بوضع اللفظ المشترك او المرادف وقد بسطنا ياتنا في شرح فارسي

المنطق

مشهور والاحتراز بقولنا لمعنى الخ ما يقصد بشئ سواء كان لفظا كما في سماء فوق الماء وغيره
وقد يكون فيه بصحة القصد وهو اما مصدر ربما القصد نقل الى المقصود او اسم زمان او مكان
نقل اليه والمناسبة ظاهرة وتخصيصه بالمكان من ضيق الخطب كالاختراض بان صيد بهم مكان
لعدم الفرق بين المفعول والمكان الفعل او اسم مفعول وكان في الاصل معتاد كمرمى فحذف وهو
اقرب الوجوه كحبيب لكن لا يطرد لتحقيق موضوع احتراز عن المركبات مطلقا فانها ليست بكلمات
وهو من مصطلحات اهل الميزان وحقيقة اللفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه ووصف المفرد به وصف له
بحال اللفظ فانه المأخوذ موضوعه في المفرد اللفظ فالاولى جعله صفة للفظ ترجيحي للتخفيف على
المجاز وتحرزا عن ايهام ان افراد المعنى متقدم على الوضع فان المتبادر من الوضع في موضوع
ان يكون احد طرفي الوضع هي المفرد واما احترازه عن الوصف بالكلية وحق الوصف بالمفرد
ان يتقدم كما خرج به صاحب التسهيل لانه لو قدم تبادر منه انه موضوع قبل الوضع به ان الافراد
متأخر عن الوضع والاخر عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع وبهذا تبين ان
يمكن اختصار التوقيف بان يقال الكلية لفظ موضوع بل موضوع فيكون توقيفا بالقيد بقي ان المفرد
لفظ مشترك بين هذا المعنى وبين ما يقابل المثنى والجمع اعني الواحد وبين ما يقابل المضاف
اعني ما ليس بمضاف وبين ما يقابل المركب اعني ما ليس بمركب واستفاده يجيء هذه المعاني يرد عليك في
هذا الكتاب وتوقف كلا على موضعه فاستفاده في التوقيف لمحل ما عرفت وكما يرد عليك ان
اللفظ الواحد قد يكون مفردا بالنسبة الى معنى موضوع وبالنسبة الى معنى مركب كعبد الله وبالنسبة الى

من

فلو لا ان الكلمة كالحرف لما جاز ان يجب بسبب التركيب منزلة غير ما وجب له بسبب الوضع بلا تنزيل والتكليف وهي
اسم لكلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وحرف لما دلت على
معنى في نفسها مقترن باحدها وحرف لما دلت على معنى مسمى غيرها الذي هو لفظ آخر كذا في
لوالح الحرف مشروط في الدلالة بذكر متعلقه وباركانها ظهر ان تقسيم الكلمة الى ما ضم قيودها
الجائية تحقيق الا ان القيد وذكر الملفوظ واحد وان القسمة استقرائية لا حاصل لقسم
وهو ما دل على معنى بحيث لا يكون لفظا بل شيئا آخر من الاشارة الحسية او غيرها مما يجعل بمنزلة
فرضه بالاستقراء فاذهب الى الرفض من ان الحصر عقلي وبنيه كثير من المحققين فيجزه اما بمنع
لو كان الحرف عند النحاة ما يدل على معنى بنفسه سواء دل عليه بالمتعلق او الاشارة او غيرها وهو
هم بل الظاهر ان اسم الحرف موضوع بازاء ما وجد في كلامهم فقد سبق ان الاصل في
التقسيم كونه حاصرا فيبقى الا ان يقيض التقسيم دعوى الانحصار فاستدل عليه
بقوله وجعل اللام متعلقة بالانحصار المفهوم من التقسيم وقيل المفهوم من السكوت في
موضع الكلام وقوله اما ان تدل على معنى وجزء زمان وعام بعليهم حمله على اسم اصح ان
وقيل بان يدل بالدال او التقدير الى مضاف الى الاسم وفرق صاحب المفتاح
بين فرج الحصر والمثول بان في صحة كل الى ذا على الجنسية دون الاول في بحث لام الجحود
وسياتي وارتضاه المحقق الشريف في حواشي الرضي والدلالة في عرف ارباب العربية
كون الشيء بحيث اذا علم علم منه شيء آخر بعد العلم بالعلاقة العقلية او الوضعية
او الطبيعية فالاول هي الدلالة العقلية والثاني هي الوضعية والثالثة هي الطبيعية

وبسمي

حكاية بل ذاكرا ما ارجو ان يكون متضمن بهدايات وعن تضييع الوقت وغايات متفرعا عما سبلا من
الله هدايات ووجه موقوف عليه ومن الدليل انه فرق تام الشركة بين الاقسام الثلثة وتام الشركة
بين الاسم والفعل والحرف فيحصل لكل موقوف جامع مانع وقد عرفت انه لا يمنع نظم هذا الاعتراض
الجامع المانع فلا يرد ما لم يتم موقوف عليه ورد لكنه موقوف لا يشمل الا على اجزاء الموقوف كون عالما
من الدليل توقيفا بالاجزاء ثم وكل من الحد والمحدود بيان موقوف على مكان فانتظره ساخلا من الله
زمان ومان الكلام ما ان لفظ تضمن كلمتين اي بلا بسها بقال ضمنه الوعاء اي جعله فيه وخرج به
ما سيول المركب بكون خرج النصف نحو جسم جعل مع انه كلام او ليس حسن كلمة على ما هو التحقيق وقد اسبقنا
في شرح الرسالة الوضعية الا ان يقال المراد به تضمن بل كل لفظ اريد به نفسه في علم الاسم حيث
يجري عليه احكامه فيكون كلمة حالا وبحث النحاة لا يتعلق على الكلمة تحقيقا وكيف لا وشيء من لا
صوات ليس كلمة والمتوقف ان شاء الله تعالى ومن هذا تبين انهم لو اجروا مفهوم الكلمة على وجه
يندرج فيه ما هو في حكم الكلمة كان اسبق ليكون المراد بالكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة وحكما
دخل زيد قائم في التوقيف مع انه متضمن لاكثر من كلمتين لان قائم مع ما عمل في حكم الكلمة
حيث اجري عليه احكامها فيكون المتضمن للكلمتين يشمل المتضمن للاكثر والظاهر ان الكلام عنده صاحب التوقيف
فجوع ضربت زيدا مثلا بخلاف من ضرب فانه مركب من كلمتين لمسندت احدهما الى الاخرى فان الكلام
عنده مجرد ضربت والمتعلقات خارجة عن حقيقته وتحقيقه صاحب المفتاح بان الجملة في زيد ضربته
فجوع ضربت وحده اصل مفروغ عنه لا مجرد ضرب وبهذا الظاهر يوفق ما اسلفناه لتوجيه ادراج الواو الفاء في
الجامع [illegible] اليه ذهب الزمخشري فلن يجعل الكلام [illegible] الاسناد الاصلي

الآتي نسبتين كالتي في الجملة الاسمية او فعلها اسم كالتي للفاعلية ردا على الذي لم يقيد صريح بالحصر
لوضوح الاحتمالات الستة التي تضمن عليها تين في بادي الرأي فتؤدي الى الكاتب عنايتك
تسمية الكلية المراد بالتي تفيد النسبتين وفعلها اسم تاتي منها بين النوعين لان لكل اسمين او كل
فعل واسم صلح لذلك حتى يردان اسمي فعل لا يكون ولا فاعل واسم فعل ولا فعلا قصدا وبهما وجه
للحزن المسند اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون الا فعلا ومن قال ان وجه الحزن التركيب الشامل
العقلي بريء الاستة والحزن لا يوجب ريبة شيء منها والفعل والحرف طلبا بوجه فيهما المسند اليه
والاسم والحرف لا بوجه بينه لا احد اهـ اقول بل الطايل بل الدليل لان هذا الدليل لا يثبت
الا حصر الكلام الاشائي والكلام لا يحصره نسبة الاسم وهو في اللغة العلامة والصوت اللفظ الموضوع
لمعنى جوهر الوضع تمييز على ما في القاموس ومنه علم آدم الاسماء خصه الجوهري بهذا القسم
فزيد شرفه على اخويه بحيث نزل منه منزلة العدم وما يقال انما اخذ من السمو وهو العلو سمي بها
القسم فزيد شرفه على اخويه اومن الوسم وهو العلامة ووجه التسمية ظاهر فحذفت همزته عادة
او بناء الاصطلاح من نقل الكلام الى مصطلحي ثم من المعاني التقييدية دون اخراج اسم من اول
الامر مصطلحي ثم نقل للاصناف المذكورة في اسم بين البصري والكوفي باعتبار اللغة لا باعتبار
وضعه بمعنى المصطلح عليه ما اي كلمة بوقرينة جعلت فسما مثلا دال الى بجعل الواضع قرينة جعلها صفة
لكلمة او المتبادر من الدلالة الخ وصفة الكلية ما يكون الكلية كلية باعتبار ما على معنى مطابق
لانه المتبادر عند الاطلاق والمتعين للارادة عند عدم القارئ عنه صرح به المحقق الرازي
في شرح الرسالة الشمسية في نقد متعلق بجعل فيه برجع الى ما والكلية في بعض النسخ بدل غير

حاشية

عاية الى فيه لفظ الحرف فان دلالة على المعنى بوجه من الوجوه المفهوم اليه
السببي متعلق حتى لو لم يضم اليه لم يدل عليه الفعل وان شاركت الحرف في عدم استقلال
معناه المطابق في التعلق والملاحظة لان معناه المطابق للحدث ونسبته الى الفاعل
فاعلا وزمان الحدث والنسبة غير مستقلة بالمفهومية بل ملحوظة تبعا لطرفيها لكنه الكل
لا يفهم ولا يعقل بدون ملاحظة المسند اليه لكنه لا يحتاج في الدلالة عليه الى لفظ آخر
لان تعقل النسبة لا يتعقل الا على تعقل فاعل وحضورة في الذهن عند ذكر الفعل لا يتوقف
على ذكر لفظ آخر فالفعل ايضا يدل على معنى مطابق بخلاف الحرف اذ هو موضوع لكي يلحظ
تبعا لامر مخصوص لو لحظ على وجه يكشف عن ذلك الامر المخصوص والامر المخصوص لما حصر
الحرف بدون ذكر ما يدل عليه فالحرف لا يدل على معناه المطابق بدون ذكر لفظ آخر فتمام تعريف
الاسم والفعل والحرف منوط على جعل النسبة التقييدية في مفهوم الفعل نسبة الى فاعل ما لا
نسبة الى فاعل مخصوص لان دلالته حينئذ تتوقف على ذكر الفاعل المخصوص ولا جل ما قيل
ان المعنى المعتبر في التعريفات اعم من المطابق والفعل يدل على معنى نفسه هو الحدث وان لا
يدل على معناه المطابق بقيد لازم مع التفصيل بدون المطابقة للاتيه بمنع حصر الحرف
عن تعريفه لعدم ثبوت ان ليس له معنى استقلالي بالمفهومية لانه اذا كان المتوجه الى
معنى الحرف بتعالشيء او فوتفصلا له كان كذلك لا بدس ملاحظة معنى الحرف
كذلك بداهة في ذلك ويشهد على ان الموجه الفعل نسبته الى فاعل معين وبيانه مكان
اخر غير معتبر مرفوع خبره بعده جزاء وجزء رصفة لمعنى او منصوب حال من المعنى او من ضميرها

عليك بمعنى الزم وهي وامثالها عن معنى الظرف فوجود تلك اي هذه او عن المصدر تحقيقا
فخر ويدا او تقديرا الخ بهذا فانه وان لم يستعمل مصدرا لكنه على وزن المصدر كالخفقان
او عن المصدر الذي كان في الاصل صوتا نحو صه فليس شيء منها الدلالة على احد الازمنة
بحسب الوضع وهناك ظرفان اسما الشرط والاستفهام اذا صارت بحيث يفهم منها
معاني الظروف بقرينة صارت موضوعة لما دخل فيه الشرط والاستفهام بكثرة الا
استعمال وكذا الافعال [illegible] الثلثة عن الزمان واسماء الافعال على ما هو
التحقيق تكون دلالتها على هذه المعاني بحسب الوضع ولا يتم ما قيل ان المعتبر الدلالة
بحسب وضع اول لانه مع بعده عن المقام يوجب خروج نحو شمر وبزيد عن حد الاسم لدلالتها
على احد الازمنة بحسب الوضع الاول ولانه يوجب كون عليك ودونك خارجين
عن حد الاسم لانهما في الوضع الاول مركبان وما يجب ان ينبه عليه ان المراد الضمنية
مع اللفظ كما يكون لتلك الدلالة عليها وذلك في الظروف فقد يكون للزام ايضا
مفهوم الاسم كما في اسماء الموصولة او لتحصيل الغرض من وضع الاسم فان ذو وضع لكل
مسمى الجنس مربوطا بشيء فلو ضاع عن الاضافة لم يحصل الغرض وكذا كل وضع للاحاطة
باوراد ما اضيف اليه فتنبه وحافظ عليه تحفظ عن مشتبهات هذا المقام ومن بالاخر وعن
التباس عن الاسم بالحرف عندك وما كان تمييز افراد المحدود باكثر مما رواه من خواص
الخواص ذوي الانتباه وكان صعبا على القاصر المتعلم لم يكتف بما ذكرناه من اول المقدمة
وعقب كل من الاسم والفعل بذكر عدة من الخواص لما مر بشيء في الاختصاص

عليك

باطلاقه مضاف الى لام التعريف لانه خرج اللام الموصولة ح لانه ليس لكثرة لام التعريف
للاسناد اليه على اسم الفاعل واسم المفعول المقدرين اذ معنى الفعل كما في الرضى كلمة لا يتبع الا
خصائص اسمائهم والمقدر بمنزلة المذكور فترتيبا ينبغي فقدم ما يليهم ثم ما جعل الاخر ما يتقدم
وقدم الاطلاق على العطف ومن المعنوي ما اختصاصه في جميع افراده قبل ما اختص بعض افراده
اللام باسم لانه وضع لتعريف ما يدل عليه لفظ طابقه ويكون مستقلا بالمفهومية والفصل
لا يدل مطابقة على ما يستقل بالمفهومية بل يفهم تبعا للطرفين وقد سمعت
ما يتعلق بعدم استقلال مفهوم الفصل فقد ذكرنا ما قيل يتعلق باللام الداخل على الصفة فانما
لا تدل مطابقة على القرآن وبجواب الاسد الرسان فان الاسد يدل على الرجل الشجاع
مطابقة وقيل الاسم بعض مدلوله وما جعله براءة منكرة عليه غالبا الافراد وهي لفظة وما يخرج الى التعيين
بخلاف الفعل فانه مدلوله به والحكم به يعصمه بالمفهوم فلا يخرج الى التعيين وفيه ان اللام قد
يكسب التعيين المفهوم والطبيعة والا فالمراد ان اختصاص هذه الامور بهم انما هو
معنى الفعل لا يقبل بالقبيلة فيه والجزء ما فيه من الكثرة والفخامة والباء للدلالة على جزء الشيء
الى مدخول اللام كونه مضافا اليه ولذا سمي جزءا وقيل لانه يجزأ اشعة السلفي في التلخيص بالاسم
وذا لا يتحقق في الفخامة والباء الكسر يرجع مناسبة لوجه تسمية الرفع والنصب والتنوين
ان كان مصدر ثنوة يكون عطفا على المدخول وان كان بهم النون اي كون يكون
عطفا على المدخول والمراد ما يعم تنوين التمكن وهو ما يلحق الاسم المتمكن او المشبه به ليدل
الثاني باسم المعنى ان تنوين التمكن لوجوه الفعل القياس ان يقع في الطرف وان لم يوجد

بل المعهود بالنفي فان الكل مستغرق الا تراهم ان اكثر هذه الخواص تما سوى التنوين
انما فلنا في اكثر هذه الخواص لان اللام الداخل على الفعل والجزء المراد به بعضه الباقي وكذا
التنوين منه واللام فمن قال بانتاج بعضها لبعض اعني جميع الباقي فانما قال في اكثر عند من
خواص الاسم مطلقا ومن حقق انما خص فرق بالفعل وليست موضوعة تنزيها والمستقبل فيما
يتبع الى جعل الخفة بهم على المستقبل فقط في ما وضع له مطلقا وتخفيف مؤنة الخفة
فيما ينبغي من خواص شرح على الرسالة الوضعية والحكم بقطعه لمطابقة وهو اي الاسم
موجب وينبغي فصل من قسمة بهم وتعريفه على خلاف تقسيم الكلمة والكلام لما عرفت او انما
ما ذكر من الخواص بيان احكام غاية للاسم مشتركة بين الموجب والمنفي فلا يستقيم على بيانه
تقسيم الاسم فما حان بيان للاحكام المختلفة بحسب تقسيمها واللام ذكر الاحكام والموجب مفعول
من الايجاب ما يحقق الاظهار او ما يحقق ازالة الخفاء عن هذا القائم تما زيد قائم وانظار
بازالة خفائه بالاعراب فيسمى لانه فرد من افراده فيعم محل لانه الموجب فظاهر فيه
المعاني ويزال فيه خفائه ولا يخفى عليك ان هذين الوجهين انما يتمان لو كان الكلام
في الموجب بحيث ما جرى عليه الاعراب والكلام الذي فيه فهو موضع قطع النظر عن الاعراب
فتخصيص بهم الموجب بهم غير فرق بين المبني المركب مع الغير ازالة الخفاء الا
فلا بد ان يقال سمي موجبا لانه جدد ان يقع في الكلام بخلاف المنفي والمبني
على الوقف المعاني اظهار ما في الكلام لان الموجب المبني ليس اسما بل قد تسميه وضعا
موضع جزءا على ان الخفة مدخل المقتضي والمقتضى هو بهم موجب اسم مبني ونظير

والمسند اليه عطف على المدخول لانه موجود الجزء لعطف المرفوع فقط لانه كما ان اضافة
بهم بقية فخامة من كونه مضافا قبل الى توسط المدخول والضمير راجع الى الشيء المشتمل
عليه الاسناد فانه يعني كون الشيء مسندا الى معنى مسندا اليه كون الشيء مسندا اليه بالضمير
راجعا الى اسم اي كونه مسندا الى اسم لان عائد من الخواص جعلا الاول لانه ذاتي فيه وكون
بهم مسندا اليه من خواص اسم لانه غاية الظهور بيان ذكر الخواص لنصب القرائن ليس كون اسم شاملا
بوجه بهم والراجع الى اللام والعلم الجعلي الاسناد يعني المسند اذا بهم جعل المصدر الذي صلة
اللام بالبس عند المسند اليه حاصلة والجزء الذي هو الشيء مضافا فلا بد من فيه وجهان يكون
بتقدير الجزء حقيقة كما في الاضافة المعنوية او صورة كما في الاضافة اللفظية اذ الفعل ايضا يكون
مضافا بواسطة ان الجزء الخبر ربط بهم وحمله على كون الشيء مضافا اليه ان كل خلاف ظاهر
العبارة والوجه ما قاله عليه الاضافة اليه بوافق قول المصنف فيما بعد الجزء علم الاضافة الا انا
لم نحمل عليه لان اختصاص الجزء بمسند هم اختصاصه قبل المراد الى ذكره كالزائد الى ذكر كون الشيء
مضافا الا ما قيل ان الجزء يقع مضافا اليها فلا يخفى عليهم لان الجزء المضاف اليها لا يوم يقع الصادق
نفس هذه هم في تأويل بهم عند العمل يوم يقع الصادق ولذا تراه يوصف الضاف اليه كما
بهم نفسه شيء ما بواسطة ان الجزء لا يقتضي وجود في الخارج بل يكفي فيه عدم
وجود في الفصل والوصف لان المقصود من ذكر الخواص الحكم على ما يتبين بها بهم عن وجوبه
واما الجزء فلا شيء من اقسام الكلمة بما اعلم ان اختصاص هذه الامور بهم لمعنى انا
توجد في بهم مستقل فيما وضع لمعنى المغاير له وما يوجد في غيره كذلك اما اذا اريد

لفظ المتمكن او غيره والتقدير اما ان يكون بعض او فروض غير فرض فالمعرب بيان المعرب
والبنى على بيان التقسيم كما مر فاعرف وجه بيان التقسيم ذكر بعد ذكر الشيء بطريق
التفصيل ثم ان ظاهر الصنف يقتضي ان يكون المعرب مقابلا للمركب وليس كذلك فانهم
قد يجعلون اقساما للمركب مع انه يكون بعض اجزاء المركب كما مر في قسم المركب
الاول باسم المراد منها الا ان يقال ان الاسم الذي هو قسم الكلمة وهو المعرب يطلق على
اشياء فالمركب الذي هو اصطلاح من النحو الذي جعل المعرب بالتركيب الخاص المعرب مطلقا مركب
اذ قد يركب منهم معرب غير المركب ايضا وعند من لا يسلم ذلك فالمراد بالمعرب
عنده غاية ما في الباب تقدير التركيب فلا اعتداد به عن غيره فالمعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او
تقديرا على انه لا يضر توهمهم الخواص عاية الامر ان الاول الذي ذكره لكن الحد وان نص لكن ما ذكره
في الاصطلاح والحاصل ان بعض اصطلاح على ما بيناه الان تجريدا لاصطلاح غالب لكن ان ترجب
الى اصطلاحه فما وضع وامكان ان الواضع غير ما هو موجود سوء الظن فقط والاصل قرينة بالمركب
طريق معرفة طريق معرفة استعمال الاسماء المركبة والاحتراز عن مخالفة العرب العربية وبالاستدراك
التركيب وهو حاصل التقدير والمستدرك مركب وان المستدرك الذي لا يتغير اخره فالمركب
في الذي لم يكن المركب منه حيث ما خرجا الى قوله الذي لم يشبه مبنى الاصل
الشامل لما يشبه مبنى الاصل لا يخرج الاسماء المبنية الغير المركبة اذ ليس فيها ما يكون حيث ما وقعت
يكون نصبه غير ما يكون رفعه او جره لعدم الشرط او استقامة الدليل على خلافه بمعنى مبنى الاصل
فالواجب ان يقال مبنى الاصل وليس المعدم من مبنى الاصل الا ان يقال ان قوله وزع اعرب الغير

بقوله حكما اختلاف علامة ذكر القاعدة اس ان يقال ان الترجمة توقيف بما
هو حكم علوت النفس وبجزئه تقف معرفة على معرفة المترجم وحكمه يفصل على حكم معرب عرف به الفهم
شيا كما سيذكر فلك ان تختلف اي وان تختلف علامة في الاعراب دون الاخير فانه آخره اي
نفس آخره كان او سببا وردت بان اختلافا آخر فيه يستلزم اختلاف كونه واوا او كونه ياء او كونه الفا
فيه لا اختلاف علامة اعرابه لان القضية موجبة معدولة بهذا الكلام لانه بموجبة معدولة المحمول
الاعراب لان الذي يدعي ليس بمعنى ان الشيء على انه الذي ينبغي ان يجعل حكما للاعراب
فعلوا وانما قيل انه للاعراب دون اختلاف آخر من بكر ومن الرجل ومن زيد فلا يلتفت اليه
لان حال الموضوع في المسئلة لا يجب ان يقال حكم الفاعل ان يرفع والحاصل ان
جعله بما خرج من المبتدا لغو بهذا التعريف واجعل موقوفا للواضح لاختلاف ليكون الحكم
كليا او الاختلاف بالفعل غير ظاهر الشمول للمعرب وقيل الاختلاف بالفعل لا يجب ان يكون شاملا
لكل معرب او لغالبه فقد يكون غير شامل ورد بان الكلام في حكم جعل العموم صفة المعرب المراد بها
اختلاف العوامل لا اختلاف في العوامل حتى يقتضي اضافته الى العوامل الا ترى ان قولك اختلاف
الفاعلين نحو الاختلافي الفعل فلا يراد انه قام يختلف آخره بل ان زيدا وضرب زيدا واضاف
زيد مع اختلاف العامل من جوا وارد عليه رايت زيدا ومررت بزيد ورايت مسلمين ومسلمين
ومررت بمسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين حيث ان اختلف آخره مع اختلاف العوامل
واجيب بان المراد اختلافهم في ان الاختلاف حكمها او آخره اختلف حكما كان الفعل بخلاف
حيث ان علامة النصب في الفاعل حيث ما وقع وفي نحو الوصف الاختلاف الواقع في صفة بالاختلاف

وسلم الطويل حتى أمرؤ ونحو زيد أمرؤ أو ابنها ومررت بزيد وبزيد فالقياس اختلاف
هذين الاسمين مع اتفاق آخرهما وبإضافة لا آخر إلى الموصوف به يحصل اختلاف آخر الاسم المثنى
فوق ابنك من بكر وآخر فوق ابنك من البصرة ومن زيد وخرج عليه اختلاف آخر
غلامي جيد وضاربي جيد فاختلاف آخر الاسم المثنى لأن كسر آخر الغلام والبصرة فتح
آخر ضارب كل منهما لتركيب فاختلف بآخر المثنى على مذهب المصنف من قال لا يدرين تقديره اختلاف
بالحركة أي اختلف آخر الموصوف حيث ثنيته مرتين فإن الحركة تعرض للمعرب على مذهب
وبنيته على مذهب غيره ويرد عليه العلل فمنهم من قال الحركة دون الحرف ومن أبى خبر الغلام فإن الشائع
أن يقال قطع الله يمينه دون قطع الله يده ولأن يمين يشاركها في الأعراب بل التكلم
لكنه أجيب بأن التحويل فيما لا اسم له عما هو به مبني وهو لفظ القطع فلا يرد عليه غلام زيد لأنه
غير ذي اسم له فلفظ قطع الله أي الذي لعله محمد سعاه وعلامة لا يأبى جعل سبباً غير
فاعل للاختلاف الذي ليس علامة للمعنى فمنهم من قال الواو بالحركة والواو حرف بتقصيد
بالحركة الواو فوق فاعرفه على الأول والكلام على الواو دون الحركة لأن الحرف الآخر
والحركة القريبة على الواو هما المحل الأول والسبب البعيد هو المقتضي من السبب
البعيد ويجيء عليه الحركتين فإنه على الاختلاف قريب أي الجمع أي إعراب وضعه فإن المراد السبب
القريب الذي تمام علته الاختلاف بخلاف السبب البعيد لتمام علته بوجوب الإعراب
والمقتضي والحركتين كيف لا يكون الجمع قريباً والواسطة بينه وبين الاختلاف أن يقول لا يكون في
تركيب اسم الفاعل وبين الاختلاف واسطة بينه وبين كل من أجزائه الآخر ولا يجد جمع لا سبب البعيد

الاشتراك المعنوي وإن كان واحداً فإنه لا يحتاج إلى جعل الحروف حروفاً للمعاني معنوية
لأن الاسم لا يكون اسماً إلا بحرف خاص بعض الأسماء بقوة جعل الحروف اسماً مجعولة
وكذا إن المعنى الذي لأن قصد الحكم بأن الفاعلية واجبة وإنما يذكر الاسم لأنه لا بد منه فإن
قائم الزيدين قصد إلى أن القائمية ثنتان في الجملة بخلاف الاسم الذي ثنيته فإنه
يعبر به عن كل واحد منهما على الانفراد ثم يجمع بينهما بالعطف بخلاف
قائم الزيدين فإنه لا يعبر بها عن كل واحد منهما على الانفراد ثم يجمع بينهما بالعطف
غير أنه لما اختلف فرق لا اختلاف ما لم يرد به فرق فمنع علم الفاعلية بوجود العلامة
الاختلاف بخلاف اسم الفاعل فإنه لما لم يسم اختلاف فعل بها لأنه دخل بها سبب ضعف الإعراب
مختلفاً إلى أن ضعف الإعراب مختلفاً لأن سبب اختلاف فعل المعنى المتقابل على الموجب

ذلك

العلوم ككتاب فلا يحصل مطلقا غير ... ولم يمنع الشارح بالاسماء الستة وكلا وكلتا فانه قد تعرب
بالحركات الثلث لانه لا يمنع التعليل بنوع خاص جزئيا لوضوح ... المعاملة معا اذا ورد
عليه انه قيل مطلقات العلوم ... يمكن ... المثنى العلم والجمع العلم ... بالحروف وقطعتين
فيه ولو ... المثنى والجمع ... فالمثنى الاصل فرع ... المثنى والجمع عليهما ... بالحركات
... المثنى ... الطرف لا ... ولم يذكر بعده ... يكون في حكم المثنى
ومن ... الاسماء ... حال ... من دون ... تقديرية لتقدير
مفرد او ... بين ... تحكم كالجمع المنصرف ... عن المفرد الغير المنصرف
والجمع المكسر ... السالم ... المنصرف ... الى المكسر الغير المنصرف ولم يقل المفرد
والجمع المكسر المنصرفان ... لان عدم الفصل ... المفرد ...
... المكسر ... لتقريبه ... بالسين ...
الحكم بالضمة رفعا ... رفعها ... نسبة ... الى الضمير والاستتر
... على ...
... على المصدر ... والفتحة حطط على الفتحة نصبا عطفا على رفعا ...
... والجر ... والكسرة جرا ... ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات لانه
اخف ... الاصل في الاعراب بالحركة ان يكون بالحركات الثلث لان الاكثر ... الاصل والاصل
في الاعراب بالحركتين على ... ان يكون بالضمة والكسرة لان الاصل ... الكسر ... من
خواص الاسم والاصل في الاعراب بالحروف ان يكون بالحروف الثلث ... على
الترتيب

... المذكر ... جمع المؤنث السالم ... بعد ... فيه ... مفرد
مذكر ... ولا يدخل فيه ... منصرف ... لان المراد ... الحال عند من
جعل ... الضمة والفتحة ... الجمع ... والاصل عند ... حيث
جعلها ... ثبت ...
... تقدير ... من جعلها ... العلامة
... المذكورة ... بالفتحة والكسرة لان ...
الكسرة ... المعمول في حكم الفتحة ... المنصرف الفتحة و
الضمة حقيقة ... وهذا الحكم انما ... جمع المذكر ... الجر
... ثبات ...
بالضمة ... رفعا والكسرة ... نصبا وجرا ... في هذا الموضع ... المراد
... بعض ... بهذا المقام الضمة رفعا والفتحة نصبا
والجر ... حيث ... الفتح ...
... المنصرف ... المثنى بقوله
المثنى وكلا ... مضافا الى المظهر ... بالالف ولا ... بالكسرة ...
... حيث ... المنصرف ...
ولا ... من ... المثنى ... المثنى
الملحق بالمثنى ... المثنى ... المثنى في ... المثنى علم جعل

كلتا ...
... المنصرف ...

... الاعراب ... المنصرف ... في غير المنصرف ... من المثنى ...
وابوك واخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال ويقال لها الاسماء الستة بجميع لغاتها ...
على الاسماء الستة على ... الاسماء ...
لان الاسماء الستة ... الكلام في ...
... المراد ... الحكم على ...
... الكلام ...
... الاختصاص ...
... المتكلم ... المبتدأ ...
... التخصيص ...
... على العامل ... المتكلم ... الاضافة ...
... بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ... الاربعة ...
...
... الحروف ... الاعراب
بالحامل ... الحروف ... الاربعة الاول ...
...
...
... مطلقا ...
مطلقا

بحرف اللام ...

مطلقا ... المثنى ... المقام المثنى ... وكلما في حكم المثنى
من المفرد المنصرف ... المثنى ... النون لان ... الاضافة
وجود النون ... الاضافة الى المظهر ...
بالحرف ... بالحركة ... الفرق بين المذكر والمؤنث في الاعراب
... المثنى والجمع ... على الواحد ...
... المضاف ... المثنى ...
مثنى ... المثنى ... الى ...
... الى المظهر ... ليس بمثنى لعدم ...
... مفرد ... الاثنين مفرد ...
... الاثنين ...
... الالف ...
الاثنان ... لانه ليس ... الاصل ... الواحد ...
... بالالف رفعا
والياء جرا ...
... الواو والنون ليس مفرد ...
... الواو ...
... الاعراب ... بالحركات والياء ... الالف في مثنى كذلك وان

ارجع الخ في حال جرّ الجمع المذكر بالواو والياء وبالحركة وبالحذف لشبهه بعض الجمع الغير
المتمكن حيث يجرّ بالالف على لغة فان اسم فاعل من جدفان يسمّيه لعبس بن بيبان شيئا
مرادحيث اجرى الف على الزمن والزم طريقة الا فيما ذكر وبابرجين حيث جعلوه فعل الاعراب
قال الله عزوجل جاوزت هذا الاربعين بكسر النون وبالياء من غير الف ذكر السالم لم يشمل اولات
لانه مؤنث لفظا فانها هو جمع ذو وكذا الفئة والثبة لانه لم يجئ الا مضافا ووقوعها بالياء والنون
يدل على انها معربة اكثر منها من طريقين رتبة الكثرة فلذا احتاج الى قوله واولات كتب فيه
الواو والتاء على اصل وقيل لما يتبسّ الى الجارة وحضروا اخواتها الى اخواتها المانعة كونها مضافة
اسما للعقد الذي بين العشرة والمائة ولو قيل امية مفردا على كما امية ماض مبنيا ومستعمل شذ ربما
من الجمع وحمل اخواتها بعض افراده ان كان مجيئا وكانت الواو في جمع المذكر السالم والنون في
كون اولو علما مفردا متمكنا في افراده واو مفتوحا ما قبلها وهو لم يجئ ان يقال اخضر مكونة بمنزلة
العقد اولاة جرّ ثابت وبالواو والياء التقدير اي مقدرة من الاعراب لانقدير الاعراب لانه لا
بالبناء قوله الملفظي واخرج الاخر المقدر والاول اسب ويكون ما سبق على الاعراب واخرج
اسب يكون المقسم سابقا صريحا اخرج خلافا خرجا نقدر ان في وقت نقدر الاعراب والتقدير فيكون
في تفضيل الحاكي قوله عليه السلام غدوت امرأة من لم ترفوها بالهاء قوله الملفظي فجاء راه
والاولى ان يهم نقدر الاعراب على حذف حقاق من قال التقدير فيها نقدر نا منع الاعراب على حذف مضا
فين فيه لان التقدير امتناع الوجود ولا شك عبارة عن تتبعه الوجود كعصاي فالمقصود
الغير المضاف الى ياء المتكلم اذا المضاف نقدر الاعراب لا اضافة الى ياء المتكلم لا يكون اخره الفا

اذ صاره الاعراب مقدرا قبل انقلاب الخر الفا لان الاضافة قبل الركيب مع العامل
فاصل عصاي عصوي والاعراب عصوي نقدير في جعل عصاي خارجا عن فلاني
فقال المراد بفلاني غير مقصود اضيف لان عصاي اضافي قولك عصاه فخذ نعم هنا
بحث وهو ان جعلاي لا اصل له حتى يدخل تحت فلاني فيجب تغيير المثال بما يوجب دخول
عصاي تحت فلاني ودخول جعلاي تحت عصا الآن يقال بعد ان اصل جعلاي جعلي لانه يقتضي في التثنية
وجمع مقالا جعليان وجعليتان وانا عصاه خاص دون العصا والقاضي على الاطلاق يشمل
ان الالف والياء يدخلان نقدير الاعراب سواء كان ملفوظا بهما او مقدرين وفلاني ان ما الاعراب
باركة واضيف الى ياء المتكلم فيشمل نحو مسلماني دون مسلماي ومسلمي وقول الرضي يريد بمقدرا
اضيف قال يا المتكلم قاض لخروج مسلماني وغلماني فان قلت لا يجب في المثال ان يكون شاملا
قلت نعم لكن حق قاعدة التقسيم بالمفرد المضاف الى ياء المتكلم ان ينبغي ان يراد خصوص فلاني لانه
يكفي للتمثيل والمثال مطلقا اشارة الى ان اعراب في حال الجر انما تقدير لان الكسرة سابق على
دخول العامل فلا يكون اثر العامل فعلا بما ترفع القوم او ترى الف ونحو بحث لان مسلمي
لا يصح ان يكون مضافا الى العامل فعلا حتى يتوجه عليه وجود مسلمي سيكون الاضافة سابقة على
العامل حتى ولا يجدان يقال يندرج في قوله مطلقا تعميم التمثيل لعودنا بابن عم وبابن عما
وبابن ام وبابن اما وان يقال هو تعميم التمثيل كون عصاي والتحقيق ان لا حاجة الى المضاف
الى ياء المتكلم بل يجعل عبارة من كل ما شمل ترفا اعرابه غير من الاعراب فيدخل فيه ما هو محكي و
ما هو مجرور بالحرف اذ فاعة مضاف تقديرا وامرفوع كزيد في نحو مررت بزيد وتحكيه زيد وجر زيد

بهذا بابان الاول امر معرب بنقص الامر والثاني باعتبار زاية الوجوب كقاض مرجوه
منقضة عما قبل اخرك فيشمل جوار رفعه فيما بعده وجوار رفعا وجرا كقاض العلة
الى ما الف بما لدفع توهم انه قاض فاض لكونه غير منصرف وهذا التوجيه اهذب من تخصيص قاض
بما مر اجوده لانه سياتي حكمه وتقييد الزمن بسم الى آخره بما قبلك كما كان بعض الشروح فاسد
لشموله لمسلمي ومسلمي حال اعرابها لفظيا وانما جعل اعراب عصا تقديرا
مع انه لا تقدير له الا بعد الاعلال واعراب قاض مستغنى عن ذلك بعد الاعلال لانه
لا يبقى حرف اعرابه لان عصا لما جعل اعرابه للمتقل بالقلب الى اعرابه الفا فيسقط اعرابه
لتقدر وقاض لما جعل اعرابه للمتقل وجب تقدير الاعراب بحذف الى اعرابه على انه يكون
قاض مثلها بالقاض عصا على الطويل رفعا وجرا وانما نصب فاستغنى عن تقدير وحمل
عطف على لفظ كان في قاض رفعا وانما نصبا وجرا فخرج الاعراب ملفوظة وان كان هو في
لان الالف لا يقبل الحركة والعطف على التلفظ والعطف على فحاء ما التقدير او ما تقدير او مستغنى
الا بما عداه عما وغلامي وقاض ومسلمي حتى يخرج الى ياء واو الغير وينتقض بمثل جاني
ابو القوم غير المنصرف كالمنصرف تمام الآية من معرفة في معرفة ما ذكر من اقسام الاعراب فلعله احسن
حيث اوضح عقيب بحث الاعراب بالفصل ذكر المثلي والجمع وقاض يكون بعد كذلك وما كان
غير المنصرف وجوبا والمنصرف ضمنيا قدم بيان غير المنصرف وما كان التقابل بين غير المنصرف
والمنصرف ظاهرا من العبارة يستغني عن بيان المنصرف بيانه وعن التنبيه عليه ايضا بقوله
المنصرف ما عداه وقوله الاعراب اللفظي والتقديري لانه لا يرشد عبارة التقدير كذلك اللفظي

لا تقدر وهو بعيد فقدرا لا انا نقول ليس بشرط حتى يكون معربا فقط وعائشة ابن الجوزي
في فلان الذي اعجز الرفع فحذف من قبيل استعمال الحكي لحكي التقدير وهو من قول المفصل المعرب ما اختلف
آخره لفظا او محلا وقيل قوله مطلق متعلق بعصا ايضا والمراد ان الاعراب التقديري في الاول
الثالث بحذف المستغل فانه في حال الرفع والجر في حال الرفع فقط وقد تبين في اشارة المستغل
ايضا على انه كما يكون في الاعراب لفظا يكون في الاعراب بحرف فانه مقدر فانه باركة لا غير
ولا تحتاج الى تحكم متعلق بجاء نحو شفيع حيث يشير الى انه تام فاعرابه واثبت يكون وجوب
كون المقدر اعرابا باركة ممنوع لان رضي من قرائن على سبيل الحاكي يقدر برضي من ترضين
تقدير جميع الحرفين كان وجوب كون المستغل مقدرا في بعض الاحوال باطل بجميع المضاف الى الوقف
باللام وليس السنة المضاف اليه وعلى الرفع اذ هم بعد الحذف في الجزم فيه بالالف ومن التثنية نحو
الزيدان وجمع المذكر وبعض السنة فانه قد ترد اعرابه الظاهر بطريان الحذف لا تحصل لان طريان
الحذف لا يجعل الاعراب لفظيا والمشهور ان اعراب الاسماء الستة المضافة الى ياء المتكلم
باركة لا تقديرية وهو لا يظهر في اذا الفرق بينه وبين مسلمي حكم لان يقال الواو في
حال النصب فاعل الواجب الحكم بكون اليائي في الاعراب وبلامه فما الفرق في مطلق علم انه اليا
الحذف في الاحوال الثلث على نحو واحد واعرابه على ما كان في حال اعرابه لا حذف في حال اضافته
وان اضاف غلامي للتمثيل دون غيره من الحكي والجر والنصب على التحقيق حيث جعلوا المضاف الى
ياء المتكلم مبنيا لشدة امتزاجه بالياء لعدم استقلاله بالتلفظ وهو منقض بغلامه وغلامنا وغلامها
او مستغل اي غير ثقيلا والوجه عدم الوجوب لالتزام ثقيل وثقل كما ان تقدر تنبيها على الوقف

ما عداه وعالوا من ان غير المنصرف ترك بيان المنصرف لامكان معرفته بالغاية على
نحو الاعراب التقديرية والمنقلبة ظاهر قال عن التحصيل كيف وضبط الاقل لانه اسهل واذا
كان بالمقدار وما يجب الصرف لخلاف تعاقب بين الاقل والاكثر وكانه اراد انه فاكان الاقل
يستحق الحكم في الصرف فاذا كان بطريق التقدير فمن الضبط بالتعريف ايضا مانعه علمان
يقال الطوان العدل والعدل والعدل والعدل فلا ان العلة القائمة هو الجزء من تسع فيبقى ان الاطلاق على العلة
ان قصد حقيقة بل التحقيق ان الاطلاق على العلة القائمة هو الجزء من تسع فيبقى ان التكرير في تمام التعريف
للتعظيم او التسع جمعا وقد لا يخفى انه غير متعين فيما بين العلم والمعدوم لهذا الصنيع في البيان حاصله
وعالوا بين على التعظيم في مقام التعديد بشرط التحصيل بعد الاشارة البعيد عن العلم الاستغراقي او الوحدة
فتعالوا ان التسع تقوم مقامها فان قلت جعل الواحدة قائمة مقام العدلين ليس اولى من جعل الاثنين
قائمتين مقام الواحدة بل الحق ان شبه الفرع بالاصل ليس مرتبا ترتبا لا يخلو الخروج عنه بجاز بالف
التانيث والاثنان من فان قلت فعلوا ان الترتب لان تحقق الفرعين في اثنين ظاهر دون
الواحدة لان الكثير مع الصرف بالنسبة فجعل القليل ملحقا به اولى من العكس من اعتبار كل منهما اصلا
على حدة فجعلهم من ان غير المنصرف لا يدخل على ما يعقب الاصل الا ان من الاصلين
اعتبر من ذكر الوصف في التعريف فقد نبه عليه بجعل ما جعلوه فرعا له حكما فنبه به على ان كثيرا
من حقه الكسر النوني الفي فرعيته دون توابعهم فانه من العدول الى ما يابى عن الاضطراب وذلك
فرع تابع لكسره النوني فانه فيرتفع فضعف على ما ذكر من بعض قصانه بقوله ما دخله الا نقص الكلام او لغو
قال تجريد الكشاف لم يجعل نصرف كما قال فمنه يجوز صرفه وما دخله الا نقص الكلام او لغو
وانما

بكل ما هو مختص القسم بوصف ما هو من قسم اخر فيدخل وجود هذا القسم بصيغة ما هو القسم الاخر
والاجنبي فرع الوزني لما قبل منوني وزن الفعل او ما كان مشابها فيه والجمع فرع المفرد والمركب
فرع المفرد وذو الالف والنون فرع ذي الف التانيث الممدود فانه فرع الجرد عنها على اختلاف
قولي البصري والكوفي ولما كان توقيف المنصرف لانظار علم بنظر التسع وما يقوم مقام
العلتين مما يقوم مقامها استطرد صحة عقيبه لانه ذكر العلل ثم بيان ما يقوم مقام شيئين ثم
بيان بعض منها وبيان غير الثاني فغيرها هي عدل الى قوله وما عليه من لواحق التعريف
الا انه ذكر فيما بين ذلك حكم غير المنصرف وما يتعلق به لانه لو اخر عن الكل لما بعد بيان
الحكم عن ذكر غير المنصرف جدا الخ قال يبقى تقديم قوله وما يقوم مقامها على بيان الحكم لانه من
تتمة التعريف ثم يرد التتمة بينا وما ذكر في قوله والعلل بيان من قطنه الانباري حيث
قال مواقع الصرف تسع لخلها اجتمعت شئان منها في الصرف تقريب اي يزول عدل الى الا انه
تركيب ليست الاول لان بنائه لا يوجب الصرف فاصلا بينه وبين العلل على انه لا منع صرف بدون سببين وقال ابن
ان التسع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم تركيب والنون زايدة من فعلان فعلا
ووزن فعل وهذا القول تقريب ما قبله اي مبتدا خبره قوله الاتي عدل ما ذكرت وقد عرفت ما يتعلق به
ولغة اصاب تنكير العلل لان المانع عدل ما لكل عدل انفرادي نزال وبجاورة تاء التانيث
لا يوجب منع الصرف وبكذا البواقي نبه بالتنكير على ان لا يضع هذا القدر من البيان موضع منع
الصرف بل لا بد لكل من بيان وجيز ان يكون قوله وهذا القول تقريب تنبيها لهذه الاشارة
يجعل هذا القول غير واف بالتعريف بل تقريب الى الوفاء وقوله ثم كل واحد من الثلثي في الزمان كون

وانما قال وضع ثم اوقعه قوله وانما قالوا اصله قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب
ويجوز صرفه حكما وانما اخرج هذا عن التعريف بارادة عنوان عارض من كالخروج برا ما فيه
عجمة وتانيث او الف ونون وتانيث الى غير ذلك مما لا يخفى عليك ان جعل ما اجتمع مع الضرورة
والتناسب علة مؤثرة متحدة لحكم مانع وما في معناه عبارة عن التاثير حكم والتاثير لا ينشار
ان المحل متصرف خارج عن التعريف بتقييد العلة بان غير فالارتضى ان اسم قريب بالفصل على ثلاثة
مراتب قوله ما كونه بعض معين وهو شامل بعينه سم الفعل واشرها العلم والذي اراه ان الاصوب
الفعل وواسطة الثلث ذكره في الكشف وشئ من المعنى واشرها انه يعلى الفعل وانما الثلث
بهذه العبارة على ضرورة تضمن معناه وهو تحقق الوقت بها لعلم لوجود سببين من
سبب منع الصرف او واحد يقوم مقامها واشرها فرع علامة الاعراب عنه وهو التنوين
وتنبيه نزع او كسرة النون معا على اختلاف التنوين انما يكتفي بتوقيه بها لضعفها هذا الملا
وقيل لان تقاوم اصالة الاعراب فرعيت فاوجب اصالة الاعراب فلا يتمس زايدة ترجيح
عدمه وفيما ذكره بحث لان الاصل بهذه مرتبة راجحة بهذا القدر من الضعف فقط من غير مشاركة
في تركيب اخر من واشرها العلم ايضا كما في جاءني جعل بعد ذكر ما بعده ثم اشتهر في التوقيتين
على ما بتوهم ان الفعل فرع الاسم في الوجود حيث لا يكون بدون مصدر وهو الاف حيث
لا يجيء بدون فاعل والمؤنث فرع المذكر والمعرف فرع المنكر والمعدول
عنه والوصف فرع الموصوف وهم الذي على وزن الفعل فرع هم الذي على وزنه
لان الاصرف على قسمين ان لا يكون فيه الا مزيد واحد خاص بالقسم الاخر كزينب وهند لم

لما يجوز بالاعتبار لا يخفى وقد ظهر ان قولنا غير الصرف فيه عدتان او واحدة منهما
تقوم مقامها دون ما قالوا من انه الذي لا يدخله الكسر والتنوين تقريبا الى العرفة او ما قيل
بانه لا يمكن ان يعرف الا بعد معرفة وراء ان علة منع الصرف هو الحكم وجعل السبب سببا وتعريفه
بجعل الفاعل فيه الحكم فيه اوجه ستة وبيناها وله وجه سابعة اخرى مشهورة ذكرنا ما
للناس فيه بيانا وقيل الالف الاخان المقصورة دون الممدودة تمنع من الصرف بشرط العلمية
وجعل الرضي الممدودة كذلك لكن للاخان الحاقي او للوجه الذي ذكرنا فان الصرف بشرط العلمية اذا كان
فيه الف التأنيث كحمراء سواء كانت للاخان الحاقي او لا كما في الاسماء
التي لم تجيء بشيء وليد اخطى الجوهري حيث جعل الف للاخان فقط كحمراء وعلقى وزينب
وابراهيم ومساجد ومعدي كرب لانه مركب يكسر الراء الاولى الصحيح لكن يفتح للاعراب كما مر
روى ان الاخوان قال لمعدي كرب لانه قد اضاف واكرب اضافه فاحفظه ما دمت مكروبا الزمخشري
واقد جمعهما الشاعر على ترتيب ذكر الاصل وكذا ان تقول ام بشل لتوجيه اذ اكثر الاسماء يشتمل
عليه وانما مثل بتأنيث اللفظي والمعنوي تنبيها على ان التأنيث بهذه الجهة تارة مع خلو اللفظ
عن التأنيث مع انه غير موجب لتأنيث الفعل المسند اليه في رجوع الضمير اليه فلا يقال جاءت طلحة ولا
طلحة جاءت وتارة مع خلو اللفظ عنه كالحائض زينب وهكذا ان لا كسر ان انه لا كسر فيه لا اعرابا ولا
بناءا بنائيا ولذا اورد في الجنس الخاص مع الفتح اما اعرابيا او بنائيا بما دخله اللام وما اضيف
مستثنى من الكسرة مع علم ذكر سابقا الا انه اراد ترجيح حكمه لانه اقرب الى الخطاء ليبين ان الخواص
عدم الكسر والتنوين من الكلمة فالتوجيه بهما فاسد بما ذكر لكل منهما وبيته بتقديم الكسر لان الاكثر في

منع

الوضعية المانعية معللة قلت هذه الوضعية لا تنافي تعين المرات فهي مع التصغير بمنزلة
العلمية وحده لا يمنع الصرف بالتصغير كالحائض اور فاق فيه وزن فعل في اوله زيادة وغيره
بالتصغير وحده او تناسب من رعاية الفواصل والاصح والا سجع او مجرد اجتماع مع
كلية مقرونين كان هذا بعد ما نقل صرف غير المنصرف لاجل مشاكلة من واثق فلما بقيه مثل
سلاسلا وغلاما لم ينعدم بمثل للضرورة او تقول مثله رد اعلى من قال في توجيه لاية على الفتح
الشر اذا ان عمر بن ابي ربيعة في الشر فيما لم يرد في الشعر بقيد منه ذا لا يخفى ان توجيه القرآن
بعيد كيف وقد قال الله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له فلا يصح ان يقال نزل القرآن بلغة
فيه اذ فرق بين يقع عن كونه شاعرا فالمعنى ان التناسب يقتضي عدم صرف لكن ابى ان
صرف غير المنصرف الا لعلل من الثلاثة قوم ولا يجوز عدم انصراف غير المنصرف بعضه وان التناسب لا
يقتضي ضرورة تقدر الاشياء بقدرها فلا يخرج عما علل به فلذا ترى بعضهم عدم الصرف بالعلمية
وحدها للضرورة وما يقوم مقامها كالوجه والف التأنيث المقصورة وان تأنيث بالف ونون
الف التأنيث بالممدودة والممدودة وفيه ان علامة التأنيث الهمزة لانها منقلبة عن الف
التأنيث والالف فيهما زايدة الا ان يقال المراد بالالف الممدودة هي الهمزة سميت بها لانها
الممدودة بها فتصرف وتصال ولا نزاع في صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اما
للاسم الاعم او المشترك فقط والاسم اسم لكن لما جاز في اطلاق الالف على الممدودة الى انه اطلق
لان الهمزة في الاصل الف وفيه تحقق الفرقين في الجملة ان عزمه بقوله لانها جعلهن ذكر ان تأنيث
بالالف كتأنيث والاولى ان المؤنث بالالف بمنزلة المؤنث بان والعلم وكذا الجمع بمنزلة الجمع

منع الكسر اصلا لانها لما لزم عدم البعض والتنوين سوى تنوين التنكير ويجوز ان لا تمنع
صرفه اما عطف على قوله ان لا كسر فيكون يجب حكمه واما على قوله وحكما للضرورة اي لما
يضطر اليه الشاعر من حسنة الوزن لما وقع في بيت قف نبك لكن فاطمة رضي الله تعالى عنها بنت
سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم شعر صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا
او وقع سر زعافا يخرج الشعور عن السلاسة ودون السلامة كقوله لعمر ذكر نعمان بنا
ان ذكره هبوا فحرك بالكرة يفتصح او رعاية القافية كما في قوله شعر سلام على خير
الانام وسيد يا رب العالمين محمد يا بشير نذيرا سيما مكرما يا عطف
روف من يسر ما حمد يا قال الرضي لا يصرف ما فيه الف مقصورة للضرورة لا يجامع التنوين
الا نادرا بل لا تصرف شيئا قلت يستثنى من قوله فيما فيه الف التأنيث المقصورة والممدودة
الالف فلا يرد به لا تصرف شيئا قلت يستثنى من قوله فيما فيه الف التأنيث المقصورة والممدودة
نون التنوين تقبل الحركة والساكنين بخلاف الالف فربما يستثقل الوزن بمثل هذا
التحريك وما يجوز الصرف وغيره عن حيز الامتناع رعاية الى مثله بين الوزن والموزون
فيقال مضاربة مفاعلة فتنوين مضاربة مع عدم انصراف مفاعلة معللة بالعلمية فانها
من اعلام الاوزان والتأنيث ولا يعد ان يدرج تحت التأنيث ربما يعرف بالتصغير
كما في فعلان اسم فانه يصغر على فعيلين لتعبر الالف فتبقى تاء التأنيث والنون كما في الصفة
فانه يصغر على فعيلا كما في وزن فعل ليس في اوله زيادة فانه يبطل الوزن بالتصغير كما
في اوله زيادة فان صار شبه الوزن فيه على وجود الزيادة فتبقى بحالها وكما في تصغير قرع
والفرق وما هذا بهذه الصفة لا يجوز صرفه بالتصغير فان قلت كيف لا تصرف طلحى مع عروض

بالنداء الخ فتسمى وبالخ اذا سمى لا بصرف لتقدير العدل في حال النداء وفصل خمسة
اقسام بحث الامر والمصدر المعرفة والصفة المؤنثة والحال والعلم المؤنث لما عجا
وكلها معدولة الا من مؤنث عنه غير معدولة معدول عن مصدر معرفة مؤنثة نائبة
عن الامر كرا وكرى بن مالك لا يظهر وجه جعل المعدول عنه مصدرا مؤنثا فيما غير
معدول عن المصدر المعرفة فان سمي برامذكر فهو غير منصرف وان سمي بكرى مؤنث
فهو كحطام فان سمي بكرى في آخر رآء مادة بناء تمام فعال علما مؤنثا ملحقا بكرى في آخره رآء
سمي بكان من ضاف الاصل مبنيا بمعنى الامر او غيره ولا اقتصر ضبطه عن ذكر فعال علما عنه
واتفاقا على تحتم انه جمع غنه الحي اذ ذات الرآء والعدل فيه مقدر لا محالة واما عنه فهو
فيقدر فيه العدل بنقل الخ على ما ارتضى ووجه تقدير العدل ان ذات الرآء مبنية لا بد حينئذ
من تقدير العدل المتحقق فيما جمعه البناء والا فمتى ما بنيت فعال من الامر فالعدل
الوزن ظاهر فيقدر فيه بالغاية اطرادا لباب الوصف اي الوصف المانع
من التاء شرطان يكون فالاصل ووجه عدم تاء تأنيث ان المانع ان يجري الوصف
شرطان يكون في الاصل وصفا كون شيء صفة كونه ولا يستعمل هذا
اللفظ آخر يا على موصوف صفة او مقدرة وهو ما يكون وان على ذات مبهمة غاية الابهام
باعتبار معنى متعلق لان المتعلق ومن هذا القسم ان يرتبط بسببه المعنى المتعلق فيه غاية تعين
ما بالجملة ما وضع لذات فيه تعين حالات المتعلق فيه اعتبار تلك الذات لا اجمل المعنى الذي قصد
مع هذه الذات مرتبطا بشيء وليس هذا لا يكون صفة لشيء وتعلم او كونه في الاصل ان يكون

في اصل الوضع ولا يكون عارضا بحسب الاستعمال وان الذي الاستعمالي ان يوضع بان يصير
كثرة الاستعمال فالمعنى سبب ان يكون اللفظ متعينا له ويسمى ذلك الاسم صفة وما يقابله
اسما وكون اللفظ غير صفة بهذا المعنى انما احتيج الى بيان شرط الوصف الغير الغالبة بكون اللفظ
والاعلى ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى هو المتعلق وظاهر عرف يكون اللفظ موضوعا
لذلك لا يستغني عن بيان الشرط فانك لو عرفته كذلك لاحتيج الى وضع آخر للفظ المتعلق
حينئذ غير مشروط في الخروج بالواو والنون ان يكون صفة عاقله لانه يكفي فيه ان يكون والاعلى
ذلك ولا يشترط الوضع فلا تضر الغلبة لانه الوصف غلبة الاسمية عليه او مطلوبيته
للاسمية والمراد بالغلبة ان يصير الصفة بكثرة الاستعمال فيه صفة بيان مجردة واستعمل في غيرها
على شيء والمانع المتوقع بحسب العلم او الواقع والمانع هنا هو الفرع دون الفرع للاخر فهو
اثر لا يؤثر الوصفية العارضية لانه في هذا الفرع غلاما والبعض نصر فاسود وارقم
لانه لو صف المانع من شرط الخ وهو ان لا يكون مع العلمية سببا به لا يكون زائدا
بها عنه لانه تحقق وكذلك الغلبة الغير الملحقة بالغلبة بالعلمية واذا لم تضر الغلبة
فهم ضرر الاسمية الطارئة بكثرة استعمال اللفظ في المعين من غير ان يصير اسما متعينا له خفيا
من غير قرينة بطريق الاولى فلذكر اي لكاشتر لا كونه في الاصل لمحامر شرة لانه السلطان او
المعين بعينه والحق من الصفة والاستيلاء والضعة معلق به ومن فرعه وجعل الصرف
والضعة فرعين له والاستيلاء فرعا لهم ضرر الغلبة كما في الرضي لا اثر عن العراق
ولا يجوز ذلك اشارة الى صحة الامرين وجعل المتوقع محموع الامور الثلثة على سبيل التوزيع

وجعل فيض كالى العلم موكولا على فهم المستمع الساميع وجه منه وجه فلا يلتفت اليه صرف
مررت بنسوة اربع اسماء حال الاربع الى ما يشتمل عليه صاحبه وليس غير منصرف
اربع في مررت بنسوة اربع لان حذف الفاعل وحذف الجار في مثل هذا التركيب غير جائز
بخلاف الوصف فانه في اسماء العدد وصرف اربع لانه موضوع لنفس العدد واستعمال في
ذات مبهمة بلحاظ امر معقول هو العدد بطريق المجاز ولذلك لم يذكر المتكلم ارادة
مستقى بالذات منصرف لعروض الوصف فيه اذ مفهوم المسمى مغنى وصفي فالمانع في
كون انصراف اربع لعروض الوصف بسبب انه يكون لقبول اربع العاقلين فيه وزن
الفعل المعتبر غير متبين فانها مبنية على اربع بالذات والاستيفاء الرضي عدم اعتبار الوصف
العارض في منع الصرف وجعل دعوى جماعة ليس منفرغ بجيد احمد وما جاب به بعضهم
من ان الالف المقصورة لوزن الفعل ما يعرض للذكر وان بعضا ما به ثم صيغة المذكر من
ان ان المشتركة ما يعتبر بدل على ان تأنيث وجهه تحكم على انه كبرى صغرى لا طائل تحت
ان الثاني في اربعة ايضا لان تأنيث لان رجالا في تاويل الجماعة اذ ذلك متحقق
في نسوة ايضا بل لان المانع عن تاثير وزن الفعل انما المتحرك لا احد المتحركة
لاختصاصها بالاسم فيجب مشابهة الاسم الفعل سواء كانت عارضة كما
كرا واو سواء كانت للتانيث اولا والارجح ان الوصف الحاصل بالمصدر غير
عارض كما في اصل المعدول وحاصل ان عدم جريان المصدر على الموصوفة يا على
عروض الوصف فيه رد بان عدم جريانه لخفاء الوصف فيه وكم فرقه بان ذلك

ان الموصوف وانما في مقرونه انه صفة رجل يرجل صعب لا بخلاف بين الذات
في مقرونه بل لمنع تحقق الوصف فيلا ما تحقق الصفة ذات له الاصعر ذات جبل بل على
ذات معينة ايضا ومدار الوصف ابهام الذات لا عدم تعيين ذات ما والمنع
صفة اسود وهو في الاصل ذات لها سواد وارقم وهو في الاصل ذات لها سواد
وبياض للحية حال من اسود وارقم اي كائنين للحية والام الاولى للاختصاص
وانثنية للعهد اي حية ذي فر للاصعر ما واد هم وهو في الاصل ذات لها دهمة
اي سواد للغاية اي الغبرة وهو فرد وهو فيه من الحدة لان الحية الاسود ما يكون
منه فرى صارت اسما جامدا لا يوصف او صافا ولو تنث بان يقال للانثى اسوع
وجمع على الاساود قلت فكيف يمنع وليس لها وزن الفعل لا يقبل ان اقلت
مركب حمل اشتراط عدم قبولها الثاني على غلبته بالاعتبار وضع بعينه الوزن بالنظر اليه والوزن
بالاعتبار الوضع الوصفي لا يقبل الثاني وضعف منع الاصعر للحية فان قلت ان كان
شرط الوصف ان يكون في الاصل تحققا فينبغي ان لا يجوز منع اصعر وان كان شرطان
يكون في الاصل ولو توهما ينبغي ان لا يكون ضعيفا قلت الضعيف ما لا يجوز عند البليغ ويصدر
من طائفة لاجتهادهم فخالفه قال وهم يجوز عنه من جهة بلوغات الشرط بل ان ضعف منع الصرف
لعدم تحقق الوصف مطلقا تحقيقا لعدم تحقق شرط الوصف المانع قال قلت من اين يعلم
منع صرف لولهم الرئاسة يكون دليلا على اشتراط الوصف بهذا الشرط تحقيقا لم لا يجوز ان
يكون منع صرفه لجمود وزن الفعل قلت لانه لا يمنع الصرف في هذه اللغة لوزن فعل ليس

فرع الذكر ما لا علامة فان ثبت بان اظهر شرطا او شرطا غير العلمية
فاغير فذاى علمية المؤنث والمعنوى اى المؤنث بان اظهر المقدرة وبه جزم في حاشية
على زعم المصنف ويخرج عنه على تحقيقا الرضى ويجب اخراجه كذلك اى كان ثبت بانها
في ان شرطا غير العلمية وبه بالنسبة على انه دون الثبت بانها من هذا الشرط في انه لا
يجب بها تنوينه ويجب للوجوب ضميمة اخرى اثارتها جوزه وشرط تحتم تنوينه لكن
لا يخفى ان العبارة قاصرة عن ادا ذلك ضميمة ويحصل كونه مستغنا الا يحتاج الا ان
ان يقول زيادة الزيادة على الثلاثة او آخر لا اوسط والجوهر والزيادة على الثانية اعم
من ان يكون في اللفظ او المقدر الغير الشبيه بحيل مخفف حيال اذا جعل علما لكن تحرك الاوسط
لا بقى اعتبار من تحققه لفظا على الارجح فرارا من الوسط وقدم الزيادة على الثلاثة لان
الفتحة نائب مناب حرف فتنوينها نائب عن الزيادة مع انه مخفف فرجحت لانها
بين سوء وهنة بعض واخر الجوهر لانها ليست تابعة منها بل مخونة لا مانع من الصرف
فهند يجوز صرفه والاجود المنع صرح به ابن مالك وجعل بعض كون المؤنث منقولا من
مذكر من شرطيته وجوبا ان غير فيها اذا سمى بمؤنثة بمنع صرفه وزينب على حذف مضاف
اى وصفه زينب وسقر علم جهنم وماه وجور علما قريتين من بلاد الجوف منع وجر في
نقه بمنع كل واحد منها وما ذكرنا اوفق بقوله يجوز صرفه في اشتاء جور نظرا ذا قال
الجوهري جور اسم بلد بعينه ويونث الليث بها لان يراد منه على تقدير اثنينها
فاتح الطاء وان لا يراد منه ذلك بل يراد منه على تقدير اثنينها
المعنوى

يجوز فيه الامران وعلى تقدير ان لا يكون الصرف لاجل الاصل والالحاق بل لاجل ان لكل منهما يصرف على انه علم مذكر او مؤنث علما مفردا لا يلتفت صرفه بحسبه
العجمة في حكونه مجهول الحال في كلام العرب كما يجيء المعرفة تكون بحيث التعريف والمراد
بان شرطا ان تكون علمية لكم يجعل شرطها العلمية كما يجيء ان المعرف يكون شرطا علمية
المعرف نفس العلمية ليظهر صحة قوله فيما بعد وعاية علمية مؤثر ولا يرد ان المؤثر
التعريف والعلمية شرطه لانه لو قال كذلك لكان المعرف شرطا علمية التعريف وفساده
بين او فساده بين فلم قال قوله وعاية علمية مؤثر مع ان العلمية شرط والسبب هو
التعريف جوابا وجرى على مذهب من جعل السبب نفس العلمية فلا جواب غير مستقيم وانما
جعل السبب التعريف دون العلمية اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لانه وقع النكرة وتعريفه الى
حصول والاشارة بقوله مؤثر لان المحل غير قابل وتعريف اللام والاضافة لم يؤثر الوجود المانع
وهو قوة الاستيناف الوجود وعاني الاسم ولكن ان يراد بالعلمية المنسوبة الى العلم بان يكون قائمة بالعلم
او بالشبه بالعلم كما قال ابو علي في نحو صرفت العاطفة لكونها بين ان اصل السبب بين فيما شبهه بالعلمية
وهو التعريف بحسب الوضع لا بالاداة فهم لا يمنع اشتراط العلمية عنه من يجعل السبب فيما قرره
الاضافة على ما مر وحينئذ من يجعل اية المعرفة عنه عن الاضافة غير منصرف اما بالتعريف الموصول
او تقديرا الاضافة ووجه اشتراط العلمية ان ما سواها من الاسباب فيما سيذكر لا يلزم
كما في البلدان سوى اي واية واما ان يلزم الثاني فلكم منع الصرف تعريف العلم والاضافة
وانما ان يكون غيرا لزم تعريف اللام فائدة بعد على قصة المتكلم فمن قال تعريف الموصول

والاشارة

والاشارة يستلزم التاء والام والاضافة مثلا فان فلكم منع الصرف فبقي العلمية
فعلى اية عضر مع تذكر الملفظة على فساده العجمة هي كون اللفظ موضوعا بغير وضع
العرب وطريقة معرفة ما نقل الى العربية في القرون الثلاثة الفصل وحكم اهل
اللغة به اما بالاجماع فيكون بقيد او بعده فيكون بقيد او ظنية او ضلالية فمن
قال طريقة معرفتنا الاجماع لا يضر فكلامه موجه بالكلية لانه في تمييز غير المنصرف
عن غيره بالتعريف المذكور مس ضبط الالفاظ العجمة التي لا طريق الى معرفتها الا السماع
شرطا ان تكون علمية في العجمة فصرح بكونها منسوبة الى العلم في اللغة العجمية واعترض
عليه بان اشتراط العلمية لحكمة الجمع القصر فيه بما يجده من جنس كلام العرب فتضعف
عجمية وهي في الحفظ ان يكون نقلة بحيث علم ان لا يسبق في كلام العرب غير علم لكن ان
كان في الاصل وهو ما يعرف العجمة بنافع اسعار وايه بحيث وذاية واستبرق غير منصرف
هذا وقيل يكفي للحفظ ان يجعل علما حال النقل ولا يلزم ان يكون نقله لجعل علما وكون
قالون منقولا الى لغة العرب يجعل علما ممنوع لجواز ان يكون تسمية الناقل اياه تسمية
لهم عجمي ويكون الاستعمال بعد التسمية في اللغة العجمية واجب بان المراد بالعلمية في
اللغة العجمية اعم من العلمية في الحقيقة ومن العلمية فيها حكما وهي قالون في حكم العلم
في العجم لامتناع النقل هنا لو يرد على حاصره ايضا انه لو كان اعجمي فهو زن فعل علما
في العجم ثم تكون فيه علمية في اللغة العجمية فيجب ان يكون غير منصرف لوزن الفعل
والعجمة حيث وجد شرط العجمة وهو كونه مما علمية في العجمة فلم هذا يقال علمية مرفوعة

فاعل لكون وهو نائم وقوله في الجملة بخلاف في وقت العجمة على ان العجمة مصدر وهو صفة
علمية فالمعنى العجمة بشرط ان توجد علمية ثابتة في وقت العجمة فلا يرد قالون ولحوق
لانه وضع موجا علمية ثابتة في وقت العجمة لان وقت عجمة اللفظ ان يكون على صرافة
العجمة ولم يحصل من جنس كلام العرب بنصرف فيه فانتفع الاعتراض والوارد بزعمها
بقي انه لو سمي بالجمي العلم في اللغة العجمية شخص فلغة العرب يلزم ان لا ينصرف لانه
لبس علمية ثابتة في العجمة الآن بخلاف ما اذا تجدد لوازمه بعد ذلك في العجمة في اللغة
العجمة وكل جملة على وقت العجمة او التسمية الثابتة ايضا في وقت العجمة اذا لم يحصل
افوقت العجمة وقت كون الجمي على صرافة العجمة من غير ان ينصرف فيه بما يجده من
جنس كلام العرب وما هو علم في اللغة منصوص على التصرف بعد النقل فان قلت
كيف يصح ان الاعجمي عن التصرف فيه بالعلمية وهو منصرف في الاعلام العجمة نحو قولك
فاجر ابيل جبريل وجبرال وفي ارسطاطاليس ارسطو وارسطاليس بلغة ورد على عمر
او زانهم الحقيقة وتركيب وفيها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم
ولذلك قالوا الاعجمي غالب بها ثبت فلست مع جزمهم على الاعجمي ومنصرفهم فيه لانه صرف فان
لا بما يحصل من جنس كلامهم والعلم في كلامهم مصون عن الدخام والاضافة فيجب ان
عنع الامتناع عن التنوين من الكسر هكذا ينبغي ان يحقق منع العلمية عن التصرف فيه
وان اطلوا الكلام فيه نحو الاوسط قدمه على الزيادة على الثلثة على عكس اسلوبه
في الثابت لانتفاء زماده على تقدم الزيادة في الثابت ونحو الاوسطالين نابا

عنا

بهذا الاول وفي قوله شرطه صيغة منتهى الجموع بالمعنى الثاني لان الصيغة انما
هي للصلاحية المصدري وكذا في قوله لانه منقول عن الجمع وسوف مناه
من توقيف الجموع والمراد لمنتهى الجموع جمع مؤنث كالكاب جمع الكلب
فالمراد بالجموع ما فوق الواحد ولك ان تجعله منتهى الجموع في الرتبة لان له امتيازا
عن الاحاد حيث لا نظير له فيها بخلاف غير الجموع مع على ظاهره ولم يجعل شرطه منتهى
الجموع لان مساجد ليس بمعنى منتهى الجموع انما هو على صيغة والما سمي منتهى الجموع
لان الجمع اذا صيغ عليها يجمع جمع السلامة مرة اخرى فالمراد بالجموع جموع التكسير والا فجمع
جمع السلامة نحو صواحبات يوسف وايا ما يكن موقوف على السماع غير ما جاء بغير
ذا ان ثبت المشاركة فانه قد يعبر عنه بان لان الاصل ان كما في جاءني اما لو صل عند البصريين
ولا تصير ثاء في الاصل عند الكوفيين وقد يعبر عنه بالباء لانه يصير ما في الوقف عند البصريين
واصله الباء عند الكوفيين وقد يشير على التغيير بقوله ان ثبت بان وقوله يغير ما روى
انها دخل من الجموع الاعلى بما هو على هذه الصيغة ومفرده الجمعي وسنتي امارقا بيجه كما في
جوار يجمع حوبب ولا يلزم فيجوز جوارب او مفرده ضمني كما في اشاعثة جمع اشعث فهو
عوض عن ياء النسبة لانه لا يجوز شركهما فلا يقال اشاعث وانما قال بها بغير ما روى في
وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يكفي بها كما في جوارب دون وزن الفعل
فان جملا بغير هاء وهو مذكر لكونه مقابلا لها والحقه بنية على صيغة منتهى الجموع بقوله كمساجد
ومصابيح ليشمل المراد الجمع بهذه والمراد بشبهها ليس ما يجوز بها بقرينة قوله وحضاجر

فانه

فانه فعابل واراد ما يوازنها بالوزن العروضي ضعيف لان المعارف
عندهم الوزن التعريفي والا فشر كجعفر خلا يخفى بالفضل على المراد بمثلها ما يكون
اوله مفتوحا وثالثه الفا بعده حاء مهملة فنون مشددة او ثالثه ساكنة الوسط كذا فسره الرضي
واورد كما لا يخفى بانه قطع بان المراد جمع مكسر كذلك واورد صحاري وقيده انه غير منصرف
مطلقا فلو ورد ولما كان المراد غير صريح في ان الحق فال والا فمزاينة فمنصرف
صحاري شيئا للمراد وتبعا على انها ليست ما مثل فوارة والا فلو وجه له كذا منصرف دون رجال
وبنيه بتذكير منصرف على ان المراد بمزاينة نحوها وفرازنة اربعة ما تقدمها بحيث تبقى بعدها
اذا احصر بنفسها كما مر بتحقيق في احصا لان الالف فاصلة واما اذا قبل با نزا مضارعة
لانفسها واحصار ما لم وضع فلان الموضوع المنون يجب ان يستون علم كلا كما
يقال في مضاربة مفاعلة مع ان مفاعل غير منصرف قلت كذا علم الوزن ومع ان
هذا مرادهم فان متنين فمزاينة علم كلية من لم يتبه بمثل لحن لا سيما مع احتياج
الى تكلف توجيه بما ذكر وبهذا اشكال قوي فاتهم كثير من الفضلاء الناظرين في هذا
الكتاب ان صدوره من ابن الحاجب العجب وجوابه فات المصنف اشعر باطلان يكون غير
بالنسبة لمعلوم ان صرابنا منصرف ووجه توهمهم انه من العجب انكر يجمع لما في الحال وفي الاصل
بخلاف فرازنة ولا حاجة الى ما يخرجه عن حكم الجمع كما في فرازنة ونحن نقول الاعراب
الجاري على المنوع بان وما بنسخة معروض ان ما والاعراب الجاري على المنوع بها بنسخة
النسبة البه يجري على ان ما والي الجملة بمنزلة البزا ما لا فيه بناء على صحة الانتاج وانما

انه جواب سؤال مقدر بقدر ان هذا الوزن انما يمنع عن الصرف للعجمية وهي
منتفية في حضاجر وكذا سراويل ولا يخفى ان هذا السؤال انما سبق لعدم تخيل على
توقيف غير المصنف ان حضاجر غير منصرف ولا يصدق على التوقيف وعلى جعل عدم الصرف
واقعا من احكام غير المنصرف مع انه يصدق في حضاجر وهو ليس غير منصرف لعدم صدق
التعريف عليه فلو جعل السؤال المقدر ما علم سببه ولا يتجه عليه لان انه اخر ابراده عن محله
ومضرفا بان الجواب محله بحث الجمع على هذا اخر وقوله على حال من فاعل غير منصرف قدم
مع ان معمول المضاف لان حمول ما اضيف اليه غير متقدم عليه لانه بمنزلة من المضاف
لا فيه منصرف في تأويل لا منصرف وقوله على الصنع معناه انه علم مفهوم الصنع الموقف بالاقدام
كما ان اسامة علم الاسد كذلك فلا تعريف الصنع مدخل في نقل الموضوع له حتى لو قيل علما
لصنع لم يخرج في قوله غير منصرف رد على سيبويه بن الاخفش لانه يجعل الجمع العلم منصرفا
والاستعمال بخلافه وفي قوله منقول عن الجمع رد على ابو علي حيث جعل منع صرف للعلمية
وشبه الجمع في انه لا نظير له في الاحاد كما ان الجمع ليس له نظير في العربي وعلى الجزول
بجعله غير منصرف للعلمية وعدم النظير في الاحاد ويجعل عدم النظير سببا ولم يجعل احد حضاجر
غير منصرف للعلمية والتأنيث مع انه اسم للصنع والصنع اعني انثى الضبعان على
وزن الفعلان لان اختصاص الصنع بالانثى وان صرح به الرضي غير مسلم لان
الصحاح والقاموس جعلا الصنع اعم من الذكر والانثى فحكما وهم الاخير حيث
انهما قالا الصنعة هي جموعة ومرادهما انه مؤنث سماعي لا مقول فيكون حضاجر ايضا

انه

كذلك لكونه بلوغ ولا نقول لا يلزم من كون احد المترادفين ممنوعا من الصرف كون الآخر كذلك لجواز ان يمنع احدهما لعلة غير منصرفة فيعلم انه لا تأنيث في حضاجر بل لا تبان بلكون بهما لامر مشترك بين حضاجر ومساجد فان قلت كيف يعتبر الجمع الآجل بما حال وجود ما قلت لانه بالعلمية غني عن الوصف دون بل لا نسلم العكس وفي منع صرف حضاجر علما للعجمة دلالة على منع صرفه حالة النكرة عرفه وسماه وعلى اذا لم يصرفه وهو لا كثري الاستعمال لا كثرة لا مذهب لا كثر اذا لم يذكر احد عدم انصرافه وانما ثبت انصرافه عند بعض العرب فيحتمل ان يكون ذلك البعض لا يخفف في جواز اللغة بالصرف بعض سراويل اذا لم يصرف ولم يكن رده لعدم الفصاحة او هذا الاستعمال اكثر الفصحاء فقد اشكل منع صرفه فقيل قائله سيبويه لما سبب فيه فاذا العجمة ليس سببا دون العلمية كمن صار غير منصرف بلا سبب لانه حمل على موازنه او يوازنه في كلام العرب غير منصرف باسره وكذا القول الرقي عن سيبويه ونظيره عافان الك شي في اغنيا انه افعال صار غير منصرف بلا سبب فان قال سيبويه يقتضي زيادة سبب في الاسباب وهو الحمل على الموازن او قوته فيه عدم صرفه لكن اجابان سراويل جمع حكما وتحقيق مذهبه انه يحمل الجمع اما من الجمع حقيقة او حكما وقيل عربي كجاج في منع صرفه الى عجمة كما يجاج في منع صرفه الى عجمة العدل الحاصل القائل هو المرة وبه يتبين مجيء سراوله او سروال او سروبل وعلم يجيء فعوليل غير هذا في كلامهم ولا يخفى انه ظاهر في انه يكون جمعيته ومفرداته وما يقال يرد كونه جمعا ان الجمع لا يصير اسما لواحد جنسي انما يجاج علما لشخاص بره حضاجر لو قيل

ثم في

من الكلم لو الفعال والفعالي لان ليس منقوض لانتفاء في الاصل الغالب والقضاء في غالبا على ما يجيء المراد وما يكون بعد الفاء وفان ثانيها بالكن يجب ان هذا انما يتم لو لم يجيء مثله ما يكون بالواو معينا وفيه خفاء غالبا على ان المراد وما يكون بعد الفاء وفان ثانيها بالبعد الكسر رفعا وجرا اي في الرفع والجر بكثرة وجد الزيدون قام على عامله المعنوي اعني الفاعلية للظرف ذا كيف كوجوا مثل ما قاض في رفعه وجره بضمة وجره وفتحه وفان لقفها على الياء وبائه محذوف لالتقاء الساكنين بوجود النونين اما في الرفع فظاهر واما في الجر فلانه بالكسرة اولان فتحة ما لحقت بمنزلة الكسرة عوملت معاملتها ولا يلتفت الى تنصيف من قوله كقاض لانصرافه مضافا لانه بعد من التشابه وان كان يلتبس على عدم الانصراف كيف ومن يجعله غير منصرف لانه ان يجر يجعل النونين تنوين عوض عن الياء او عن حركته ولا نظير له وان يجر بالاسم ولا سمع للجر وتنوين الصرف لان الاعلال معدم على منع الصرف لان سببه المثقل المحسوس بخلاف منع الصرف لان سببه الغيرية المعقولة ثم بعد الاعلال يسقط تنوين الصرف وباقي بهذا التنوين اذ يجعل فتحة ملتبسة بالكسرة وتحذف الياء من غير التقاء الساكنين بعد الغاء في غير المنصرف ثم باقي بتنوين العوض والمراد بنحو جوار ما مر سواء كان علما او غير علم عند الجمهور وعلى مذهب يونس معينة يكون غير علم فكانه علما على ما يقتضيه قياس غير المنصرف وبهذا الحكم لا يخص البيت المذكور بل يعم كل غير منصرف في جره بالفتحة كرأيت احمد وبي احمد وفاعلا وفاض على المؤنث ولدرج الكل في نحو جوار مسلمات وعدم الفائدة فاقاض على بعد

العبارة

فيخرج التركيب الاضافي لانه صفة لا تفي الاصل لمساواة لكن لاجله بقي الاضافة وانما
اشترط عدم الاضافة لانه لا يلزم من الصرف وعدم الاسناد لانه يلزم بناء المركب كما هو
المشهور لانه ليس بعربي ولا مبني عند المصنف على ما نقله عنه الرضي في البينات ونحن
نقول ان التركيب الاضافي والاسنادي لما كانا بعد العلمية على ما هما عليه قبل العلمية
فكما قام بالمركب الاضافي كان لهما مثل بعلبك علم بلد تام والبعل الزوج
واسم صنم والبكة في الصنم واسمى مكة بكة لزحام الجبابرة الالف والنون المسميان
بهما زايدتين لكونهما من مزيدتين وقيل لكونهما من حروف الزيادة وهو بعيد لاحاجة
اليه وبسبهان مصاغ عن ابضا لانهما بشبهان الفي التانيث في كونهما مزيدتين
كما قالوا وهذا بناء في قولهم ان الممدودة في الاصل مقصورة زيد قبلها الف فانقلبت
همزة وقيل في امتناع دخول تاء التانيث عليه وهذا يقتضي ان لا يدخل في الالف و
النون المضارعتين لعلم بخرم شرط من الصرف وتاثيره والمضارعة عند البصريين هي سبب
عدم التاثير هو دون امتناع دخول التاء لعدم المضارعة ولكونهما زايدتين عند
الكوفيين لان التاء فرع عليه عليه والشيء لا يمتنع دخول ما ليس في حيثه
عن شامة الاصالة فلا بعد دخول التاء بصير اصلا ومزيدا عليه لنا وفلا يتحقق فر
عيته وفيه انه لا بناء في الخط بامتناع وجود ان مع فوات هذا التحقق بالحان علامتي
التانيث وليس المراد بالالف والنون اعم من الالف والنون في الاصل او في الحال
حيث حق الاحتراز ان الصبال على غير منصرف لكن العلم فيه بل عن الخروج عنه

تصغير

تصغير صبال كزبان جمع اصبل لجمعه ما بعد العصر الى الغروب وذينك يقتضيان لانه يلزم
ان يكون عمر بن في تصغير عمران غير منصرف لان فيه ما هو الف ونون في الاصل
مع انهم صرحوا بانصرافه لتقدير الالفان كما في الصرحين اسناد المكون اليهما
لانهما كالمانيان ووجه في مقام اضافة الشرط لانها سبب واحد في اسم لان صفة
شرطه العلمية ولا يخفى ان هذا الشرط مستغنى عنه لوجوده على ما مر انه لا بعد فيه الالف
والنون مؤخرا وفي نهارا في ولحيان ورضا في اعلاما مع انتفاء فلا بد من
بشرط ان يكون بغير ما وبانية كعوان وعثمان وعطفان او صفة فما
تنتفاء فعلانة على العلمية ضرورة ان قبل العطف على معدولي عاملين مختلفين في
الجر ومقتضاهم وان والي وصفة لان الشرط يغني عن التانيث فلا يحسن معه
حرف التانيث وان والي ايضا تركك العاطف لبيان انه عطف فيه لجواز بقصد شرط
انتفاء فعلانة وشرطان مالك والتانيث ان يكون على وزن فعلان بضم الفاء
واستدل عليه بانصراف قرسان وشجعان وملحان وملكعان والاستدلال بالا
ولين تام دون الاخرين فانهما محتملان بانها فعل من باين بتعين انصرافهما ولكنه
ان تقول اشتراطه وجود فعلى بضم الفاء وانتفاء فعلان كذلك يفيدان اشتراط فعلان
لانهما لا يتصوران الا فيه والمراد بانتفاء فعلانة ان لا يكون فابلا بل ان يكون
بغير تاء وذلك يتصور لوجهين احدهما ان لا يكون له مؤنث اصلا بان لا يتصور قيام
ما يشتق منه الصفة بالمؤنث واما بان خصص في الاستعمال بذات تنزه عن التانيث

فعلى من التوهم ان الالف والنون كما في ان ثبت فاتم مقام السببين فكذا تاء العلمية
في احدهما واحد الامرين في الصفة ولا يخفى ان هذا الاختلاف لا يثمر والعاقل قد يقصر
ووزن الفعل بهو في هذا البحث تعرف بوزن يكون الفعل خاصا وثابتا صفة الفعل
سواء اضيفت نسبة الى الفعل ونسبة الى الاسم او مرجحة نسبة الى الفعل بر شك البيان يوضح
بقولك كفة وعضة وفرس اعلما غير منصرفات لوزن الفعل وعيسى يقول ضربة علما غير منصرف
لوزن الفعل وان كان يسوي فيها كون الكلمة منقولة من الفعل الى الاسم وجهة الوقف
يقولون لا تاثير لوزن الفعل هنا او قد اطلعوا على وزن الفعل على الوزن المشترك كما
في الرضي ان وزن الفعل عند الفراء كيضرب او يغلب فيه او لو اشترك بين الاسم
والفعل على السوية او يغلب في اسميته لا يصح ان يضاف الى الفعل ويقال لوزن الفعل
عند المحقق يقال لوزن الفعل ايضا بان يكون في اوله زيادة كزيادة الفعل لانه
يحصل له هذا من مجرد اختصاص بالفعل لا يتوهم وما في بعض الحواشي ان اشتراط وزن الفعل
بما ذكره المصنف من الشرطين في ان شيرا فابدة له اذ لا يكون وزن الفعل به ومنها
لا يتجه اذ يكون وزن الفعل لكونه اغلب في الفعل انتفاء وهذا لو يشترط المصنف و
زعم ان فاعل كضارب اغلب في الافعال مع انصرافه عالم وله هذا عدل عن قول
النحاة ويكون في الفعل اغلب الى قولنا ويكون في اوله زيادة كزيادة الفعل فيكون في
اشتراط وزن الفعل بما ذكرنا احتراز عما عالم عن الشروط فيما ذكرنا لكنه يابى ذلك
على سيبويه قال بنصرف ضربة معللا عائبة بوصفه بعيسى شرطه اي شرط

نادر ان يخص بالفعل بالاضافة الى الاسم لجواز ان لا يوجد في كلام العرب في الاسم اذ
وجود في اسم عربي لا ينافي اختصاص كلام النحوي فيه وان لا يوجد في اسم الا منقولا
من الفعل اليه اذا الوجود فيه رجح بطريق النقل والعارية وذلك لا ينافي الاختصاص
كثير فان فعل بتضعيف العين من خصائص الفعل وهو منقول عن مضارعه في المشي
علم فرس المحتاج وضربه كذلك اذ العلوم ليس مختصا بالفعل وقيل لانه لا يمنع من التصرف
عنه للجمود ولا يخفى القريب والاقرب شعر مع كونه مجرورا لانه يحتاج الى فرض علة بخلاف
شعر لانه علم او يكون في اوله اي اول الفعل زيادة اي زايد او وصف زيادة كزيادة
اي كزيادة الفعل قبل في ان لافعل منصرفا الا ويراد فيه كهمزة الوصل بخلاف همزة الوصل
في الاسم فانه لا يصح انه الا سم الا ويراد فيه ولا انه لا مصدر للثلاثي المزيد الا ويراد فيه
وقيل في انه لا يراد في الفعل الا ما هو بخلافه في الاسم فان الهمزة وان ترادي افعل
الصفة ملغية لكنها في ارنب وانكحل للالغاء وان همزة الوصل وان ترادي الاسماء لكن
للالغاء بخلاف الامر فانه يراد فيه لمعنى الامر والطلب وفيه بحث ومما يجب التنبيه عليه ان مدار
وزن الفعل على هذه الزيادة في كانت موجودة اريد لها ما الذي لا يلزم لا بد ان
يمنع عن الصرف وان تغير الوزن وانهدم فيفارق علما غير منصرف لعدم لزوم الا
بدال اذ ارايق الكثرة من يهراق وارق من يهرق وكذلك اصيمر غير قابل لتاء جمال
عن المضاف اليه في اوله لانه يصح ان يقال لزايد في اوله انه زايد فيه وكذلك ان
تعتبر في يكون في قوله يكون في اوله الى ضمير راجع الى ما هو وزن

الفعل

الفعل ويجعل حالا عنه والمراد بعدهم قبولان اعدم قبوله قياسا فوزن
فعل اربع معتبرة لانه لا يقبل التاء قياسا لان القياس ان يكون التا معدومة
وان وقع للمذكر ولذا وزن فعل اسود اسما للحية مع ان الانثى منه اسود لان
قياس الاسماء ان تكون مؤنثة بلفظ مغايرا بان صرح به الرضي في بحث الجمع فمن
قال المراد عدم قبول ان قياسا بخلاف اربعة بالتاء الذي امتنع من الصرف
لاجله بخلاف اسود للحية فغير اتي بالتقدير فوق ما يقتضيه الحال تدبر واعلم ان الوزن
المختص يحتاج الى معرفة اوزان الاسم فاعلم ان تفضل عند المتعلم لا ثاني له معرفة
غير المصنف التعريف الله ذكر ويجاد لا ينفع الا المتبع كتعريف القوم وان الوزن المختص اذا غير
فان كان لموجب كما في قيل وود لا يؤثر ولم يخرج غير المختص وان كان لا لموجب كما
يقال في علم علم بكون العين فيلحق كزنك عند سيبويه والمبرد على انه نقل من فعل العلمية
ملحق والا فلا ومما تمهدت ان تعرفه من مضامين ما قدمناه لك ان المراد بوزن
الفعل اعم من وزن الفعل في الحال او في الاصل كان لثاني شعر وعلم بعد ما
بيان المصنف فتمسك بخطائك ولا تنظر تقصيره بسطانك فان عمل لك بمقتضى ظن له
بك والله الموفق ومن هنا ترى من اهل ان من جعل شرط الشبه الثاني عدم قبول ان
امتنع احتمال انه يجعل شرطا ووجود الشرط النحوي لوجوب وجود المشروط لان الشرط
انما ك معناه امارة التحقق الحكم فلا يرد ان انتفاء الشرط لا يوجب انتفاء المشروط ولا
يوجب وجوده وانما يتم لو جعل وجوبا بل الموجب على الاول والسبب المجيء بقيد كذلك

مثل عمران علما المؤنث اذ لا يعلم ان في علميته مؤثرا فاحتمال ان يكون المؤثر
الالف والنون والتانيث قلت العلم ايضا مؤثر والازم استرجيح بلا مرجح
لما تبين في فحص بيان شرائط الاسباب من انما الضرب ظاهر في العلمية المؤثرة
فلا افادة في تقييد لا يجامع بحال كونها مؤثرة فلذا اجمل راجعا الى العلمية ولكن لا
يجعل الا ما هي شرطا فيه مستثنى مفرغ مفعولا له لقوله لا يجامع بل يجعل مما يختار فيه
البدل ويجعل مؤثرة فيه بمعنى علة مؤثر مفعولا له ومستثنى منها لقوله الا ما هي شرطا فيه
وقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من مفهوم الكلام السابق اي لا يجامع
غير ما هي شرط فيه الا العدل كما قيل اذ كل ما يجامع العلمية المؤثرة شرط فيه الا العدل
ووزن الفعل وان كنت ضابطا لما سبق كان التبيين عندك سيان وتنبك له بينا
وله قال لا يجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل اذ لا يجامع الا ما هي
شرط فيه العدل ووزن الفعل لكان اخصر واظهر ولما لم يضبط او ان العدل
لم يتبين ان العدل ووزن الفعل منفك ان قلت اذا قال وما منفكان ولم يعقل
الا ما منفكان ليكون تحت التبيين ووجه التضاد ان العدل حكم لا ستغراقه لا يكون
الا في فعال ومفعل وفعل وفعل كسحر وفعل كاسم عند بني تميم وكذا افعال غير ذات
الف اعلما لغير مؤنثة عندهم وشي منها ليس من اوزان الفعل المؤثرة ومنع الرضي نقضا
بها وقال من ابين ان العدل لا يجامع وزن الفعل والمتقدم في حاجته الى
سفر اغير منجه نعم يتجه النقض الذي ذكره باعت كاضرب فان القياس فيه ضم العين

مثل

لانه من يصحب بالفتح واخر مذكر اخرى فانه لا خرق بها بالاتفاق وانت قائل بالعدل في
الجمع دون المفرد فكم ورفع الاول بانه يجوز ان يكون يصحب بكسر العين في اصل اللغة ويكون
الصحبة غلام الجارية والكتابة وليس شئ ازلوكان هذا الاحتمال في زوا العدل لما ثبت فيما اخر
جمعا لجواز ان يكون اسمى المتقضين دون الاضافة ومن في اصل اللغة لا اثر يجوز الخفض
بالاخر دون ما سبق ما تعلق به فلا يكون معربا ان مع العلمية المؤثرة الا احدها مستثنى
مفرغ من محذوف تقديره الكلام فلا يكون معربا سبب لمنع الصرف الا احدها والحصر اضافي اي غير
بالاضافة الى كلها او الا يجي ان كلها سبب لكل منها فلا يرد ان اربعة فلا يكون معها سبب الا
احدها كجدب وان اربعة فلا يكون معها سبب يلزم استناد الحكم فاعتبر ما يليق لا القوى فانه
مطرح الا ذكيا وانزله الا فوقا ذا كثرة تحاشيه عليه مؤثرة وزال العلمية بالجملة سبب ان كان معها
فرد احد ضعفها لزوال ما كان لانتفاء المشروط او على سبب واحد ان كان معها احد
ضعفا انتفاء احد العلمية المؤثرة وهما جاز ان العلم السليم على التسليم وان كان مخالفة
مع القوم العظيم احدهما ان في بيان المتفق اعلى فاشا من مفعول الذي لبعد تباين بعيدة لما
بجزا المفردات العربية والواضع العليم بالمفردة العربية في بيانها بالمفردة البعيدة كان يقال
كل ما فيه علمية مؤثرة اذا كثر صرف لبقائه على سبب واحد وجانب ما بين الخ وثانيهما ان كلا من
الاسباب التي مؤثرة ما تؤثره ان لا يخرج ويكون مع اخر ضعفا الا ان المباين بغير الالف والتاء
والتركيب والالف والنون الاسمي فقيل فيجوز ان يكون ذلك لاخراج العلمية فلا يبقى الا العدل و
وزن الفعل فانه يكفي فيهما وجود سبب اخر ايا كان فلذا الكفي فيهما بما استفيد من صرف غير
المنصر

المنصرف حيث ذكر فيه ما فيه علتان فاذا زالت العلمية بوجه وزن الفعل او العدل بقي
بلا سبب لانتفاء شرطه وهو وجود سبب اخر والفرق بين انتفاء العلمية الخ تمت كلام
عن الصرف بما وجد وزن الفعل لحكم وهو ما نحن فيه اخر وهو ما لا ثم اذا لم يكن بقي بلا سبب
او على سبب واحد فلا يجوز ان يكون هناك سبب بعد بزوال العلمية ثم شارك به بجوله و
خالط سببه بلا خفض في مثل احر علما اذا مر الا انه او هم تتم هذا الموازنة على مذهب الاخفش
وقد عرفت ان الميم لا صنع في عمل مذهب فتنه والمبتدر من مثل احر كل عامل وصفية
مع سبب اخر جعل العلمية لكن لا يتم لان ما فيه صفية فيه منع الوصفية كاجر واخواته وافعل
التفضيل الموصوف به المنصوب بجعرف جوا السكيا جا وافعل التفضيل مما لا ينصرف بعده
اجماعا ما عرفت فلذا حمل على عالم على وصفية ظاهرة وخبرا ظاهرة بعد التنبيه لتحرير هذه
الامور عرفت بسلم بيان الخلاف عن خلاف الواقع والمراد بالاخفش ابو الحسن تلميذ سيبويه
وهذا اشتهر الا خافش الثلاثة فلذا قيل جلا لكس نسبة الخلافة الى سيبويه ونوجيهه
ان المخارف نسبة الخلاف في المتاخرون عامل الخفض من جهة اباري وان كان
مضمرا ايضا فاعل والجواب عنه بان الاخفش مرفوع ساقط عن وجه الاعتبار ولا يخفى
عليك اذا نظرت الى قوله اخبار القصة بعد التنبيه على الجواب بان القاعدة السابقة لا
خفض فيستغني ذلك نسبة الخلاف الى سيبويه وان الاخفش يجوز ان يكون اول من تكلم في
هذا الحكم فالخلاف سيبويه والى كل سيبويه والاخفش حيث قال في كتاب
الاوسط ضاربا في اخراجها هو مقتضى القياس والاستعمال فعلى هذا التصرف ولعل

العلمية والوصف الاصلي لانه قال الشاعر وحاتم الطائي وهاب المائي لانه تصرف الزمن
في اتباع السابق بما ضرورة الشعر لا يبيح الصرف كما في الصحيح اجاز وضع الصرف بالعلمية و
صدقه القصة وهو كما يجيء كونه فوق على ان الازم مجرد عن صرفها كما مر وجيء اي
باب حال غير قياسي بعضه كما في الحكم السابق ولا يخفى انه احق بالتقديم كما السابق
عوده بالذام او الاضافة بتقدير حرف الجر والظاهر ان يجعل التعريف كلامه بجراي بصير مجرورا
بالكسرة نيابة بعدم صرف الكلام هو وهنه اذ ليس الجر بالعلم والاضافة لتحققه بوجهها انما
بل الجر بالكسرة والمراد بالجر ارد مطلوع الجر بحيث الافضاء والباء الجنة الى اي تنتهي الى الكسر
والاولى هو الوجه لان اباري يجوز ان يكون بكسرة لزوم العلم بل كسرة مع انه اخصر انما عالم بقي بغير
لانه ظاهر في قبيل ما هو المتفق والعرض عن بيان الظاهر لا يجوز من قال انه لا ينصرف لان
غير المنصرف نابا في خواص الاسم يجيء عليه ان الظاهر صدقه الخاصة اذا كانت منافية لسبب ثاني في
عدم الانصراف ودخول الاعلام بما في بعض الاعلام والاضافة كلها او من قال انه ينصرف فيه
او في تعريف غير المنصرف بما لا مدخل له الكسرة والتنوين ومن فصل وقال ان كان دخول اللام
الاضافة من قبيل ما يسبب ينصرف والا فلا فهو احق واولى بما يمنع به كما المصنف عات وكلما لكن
غير لصحة جاءه تقال ايكان لان يحمل مذكورة استدل من الكلمة الرخاخة عرفه بجزء
هو ما اشتمل على علم الغاية والمتبادر من الاضافة الخارجة عن صفاة الشرف فلكما يتعرف
عن الغرض للغرض وعن قاعدة بيان الظاهر من توضيح المذكور والكلمات عن فروعه لكونها
وضوحا شيرا على انه ليس المراد بها ما يعتبر الا سخي فلذكان ان نحمل عنه الكلمة هي هنا الشيء على

على الوجود ان علة الشيء بعد وجوده والمنع ضرب غلامه زيدا لتقدم التصور بالمنعة على مرتبة لفظا
ورتبة وجدانا لما ثم ان الامتناع لتقدم الفاعل بنسبة تصور لبيدا عليه فلا يمكن ان يكون الامتناع
نسبة بها رتبة ولكن رتبة بالثانوي في الرتبة يقتضي كون المفعول المتأخر منه بها رتبة
لانه تحقيق الفعل فالفاعل بالفصل عنه فصل عن الفعل الاتصال فهو متقدم على ما
فهو رتبة لانه تحقيق بالفعولية وبنحو الشبهة على قوله ولذلك جاز ضرب غلامه زيدا
وتقضي قال الرضي والمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى ان كالفاعل بالنسبة الى
سائر تحولات الفعل وكذلك المفعول بغير واسطة بالنسبة الى المفعول بواسطة هذا اولا الاختصاص
لباب اعطيت بهذا الكلام بل هو باب بحث عن بيان الاتم منه وعن ما قد يجعل من فروع مسألة
تقديم المبتدأ على الخبر وهذه خالفه الاخفش ومن تبعه في امتناع ضرب غلامه زيدا
لان اتصال المفعول به بالفعل كاتصال الفاعل به وهم مشتركان في الحسيبة فيجوز الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك من قولك ان تم وسوء التحقيق التقدير اجعل المفعول المتأخر منه تما
رتبة لانه تتمة الفعل فالفعل كالبذيمة ومتقدم على الفاعل وتأخير ما هو لا صرف في الفاعل
اذ ان ما هو فضلة وغيرها هو ان يكون اصل فيه او بنفسه ان يخرج عنه ويجعل ما هو لا وفي حاله و
اصل كل ضمائر الرفع متصلة فالاربعة الاولى في ضارب الزيدان والجواز او الاستتار الاعراب
لفظا لفظا وتقدير التحقيق في ضرب موسى عيسى بتقدير هو لا متناع استغناء الاعراب فيما سلف
وما يتوقف الحكم على انتفائه وتقدير التحقيق في ضرب موسى عيسى بتقدير هما كما في الضاربون وحاسوبة
مما المقولات وهو اولى من تقدير بالفاعل والمفعول بالذي دل عليه سياق الكلام كما في الرضي

ابو البركات

هو الذي ذكر في ضرب الامير لكن الاول فيه وفي قولك المضروب هو ضرب مفعوله بعد الاتحاد له او
المتصل به غير المضروب وقوله واتصل مفعوله بلا كيم ما ذكره وهو ما ذكرته فتأمل الا ان تقوم الغاية
وظاهر قوله والاصل ان يلي فعله في نفي الاصل سيبويه وبين الفصل ظاهر وعدم التسليم وجوب التقديم و
الا تغيير المعنى وعدت الاصل المفعول على ما بعد فيه من المفعول تغليبا وعلما على عين وعلم المفعولية
المفعولية ما تأخر فيها هو الذي فيه اصل الاسناد في احد اجزاء جملة الكلام ان ذكر معه او ما يصلح ان يذكر معه
وهو بكاف الخطاب غلامي فاضربني فاضربني فان تخاصر بينهما كون احدهما مفعولا لا يرفع الالتباس بين الفاعل فان مثلت
لا يكفي في الكلام بل هو ما يكون بعد انتفاء الاعراب سببي تأخيرها عما ينتفي الاعراب او استتاره الاعراب
تأخيرها عما ينتفي الاعراب او استتاره الاعراب سببي تأخيرها عما ينتفي الاعراب او استتاره الاعراب
القرينة لا يتبين الا به حتى يتبين فيها الاعراب القرينة المعنوية في اصطلاح قرينة الفاعلية على ما ذكره بالعارض المراد
بالقرينة ما يدل على ان المراد من اللفظ ما هو عارض على الجزء وقد المراد بها ما يدل على الاعراب
الى وقوعه كثيرا من اللفظ ما هو عارض على الجزء وقد المراد بها ما يدل على الاعراب
القرينة فيه كما في قاضيا بالرفع والاضافة على الشيء بالرفع والاضافة على الفاعلية المعنوية
بالرفع ولا يكفي ان الجاز وكذا بالرفع والاضافة على قرينة ولا يكفي في الاصل ضرب المفعول
الى المفعول وان الاصل ان يلي فعله في نفي الاصل سيبويه وبين الفصل ظاهر وعدم التسليم وجوب التقديم و
ما جعله ما اصل المفعول في ضرب موسى عيسى يشبه بالفاعل والمفعول غير المفعول موسى مع كونه مفعولا على
الفعل والمراد جزء كونه من موسى في هذا التركيب مبتدأ وهو لا مفعولا مقدما وهذا المفعول بزيد قام فيه

زيد من غير دلالة التركيب على قصد ضاربته وانما فلن من غير دلالة التركيب لكنه تتمة لما يلزم
حد المضاف وتبه كتب بخطه تتمة الماوية كما في ما ضرب احد الا زيدا فانه اذا لم يجز ضرب احد
الا زيدا يلزم ان يكون مضروبية زيد مقصورة على احد ليس غيره بحكم مضروبية بالنسبة
اليه وبهذا ظهر ضعف ما قال الرضي ان عدم قصد المضروبية لا يستلزم ان يكون الفعل خاصا
بواحد اذا كان خاصا فلا غير ما يصح عدم قصد المضروبية على ان كونه تما مما في احد اجزاء
ايضا باطل لان قولك ما ضرب الا زيد على احد الاحتمالات الآتية يستلزم قصد المضروبية ايضا
قوله او غيره يحتمل ان يكون ما بعد سيبويه كما هو حقه بتقديره حقيقة وحكما كما في الضمير مرادا واذا
اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول من افعال القلوب كظن ضربه زيدا على ما هو الجائز وضربه زيدا
من حيث هو واحس يلزم الجمع بين لا يجوز كما ان ضمير لا يصح اتصال ضمير المفعول به فلا يقال
جاءني الا هو ويجوز العدم جواز تقديمه على الفاعل كما لا يخفى تقديم المعطوف على المعطوف عليه بقدر تأخير
مفعوله او وضع جعلا وحافا قد عرفت بشرح نظيره من الجمل فهو كجان منها او المتصل مفعوله الثاني
غير المتصل بضمير مفعوله وضربه زيدا خارج الاولى فان ما بعد اي الفاعل غير متصل وقد فان المتصل
مفعوله بالفاعل لكان الضمير واجب تأخيره الاولى وجب الثاني بقرينة قد فهذا يجوز الفصل المسوغ الى الفاعل
وفي الآخر لزوم الاولى اقرب بالعهد والمراد بصفة الفصل الخلو بقرينة قوله وقد فان معانقة
قرينة فتأمل الخروج فان الرضي قال الاصح قرينة اقول يكفيه حذف المفعول نسيا وهذا ضعيف
للحذف بالقرينة ويرد عليه ما ذكره بقيته عليه فتأمل اقول الحذف لا قرينة كما يكون في المفعول
لا يكون في الفضل جوازا ان حذفا جائز اي متى تعلق بقوله يحذف لا يجوز فاجائز الحاصل ان ما يأتي من

بل المحذوف بقوله قد يحذف ايضا وجوبا اسند ما اي قوله جوازا ان الحكم فهو بغيره عدم المحذوف مطلقا وعدم
تحققه وجوبا لان الواجب لا يتخلف الا ان يحيل قد يتحقق كما قد يعلم الله والتحقيق ان قوله في
نحو جواب القد وقال معنى قبل كما هو شايع في التمثيلات زيد لمن قال من قام اي قام زيد بقرينة
السؤال ولم يلتفت الى احتمال ان يكون التقدير زيد قائم مع ان مطابقة السؤال [illegible]
ولا يعارضه فلان الحذف في تقدير الفعل [illegible] ان السؤال [illegible] الحذف لا يعارض رعاية [illegible]
[illegible] على تقليل الحذف فان [illegible] المحذوف يكون بذكر الفعل
دون الظرف فانه تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
ثم ينتقل الكلام الى انه كيف فات المطابقة مع المقام البليغ [illegible] بان من قام اختصار اقام
زيد او عمرو او غيره وكذلك في اختصار الكلام بوضع [illegible] الاستقامة بمقام الفاعل وتقدم الفضلة الا
استفهام عبارة الجملة بحسب تصوره مع كونها فعلية [illegible] ورعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ
فالفضلة في الجواب [illegible] في رعاية المطابقة فان قلت لا بد في جواب المتردد من التاكيد وزيد قائم مشتمل
على تاكيد الحكم كما بين في [illegible] دون قام زيد قلت [illegible] في خصوص النسبة ولم
يلاحظ تخصيصها بل لاحظها مجملا [illegible] فان قلت السؤال عن المسند اليه [illegible]
تقديمه للاهتمام بحاله [illegible] من قام [illegible] المسند اليه [illegible] اذا كان المسند اليه محصورة
في سؤال السائل يكون اهم لانه المقصود [illegible] فاذا كان مجهولا فالفعل اهم ويكون السؤال
عن فاعله [illegible] بهذه الارقام فان المقام من معاقد
الافهام ومزالق الاعلام ولقد جئت به لك باعانة الالهام والعناية والانعام من الكريم

العلام

والعلام ولما كان البيت معطوفا على المثال السابق مثلا اولا بالكلام المستفيض في الالسنة
وثانيا بشعر البلغاء ليعتبر حسن الحذف الذي هو خلاف الاصل او مثل اولا بما لا مانع من ذكره
معه وثانيا بما يمتنع ذكره لانه يخل السجع تنبيها على ان الجواز لا ينقلب الى الوجوب بل يجب الحذف
في خصوص مادة بل الواجب ما لا يصح الذكر في نوعه اينما وقع وقيل نبه على ان القرينة قد
تكون [illegible] وقد تكون سؤالا مقدرا ولك ان تقول القرينة على تعيين المحذوف في قوله ليبك
فانه قوله ضارع لتعيين فاعله وما هو لتعيين الفاعل المحذوف [illegible] فعل معروف وذلك الفعل
المجهول يزيد [illegible] ليبك نائب مناب فاعل المحذوف والاصل ليبك على يزيد حذف حرف
الجر [illegible] الكلام الصريح [illegible] ضارع
اي ذليل وهو المقصود بالتمثيل والتقدير يبكيه ضارع [illegible] لخصومة متعلق بضارع اي الذي
[illegible] الخصومة [illegible] لان يزيد كان معينا للاذلاء [illegible] ومختبط
اي سائل [illegible] مما تطيح الطوائح اي من اجل اطاحة المهلكات [illegible]
[illegible] بالليل [illegible] انما يبكي لان يزيد كان
[illegible] عند
الناس [illegible] حذف فعل الفاعل وحذفه بحث
عن حذف عامل [illegible] عن حذف عامل [illegible] عن حذف عامل
المفعول به وفيه [illegible] بعض تفصيل لهذا البحث [illegible] حذف فعل الفا
عل او حذفه بالقرينة وجوبا عطف على جوازا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين

[illegible]

استجارك اي في ما كان قرينة على حذف الفعل وفسر هذا الفعل ازالة لابهام المحذوف فانه شيء
من الحذف وذلك اذا ابهم القرينة ببعض المحذوف ولا يدل الا على الحذف وهو حق الفعل الذي
يكون مفسرا الشرط ظرفا فانه يكون ماضيا سواء كان الاسم الواقع بعد كلمة الشرط مرفوعا او منصوبا
نحو ان زيد [illegible] والمضارع شاذ [illegible]
[illegible] لو كان مضارعا لجزم بالشرط [illegible] الفعل الكثير
كذا ذكره الرضي في بحث [illegible] ان ابهام الشيء اولا ثم توضيحه ثانيا [illegible] في النفس
[illegible] بعض المواضع [illegible] لو انهم صبروا [illegible]
ثبت [illegible] على حذف الفعل [illegible] على الفعل فالتقدير لو ثبت انهم صبروا
[illegible]
لو انهم صبروا الا ان يقال [illegible]
[illegible]
ان يكون مؤكدا [illegible]
[illegible]
الحذف بان الذكر [illegible]
والتفسير قال الرضي [illegible] وان احد من المشركين استجارك [illegible]
[illegible]

احد

احد من المشركين استجارك وهو ظاهر في الاسمية وجعلها فعلية يحتاج الى التكلف وقال ههنا
عدم صحة الاسمية بعد حروف الشرط والتخصيص فيه خلاف للاخفش وقال في بحث ما اضمر
عامله على شريطة التفسير بعد حروف التحضيض متفق عليه بخلاف حروف الشرط فان فيه خلافا فانه قال
ههنا [illegible] وان احد من المشركين استجارك خارج [illegible] على مذهب الاخفش لانه يجوز
وقوع الاسمية بعد حروف الشرط [illegible] مع هذا التجويز يجعل الفعل اولى [illegible]
[illegible] المثال خارجا [illegible] يجعل الخروج احتمالا مرجوحا ومن امثلة ما يجب حذف الفعل
[illegible] وهو جواب قام زيد [illegible]
[illegible]
[illegible]
الشيء الى الشيء [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
قرينة [illegible] الفاعل [illegible]
قلت [illegible] الفاعل [illegible]
الى الفاعل [illegible] الفاعل [illegible]

الرضي الآتي ما نصه وفي وظاهر كلامه انه عاضربان فيجوز في الجاني ما سيجيء
صح تقويمها على نحو والجزم بالكشف شروح الكشف ح حقيقة بل هو ان الفاعل كثيرا ما يكون
لا يكون انما منكرا عاطفا على مجموع ضربت وضربن واضربن واضربوا الخوم واضربوا الخوم و
اضربن الخوم فيما يظهر الجزم بالشرط في نصف النهار على ذوي الابصار وكيف يقع اعطاء
في الجواب ولبس كلما يعد الماء وقد جرى على لزوم نهارك يشكر لك اعلم ان انما عاطفة ان جاءها
على نحو قام فان قام زيد فانا قائم زيد فانا قائم لجواز وقوع ما يصلح ان يكون جوابا
جوابا من ضربت وضربن الى جوابه فحذف الطرفين والحذف في جواب نعم لاجل العطف والفاعل بل
هو فحذف العطف مع جميع ما في جواب نعم او استعمل السؤال عليه والجزاء والجزاء كما هو فيما قاله
وجوابا في انما وانا والاضمار على شرط التقدير والجزاء لما لم يكن مذكورة وليس كذلك حتى يقدر
الطرف فلا يلزم ترك الواو جوابا له سيفصل في مقالة يا ان القول سيفصل مقالات لم يحذف فيها الا
الرضي فيما هذا لا ادري على جزئية لكم حذف طرف يا لجاز وهذا انما يكون شايعا لو لم يكن هو فيها سبب
سبب تخيير وهو لم يكن حتى يقدر من عدم جواز مبتدأ خبر وفاعل ما حذف منه فاكان يجوز على بيان امتناع
حذف الفاعل وجوبا لانه من عوض وهو في نحو قام انما زيد انما يجوز الا ان يسبق الى الاضمار
للامتناع الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة مع ان بحث الشارح متجها على انه يجيء فيه الاضمار وبحث عن
حذف الفاعل فحال واذا امتنع الحذف على الطرق وقد يحذف فضلا والا فالشارح يكون في شبه الغلط
ايضا فحوا ضارب زيد وكرم زيدا وضارب وكرم زيد وهو من هذا الطراز المتبرا منه فيكون صفة
واقعة بعد جواب لا استقام والبقية زائدة ملخص مستمر اذ لا وجه لرفع ضارب بالكونه مبتدأ

انت على انه جواب الذكر وهو بعيد من كلام الرضي في هذا المقام انه قال لا يمكن قطع الشارع
في ما ضربت وما اكرم الا انا بان يقال ما ضربه الا انا وما اكرم الا انا لانه لا يتصور الشارع في ذلك
الشارع الا بان يكون الضمير فاعلا في المشارع فيه والاخر في ثانيه وهما الضميران سببان لا
وجه لحكم بكون احدهما انيا والاخر منويا لان هذا الكلام يبطل قطع الشارع بالاظهار و
قوله بعد هما احتراز عما لو قطع فيهما او بينهما فان الاول ما ضربه فيه وجهان الشارع
في الزلة ان توهم الرضي انه لا وجه سقيم لانه يتحقق الشارع في المفعول الذي فيهما فان
قلت قوله ظاهرا بعد هما لا يتأتى في الشارع في ظاهرين قلت لا يتحقق الشارع الا من قطع
الظاهر وهو المطلوب وما وقعت من الشارع في المنع وليس الا شارعين او اكثر لهذا المطلوب
واحد فاعرفه واسكن عن ان تقول هو من قبيل لا اقتصار على اول مراتب الشارع فتكون جوابا
اذ يجيء اذا شارع فعل ثلثة اقسام وليس المقصود حصر الشارع في الاقسام حتى يجيء ان الشارع
في الفاعلية والمفعولية منقسمين قسما خرج ضرب واكرم زيد عمرا ولزم خروجه بصورة
التقسيم الظاهر بل المقصود نفي ان يكون احكام الاقسام المذكورة بعد ولا حكم الشارع المنقسمين
في الفاعلية والمفعولية منقسمين وليس هو حول هذه الاقسام الثلثة لحان في العبارة اشارة
بوجود ما على انك عرفت ان الكلام في الشارع واحد وذلك القسم شارحان وقد علمت بان اجتماع
القسمين لا يجيء فحسبان تقسيم الشارع بالنظر الى الفاعلية كما ضربت واكرمني زيد يجيء فيه الفاعلية
وما في نظيره يجيء فيه كون الشيء مفعولا مما يسع فاعلا في سلك الفاعل في الاحكام الآتية والشيء
المفعول وقد يكون في المفعولية بحيث لو ضربت واكرمت ابوا وعلى هذا يجيء فيه سرت الى الكوفة ورجعت

راكبا لكن فيه اشارة لا يجري فيه الاضمار على الحال في الحال الاول وقد يكون في الفاعلية
والمفعولية كما تقدمين على حالين الفاعلية والمفعولية يجيء في الفاعل المقتضي
وتذكير العدم الاعتداد بتانيث لفظ المصدر او بتانيث ما لا مخلص له بدون ان يكون كالحال
سالمة والكتابة فانه يكون تذكير ما يتعلق بها وقيل حال من مفهوم الكلام لزم وفي قوة
فرجتنا رفع الفعلان في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء
وما ذكرنا ابعد من الكل وقرب من الف ويخار البصريون الحال الثاني واذا كان
هناك ثالث ورابع يجارون الاقرب فالاقرب رعاية للقرب والبعد عن لزوم الفصل
بين العامل والمعمول والعطف على ما لم المعطوف عليه والكوفيون الاول للاضمار
فيجيء الاتفاق اذا كان الحال الاول لسبق طلبه وقوته على الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل وعن
لزوم حذف المفعول واذا كان الاطراد طريقان متعارضان من حيث القياس والترجيح
للاول يجب استعمال فيه ولو حتى بالاختيار وبالقلة عند الاضطرار فان احتملت الثاني اقترت
الفاعل في الاول الاولى للاول لان الاضمار في الشيء وجعله مستترا فيه ولذا صح قولهم لا
يضمر الفاعل في المصدر والمراد هنا ايراد ضمير سواء كان مستترا كالذي ضمير الواحد او بارزا
كالذي ضمير التثنية والجمع على وفق الظاهر بوجه ما على وفق لفظه او على وفق معناه ان اختلفا
فتقول ضربتي او ضربتني واكرمني نفسي وانت تريد بالنفس مذكرا ولا يلزم انه ذكر ولا
فرد كالذي نظائره من الضمائر المذكورة بل ما سبق مرجع المفسرة بما بعده كالذي ربته رجلا وربة
رجلين وربة رجالا وانما اختير الاضمار في الذكر وجوه انه لزم جيء ضمير غائب ولا يوجد

تفسيرا كما في ربه رجلا ونعم رجلا وهو زيد قائم وقوله تعالى فقضاهن سبع
سموات لان التركيب دائر بين حذف الفاعل واضماره قبل الذكر مع تفسيره بما ليس
تحقيق التفسير بخط بعرض اختلاف التركيب والثاني اكثر من الاول لان الثاني واقع
دون الاول كما اشتهر لما عرفت من كثرة مواقع حذفه دون الحذف دون ظرف
مكان معناه مكان منحط عن الشيء فليلا شاع في كل مجاور نحو وهو هنا حال الكلام الضمير في وقع
على وفق الظاهر واما من الفاعل كقولهم على وفق الظاهر اي اضمرت الفاعل متجاوزا عن الحذف
خلافا للكسائي فان الاضمار عنده دون الحذف فيجوز عند الاضطرار لا بمعنى انه قبيح قبيل
الكلام ارب من المطالب لانه قطعية لفق القياس والتحمل الى لا مرفوع للجواز
نقرر والحذف فنقول اكرمني وضربني الزيدان ونقول اكرمني وضاربني جاءني اثباتا
خلافا للفراء فانه لا يجيز الحال في هذه الحالة الاولى الفاعل بين الحذف والاضمار ويجب اعمال
الاول بهذا وفسر عبارة المتن وذهب بابه خلاف المشهور عن الفراء من انه يجيز الفاعل بعد الاسم الظاهر
فنقول ضربني واكرمني الزيدان هما وعلى هذا معا اذا كانا متوافقين ومن هنا يقال لو كان
مراده هذا ينبغي ان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء معهما
فالوجه في التفسير ان المراد انه يجوز اضمار الفاعل في الاول خلافا للفراء فانه يعده ما ان كانا متوافقين
او بعيرهما الظاهر ومن هنا على الامتناع فانه مخير بين الاضمار والحذف مطلقا وورد الاستعمال
على حذفه وحذف المفعول لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة والتكرار فان كلا منهما صعب
مخالف فان قلت فلا ينبغي التكرار في مفعول لم يستغن عنه بل ينبغي ان يجيز الاضمار كما في الفاعل والظرف

كافي

كافي سائر المفاعيل قلت لما تحقق في المفعول الطالب التكرار حيث امتنع الحذف وامتنع
الاضمار فيما هو من جنس لفظ بان فيه التكرار عند الضرورة فان قلت مع الحذف ايضا
التكرار او الاضمار متحقق اذ لا يخرج المحذوف عن الظاهر وضميره قلت اخفاء العيب جائز لكن
واجب على ان الاضمار مع الحذف كالاضمار بعد الذكر لانه لا يطلع عليه المخاطب بعد المعرفة المرجع
فانه مذكور بعده ان استغني عنه بان لا يكون ممتنع الحذف كالمفعول الثاني من باب علمت بعد ذكر
الاول على مذهب المفصل او نحو الحذف كالمثال المذكور على مذهب غيره من ان حذف احد المفعولين
من هذا الباب نادر وان وقع في القرآن والشعر ولا يكون في حرف فتحسن المفعول كما استغني
عنه واعان على زيد فانه يجب ذكره بعد لا يحذف لئلا يتوهم ان المراد استعنت على زيد واعانه
على كذا لتصير من مالك فان قلت ما بال البيضا عن اولى من اثبته البيضا في ضربني واكرمني زيد
ضربني زيد واكرمني هو قد سم الاضمار الذي يجمع الحذف والتكرار وقت تم هو واقعة
وزناه فيهم ومعلوم من تقريره بيان الفصل بين الفعلين وبين هذا عندنا ان الواحد يكفي
تطلبا ما جاز اذا ادا الفصل ان ما كان شيء من كما ما ليس حذفا على المفعول في هذا الباب
حذف سيان لا يستفاد من بعض الواضح ان حذف الفاعل مسببا لتقرير ضربه من قوله ضربه
نزيد ضربه منزلة اوصف بالضرب ومع لا يطلب الفعل اعادة هوه فلا يخفى ان التعبير بين الفعلين
ح اذا كان متنازع من غير طلب احدهما ذلك المعمول وان اي انه مستغن عن الظاهر ان جعلت بما
ظاهرا هو لي لا يكون خبر الاسم الظاهر ومراده في هذا مرجع لكونه حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
ومبادته فاصرة لان المراد بالاظهار ان كان مقابل الاضمار لم يتبع الحذف وان كان مقابل التقدير

لا يعقد جملا استاع ظاهرا ان قلت ان الاظهار من قبل وضع الظاهر موضع المضمر وقال الرضي في بحث الضمائر
وان المضمر يجب ان وضع الظاهر موضع المضمر في جملة واحدة ضعيف لا عند فصد التعظيم كما
رد بما القارعة والتي الحاقة ولهذا ضعف من الضمائر كونها تكرار لوجود لكن لا يكون مثلا
اولى ربيع هذا الاعلم قلت كلام الطيبي في صورة التنازع منزلة منزلة جملة واحدة وهذا الحق
بين احد الفعلين وقد يصح لهما المستوفى المفعول المتنازع على انه يظهر انما يكون التنازع في جملة واحدة
نحو حسبني وقد حسبتها الزيدان منطلقين منطلقا وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني نحو انطلقا
وان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الثالث وذلك ظاهر لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا و
رتبة لان الظاهر متأخر عن الضمير متقدم رتبة لكونه مستحقا لان يذكر بعد الفعل الاول واما لم
يجئ على وفق الظاهر لانه لم يكن مطابقا لزوم الافراد والتذكير والمفعول على الاستعمال المختار لا
على المذهب المختار والقول الحق ربما ظنه يعني التنازع حين ان لا اختلاف في اختيار الاضمار
بل هو امر متفق وان شاع عند بعضهم الاستدلال على ترجيح قال الثاني بعود الضمير اليه وقوله
يه وقوله لكونه اقرب فظاهرا ولو كان العامل في الاصل الفعل الاول لكان النظم على خلاف المختار
وان اختير الاضمار على الحذف مطلقا مع ان المقام انما يعود الى الايجاز و ترجيحه لان اعمال الاول مع
بعده انما يحسن لو اظهر ترتيبه الفعل الاقرب من التنازع ولظهور ترتيبه بذكر مطلوبه الا ان يمنع
مانع من الاضمار والحذف المفهوم من قوله على الحق او من صورة حسبني وحسبتها الزيدان منطلقا
لان حسبتها لو جعلنا المفعول الاول يمتنع ويبقى حذف مفعول الثاني والتذريع عن الامتناع او
القلة مانع عن حذفه وكون المرجع مفردا والمفعول الاول مثنى يمنع عن اضماره لانه يلزم مخالفة

الضمير

الضمير المرجع او مخالفة المفعولين في الاول والاول منهما مثنى في المشهور ظاهر او مذكورا
والمقول والاول قليل عند الرضي فنظرا الى تحقق المفعول الثاني ظاهرا مذكورا وتقول حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا وفي العبارة ما وقفت وهذا شكال مستصعب يستحيل
التخلص عنه وهو انا لكن تنازع حسبتها في منطلقا لافراده وكون حسبتها طالبا لمثنى
التحق ان التنازع ليس في منطلقا بل في جنس خاص من الانطلاق والافراد انما جاء بعد قطع
التنازع وذو وقع منطلق وهو ان التنازع في منطلق لا يشير اراده مفعولا للاول ويجعله مثنى
مفعول الثاني وانما يمتنع افراده التنازع لو كان ملزوما للافراد فان الرضي جزم اعمال الاول
نحو فصل الاجنبي بين العامل والمعمول وبين المسند اليه والمسند نحو تقول انما يمنع زيادة
ه يتبع العطف على المبتدأ وقد مثله وكانه لم يستقبح الفعلين منزلة فعل واحدة فكان الفصل
بينهما كالا فاصل فعلهما ذلك الفاعل او واقعا على ذلك المفعول ادوقع بينهما الامران فاستغنى
الجنس الفاعل عن مراد بنيانه وما فرع من الكلام التنازع اراد اعلم معرفة وفيه نقل بالجملة تاليه
مثال كلا ان اقرب مراد منه وبوقف هو هذا الفرق بين ما اوردناه النظر و نظيره مما يجيء في الخبر
الاضمار على شريطة التفسير ما ابرزه هو وما ليته لم يقيد الشيء التفسير فاورده قوله وقول امرئ القيس
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال لم يتبع فيه انهما كان من الماشرت اليه
بعض الشارحين بالفتح والمعلق توجيه اخراج مثله ولكن وهو انه رد استدلال الكوفيين على كون
اعمال الاول مختارا حيث اعمل امرؤ القيس كفاني مع ان في اعماله حذف مفعول الثاني على غير المختار
ولم يعمل الثاني مع خلوه عن وصمه من غير الاضطرار والعاقل لا يختار احد المفاسد من فصلا

عن المرجوح فلو الاعلى الاول راجحا لما اختاره وبهذا التقرير اندفع ان اختياره
لا يفيد رجحانه بل يحتمل المساواة لكن هذا انما يتم على تقدير بطلان ترجيح احد المتساويين
بالارادة عند من يجعل الارادة مرجحة بحتاج الى ان يقال الحاجة الى بطلان التساوي لانه
ابطل الاقوال على اصح المذاهب ووجه المنع لو كان منشأ من بناء المتنازع والحال الاول
انه يلزم ان لا فضل لان لولا استغناء الجزاء وما عطف عليه بانتفاء الشرط فهو دليل على عدم السببي
لا في معيشته والسببي لا في معيشته لا يطلب قليل من المال ليس الا لطلبه وما اجابه عنه لكونه قويا
بانا لم نسلم ان الواو والعطف فيكون واو الحال وواو الاعتراض سلمنا انه للعطف فليكن للعطف على
قيود الشرط والجزاء ليتحقق ما هو المحتمل ان الاحتمال المرجوح في الواو والعطف الراجح ههنا العطف على
على الجزاء او المرجوح لا يصير راجحا سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان الراجح في العطف هو المرجوح بل انه
لا فائدة في التقييد بهذا الحال والاخبار بقلة مطلوبه وتوجيه عدم كونه من طلبات زيد ان مطلوبه
هو طلب الملك والملك قد يتوسل بكثير من الاموال فقد يدرك المجد المؤثل انسان وما يخاله وان خرج
بهذا التوجيه عن فساد المحال الا انه يشتمل على فساد اللفظ للفصل بلا اجنبي بين معمولي كان وخبرها
الا ان يجوز ذلك في الشعر او يقال ربما يقع فساد اللفظ فقط كما هو الواقع من فاسدة المحاورين الى
قول الفرزدق وما مثلهن في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه وفي قول الحنفي رحمه الله ولا ناقض
لان الخبر انما كان سببيا لما لا معيشة لي الا في قليل من المال وهو طلب القليل من المال يحصل
بشيء على تقدير الفاقة بدون الخشونة من غير طلب مصاحبة الاشراف سيما وانها في حي وملكا كما
لجدة من فضاء الناس خصاصها واحتجي الى طلب قليل من المال فخبر المبتدا لا يدل بان اختياره

غير

علم ايتم فاعله والا توقف على معرفة عدد وقائل بل لان فاعل ضارب لم يجز اذا المراد بجزء
الفاعل ان لا يكون في الكلام مرفوعه بالفاعلية وشرط اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله او شرط
حذف الفاعل واقامة مفعوله مقامه ان يعبر بصيغة الفعل وشبهه اذ لا كثير لما يتعلق بذكر الفعل من شبهه
الى فعل وجعل مثلا والمفاعيل ذكرها على سبيل التمثيل فان علة الفعل يغير الى صيغة المفعول والمفعول
وتظايرها وصيغة ما عدا الثنائي الى افعل وافعل وتظايرها الى صيغة يفعل ويفتعل وتظايرها و
منهم من قال فعل وتفعل على الوزن والمعنى بوصف المشتق وهو وصفها المشتق من وزن مجهول
الماضي ومجهول المضارع وفيه نظر لان فعل المشتق من مجهول ماضي مجرد الثنائي لا مجرد الماضي
خطأ ولا يصح المفعول الثاني الظاهر انه عطف على الاسمية ولا يبعد ان يجعل تحت الشرط اي شرط
ان لا يصح المفعول الثاني من باب علمت مقام الفاعل واخر به عن باب اعطيت فان له حكما اخر سيجيء
ولم يرد باب علمت افعال القلوب بل كل فعل مفعولان ناب احدهما مسند الى الاول قبل اقامة الباقي
يلزم كون الشيء مسندا اليه حاصلا وغير حاصل حين مطلوان العالم بوقوع الضرب زيدا
فان اقترب مسندا اليه الذي هو مسند الى زيد وقع بيان المراد بالاسناد نسبة يصح السكوت عليها فنسبة
المصدر ليست اسنادا والمصدر المذكور ليس مسندا بل نسبة الى عمرو في هذا الوقوع مما يرد الا ان يحمل
وان اجتمع عليه جم غفير من فحول الرجال اما اولا فلان المفعول الاول القائم مقام الفاعل مسند اليه
دون ثانيهما واما ثانيا فلان المفعول الثاني لا يسلم المفعول لهذا الباب بل ينبغي ان يتبع موقع الفاعل لانه
اسند اليه الفعل كالمصدر ولم تحول الى نحو ما قام مقام الفاعل اولى من مقام الفاعل تحول عن المفعول
الاول ريثه فلو وقع حاله لصار حالا مستترة واما وقوع المفعول الثاني من باب اعطيت لانه

موخر

وانما لم يقع المفعول معه مسندا اليه لوقوع واو لزم دخول الواو بين المسند والمسند اليه
لو وقع به ونحو بعلم الله مفعوله كذا قيل وفيه نظر لان قولك الفاعل محذوف منسيا والمفعول
معه لافادة مصاحبة مع مفعول الفعل فحرف الفاعل يستقيم فيه فلا يمكن وقوعه
موقع الفاعل ولا يقع خبرا كان ايضا مقام الفاعل فلا احتراز عنه مطلقا والكسائي في
الجملة اذ هو يجوز زيدا يقوم وعمرو لكن قائم لا يقوم استغنى المصنف عن التعرض لعدم
قابلية التعريف على ما عرفت فاعلا نقول كما يستقيم وقوع كان وشبهه اسما وخبرا يستقيم انما
فاعلا ومفعولا وعليه جرى المصنف حيث ادخل اسم كان في الفاعل وقال في تعريفه الفعل
الذي حاز وضع التعريف الفاعل على صفة على ان آخذ المفعول في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله لا
ينفي نيابة غير مقام الفاعل وهو الجار والمجرور والظرف والمصدر لانها ايضا من
من سياق الكلام ما ذكرنا وذلك لان الاثنين يتقابلان وجوب عند الكثير بين وعند اولئك
عند بعض متأخريهم وكونهما بين اقيام غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده وقد ورد بعض
الفرات الشاذة وكثير من الاشعار نحو قول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره اي
نحو قول من هذا الذي قام الوزير فاعلم انه ان لم يكن وجد المفعول به وقد ذكر مسندا
مستقيما فلا يتعين زيد ومن لم يعرفه ذلك فانما يعرف بحيث يستقيم الكلام بجعل كل
منهما وجود الظرفين والمصدر والجار والمجرور وقس قال كرمان المفعول فيه وفات مثال المفعول
بواسطة وهم والمضروب بشدة بالجار رسوى المفعول فيه على ما المفعول به عنده غير الحق والحق صحيح

المفعول

مفعولا ان سواء كان على الشذوذ او لا فان الصحيح اعطاء موسى عيسى فانه لا يعلم ما اعتبر مقابلا
بالتقديم والتأخير في هذه الصورة تقديم الاول فالاول مثبتين مكثة فانما مقام الفاعل وتمام
اي المعرفة حالة المبتدا والخبر بتواليهما نسبة على ان المبتدا وحقه التقديم وساط الفائدة هو
الخبر فكان الخبر الذي هو لازم يحتمل الصدق والكذب لما تعلق اخباره الاعلام والمخاطب
جعلها تنبيها على شدة اتصالهما كأنهما معقولان عامل واحد ولكان يشتبه الحال
معاجة فكان بكثرتها بالخبر واحد وقد فات المصنف بعد المخبر في اول المعرفة عامة والاتصال
الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله كيف انصالهما اكثر من اتصال المبتدا والخبر من جعلهما في حكم
واحد وقال بهما الاتصال الجزء ان لكل مسند وقائم مقام بتجربة المبتدا عن الخبر لا القسم الثاني من
المبتدا عن الفاعل وقال والخبر عن المفعول عنه وعرف كلا منهما بتعريف على حدة وقال فاعل
هو اسم حقيقة او حكما ان تقدم اخبر الكلام وضع بالصيغة اخبر من ان تراه والمراد بالاسم ما يقابل الفعل
لا ما يقابل الصفة فانه يعد اليتيم والخارج عن التعريف ضارب زيد قائم الان يقال لا صفة
الا وهي جارية على موصوف محقق او مقدر فانك اذا في تقدير شخص ضارب زيد فالمراد بالاسم ما يقابل
الصفة فالمراد الظاهر والثابت من حتى المبتدا في اظهر الوجوه الخارج المسلوب عن العوامل اللفظية
بان لا يكون له عامل لفظي اصلا فان قولنا زيد خرج عن نيابة خرج عن انه لا توجب له اصلا
فلا يرد ان التجريد عن العوامل لا يقتضي لائق العوامل مطلقا لان استقباح لا يقتضي استقباح الجنس
والتجريد وان يقتضي بسق الوجود ملائه استعمل هنا لتنزيل القوة القريبة من الفعل منزلة وصيل لتنزيل
الامكان منزلة الوجود كما في قولهم ضيق فلان فم الركية اذا احفره ضيق الفم وقوله الجزء عن العوامل

اللفظية

ثانيها فاعل بالاستفهام ونحو ضاع زيد وقائم في ضاع قائم زيد وقائم الزيدان او غدا الى غير ذلك
والواضح المختص بعد الاستفهام قال الرضي يريد بالظاهر ما يكون جزء كلام سواء كان مظهرا او
مضمرا كما ذكر بعد ذكر المبتدين قائم اتفاقا فو ذلك قائما فاعل مع كونه مضمرا بعد وفيه اشارة الى جواب
بقال فالكلام لا شيء للوسوع المفصل الا شعار المتصل وليس بهذا من مواضع الانفصال الآن يقال
من مواضع الانفصال ان يلزم من الاستتار الالتباس في اضارب انت واما لك انا يلزم
الالتباس على تقدير وقوع اضارب جملة الانفصال وان لم يلتبس طرد الباب كما جوزنا بهذا زيد
ضاربته هي مع عدم الالتباس لوجود الالتباس في زيد عمرو ضاربه هو لو اورد متصلا وبتكلف بعد نصب
بقائم وضاربه زيد ظاهرا تاء زيد وانا فاعل فلا خرائع مستترة بعد مبتدأ الا وجه الرفع
سوى الابتداء وقائم زيد وضاربه زيد ضارباه كما يجيء كونه اذا كان مستترا وارد
اقائم ابواه زيد فان زيد مبتدأ وابواه قائم خبره قدم عليه مع صدق التوجيه عليه وزاد ابن مالك الاخراجه
وصف ظاهر بكونه سبب الفاعلة عن غير في جعل الكلام تاما ولا يخفى ابواه قائم عامل في المبتدأ وفيه بحث
لان قائم ابواه لغة اقام ابواه فاعل فان يلزم كونه مبتدأ وكون الخبر ولا شيء منه سوى انه مبتدأ
اضطراري اذ لو وجد وجه لرفع قائم في قائم الزيدان سوى كونه مبتدأ لم يحكم بانه مبتدأ وفي قولنا قائم
ابواه زيد يمكن تصحيح رفعه بالمبتدأ فجاز وجه جعله مبتدأ وبكل وجه بان هذا القسم في المبتدأ اضطراري
في بعض مواضعه وبعد القول به بالاضطرار في بعض مواضع الاضطرار يمكن فالحكم بكون قائم زيد
بين انه لو كان قائم ابواه زيد من هذا القبيل والكان الخبر جملة لصح زيد قائم ابواه كما يصح قام ابواه الا
انه يقال فالكلام في صورة الخبر المفرد ولم يجز مثل زيد قائم وقائم الزيدان وصاحبا الزيدان فان

لان قائما لو كان خبرا لوجب كونه مبتدأ وجميع كونه مفردا فاعلم فلم تقول لا يجوز
الامرين فيما اذا طابقت مفردا فانه يكون الامران في قولنا اخرج هذا الاستفهام للتوبيخ والمنوبة
في فعل المفعول وبهما بالجملة مفيدا فائدة يفيد وبعضها مستفيض ابتداء كالتوقي ولا مستفيض
الا قول ان الاصل في المبتدأ ان يكون مسندا اليه مستغنى مستقرا بحيث اصولا ولهم المسند لا يستغني
القيد بهم كذلك لان تستغني ذا القيد بهم كونه عاملا وعن الاسم ليس بالاعمال فهذا فانه يستغني بالقيد بهم
لوجود في العاملية ان المقسم اي تجريد مبتدأ والاضطرار فلا شك لا فيوجد وجه الاعراب قائم الزيدان
سوى كونه مبتدأ خبره لو وجد لم يحكم بكونه مبتدأ الا يرى ان بعض النحاة قال قائم الزيدان مرفوع
بكونه خبر المبتدأ محذوف والصواب قائم الزيدان ظرف المبتدأ ووضع الظاهر موضع المضمر فيها
بلا نقيض وبتوهم الحق القائل في قوله ولحق الا بعد من الكنايتين اي ان الزيدان مبتدأ
خبره قائم لترك المطابقة على لغة من يلزم الفاعل المثنى ان يرى غير قائم الزيدان مرفوع
ولا وجه لرفعه الا الابتداء ولا يعدل عليه شيء من التوجيهين والجواب عن هذا ان
اعراب غير مستغرق على المبتدأ الا ان الصفة التي هي مبتدأ بعد ما اجرى مجرى اسمه فحكم
المبتدأ وهو نظير غير المستغرق حيث اعرب باعراب المستغرق مما اخبر عنه الا خبر المستغرق به وبهذا ارتفع
ان من المرفوعة بالمفعول بالقائم مما اسمها المعرب بان اسم الفعل صرف بالابتداء وهذا المصنف
لم يحقق في بعض نصانيفه فيتقيد به غرضه المبتدأ الا ان يقال لعل مراده ترجيح بين تأليف هذا الكتاب
عن الملزم الا فرس كونه لا بنصوبة الحق على الصفة به او رعاية عن الاعراب فاعلم ان يقع مقاما
الرابع ان قولهم اول رجل يقول ذلك خارج عن قسمي المبتدأ وبيان الاصح انه مبتدأ لانه تام بما

انظام بخلاف نسبة الفاعلية يكون على خلاف الاصل من تقديم الخبر وامّا قائم زيد فلان المسند
مبتدأ بخلاف الاصل فكون المبتدأ موخرا الثاني بان العامل في المبتدأ والخبر على المذهب الصحيح
الابتداء وعرف كون اسمهم مجردا عن العوامل اللفظية المسندة اليه فالى القسم الاول من المبتدأ
وكون اسمهم مجردا عن العامل اللفظي المسند الى شئ ما فالى القسم الثاني منه ولا يخفى انه منتقض بكون
الخبر مجردا عن العامل اللفظي المسند الى شئ فالتوضيح الواضح المحقق مجرد المبتدأ عن العامل اللفظي
وهو لم يرض بكون ما بعد هو المراد حيث جعل عدم صحة كون الفاعل الموجود عقيبا فالحسن تنبيه
العدمي بالمؤثر وتنزيله منزلته عرفه بكون الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او
لاسناد ما لا يخلو ان فوله للاسناد اليه او لاسناد ما في عرفه ذهول في التعريف لمنه بدلا اخراج
مجرد اسمها المحذوفة لما ليس كذلك في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا اخراج المبتدأ الواقعة
الخبر مجردا عن العوامل اللفظية المسندة اليه اي الذي المقصود الاسناد اليه بالالصاق وتنبيه على ان
تعلق الاسناد بالخبر انما هو بالمبتدأ وفيه الباء للسببية لان المسند هو الذي الخبر لفظا بالمسند
معناه الى المبتدأ وفيه ان المبتدأ ايضا بالمسند اليه ولا وجه لتخصيص الخبر وقيل المراد
المسند الى المبتدأ وما الى بالباء فرقا بينه وبين المبتدأ وفيه ان الفارق ليس الباء بل
استعمال المسند على ضمير لائم الموصول في المسند وعدمه في المسند اليه الا ان يقال جعل الباء علامة
لاستعمال والى علامة لعدمه او اجعل الضمير في المبتدأ استغنى عن قوله الخبر للصفة المذكورة و
لا فادة ذلك لا تجرد عن هذا الضمير صحيح لكن لا يتم النقض بمضروب في مضروب لضرب زيد لانه وان كان
مجردا عن هذا الضمير لكنه ليس مسندا الى المبتدأ وما اجعل الضمير في اللائم به على في الخبر المسند بمضروب

في امثال

ربنة على الضمير ما الذكر من الترتيب كان مقتضيا ان خبره الى قبل قوله واذا كان المبتدأ
مشتملا على ما يصدر الكلام تقديم قوله واذا كان المبتدأ اسما الى هذا المقام لما يجعل الرضي لان
من مباحثه قوله وكان خبره متعينا له وقوله وكان الخبر فعلا وقوله واذا انتفى احد الطرفين الخبر المؤول والمؤول
يقتضي تقديم بحث الكلمة الخبرية والا جاز ان تقديم خبر المؤول وجوبا والاصل في المبتدأ
التعريف فعلل المصنف لائم الكلام عليه فلكم على النفي بعد معرفة نقصه الرضي بالعاهد والى مقتضاه
والاقرب ما ذكره الرضي ان الاحتراز عن نكرة ليس الظرف الصفة ويكون ان يقال مبتدأ او اسمه كان
الاصل في الخبر النكرة لو عرف المبتدأ لالتبس الصفة الان يقال مبتدأ مشروف بلا التباس بابراز ضمير
الفصل فقد يكون المسند المذكورة اذا تحت بوجه ما اي بوجه من الوجوه الستة واعترض عليه الرضي
بقوله لهم كوكب يقتفي الساعة وشئ يقوم الكلام وبقوله لكل وجهة هو مولاها بان لا تخصيص عند الخاطب
في وجوه وذكر ما انتفى فوائد تعد منها سلام عليك حيث جاز مع انه لا تخصيص فيه لان ليس سخط
سلام عليك على الذي يصح ذلك وبل لكنه لا يصح ابراز هو بل لك وفي القول الاصل
في المبتدأ التعريف لان جعل الشئ مبتدأ يقتضي كونه مستحق التقديم في الكلام و
خبرا اتم جوهر ما لا فادة وشح كان التعيين والتخصيص في الخبر اكثر كان الفائدة اوفر فالحكم عليه
اكثر ان يكون الحكم به اذا كان معينا والاصل الفائدة فالحكم به الذي فيه تعيينات هي الجهة المتعلقة
للاتم هو الحقيق ولذا جاز ان يكون المحكم عليه نكرة محضة فاصل المبتدأ ان يكون معرفة حتى
يستحق التقديم واذا كانت نكرة فالاصل بقاؤها على ما هي عليه الا لمعنى قائم وجب
سابقا فيدل ان نزه عليه ولا نزاع لمصنف معك في هذا ما خرج عن الضابط فربما يتبع مقتضاه رجحان

انظام

فان تعذر الفائدة فهو بهذه النكرة وبغيرها مما مر فتعين الحالية فان التالي طلب سلم فإن سلامه
كانت وهلك فالهلاك كان والمشهور انه يختص بالشعر لانه كونه مصدرا لا اصل
فيه لكنه مقتضى اصالة سلاما عدا الى سلام عليك بالاستمرار والاختصاص وارد عليه
الرتبي ان سلمت بحق فقد سلام عليك وماخوذ من سلام عليك فالاصح جعله بقدير سلمت لانه
بصير المخبر قول سلام عليك عليك ولكن يرد عليه ان هذا التركيب وهو ظاهره قيل يلزم تكرار
الضمائر في كلام واحد ودفع بان عليك للتخصيص الخبر الاول المحمل الصالح له ولغيره ويستفاد
وجه اخر من اول الكلام وهو ان سلمت صحت بعد سلام عليك فلو كان بقصد سلام عليك بتقدير
سلمت لزم الدور ودفع ذلك بانه فلكن المعنى قول السلام عليك عليك فلا يكون سلمت فرع سلام
عليك وليس شيء كما لا يخفى اذا كان سلمت ماخوذا من السلام عليك والسلام عليك كونه مصدرا منصوبا
الاصل سلكت لله سلاما بمعنى جعلك سالما فهو مختص بنسبته الى الله تعالى ولا يبعد ان يقال السلام مستعمل
في عليك فهو مختص بالاستمرار والاصل في الخبر ان يكون نكرة لان المطلوب به في الاغلب ثبوت
الوصف لمعهود فجاز الخبر فيه قائم فان المطلوب به مجرد ثبوت القيام لزيد ومتى يتعرض لقيام القائم
لانه تحرف تحرف القيام وقد يكون معرفة لغرض في المبتدا عند غير سيبويه او بشرط عدم الاصل المذكور
عند سيبويه لغرض او كونه مستفاد للاستفهام مثل ابوك قائم ان من عنده علم الجزء او افضل فضيل
هو مبتدا علم الجزء والجملة خبر ما لم يسد غير جيد في فيما كسبت حيد وبئس ما زرعت زرعه و
والخبر قد يكون جملة غير الانشائية حيث في الجملة اسمية على خلاف وقد يكون المبتدا نكرة
عوضا على بعد كون الخبر جملة حتى يحتاج الاخبار عنه الى تاكيد لا يحتاج اليه وقوع المبتدا نكرة

خصصه لان التخصيص بقرينة الى التوجيه او قصد الى عبارة الحكم مثالا وهو موصولة بالجزء
عند المصنف ولذا الحكم ان الكلام للباقي الناس صنعين او فضل وهم والرضي يمنع
نحو بلى وجب الى اخر على ما ذكره لم يفيد بالجزء رد على الاخباري وبعض
الكوفيين حيث ظهر رد عليهم من دليلهم حيث قالوا الاصل في الخبر المفرد والاستغناء لا عدم
فوجدا خبر المبتدا فليس الاستغناء واو عدم مشترك المعنى لا يفيد الخصوصية رد على عكس حيث
فالجزء زوائد وهو الصلة عند سيبويه والحق الرضي في موضعه وعلم يظهر بحث بعد عدم رشده الفوائد
لما حيث قال الله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وليس لهذه الاستثنائية الواو
فقد وقع الخبر في تقدير الجزاء لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب فان قلت المبتدا كالخبر
في وقوعه جملة بالجزء لتتميم المعنى فلم خص هذا الحكم بالخبر قلت لما
اختص جواز وقوع عبد الجزء بابو صفة بابو زيد قام ابوه اشار الى السبب وهو الخبر فتبين الخطأ
الاصحية والفضلية ولم يعمل بالشرطية لانه لا فرق عندها الا في التعليق بعد الجزاء والشرط قيد
والجزاء لا يخرج عن الاصحية والفضلية والى اختيار هذا المذهب جنح الكلام في الاصحية و
الفضلية ومنهم من قال الشرطية فعلية وبناء الكلام ظاهري بناء على وجود الفضل في اول كل شيء وهو
ان الكلام هل هو في الجزاء فاخبار على الجزاء الاول في الاصحية والفضلية او بين الشرط والجزاء فالجزاء
الاول هو المطلوب والاصحية والفضل واما الاحاد الظنية فمن الراجح هو جعله الجزاء رجوع الشرط
الجزاء والا تعسى على ان الجزاء الشرط وجوز لانه بما فجاء الجزاء على الغير ولا يخفى ان دليله لا يرد
كون الجزاء فجاء ما ذكر كون الخبر جزاء الجزاء ما فيه صاحب البحث عن البعض حيث قال الجزاء

بعض الجزاء والشرط من تتمة المبتدا كالصفة بالقياس الى الموصوف والضمير يعود على الضمير
بانه يرتبط بالمبتدا بتعلق بما يتمم من تتمته كالصفة بالقياس الى الموصوف والضمير يعود على الضمير
باكرامه ولا توجيه لهذا الا ان يقال مبنى هذا المثال في قوة انكم ان زيدا يكرمني فجعل الشرط
المتضمن بين دواخل الاسم على مذهب الاكوفيين في ان زيدا قائم او يفرق بين ظرف المتوسع والمستقر
في تجويز تقديره من دواخل الاسم فيكون امتزاجه باسم فلا يتمم عامله المتضمن على كون الخبر جملة
ووجه اخر بناء على ان الجزاء يستقل الا ترتبط بما قبله من رابط وهو ظاهر لانه يتحقق بربط
خبر اشان به من غير رابط والظاهر ان المستقر رابط بخلاف الظرف من غير تفاوت
فالاوجه ان ربط الجزاء بالمبتدا بسبب اتحاده مع المبتدا واتحاده بما يتعلق به لا تحاد في ذكر الاتحاد
كما سبق ومثاله كما بكر ضارب وروى وجاءا زيد مع مستقى كما مر هذا القطع عن جميع الوجوه اما على
كما الصلاة العرفي وهو شيء يجب بالتسمية ومنه الجمل الذي هو الخبر الحقيقة لا يرد من عابد لان تعلقه
اتحاده مع المبتدا مستند والى ضمير المبتدا وهو علامة اتحاده مع المتعلق بسناده الى المستقى على ضربه بالا
ضافة اليها او بملابسة اخرى نحو زيد قائم ابوه وزيد قائم وزيد قام ابوه وغيره المختلف الذي
ليس برابط لا بالاتحاد مع المبتدا اعلا يخرج الى العابد بخلاف الصرف الذي لا شابهة فيه من الاشتقاق
نحو زيد انسان والفرس حيوان والكلي محكوم بوجود الفرد في كل فرد فانه جعله مستغنى بها اصد
وكان منشأ عدم تنبهه لكون قولهم بهذا الوجه فيه معدول والاصل في العابد الضمير او هو الموضع عليه بذا
الغرض واما ما قال الرضي انه الذي تقدره ارباب المعاني بين المبتدا والخبر فجوز نحو زيد قائم
ان تقدير زيد هو قائم فوجه لانه ليس غير بل هو عين ما ذكرناه واستعمل

وكونه مفرداً ملازماً للابتداء نحو لزيد قائم وكون الخبر بعد الا في السعة نحو ما زيد الا قائم بخلاف الشعر
فانه جاء فيه فيا رب هل الا بك النصر يبتغى عليهم وهل الا عليك المعول وكون الخبر بعد معنى الا
وكون الخبر بعد الفاء نحو الذي يأتيني فله درهم ويكن ادخاله في الاشتمال على ما له صدر الكلام فان
المبتدأ مع متضمن معنى الشرط وكونه الذي اخبر به عن شيء كما سترفه في باب الموصول مستثنى الاخبار
بالذي وكونه مضافاً اي المشتمل على ما له صدر الكلام ويمكن ادخاله في ما له صدر الكلام يسري فيه الا
بالاضافة او ينتقل اليه ولهذا اجاز تقديره وقد يجب تقديمه على مذهب سيبويه مبتدأ او نكرة هي اسم التفضيل
والخبر معرفة والجملة صفة نحو افضل منه ابوه عندي فانه يجب عنده كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في نحوه الصورة
وفيما تضمن الاستفهام وغيره يجعل المعرفة مبتدأ وقد اختار المصنف مذهبه قال نحو من ابوك
ويمكن ان يقال لم يختر المصنف مذهب سيبويه بل قال في كون المتضمن للاستفهام نكرة وثباته
الاخبار عنه بالمعرفة ولم يجعل معنى من ابوك اي رجل ابوك حتى يكون نكرة بل بهذا ابوك ام ذاك
فان قلت ينبغي ان يقيد المبتدأ بالمفرد كما قيد الخبر فان المبتدأ الذي هو جملة اذا اشتمل على
ما له صدر الكلام لا يجب تقديمه قال الله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم ام لم
تنذرهم لا يؤمنون فان جار الله سواء اسم بمعنى الاستواء وصف به كما يوصف بالمصادر بمعنى مستو
وارتفاعه على انه خبر ان والجملة في موضع الرفع على الفاعلية او الجملة في موضع الابتداء وسواء
خبر مقدم والجملة خبر ان قلت قد انسلخ معنى الهمزة وام من الاستفهام وقصد بها مجرد الاستواء
في علم المستفهم اي سواء في عدم النفع الانذار وعدمه المستويان في علمك كذا ذكره جار الله
وكذلك يقوي ايجاب التقييد بان المتضمن لما له صدر الكلام واجب التقديم وان خرج عن معناه

الايرى

الايرى وجوب تقديم ان في قولك من قرعون مع انه انفصل للاستفهام بل الى
التهويل وكذا كم في قولك كم عبد ملكت مع ان القصد الى الاستبعاد او كانا معرفتين
بخلاف ما لو كان احدهما معرفة فانه يتعين المعرفة فيه للابتداء اذ لا يجوز تعريف الخبر مع نكارة المبتدأ
الا في الصورتين عند سيبويه او متساويين اي نكرتين متساويتين في صحة الوقوع مبتدأ
نحو ولم يكتف بقوله متساويين مع شموله المعرفتين لان وجههما في صحة الوقوع مبتدأ لما لا يلزم
ان المعرفتين في مرتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوي في مرتبة التخصيص بعد ما عرف انه
يكفي في وجوب التقديم كونهما معرفتين من غير اعتبار التساوي في مرتبة التعريف لان السبب امر
ذكر مثال المختلفين قال الرضي وكان ينبغي ان يقيدهما بانتفاء القرينة على المبتدأ اذ لو كان
قرينة يعرف بها المبتدأ في الصورتين لا يجب تقديم المبتدأ ووجوب التقديم ليعرف تقديمه
لا يلتبس بالخبر ولذا اقدم الشيء على الخبر مع تعريفهما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال
الاباعد وفي قول العاتب لا فتى الا علي نحو او كون المقدم احق بكونه مشبهاً به قرينة على كونه
خبراً فات ما ذكره حق لكن ما ذكره من الشعر لا قرينة فيه على كون المؤخر مبتدأ لجواز كون
التشبيه مقلوباً كما هو الغالب ولو قال واحدها مستويين في الوقوع مبتدأ والتفى به لكان تاماً وقد
جمع الصورتين ابن مالك حيث قال يجوز تقديم الخبر ان لم يوهم ابتدائية الخبر او بوهم فاعلاً او
معنى انما انظلق فلان كون الابتداء مصدراً بمعنى من الماء المصدرية ونائبه وانما معنى فلا ينتقض
بقولنا قائم زيد فانه قدم قائم على زيد مع ايهام ابتدائية مثل افضل منك افضل مني تكونهما
متساويين في العموم او في التخصيص فافهم او كان الخبر فعلاً له اي فعلاً مسنداً الى المبتدأ الرفع

والنصب لو اخر في بادي الرأي فاحترز بقوله فعلاً عن الصفة نحو اقائم زيد فان الخبر صفة للمبتدأ
يعمل فيه الرفع في بادي الرأي مع انه متأخر وبقوله عن زيد قام ابوه فانه لو اخر زيد لا يكون قام
فعلاً يعمل فيه الرفع في بادي الرأي فدخل في القاعدة انت قمت فانه لو اخر انت لكان قام عاملاً
في رفع انت لكونه تاكيداً في بادي الرأي وخرج من نحو موسى ضرب عيسى فانه لو اخر موسى لكان عمل
يعمل فيه النصب في بادي الرأي وخرج الزيدان قاما والزيدون قاموا فانه لو اخرهم لم يكن الزيدون معمولاً له
في بادي الرأي لانه يلزم الاضمار قبل الذكر ومجوز تقديم الخبر فيه لانه عمل السيرافي الذي هو ظاهر مبتدأ الخبر
واسروا النجوى الذين ظلموا وجعل ايضاً فيه ضميراً يعود الى فاعل الكلام لكان
مبتدأ لا يتبع تقديم نحو ولانه فعل لا يعمل فيه الرفع لكونه مشغولاً بما هو بتهم فاعل في بادي الرأي نحو قال
وجب التقديم لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل نحو نحو وقد يمتنع التقديم في الزيدان قاما
والزيدون قاموا وعلى اعتقاد الرضي يراد بالفعل الفعل الصادر عنه او الواقع عليه ويعلل امتناع التقديم
بالتناسب بالبدل وفيه رد على ابن الانباري حيث جوز الكوفيون تقديم المبتدأ مع انه فيما اشتمل على ما نقلت العرب
عن الحسن البصري انه قال الا رب انطلق مرة فاحتضر الفعل بالانقطاع فخيفه الى الحسن فقال
الا رب بالجليل فقال ابن [illegible] ذلك العالم فقال ماذا لجليها فاخرج اليها
تعال بذمة يوتى الكلام فقالت في وجهه مرة قال هذه امرأة فاختطفا فاختبا الى ذلك فاني لا عرف الحر
فقالت فاطمي قالت اخرجت قالت فاطمي جاريتها فقال فانفصى بينها فان حضرت امرأة فتبين
فان ابت فارع فتبين لها مثال قال جار الله ثم ان حضرت امرأة لكم هؤلاء عمرة القضاة
عقدا فان لم تقم الكرام ادخاله في الفرق من الاشكال وانظر تجيز فيه ورد عامد بعضه

اذا

اذا كررت ولم تخصصه فاحسن الكرار مضاعفاً ولا يتوهم في زيد قام وانما عبد وجوب التقديم
في قولنا الزيدان قاما لكان بهو اولى بالمتن او حسن تقديمه اي تقديم المبتدأ لوجوب لم يتسع
الا ربعة وقد عرفت وجهه او تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام اي كان مشتملاً على تقديم
التعبير الذي كان في المبتدأ المتضمن لكن الاشتمال خير من التضمن لانه تسامح من كون ما له صدر
الكلام خبر المعنى ولا يلزم ان يجب التقديم في ما قام زيد وانما قام زيد لاشتمال الخبر على ما له صدر الكلام
وبهذا ظهر ان ما في الرضي ان الخبر المفرد لا يجب من موجبات التقديم الا الاستفهام او الاضافة
الى ما تضمن الاستفهام ليس بمرضي والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة فان الرضي يرد على قوله
نحو اين زيد ان اين وقع خبراً هذا الا كثر ولو كان خبراً مفرداً الا على مذهب من يقدر المفرد واما
على مذهب السيرافي ان الظرف مع الفعل ولم ينتقل الى الظرف مع انه حكي ابن زيد مستقر
عليه واجاب بان كون ابن جني يعرض للواحد موضع الخبر وحده واما وحده فعلى انه
يكون مفرداً اي المراد بالمفرد ما هو مفرد لفظاً وحده واحداً غير ان المراد المفرد صورة اذ
الظرف المستقر اعتباري لا يعطيه لفظ يعتد صورة وفيه نظر لانه يقتضي انه لا يصح ابن قام
فانه مفرد صورة بهذا الاعتبار وحق يقول المراد الخبر المفرد ظاهر او كون ابن جني انما هو من حيث
التاويل كما افاده ولا نسلم انما عقد كلمة حرف ليس قام مع الضمير مفرد في البيت بل جملة بظاهره ولكن
بل انه يشكل بقولنا زيد اين ابوه فانه تركيب صحيح مع انه تضمن الخبر المفرد ظاهراً او وصفاً
ما له صدر الكلام ولذا قال صاحب الضابطة فقال ويجب ان يقدم الخبر اذا كان ظرفاً
متضمناً للاستفهام لحقوقها في خبر المبتدأ او لغرض حيث جعل المفرد الظرف مختصاً [illegible]

فاما فان يتوجه على قبله الا زاد الان يقال ابن ابو علي سواء ذكر بعد اسم الفاعل ابو الفضل او لم يذكر
من غير الصفة الرافعة بعد الاستفهام الرافعة لمضاهر وبهذا استغنى عما ذكره المصنف ان
تجويز هذا التركيب على تقدير تقدم اسم الفاعل لانه وان كان مفرد الكنه في صورة التثنية فان
قلت كيف جاز تقديم الظرف اعني زيدا والمبتدا ربما يتعلق بفاعل قلت الضرورات تبيح المحظورات
والضرورة في التقديم في زيد قائم كلا فان زيدا على اية شكل اقيم زيد وقد عرفت الفرق بينه
وبين زيد قائم والفائدة ظرف يجوز فان الظرف المقتضي للاستفهام لا يقتضي التقديم على المبتدا الا ان
الاستفهام يطلب صدر جملته اصدر كان ابتداء او كان الخبر مصححا اي المبتدا اذا جعل المبتدا مبتدأ
صحيحا الا فخافاتح الظرف صحيح بشرط التقديم لا التقديم فقط عاجله بان عاجل حذف مضاف
اي كان تقديره مصححا بشرة تقرر الشروح ولا حاجة ايضا الى اعتبار الطبيعة في المبتدا اذ الى
مصححا للمبتدا لعين حيث انه مبتدأ كان في عقل الشروح لانه كان الخبر الظرف مصححا يكونه مبتدأ مصححا
للمبتدا وفي الدار رجل والمنطلق بالكسر كذا في الرضي اي اوكان متعلق الخبر ضميرا كان في المبتدأ
فهو معطوف على قوله كان كلا او كان مصححا لم يتقدم بركان والشرط من مواقع صفة كان وقوله ضمير
عطف على اسم كان عطف مفرد على مفرد على عامل واحد فلا يستغني عن تقدير كان لانه
حينئذ يكون اخت قوله وكان ويكون العدول اقوله يتضمن للامر والمرة ولاوجه لجعل المرة
عديلا دون كل واحد منهما وكذا قوله جعل عديلا مستفاد والظاهر من متعلق الخبر انه متعلق
العمومية لا وضعية امور لا حاجة الى تحوطه على الله عبده متوكل على الله عبده متوكل على الله لا
يجب تقديم الخبر حينئذ تقديم المفرد بوجه لا عند الكوفيين سعد هشام فانه يجب تقديمه

وانما جاز الاخبار بالجوم طلع واحد بالجزم والجمس من اجتماعهما حالة متوسطة فخمسة بسبعة
بجهة احد جانبي اي مرة بالضم وهو المتوسط بين الحلاوة والحموضة قال الرضي في كل منهما
غير المجموع بالكلية على الخلاف فالمجموع متصف بكل منهما نظر التحقيق وفي هذا الحكم وجوز في هذا
القسمين العطف ومذكر فان صاحب المفصل يشترط بانما الجزء الخاص في المعنى غير مقيد وقد ذلك
عربية اعلم انه ان كان مقيدا والحال مقدرا بان في ثلثة هو خلاف ما اجمع عليه النحاة منع من
جواز اطلق زيدا عالما عالم فاضل عالما فاضلا مع ان الخبر في قولنا زيد عالم فاضل مقيد وسمي الاخبار
منه مقيدة الى ثلثة بل كون المفعول الثاني مقدرا وفرق بين مقيدة المفعول الثاني والمقيدة
الى ثلثة لان المقيدة الى ثلثة يجب منصوبا لان المقيد المفعول الثاني فافهم فانه من دقائق
الفوائد الذي لا يفهم الا الواحد بعد الواحد وقد يكون جائز التقدير نحو زيد عالم فاضل فانه يصح
الاقتصار على احدهما ويصح تبعيض العطف لان العطف يتبعي ان يكون من التوابع ولا يكون من
الخبر فانشئ ان قلت ان التقدير والتلفظ دون المعنى لا يخلص الخبر بل يجري في المبتدأ المحذوف
من الحلو وفي الفاعل المحذوف على الحلو وقد يتوهم فيه تعدد الخبر نحو زيد جامع مانع وامثاله
وبهذا التحقيق يتأكد ويتبين ان يحكم انه قد يتحمل الكلام واحد حال مبتدآت واخبار فلا يتبادر الا الاخير
مع الخبر لا خبر سابقه وهكذا الى المبتدأ الاول والذكر الرابط لكل خبر ان اضيف ان يضاف لكل
مبتدأ بعد الاول الى غير سابقه فيقال زيد ابنه زوجته جارية فانه يظن اولا ان الجملة الحالية
واحدة فتضيف المبتدأ الاخر الى المبتدأ السابق والسابق الى الذي قبله وهكذا على الاخير فيقول جارية زوجته
ابن زيد فائدة وتنبيها ان يذكر الرابط لكل خبر بعد الخبر فيجعل الرابط

الثاني فالظرف الاول فاعل ايه فرع عنه فاعليته فنبه وهو اره الضمير عائد الى نبه وهو اسم
لنجد كذا في التسهيل سهل على صاحبه هذا يوم الاول وقد ينقض النهار اي يكون نهاره معنى الشرط
انما معنى كونه اداة الشرط او الجزاء وما يوهم خلافه فتأول بما يوافق ما سبق في المتن
بحث كلم الجامي زاد قوله فحينئذ فما قاله الشارح وما يوهم من تحقق القسمين اول بما يوافق ما حرره عبد الله
الاوجه ان يجاب بالفرق بكونه من عند الله ذاتا او انتسابا بكونه من عنده فرع الكون وكذا الاخفش
في قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ الفرار ليس سببا للملاقاة اجيب عنه بما سبق
وبان الواقع على كل حال ليس ان يجعل جزء الا بعد حال من وجود الجزء البعيد وقد علم مما ذكر وجه لا
ولا يخفى ما في جمع وجوه الاسببية عن الفرار ووجه الاحصال له سببا فاجاب بان مثال الفرار
من الموت سببا للملاقاة ان الفرار يصير سببا للوقوع في موضع قدر الموت فيه ولحق ان معنى حرف
الشرط لزوم الجزاء للشرط كما حققه الرضي واستلزام المتقدم بالتمام يقتضي دخول الفاء والواو
خصه معنى الشرط بعني مع القصد ان ثبت او خلف ان لم يثبت لمشابهة الخبر جزاء وان ثبت تركت لعدم
كونه جزاء كما نبه عليه الرضي وذكر جماعة انه تحمل مع القصد لازم وجوبه فيما ورد الصحة
لعدم لزوم ما ذكر القصد للعلم لزوم الفاء مع القصد وذلك المسبب الذي يتضمن معنى الشرط
فيصح دخول الفاء في خبر الاسم الموصول الكائن بمعنى اي جعل ما فعل صريح وذلك اذا كانت
صلة جملة فعلية والمراد بهم المستقبل بمعنى تحقق بعد كل عام والموصول الصلة فعل حتى يكون
مساويا لان الصلة جملة او ظرف ذكر الظرف مع الموصول الكائن مع الفعل لانه
مقدر بفعل اي لانه اذا كان صلة لان الشرط لا يقع ظرفا فلزم تأويله بفعل ليحمل الفعل على الفعل الصريح

ولم يتأوله

ان قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر بك الا الفرقدان شاذ حيث جعل الا الفرقدان صفة
لكل لاخ وباقرر باطل بما يجب بان الصفة بعد كل لكل صريح بصاحب الصفتين خرج نحو الكلمة
كل لفظ دلت على معنى مفرد بالوضع فتخرج كلمة وصرح صاحب الكشاف في تعاليقه في بيان قوله صلى الله
عليه وسلم الا ان كل دم ومال وما ثرة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي ما نصه حيث قال يجب ان
كان لان يكون صفة لكل اذ قد كانت صفة لما اضيف اليه دون الاصل لان قيمة الخبر
نصب كانت محل هذا والجواب عن اضافته ان المراد بالكثرة الموصوفة اعم من الموصوفة لفظا
والموصوفة معنى واذا كان الكل عبارة عما اضيف اليه فما هو صفة له صفة له معنى و
مثله ما هو اضافي المعنى الذي يصح دخول الفاء في خبره من كونه موصولا بما هو كالموصول استقبل
حكم فعل مستقبل المعنى كما في قولك السفر طاعة فتوقف بين هذا المثال وبين المتمثل لمعنى الشرط عدم
وجوب الامر والاستقبال فيه فقد وانه لا يلزم الفعل المضارع ولا يدخل الفاء على غير ما يصلح حلها فلا يخفى
فانه يرد عليه اي خبر مبتدأ وليت ولعل ما خلا ان لا يجيء ان هذا الجواب فضل او انه لا مناسبة
خبر ان فانه اي وجه المانع على عدم الجواز المستفاد من عبارة الرضي بل يجب ان يجيء الصفة والكلية
وحينئذ ولعل لا يخفى على فوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم ظهر ايضا
بهذا الوجه لما يقع في الشرح كما مر تحقيقه كما في المتن فالوجه الوافي ان النواسخ ثاني ما يقتضي
الصدارة ضعيفة على ما اجيب بمعنى شرط وما قيل ان الاصل المحقق في الحال لا يحتمل التحقيق بشيء
تخيل فالاستقبال فيما يجامع الشرط ويتم قول المصنف بعد قوله ان جعل الاشتراط جزاء واما استغراق
الطلب فلا يتحقق الطلب لحال فالقيام بعد الصلاة يجعل الشارح طالبا لفعل الاعضاء واما الطلب

المعلق

ويكون وجه بان المفسّر انما يجب لعدم فهم خصوص المفسّر من القرينة وتفهم الخصوص من نفس
وبان الكسائي ان يقول يجب تقدير لا الآتي الدعاء وجواب القسم لا على ان لا التي لنفي
كالعدم لزوال النفي بدخول لو لان نفي النفي اثبات وضرب زيدا قائما في الضابطة الشا
اليها بهذه المثال الرضي ومن شواهده ام هو صريح او مأول بمعناه لكونه افعل تفضيل مضافا
الى المصدر فانه في المعنى فرد منه ويكون ذلك المصدر مضافا الى الفاعل او المفعول او اليهما او
يكون بعد ذلك حال منهما او من احدهما فالمضاف الى فاعله يكون لا محالة مأولا ويتجه عليه
ضرب زيدا قائما شديدا وضرب زيد قائما يكون ذلك المصدر عاملا في صريح ضربه وذي الحال وبرد عليه
ضرب قائما لان المصدر ليس بصريح ضربه وذي الحال لانه ضرب المتكلم ولا يكون زيد ضربا ولا يرد
ان يقال الكلام في مبتدأ محذوف الخبر وبيان قاعدة الوجوب فالمراد بكل مبتدأ محذوف الخبر هو المصدر
الى قوله وهذا يجيء ان الاضافة الى الفاعل والمفعول معا لا يكون لان المراد بالاضافة النسبة الاعم
ان لا اضافة المصدر الى شيء منهما فان اختلف ما يكون الاخبر غالبا وان توهم بعض الفضلاء ان الاضافة
على ظاهرها وبنى عليه ما قال ان معنى ضرب زيدا قائما حصر الضرب في حال القيام فقال وذلك لان الاضافة
المصدر الى مفعوله تفيد الاستغراق اذ لم يكن قرينة الخصوص بحمل على الاستغراق كذلك المعرف باللام
كالمعرف باللام على ان المعرف باللام عند عدم قرينة الخصوص يحمل على الاستغراق كذلك المعرف بالاضافة
على ان في هذا الكلام امرا لا اجماليا على ما يفيده المقال وكيف لا والمصدر المضاف الى المفعول لم يشترط
فيه عدم القرينة على الخصوص ولم يشترط فيه الاضافة الى المعرفة فان منه مضافا في هذه الكبرى غاية لا
معنى فيه للاستغراق ومنه عليه رجل هو اعلم البلد اذ فالحصر المراد المتفق من النحاة في هذه المبتدأ

اذ في معنى الظرفية تجيء ضربي زيدا قائما كما مر الرضي والظاهر ان ظرفية كل مشتركة
فقوله مع شرط ليس على ما ينبغي قال الرضي فيه نكتة كثيرة من حذف اذ مع الجملة المضاف اليها
ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول من ظاهر حتى ان قوله الى معنى ان قوله وذلك
لان الظاهر بمعنى فهو لهم حاصل اذ المكان فاعل معنى المضافة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا
نظير لهذا والكاف صفة اذ مع الجملة برده قوله بعد لهم لو المكان كذا وكذا والمنا
تشبه بان كان ظاهر في المضافة متروكة بوضع ثبت مكان في بيان التقدير بقول ضرب زيدا
قائما تقديره ضرب زيد حاصل اذ ثبت قائما لا بقول فذكر الرضي في جعل كان تامة انما لو كانت
ناقصة لم يكن للاتمام تذكير المنصوب بعد الجزء ولم يرد مع الاستقراء فلم يكن حمل كان
عليه في المضافة مع هذا الذي كان قائما تقول لمن هو جالس انه كان قائما لزام انه نائب عن الخبر الجملة على الاصح
فلا تقول لما كان المتفق ان المراد حصر المصدر في ذلك الحال فلا تأتي من جعل حالا انا نقول لحصل
فيرد الى اضافة الظرف فلا يكفي قال الرضي اذ الى وفي للاستقبال وهو كثيرة وفي الزمان غير سيبويه وقال
غيره التقدير في المصدر بمستقبلي اذ اوفي الماضوي او لهما وهذا وكذا ان تقدير في الكل اذ الضابط لا
يجيء كل من اذ او اذا موضع الآخر كثيرا وقد يجعل المقدر مجردا عن قيد الزمان في المضاف فيقال
التقدير بزمان ضرب زيد اذ المكان قائما وفيه بحث اذ الاسماء قد عرفت مافيه وكل رجل
وصنيعتي الرضي لصنيعة العقار وهي جماعات تعين الصنيعة بهذا وكذا جعد كناية لان
كل رجل ليس عقارا وفي القاموس الصنيعة العقار والكرمة وفي العباب سميت الكرمة بذلك
ان تحفر ناحيتين وان تترك ما بينهما قائما وفي الاساس يقال ما صنيعك كما ترى ما عملك وصنعتك

يجوز لكل رجل وضيعة مخرقة لان لعدم قصد المفارقة بالواو اما لانهم ان تواردوا قرن خبر
بل حال فبيان حذار المفارقة على ان المراد بالمثل المذكور ليس كل مبتدا عطف عليه بالواو
بمعنى مع بل الواو وهو نوع المصاحبة كما قيد به بين مالك في التسهيل والضيعة تنفي المفارقة
دون المصاحبة وفي مثل كل رجل وضيعته اشكال مذكور مرجع ضمير وضيعته اذ لا يصح ان يعود
جميع الى كل لانه لم يقترن كل رجل بضيعته بكل رجل ولا الى رجل اذ ليس المعنى ان لكل رجل مقرونا
بضيعته رجل ما وجد ما سوغ على الفور ولم يجد وابتداء من الدوران والجواب عنه ان كل رجل
اشمال لما تحته افراد متعددة وكذا اضيفت ضيعة الى ضمائر متعددة بكل ضمير منها الى مرجعه
ظاهرة ذلك الحكم كما لو قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته والى ما يحتمل فاعل ومفعول ومجرور
تحمل الضمير كما فعل كذا اضافة اسم الجنس المشتمل على مبتدا مضاف صريحة كونه مضافا
لظرف الزمان وهو ضمني اذ لم يلفظ به عند ابتداء وسد الجواب مسده فاذا لم يكن صريحا فلك
ان ترفع قول عبد الله فعلى وعلى عبد الله فعلى فان قلت كيف جاز ذكر الخبر مع القرينة
ووجوبه معها مستدرك من جواب القسم قلت على تنزيل الشكل على ما سمعت حتى المشهور
ان الوبر بالفتح والوبر بالضم كفلس وعنق بمعنى واحد ولا يستعمل في القسم الا الفتح لانه موضع
التخفيف لكن في القاموس بهو بالفتح والضم وبضمتين للجلة بالفتح الدم ومنه لعوى وتركك
في الرضى وقد يقسم بمستدل بكذا فعلك افعلن اي قول يجعل المثل منه الحالي فقائل ومصر كذا لا يحنث
المثال وقول القائل بلا اشارة ارجع وقاسمك وهو انت الاسير ظاهر لم يذكره للاستيناف ما يحنث
من المفعول المطلق وسادس وهو مفرد خبر الكلمة بحسب الخبر ولم يذكره الشيخ ما عرف وسابع مستفيد

تركيب كان والام في المسند عهد التقديري اي مسند الكلام الذي دخلت عليه هو المتبادر
في قوله بعد دخولها ايضاح هذا المقصود وبكذا في سائر توقيعات اخبار النواسخ وبهذا نرفع
فاندفع بهذا ما صعب على الشكلات فراجع من استقاضها بالمسندات وحينئذ دخول النواسخ
من غير ان يكون مسند الكلام انفا فاعلا هو على ظرف التمام ومنهم من تكلف له فقال بان المراد
في المسند الى الاسم ولا يلزم من مسندك قوله بعد دخولها كما توهم جواز تقدير الفعل بعد دخولها ويرد
عليه ان زيدا قائم ابوه فان الجزء انما يجب اجراء عليه لا اجراب ليس مسندا الى الاسم ولا يكاد
بان المراد المسند الى الاسم وضميره او سببه لانه بعيد اهل الشبهة بل الواجب الكلام لما تقدم
ينبغي ان يراد المسند الى الاسم حقيقة او حكما ولا يخفى ان قائم ابوه في حكم المسند حيث اجرى
عليه الجار دون بقوم ومنهم من يقول معنى الدخول تحصيل الشيء اعطاء او معنى ولا يخفى انه بعيد
دعوى وامره اي امر خبر بان كان خبر المبتدا قال الرضي اي شانه وحاله اف من
كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومحذوفا ومذكورا وشرائطه من
اشتراط العائد بالجملة واشتراطه فيه بالعلم بهذا وفي جعل وجوب العائد شرطا والحذف والذكر
حكما لحكم غالبي فخرج من التفصيل الاتي تقديره مستغنى عن قيده اي شانه مثل شان خبر المبتدا
جميع ما يتعلق به الاتي تقديره فان بيان تقدم الخبر الجائز او وجوب وبيان تقديره الامتناع قيل
قال الاولى الاتي التصدير لان القدر المشترك بين الخبرين التقديم لا تقديره فتقديم بناء على
عدم تقديره قدر اشتركا اذ امكان ظرفا فان حكمه تقديره فذلك الوقت ولا يخفى ما فيه من ضعف
اخره وبهذا ان لا يكون ايهم خبر استصلاحا فاذ مع كون الخبر ظرفا فالاصح تقديمه على ايهم فلا يصح

من بيان الخبر الظرف وقد يجب فان معاجوازا كقولك نعم عوجوابا لزيد قائم ولا سيدان
منه قولك مكانك انسياق فوك اليه من بيان حذف الفعل وان على معا وقد يجب المبتدا وجوبا
بالخبر جوازا كقولك غلامي ضربا حتى تقدير بهو زيد مشروحا لم يذكره بحاشيته ما في بحث انعام
المرح والالم خبران واخواتها اي خبرا صح من ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف
اي بعد دخول احدها وقيد بعد لكون زيد قائم واخواتها مبتدا وخبرا ولا يخفى ان وضع
يوضع المظهر موضع المضمر قد تبين بعد دخول هذه الحروف على ان هذه الحروف تداخل الابتداء
والمسند مسند فيها ولكذا في نظائره من اقتصر على حذف المضاف اليه الحروف فانه وحين
الحروف والظروف انما يناسبهم ورفع الخبر لمشابهة الفعل فلا يدخل فيه خبر لان لا لاشتمل
مشابهة الفعل بل لمشابهة ان من هذه الحروف في التحقيق وان جاء في انه للتحقيق النفي وان
لتحقيق الاثبات وما يجيء الاخوات لانا سنبين ان قسم الحروف غير الاخوات دون الاخوات
بلا فكيف يوصف الكل بما لا يوجد في من قال لان الواو في موضع يسمى الحرف لان المعطوف
حروف الجر وكم من مشتبه بما لا يفيده وسوء الحفظ في عده من امر فاحش
مطلقا بعد عدم خبر المبتدا ترجيح مذهب البصريين ان رفعه بهذه الحروف لا بالكاف قبل الدخول
وترجيح ما عليه الظاهر على خلاف مذهب الفراء من انه قد يكون خبر لا بمعنى وسيجيء ان الصحيح
ان النصب جاء في خبر كما قال ابن سلام من طبقات الشعراء لغة وبقلة اذا السوء وصحح الفصيل
عليه فلت وتكون خطأ كما قال ابن هشام في حواشي اسد او لغة رديئة قولون اسمه مضمر الخبر
فيقولون هذه لات حواشي اسد اي لغة رديئة مشهورة عند اسد او انك تحكم بتقدير الخبر فان اي

في الكتب في الدار ان في الدار بابا كما لان انتصاب الخبر المنصوب جائز الحذف واجب ولا يجوز
تقصار صح بالرفع على لغة بلحرث ولا يسوغ المنفصل الا تعذر المتصل قال الرضي حكم خبر اللام
لان حكم خبر المبتدا اي تقديره فكما يجوز التقديم في الدار زيد يجوز ان في الدار زيدا وكما يجب
في قولنا في الدار رجل يجب ان في الدار رجلا وهذا لا يتم على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز ان
من خصائص ان تصحيح شكل المسند اليه نحو ان سواد شعره وشعرة وجب ان يزل الامور من لذة العيش
معنى وتقضي الدهر هذا ومن خصائص غلامي العصي ان يجب ان تقدم بها ان في الدار رجلا
لا تقول اذ جعلت حكم خبر المبتدا اللزوم وجوب التقديم في ان في الدار رجلا فلم يتم لكن
هذا الحكم صحيح لا تقول لا يلزم ذلك لان من مواضع وجوب تقديم الخبر كون الخبر مستحق
الصدر او ان ان مستحق لم يكن تقديم خبرها مستحقا على ما بينه هناك بما لا
جواب بين التقديرين والحاصل ان يقال من جاء بالحكم خبر المبتدا دائما اذا تقض هذا ما يصدر
الكلام وجب تقديره وخبر ان يستحق صدر الكلام ولا يجب تقديره كون زيد في الدار فان
لام الابتداء صدر الكلام ويكون ان يجاب بان لام الابتداء فرع عن اصل الصدارة
في باب ان فان قلت لو لم يقدم الخبر فان علامة تذهب بلزوم الاضمار قبل الذكر فقد وجب التصدير
في خبر الظرف قلت هذا التركيب لا يجوز لانا سنذكر ان تقديم الخبر الغير الظرف والذي لزم منع ولا
من استفادة امر اخر وهو ان خبر لا ينفصل بالا صدر الكلام لا على ما في الرضي وانه يجوز ان يكون
خبره موجبة وبعده نكرة فلو ان اول بيت وضع على هذا لتبادر من الاول بعد ان قرأ بالك
زيد وانه يجوز دخول لام الابتداء على خبر دون خبر المبتدا وانه لا يصح كون خبره طلبا الا التمني

على قوله على انه بدل وانه يجوز ظهورها في ان ماله وان ولده اي اذا كان اسم لكرة وخبر
ظرفا كقولك في مال وولد لزيد يجب حذف الخبر حينئذ لسد شيء الزيد قائم اي فيما ان اسم
ما يعلم على العلم ويكون بعد استفهام واختلف فيه نحو حبيبي ظنان بن بعيش الخبر محذوف لسد بدل
استفهامية معلقة لما في قوله لزيد الظان وقال المصنف في شرحه في الآجرومية الاول بان التقدير
ليست شيء لجواب ازيد قائم حاصل فحوله ازيد قائم مما المعنى معقول شيء ومن شيئية المراد وكيف
يقوم مقام الخبر الذي بيان ازيد قائم حصول العلم وتحققه والمعلوم لا يحمل على العلم والتحقيق المستفاد
من صحة سبك كما ذا ليس المعلوم حاصلا بل المعلوم كما ذا ليس حاصلا بل ثم قال عالما ولا ان يحذف
من غير سد بدل الا لدليل ووجب كثيرا استعمال فان فات احتمل المعنى جعل الشيء بمعنى المعلوم اي شيء
حمل جوابا ازيد قائم عليه فحوله ازيد قائم جاء في مقام الخبر الذي هو المضاف الى العلم اي معلوم مسماه
لو قلت عرفت ان المستفتح بخبرية المعلوم لا جواب ازيد قائم والذين يعيشون المعنى لم يجعلوا ازيد قائم
مفعولا الشيء على جعل التقدير ليست شيئا حاصلا ازيد قائم على ان يكون ازيد قائم بدلا مسدا مما بعد الذي حصول
العلم فتم عليه الخبر ليعلم المستفهم شيئا فالذي اي معرفة ازيد قائم على جواب الاستفهام مقدم مخبر عنه وسد
فحول ازيد قائم جواب لا الذي سد مسد الخبر وجاء المصنف على انه اقيد من جواب لو لانه مقام الخبر اما
كالظرف فشبهته في الشرط والاقرار لان فحوى الحكم واتحاد المخبر الذي الجنس ستي لانه يعني عن الجنس
فلا فائدة لذكر الجنس بعده الذي عن الجنس يعني في الوجود والصفة ومن قدر وصفا اي الذي صفته الجنس فقد
جعل التسمية بالمصدر وهو بعيد لان الوجود اثبات صفة لان المسمى ذو صفة ما هو بعد الوجود
وانت التعاون في نفي صفة الذي الجنس صفة لازمة الواقع فحمل التقدير الذي على الجنس او في في عدم من

المرفوعات

الرفوعات بعد خبر المبتدأ وقد على الكوفي حيث يجيء مطلقا مرفوعا كما كان مرفوعا قبل على
ذكره والرضي في بحث ظرفان لكن ذكر سابقا على الوجه ما ذكره ابن مالك انه خبر مرفوع ابدا وانه
لكن معه ابدا فان من ابتدأ فرفع بمحذوف خبر المبتدأ والرجل مرفوع بالعمل
بعد نفي وهو امثل لاعلم رجل ظريف خبرا الكلام فيه لتعلق الظرف خبر الخبر بالظرف وقعا
لكنه لكلام ذا لا يصح على الظرف خبر جاء الرجل لكن يصح على الذي الذي في الدار فان في الكلام
قبل ان الظرف لا تتعلق والظرف كالكرم وغيره كما يطلق على الملكة يطلق على الاثر ومن لم يكن
من رفع الاشكال فيتعلق والظرف كالكرم وغيره كما يطلق على الملكة يطلق على الاثر ومن لم يكن
يمكن من رفع الاشكال قال قوله فيما خبر بعد خبر او رد تنبيها على شأن الخبر الظرف اي وقول
تنبيها على تقدير خبر للكبرى المبتدأ ولا يخفى ان الظاهر في الكبرى ان الدار عن غلام رجل ظريف
لا في الجمع بين صفة الظرفية وكونه في الدار عن الرجل وفيه مثل يجوز الا رجل في الدار الا شيخ
لجاز لكن افراد فيه اشارة على سبيل التهكم حيث لا يحمل الظرفية مرفوعا بالابتداء قال هذا الشارح
ظاهره كون في الدار صفة خبر المبتدأ وهو غلام وهو الذي ذكره قبله في ما ذكر من الشارح فان صفة
المضاف لا يرفع قلا على المحل وحق السؤال ان لا يكون ثانيا الاحتمال ضعيف ان يكون راجعا لكون
مرفوعا على المحل مولفا منه وحينئذ يتعين عدم الفاصل ان في صفة تحمل ابلغ على المحل وانه كون
خبر المبتدأ الا انه كتفى بالتنبيه في خبر وآل النواسخ لظهوره عدم الفرق ولا فرق بينه وبين
خبر المبتدأ الا ان خبر المبتدأ لا يحذف كثيرا اذا علم وقد كثيرا اذا علم

المعنى في النفي نفي مقام المبالغة ولم يذكر اتباع نفيه على عدم لانه من مباحث علم لا
وجزاء اولى وسيجيء لا يستويان اذا علم وكذا فوته وجوبا هذا هو المعنى الصحيح بعبارة
وقد قال كثيرون ان يكون سيجيء لا غلام رجل قائم محذوف الخبر يكون قائم صفة رجل لا خبرا وهو
وهذا ما يقتضي منه الجواز ذو شبث لا غلام رجل قائم في الغلط لجاز كذا بني تميم فرقا بين تميم
والحكم بالنفي تميم كيفيونه خبرا واهل الحجاز صفة لكم صرفا ذلك بين في اداب العرب هذا المعنيين قد
على قوله لا يستويان اصلا على عدم اثبات الخبر في لفظ والمعنى يكون لا يستويان انتفى فلا رجل
معنى انتفى جنس الرجل وهذا تارة يستدل الدليل امتناع تركب الكلام من الحرف وهيهم يهدى
ان فلانة قال الجزء في سيجيء لا يلفظ به لا اذا ظان خطرا واكثره الا نادر لسي وحق المسئلة
على هذا عليه العبارة وقد ينبغي ان يعلم انه لا يجوز في جميع صورهم بل احدا فقط اسم ما ولا
المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية لكن يشابهنا اكثر لانه لكليس النفي الحال بخلاف
لا فانه النفي المستقبل هو المستفاد بعد قولنا لا رجل عالما بل جاهلا او رجل جاهلا ولا رجل فاضل
منك لكان الصفة يعلم قوم ما واختصاص لا بالنكرة ولا يتوهم اختصاص ما بعد بالمعرفة والاشهر
بالنكرة وانما صح وقوع المستقبل بعد نكرة صرف نحو صلان لا يهذه ظاهرة في العموم ولا النفي الجنس نفي
فحمل الاولى على العموم مالم يصرف قرينة كولا رجل بل رجلان وصح وقوع نكرة لانها موصوفة
بالوحدة ولا يكون حمل الثانية على غير العموم فلو قلت لا رجل الفتح بل رجلا عدت مناقضا لنفسك
وهو اي عدم عمله لا شاذ خلافا لابن مالك كغيره وعلى ان الثانية شاذ ولو جاز لتوقف لا شيء على
على الارض باقيا ولا ورد ما حتى الله واحدا وقال الرضي الظاهر انه لا يوجد في شيء من كلامهم

خبر

فيرد ما ضربا ولا شاهد لهم في قوله انا ابن قبل لا براح لان لا هذه التي الجنس اصل شاذ
العدم شرطا الاهمال من الكثرة الكراهة والفصل بينه وبين الاسم او توهيف عليهم قال الامام
المرزوقي انما جاز في الشعر رفع ما بعد لا ردا الى الاصل او الضرورة مردا شبيها على الاصل
واصل اسم لا هو الرفع وقد جيء ما كيف يستشهد بالشعر ولم يذكر الحاجة فعلم انه رفع
او نصب ولو ذكره هو الظاهر اي لا براح لي لا يعلم انه مرفوع او منصوب نسلك الامام
بكلام ولكن المرفوعات ان تحمل وجوانى المسموعات وثمرات اشجار افكارنا الجوابات و
اصولها ثابتة وفروعها المنفيات قد نالت على الجروحات كثيرة نما المتقنة لمزيد الاهتمام
على ما قيل واشدة انصالا بالمرفوعات حيث يندب كثيرا ما تاب لما على المتعلم منظر
لمعرفة اذ معرفة قد ايضاح كثيرا مما سيجيء المرفوع من احكامه ولان معرفة المضاف اليه
بالاضافة المعنوية واللفظية التي هو العمدة في الجروحات بعد معرفة بعض اقسام علم المنصوب
واحكامه هو ما اشتمل على علم المفعولية من الفتحة والكسرة والياء والالف اللاتي اقتضاها
المقتضي والاصل في هذه الاشتمال المفاعيل عدة التي تجامعه عليه جعلوا علم المفعولية اي علامة
هو في الاصل المفعولية بستحيل الغير فلا تقل واما اعترض عليه الرضي بان اقتضاء الفعل
اشمل من الاخذ معه وهو المفعول له اذ الكتبة مع حال وكبرا بالجلوس مع حب الجلوس والجاعث
فالتخفيف بجعل الاعراب اصلا في الفضلة تفضلا في العمدة وهو حسن ولا اجبر فان وما وان
واخواتها غير فلو ثبت ان اصالة الشيء في الاعراب

لشدة اقتضاء الفعل لمعنى فحمل الامر وانظاهر انه دار على كثرة الاهتمام بها نفي الجاوبات

فتقديم وجوبا وان المفاعيل في الكلام اكثر من سبعة في الاقسام فجعلوا في مقام
فسمى الاعراب فضلة نظرا للقسام وبالجملة يستحق المفاعيل عند التقديم ثم من المفاعيل
بالجوهرية اتصالا بالجوهر المفعول المطلق عين الفعل وينوب حاله الفاعل فلاتصال
بالجوهرين والمفعول به رجح في نيابة الفاعل على غيره والمفعول فيه ثبوت ووصف المفعول له
وصفيه ودين كونه تابعا واصلا وفي صورة التابع والمفعول له اصلا بالمعنى وصورة وبالعكس
ذا في المفعول به الترتيب بحسبي الترتيب بخبر بيان اخر فارجع ان لم تقنع بلحظا لا
وذوكر وجعلوا في الكرخية قدمه الاهتمام لاشعاره بالتعميم المقتضي تعريف الجنس
بالاين في المفعول المطلق لشبهه بالفاعل واحاد تحقيب او التحصيل بعد الاجمال المفعول المطلق
سمي اما لانه مفعول اما وصلا حا واللغة واما لشيوع اطلاق المفعول عليه من غير تقييد
بقيد لا يتوقف الطلاقه عليه كما في الحواشي فان قلت يشيع اطلاق المفعولين غير مقيد على الاربعة اما
فيه فان صحة اطلاق المفيد يستلزم صحة اطلاق المطلق قلت تقييد المفعول بالمطلق بعد تعريف معنى المفعول مقتضى
خلاف مقتضى الحال بالصدارة لا يستلزم صحة اطلاق المطلق لانه ربما في هذا المقام معنى المطلق واما
بقولنا سمي المفعول المطلق لان المفعول عنه اطلق قيده اليه واما مفعول لكل فعل اذ ما من فعل
الا وله مفعول مطلق فلان على المفاعيل وهو اسم صريح بالاسم في غيره دون به وفيه نصر
وتنبيها على حقيقة السابقة من وصف المفعول به وصف معناه كما نبه عليه سابقا بخلاف
المرفوعات حيث قال في تعريف الخبر المسند به دون غيره من اخواته
والوصف ذكر بعد اخر وهو اتم في شيء من انتفاعي تعريفه بعد تعريف ضرب زيد او ضرب الشاعة

قا

توضيحا فاعلم ان كل ذكر بعد ذكر اما ان يكون في تعريف ما في المفاعيل فقط من ابتدا الكلام وفي
مقابلة من ما يجيء ضربا من ضرب بعد ضرب ما جاء في تعريف ما جاء في تعريف ما جاء في تعريف ما
مقابلة وان لا يتجاوز عن تعريف الذي هو وصف معناه تحقيقا على ان المفعول
على ان تعريف معناه في مقام ضبط الاعراب وضربا في ابتدا الكلام تعريف
تعريفا اولي والمراد بالذكر ما ذكر على ما ذكر وبالذكر ما ذكر على ما ذكر
ما ذكر سبب الا ذكر لفظه بعد الصرف الى المطلق في الطلاق ما ذكر فارجع ما ذكر
من معاونة الفعل المتعلق كما ضربت ضربا الا ترى ان ضربت على ان المفعول المذكور لم يفد فعل
التي عرفت ايضا ضربت ضربا كما ان ضربت ضربا ولان ضربت ضربا ولا ضربت ضربا وضربا
ضربا فاعل المراد به الفاعل المعنوي بقرينة اضافته الى فعل ليعم الحدث ويشمل مشابهات
الفعل فيصدر فاعلي قولنا الجبني ضرب زيد ضرب الامير فان ضرب الامير فاعل ان يجعل الفاعل ما يقوم من الفاعل
في الظاهر وان الاصل وعلى قولنا ضرب زيد ضربا على صيغة الخبر لان الفعل لما اضيف فعله
الفاعل وان استدل المفعوله ولم يضف الى جعل الفاعل من الفاعل حقيقة او حكما ولا في
الجزاء على الاصطلاح خرج الفاعل وعلى قولنا مات زيد موتا وجهه وجهه استقل الفعل
استقلالا تاما بذكر الفاعل صادر عن فواعل القعدد على ما جعل فاعل المراد المفعول المطلق
في عموما من نوع الافعال الا انه فارقه كون الفاعل وصف فعل غيره مذكورا لا يجب تقييد
الفاعل بالذكر حتى تستغني بما وبهذا استغنيت من ان تقول معنى نصب كونه بحيث
صح اسناده اليه والمراد بالمذكور ما يعم المقدر او صف الفعل بالذكر لانه حينئذ يتعلق

قا كما ذكر بخلاف الاخرة وهو يدل بالمطابقة على النوع فلذا اذا اضيف المصدر الى
مؤول الفعل بعد حذف ما اضيف اليه بقرينة العامل ولا يكون ضد المصدر فلا يزيد نوعه
على نوع الفعل فيكون الاخرة اصلا ويكون الاخرة تابعا لان ما ضربت الفاعل اضيف المصدر الى
مفعوله وهو بمعنى ان الاصل ان اصله ان الله سبحانه اوجد الضرب بكم ليس
فاعلا فيه فانه من دقايق اسرار الفعل لا يعرفه الا المعلم فاسمع هذا الطالب حقه اياه الحق والنوع والعدد
يجتمعان فيما اذا عين عدد النوع على ما في الرضي لكن جلست جلسة ما شان للتاكيد وجلست
على جلست جلسة بديعة جلست جلسة لتكون عطف بيان شان على جلسة ما فافهم
جلسة الاول بكسر الجيم والثاني بفتحها لتكون الاشعة على ترتيب الحركات وجلست بكسر الجيم
نوع المبهم فانه يعني جلوس موصوف بصفة على ما في الرضي او النوع الحقيقي فانه يعني جلوس
هو معناه المحكم على ما في الكشاف في البحث الذي يردي من اشتقاق النوع والعدد معا وضع بازاء
موضع المصدر لكن ضربة سوطا فانه يعني ضربة سوطا فانه فارقه الآلة الدالة على وحدة
المصدر الذي وقعت مقامه والمراد بضربة سوطين اي ضربتين بالسوط وضربتا سوطا الى
ضربات بالسوط فاعلم فيثنى الآلة ويجمع وان توحدت لتعدد المصدر لكذا في الرضي فاسمع انواع
الرجوع فالمقدر فرجع القهقرى ورجع عاسرا يعا ويسرا ورجع البربر والرجوع وانواعا من الرجوع وانواعا
واسرع رجوع اي رجوع وضربك سوطا وكذا ما عدد كضربت ضربة وضربتين و
ضربا كثيرا وان ضربت وان ضربا وسوطا وسوطين ويسمى مناكيد بعضها وفلانة موقفا فاقلا و
اي ما مناكيد لا يثنى ولا يجمع بهذا الحكم اولى لما سيوقفك بعد تصور طرفي على جلي الخلاف

مناكيد

اخويه وكذا لا يتقدم الاول على الفعل اذا يتقدم الموكد على الموكد نحو اخويه وقد
يكون اى الاول بغير لفظه ولا يلزم ان يكون بلفظ العامل كما يجب ان يكون الموكد اللفظى
بلفظ الموكد وليس المعنى انه قد يكون المفعول المطلق بغير لفظ عامله فلا يرد انه ظاهر
فى هذا الحكم لوضوح هذا الحكم من تعريف المفعول المطلق على انه يستفاد من التعريف العلة
المستفادة من قوله وقد يكون فيه زيادة على سببه حيث يحمل نحو قعدت جلوسا فى تقدير
جلست جلوسا اى انشأتم الله تعالى قعودا بديعا فالمراد بالمجاز والمبدع والسر فى حمل
نصب الفضل المذكور والظاهر معهم فى جلست جلوسا دون انشأكم الله تعالى ولا يرد ليسوا به
من الاعتراف بكونه من غير لفظ عامله نحو ضربت انواعا وضربته مئة اى ضرب الضرب
فى نحو اعطيته اعطاء فانه ليس مصدرا لعطى فى نحو ضربته مئة الضرب واى ضرب الى غير ذلك تأمل منصفا
والمراد بغير لفظ مصدر فيشمل نحو قعدت جلوسا وانشأكم الله تعالى ولا يخفى ان المراد اما المغايرة
بوجه ما فيلزم ان يكون جلست جلوسا من هذا القبيل وان كان المغايرة بحسب المادة لم يكن انشأكم
الله تعالى منه ولا يجدى فى الجواب بان المراد المغايرة بالمادة والمثال الذى ذكره المصنف
انما يصح لو كان القعود والجلوس مرادفين فى شروح المصابيح ان القعود يكون من الاضطجاع
والجلوس من القيام وقد يفرق الفصل بقيام قرينة جواز الاضافة فانه لو كان قدم جاء من السفر
فيجوز تقدم فان الخطاب معه قرينة انه يقدم وجوبا اى عند وجوبا واجبا وقد يحذف نسيا لا لقرينة
كما لا يبقى غير المطلق بل يصير بمعنى عامله ويسد مسده كما يأتى فى الاعراب كما مر يسمى
علم فضل وسيجئ فى الاعلم الفتح السوابق اعرابه وبكر مفعول الفعل المقدر على طريق ما يذكر بعد

الفعل

الفعل لا تزيد على فعل وزيد بالرفع على كونه مصدرا فيوفى مصدر لمحذوف كما
يوفى سوى المصدر ومن بهيات بهيات لما توعدون فانه زيد بالرفع على كونه فاعل المصدر
بالام فيقال ضرب لزيد سمعا اى ضرب سماع اى متوقعا على التنوع لعدم ضرورة
تقدير بعد فيها موضع الخوف والسامع ربما يجيء فيأتى بالاستدراج فاعرف جيدا
بها ومنه هذه المصادر حيث ضبطها الرضى بان كل مصدر ذكر فانما هو مصدر لمحذوف
فالبيان النوعى بل الرفع امام حادث من صرف فعله والتغيير يجب صرف فعله
ومنه جزاه الله وحده ويدخل فى هذه الضابطة لبيك وسعديك واما اذا اضيف بنوع
المصدر وصيل فعلا فلا يجب صرفه وبهذا ظهر ان من قال انما لم يجز فاعل جزاه الله خيرا
وجوبا اذا استعمل مع العلم بما جاء لاجله لان الرضى قال ان الفرق بينه وبين المصدر
بدا والاظهر ان الفرق ان اضافة المصدر ان للجاز وهو رفعه مصدر ما كما سيجئ فى لفظ ابتدا
نقول جاز غير واجب اى ان اضافة المصدر ان للجاز وهو رفعه مصدر ما كما سيجئ فى لفظ ابتدا
ويكون بعد كلام فيه الكلام غير ما ذكره وقد يراد عاد الجى اعد واصل المعنى عاد عوده الى الجى
ان اعرض عائدا من السكون وغيره وفيه انه لو كان المعنى ذلك لم يتوقف ذكر على
العلم كما لا يخفى على ذى ذكر الصفة من قوله لهم سقيا ورعيا وجيئة وهو هم بمعنى المراد وجعلوا
قطع اليد والشتم والافتراء والاذى وحدا وشكرا وبيا ولا قائل بالفصل وفيه بحث قيقة
العام ظهور ذلك لو كنت ذا فطنة لان من كثرة الكلام وهى ان قضيت حقه بعد ق

ذا تجربة

بالقال الرضى فى شرح الكافية واعلم ان ما ذكرنا من ان فضلا قد تكون مقدرة بعد
لان الجار والمجرور صلة الفعل المذكور بعده بعد صرف فعله وجيئا اى حضر حضورا
سالما يتوقف الجار فيه على السماع وهو موجب لما يظهر فى مواضع بحيث يصير الكثرة
على انه لا يجب فيها تقدير فى مواضع السبب بحسب وسعديك على ما مر ذكره من
قضية مواضع اخرى وتصح لك بعد هذه التكرار تأمل اول موضع فذكره مصدره الاتى بعد
الفاء ان ثبت شيئا اى صفو المطلق موضع مشيا فى قضية الكلام بعد بقى فيصير المعنى
صير كلامه الذى اسند اليه فضلا حاجة الى قولنا معنى فى لان يقال المتبادر من ذكر الشئ
بلا صارفة افراده صفة الا ترى ان قولهم مخاطبا لمن يعد الواحد من الشئ ومعناه ادخل على
هو من الجملة فقال الفراء راجع الى ما يليه واحد وهو حينئذ صفة الشئ وصفة الشئ
وصف له والكسائى وكون الشئ مفعولا الاثبات بعد النفى فانه كون شئ بينه وبين الشئ
تغاير او معنى على عدم الكلام خبرا عن هذا الاسم وهذا الفعل ظاهر ان يكون خبرا
لان الفرق بالمسند والمسند اليه ظاهر لا يصح لكونه مسندا الى شئ لان الاسم مسند اليه
المطلق لا يكون فاعلا ولا يكون مقدرا بما يكون مسندا اليه فاعلا المطلق لا يكون
ضرب شديد بظاهره من الخبر فى المثال وفى الاصل لم يجز عنه ما وجدت سبيلا الا
سبيلا شديدا وكذا لا يصح ان يقال لان عامل الخبر متروك وعامل المفعول المطلق
لا يكون او ضع فكر ان نقض بهذه الآية عدة لخروج اشكال ما وجدت زيدا الا سيدا وجدت

المحتملة

الحمزة وهي تأمل ضرب جوز الظاهر منه ما يقتضيه الجملة ويستفاد منها فتضمنه فيها
بعد غيرة لكنهم فسروه بهما فاستقام بعد ربما المضاف الى الفاعل او المفعول ويستفاد منه وجوب
حذفها لأنه على ما قدر مصدر وذلك لان الاثر بمعنى الغرض وان يتحقق الغرض بمجموع الجملة لو
شئت على فعل اختياري قبل اطلاق الاثر على الغرض لان تحققه بعد مضي الجملة كيف يتحقق
الاثر بعد الوجود ولم نقل اضافة الاثر الى مضمون الجملة كما سبق والفعل المناسب انما قال
تفصيلا لاثر مضمون جوز لان تفصيل تفسير مضمون الجملة جليس كقولك كوز يدب فاسرع في سيره القرب
او البعد قيل ولو كان تفصيل اثر مضمون جوز لم يجز لم يحذف لكان زيد يسافر فاسرع اي
اغتنم وما وجه ان الغرض من سفر زيد صحبة فائدة للحالة الغائبة فتأمل شعر فلا تفعل
فائدة ما يضاف اليه المؤخر متقدم اسقط هذا القيد ابن مالك فيلزم الاختلاف بينه وبين المصنف
في امثاله يا او هو هلا لكان اضرب زيدا اي وجب الحذف وكان الاولى بين قوليهما بان تقديم
هذا النوع من المفعول المطلق لا يقع على الجملة المذكورة لان ترتيب التفصيل بعد الاجمال
الآن المصنف نبه على وجوب التقديم كما ابن مالك اقتصر على ذكر الضابطة واعلم ان المفعول
المطلق انما يكون بعض المفصل لان المفصل هو ما عطف عليه فجعله تفصيلا مسامحة بمعنى ما
وعلى هذا التقسيم وكونه تفصيلا لاثر مصدر مضاف الى فاعل فيها اذا كان اثر الفاعل اثر المفعول
شبيهة للفاعل وكونه تفصيلا لاثر مصدر مضاف الى المفعول فيما اذا كان اثر المفعول كما
في المثال المذكور ربما خفاء الامن والفرض من هذا الوجه ان كان اثر وجوب لما
حققه في المضاف الى الفاعل والمفعول بل يريد به المصدر المضاف بحال كحوقيك
مكلما او مكلمني او سماعا مني فان مكالما هو الغرض من الجملة في حال التكلم

فيه حذف الفعل لعدم القرينة عليه لان الفعل يشعر بالحدوث فاذا كان ليس اثرا
بقية مشتملة على ما يدل على الحدوث يكون نائبه عن الفعل والقرينة عليه شاغلة هو
ضعيف ويجب الحذف والا فلا وقد عرفت عن ابن مالك ايضا اشتراط الاشعار
بالحدوث لتقييد بالاحتياج الى العضو الظاهر ايضا للاشعار بالحدوث لان التعالب
فيما يحتاج به الحدوث وفيما يصدر عن الناطق الثبوت لكن هذا التعليب لم يصح لو ثبت
كون العلاج بهذا المعنى في اللغة ولم يثبت وفي القاموس عالجه علاجا عاوره او زاوله او
تفسير قوله علاجا بكونه سعيا في المزاولة وعالج فيها للمزاولة والمعاودة الامور الحادثة
دون الثابتة بعد جلية يخرج المقدم على تلك الجملة فلا يجب حذف الفعل مع تقدمه على
الجملة مشتملة على اسم لمسماه اي منطبق على معنى المفعول المطلق فيخرج مفعول مطلق
واقع بعد جملة مشتملة على فعل او شبه فعل لان العامل فيه ذلك الفعل او شبهه دون
محذوف نحو مررت برجل فاذا هو بصوت او مصوت صوت حمار وكذا القول
ما هو اعني المفعول المطلق يكون للحدوث لانه للشيء وقيل عن قيد العلاج
فالشيء العالج ما عدا عن العلاج والاول عدا عنه الرضي وصاحبا اي مشتملة
تلك الجملة على صاحب معناه او ذلك الاسم او المفعول المطلق بخلاف ما اذا لم يشتمل
كما في البيت صوت صوت حمار لان تلك الجملة لا تتضمن عن الفعل المحذوف لعدم
اشتمالها على ما لابد للفعل منه من الفاعل ففي هذه الصورة يجب رفع صوت
حمار اما على كونه بدلا او صفة وجوز الرضي كونه تأكيدا او في الحكم بكون

نسخة

المفعول المطلق فحذف الفعل عند هذا القسم رد عليه على سبيله حيث جعل العامل
الجملة المنتقلة وعلى من جعل العامل كلام الذي لمعنى المفعول المطلق والاهتمام بالقوة
لتعيين محل الخلاف فلا يرد ان الكلام في المفعول المطلق فلا حاجة الى قيد كخرج ما ليس
مفعولا مطلقا فان قلت يجوز ان يكون العامل مع وجوده مع بمعنى المفعول المطلق
والمصدر يصح ان يعمل فيه قلت وجه الرضي بان على المصدر المكونة منتقلة بمران مع الفعل
وجه المصدر في الجملة المنتقلة بمعنى ان مع الفعل سيجيء ان الفعل المصدر بان غير مقطوع به
وهذا الفعل مقطوع به وبه يظهر لان المصدر الماضوي بمنتقلة بمران مع الماضي والحال
مستقبلة بمر مع الفعل وانما اطلق القول بان المصدر بمنتقلة بمران مع الفعل لاشتمار
ان يجعل الفعل قرينة على المصدر صريح بوقوع حذف المصدر للفعل المصدر الماضوي في المفعول
المطلق فالوجه ان يقال لكان الظاهر ان يقال لزيد صوت حمار فاذا اصل لزيد صوت صوت
حمار قصدا الى الابهام ثم التفسير ليتمكن في النفس فانسب ان يكون المفعول المطلق من تتمة
جملة اخرى كما ذكره جماعة من الشراح ثم ان من الاول فحكاية قول كيف صاحات فاجيبت انه
صاحت صوت حمار فمررت بزيد لا يخلو عن الجواز في حذف الفعل اما بهو لتعيين مرجع
ضمير الجملة التي بعده او بشهادة من الرضي ان له دخولا دالة على تعيين زمان الفعل و
فيه انه لم يشترط في حذف الفعل الا تعيين مرجعه وفاعل الان يقال لم يتوقف عليه دخول
الحذف لكنه يقوى الحذف فاذا الصوت صوت حمار ظاهر كلام الصحاح ان الصوت مصدر
حيث قال يقال صات الشيء يصوت صوتا لكن الرضي قال الصوت صم اقيم مقام المصدر كالعطاء

والكلام

والكلام والقاموس ايضا جعلا يصا والراجح ان كونه مصدرا او صراخ صراخ الثكلى
في القاموس الصراخ الصوت او اقبحه الرديء الثكلى فقد الحبيب او الولد هذا
وقوله او صرخ عطف على مثل السابق الاعلى المسند اليه اي المثال السابق كما يقبل
او نحو فاذا لم يوافق المثالين تنبها على ان وضع غير المصدر مقامه في هذا القسم
كثير ومنه ما وقع مضمون جملة لا تحتمل لما غيرها لا خصوصا لا يحتمل غيره وغيره لا من يحتمل
غيره للاستغراق وشل لا اله الا الله والاوفق بقوله لما تحتمل غيره ان يكون صفة لمحتمل والجملة
بعده لما استئنافية ويلزم كون المصدر محتملا لجملة مع انه منصوص على انه المنصوص على عامل لا يحتمل فاعل
وضميره غيره فان قلت اولا ما المراد بالغير المنافي والا فما من جملة الا ويحتمل كونه صادقا وباطلا
فكيف يكون له مضمون لا يحتمل غيره والاوضح ما وقع مضمون الجملة ويكون قوله وانما يعتبر ان
يقال الخ لبيان ما غيره فارغ في الكون مضمون الجملة واحدا وجوده مضمون جملة
اخرى وقع مضمونا موكدا كضربت ضربا فانه لا يحتمل غيره عن ضرب فلا وجه لهذا التقييد و
التفصيل على بكني ان يقال وشرطا ما وقع مضمون جملة لا يحتمل هذا التخصيص لاقتضاء
كل قسم بسم لانا نقول التخصيص يسم فرع التفصيل فلا يتصور ان يكون سببا له فتامل ولا
يخفى انه يتجه على بقوله اعلمت بان له على الف درهم اعترافا فانه بعد تسليم صحته ليس ايضا
من هذا الجواز بل صار الجملة مؤولة بهو يسمى هذا القسم توكيد النفس مع ان الجملة ليست بخبر المصدر
فقط بل للنفس في حد ذاتها لان المصدر منزلة نفسه وتسميته التوكيد لغيره لانخفاضه فيه والفرق
بحسب التوكيد بغيره بناء على ان كل موكد يقرر نفس المؤكد لا غيره وهذا مبني على جعل

المؤكد والموكد المضمون دون اللفظ والاسب بالنفس جعلها اللفظين لكن قد يشبه النفس و
المضمون لان الام الغير ليس صلة التأكيد بل لام الاجل فهو لبغي تأكيد الاجل وضع غيره او
لاجل احتمال غيره ونقيضه الرضي انه لا يلزم ان تأكيد النفس فائدة لامر ليس للاجل وضع بان المعنى
تأكيد الاجل خبر بتقدير هذا الكلام بعزل عن التسمية بالموكد نفسه وموكد غيره لكن يسهل
ان مآل كل التسمية بالموكد نفسه وموكد غيره يكشف عن ان تأكيد النفس وان تأكيد لغيره لا كذا
سر قوله وجه الرضي بان الحتمي من حيث انه محتمل غير النفس من حيث هو نفس فالمصدر بالموكد ما هو
غيره وضمائر الفصل في بكونه الفصل الاول ومنها ما وقع مضمون جملة بخلاف كونه مرجع الضمائر
فانه مضمون جملة وغيرها لا يحتمل غيره كذا زيد فاضل حقا وقد اكتفى بما قدمناه في تفسيره
من الشرح وبكي بعد ان قلت فان قلت لا حقا مضمون جملة يحتمل الغير وقد يكتفى بك
تتمة لكن على معرفة بما مر منه لان في ما عن شرح وسيبويه تأكيد الفعل في حيث بك بجيء بشر
ومن الضمة لا افعل البتة بحتى اقطع القطع الذي لا ترد وفيه فقوله لا افعل يتضمن القطع وكجعل
الحتمي فضع موضع جعل البتة واوجب التعريف سببه وحتى مجيء كثيرة والتعريف وصارت
حرف التعريف فيه فقط فما يسقط الوصل وشرطا ما وقع شيء مخصوص بحالا كجيء من نحو ضربت
ضربا بكسر وفتح الصاد فلا يجوز ان يكون شيء لا يكون المقصود منه عدد من
الاثنين بل الكثرة بلغت ما بلغت قائما مقام فعل بكسر الباء بعد ضربت وما قدمناه الرضي في هذا المقام
وان قال في بك نحو اعلم ان الفعل قد ارجعوني وفي قال الخ باوسى اضرب فقط لم
يجب ولم يشتي اذ الطبع والتسمية يقتضي التعريف المعنوي وبما مر بكرار اللفظ فقط كما في ان تأكيد

في

العامل في الحال المؤكدة وليس الاغراء سابقا بالاتفاق كما صرح به المصنف في شرح
المفصل خلافا للتجريد والمفتاح بالمنع وتظاهر ثابتا لان الكلام في الاصل منادى
كما صرح الرضي ولئن تفصل لكن لك حذف حرف النداء تمثيلا لوالمذوق سمعا
كونه علما بالمنادى الاول سماعي كوا امرأ بفتح الراء لان عينه وعين ابنها تابعا
للاصها وفه اي دع امرأ وفه اي مع فه والمعنى اما الامر بالصبر عنه او بتركه لاستقام
عنه لان فه ثمر به او بترك اصطراع امرء لانه يكلفه عفوه وكاره وقد وفه لا على اعطف على امرء
وليس بحمل كونه مفعولا معه بالاتفاق فقول الرضي والواو بمعنى من او للعطف حتى وانتم اخير انكم
اي انتم تمامكم انتم من التشبيه وانتم اخير لكم من كل شئ لان التشبيه انما يحسن
يصح تفضيل المشبه عليه ومنه حسبك خيرا لك اي حسبك ما حصل لك تمامك فيه وانت
خير لك ومنه وراك اوسع لك اي تأخر من هذا المكان وانت مكانا اوسع لك فتقدير
انت لا طراده في نظائرها آية خير من تقدير كن اي انتهوا لكن خيرا لكم للاتي حذف كان
جون في الشرط شاذا لان حرف الشرط مقدر في الكلام ومن تقدير انتهوا خيرا لكم
للان حذف كان بعد ون حرف الشرط شاذا لان حرف الشرط مقدر في الكلام ومن تقدير
انتهوا خيرا لكم للا يخفى على احد من ان التقدير بين ليس بمكان فيه واهلا اي ذا اهل اي اتيت
مكانا تاهل فيه ولا يبقى فردا وسهلا اي وطيت مكانا سهلا لا يتالم فيه قدمك وقد جعل
منه هذا ولا زعمك وجعل التقدير هذا هو الحق ولا زعم زعمك خال فيما يظهر لي على ان
اقول زاعم وانا اقول يجوز ان يكون لا اذا اخفيا بمعنى اي هذا حق لا شئ من زعمك

حق

حق فلا حذف لا ظهارا وبمكانه وقد جعل سنمن انت زيدا قال الرضي اصله فيمن
صار سمنا يزيد وجوده ومن زيد حال وقد يرد من انت تذكر زيدا والجملة حال من معنى
من انت فانه في معنى من تكون ويقال ايضا فيمن يذكر عظيما بسوء ومن تقول اهم
منصوب بنزع الخافض اي فضل المتكلم لمعنى من انت اي من يكون لاسم زيد او لزيد بتكلم
لا بمكك وبحكمه وبقال في الغار سحقا توجه كسحق اي بعدا وبمكانه وبحكمه
او كرمى وبمرمى برفع زيد وجعل الرضي خبر مبتدا واجب الحذف والجملة حالا اي من
انت لطلبك زيدا والاظهر ان التقدير من انت هو زيدا اي هو الرجل المشهور بالمعروف
كما خالدا ما هو النجم ومنه عذيرك من فلان اي احضر عذيرك من اجل فلان حيث فعلت
ما فعلت فانك معذور بلا فعلت به لانه استبطئ ذلك وفعل بك ما هذا جزاؤه والعذير بمعنى
العذر وقد يستعمل في فعل تقدر معذورا ومنه ابلك والسبا اي اورك ابلك من سبع الليل يعني
لا تسبقك الليل في الاوراك فالواو بمعنى مع او ورك ابلك واسبق الليل فالواو للعطف
والعامل المحذوف وجوبا مقدرا ومنه كليهما وتمرا اي ازدد كليهما وتمرا قال الرضي اصله ان
تثنية فان بين به سنام وزيد وقد يقال الاخبار اي بين بزيد حسبه الى السنام والزمه
فقال الاخر فانك كمن قد اعطى ولا يخفى ان اناسب قدرنا ومنه الكلا الكلا اي الزم الكلا
ومنه امتا وسقا كجديك الماء اي اجمع حنطا وسقا كجديك الماء اي الزم جديك ماء اي الزم
اضعفه او الزم ابس الفاسد كذا في القاموس ومنه لكل شئ ولا شتمه حر اي افعل لكل
شئ ولا تفعل شتمه حر ومنه فان تمتني فاهل المسيل او الزم اي فتمني من هو اهل لك

بتمني وتمنار ومنه ديار لاحبها اي اذكره ومنه قولهم للديوم رجلا فيلم اذكر حبل ايم
زيدا قال الرضي وجوب الظرف في جميع ذلك وغيره كثيرا شائعا واشار الى كثرة
الاستعمال وجعل الباب المثال الاخير جائز الظرف بهذا ولم يتعرض لحذف المفعول به لانه
علم من بحث النازع الثاني من ابواب وجوب الظرف والاول من ابواب الوجوب فاما
المنادى النداء اما بالضم والكسر الصوتي وما ويه فنسبة المعنوي منادى ظاهرة او مقدرة
فان لازم النداء في السعة تماما على مفعولان في ملامان بمعنى اعيم وعلكان وعلكانه
بمعنى الفكيه والغالب فيه الاسم مكرما ان للكريم وجوز ابن مالك استعمال مفعولان
غير النداء في السعة على قلة ومن كلمني قل بمعنى فلان وقله بمعنى فلكان فلانه ومن يومان
بمعنى كثير اللوم وذكر ابن مالك يومان وملام ايضا وتماما على فعال نادر المنوش
وعلى فعلى نادر المذكر كحبارى وبابكم اي لا كبح ولا كنه وتماما سبان ابزم لكم لازم
النداء المطلوب ايجادا اي توجهوا لكم توجها واحدا وبني لكاني نداء المقبل اليك
توجه فعل النداء اما وضع المطلوب الاقبال فيه فعل فيه بالله وياجبل تماما يستعمل فيه الا اقبال ياطير
تعالا يصح فيه طلبه لان كل موضوع لطلب الاقبال استعمل في غيره عنده ويدخل فيه المدعو
بما لانه موضوع لطلب الاقبال مستعملا للتضجع كقولك واعبداه فانه للتضجع عليه ولكليهما انا بين
مناب الضجع فواعبدا للتضجع على اضجعه نصب بتقدير الحاضر لحضور اعبده المدعو
في مواضع وجوب الحذف ولم يجز اخته لان بعضه منادى وبعضه كالمنادى فاكتفي في مقام عدم
الجواب بالمنادى مرتبة على ظاهره بتعاقب حذف فيه زيد على ان على جعل ذو في النداء

اكثرهم اختلف فيه فجوزه الخليل وسيبويه بعد سقوط حرف النداء وبقاء حرف التعريف على
الاصح فاوجب الخليل بقاء ضم ويونس بقاء فتح بالف وابى ذلك الرضي وجوز بالوجهين كذا في التسهيل على ما
يرفع به عدا المبرد من قوله الفتح على الضم تظهر بعد حذف حرف النداء وعلى ما يرفع به لا يكون منادى
فيجب بناء على الضم وهو واضح في جان قال المشتى والجموع على النون لان النون تقام مقام الضم
على ان يكون في يرفع غير الضم فانه يتبع بعده لا يرفع منفصلا قال المشتى والجموع على النون تقام مقام
الضم على ما يرفع به ما علم سابقا ولم يعترف بعد ان النون يرفع به ان كان موجودا
اراد به ما ليس بمضاف ولا شبيه مضاف لجواز ان يقع منادى على كون المراد به المعنى ما ليس بمضاف بقرينة يجعل
طلعا جبلا من المعهود بين سبيين مكة المضاف معرفة اما قبل النداء او بقصد على التعيين في النداء
وفيه عليه بقوله مثل يا زيد وما يليه وفيه رد مذهب السيرافي لانه لا يجوز ارادة العلم للاشتراك تعرضين لا
قائل انه لا بأس عند اختلاف السياق بسبب ما جاز تعريف المضاف الى المعرفة وهو العلم بالقام
على ان النداء لا يفيد التعريف به دون قصده ومثل مثنيه والجمع بقوله يا زيدان ويا زيدون
دون يا رجلان ويا مسلمون تنبيها على ان مثنيه العلم او جمعه لا يستلزم القام في النداء لان تعريفه
النداء يغنيه عن القام وفيه تنبيه على ان المراد بالموصوف ليس ما يقابل المثنى والجموع وما يتوهمه ان المراد
ان المثنى عشر في حكم المثنى عند سيبويه لان المراد الثاني بجملة النون عشر المثنى عنده يا اثنا عشر
فلا تقدر الصفة لانها تقدر في مثنى عشر وعند الكوفيين في حكم المضاف لشابهته في حذف نونه
فيقول في مذهبه يا اثنى عشر تقدر الرضي عنهما بكذا في مذهبه وقال اجاز سيبويه يا اثنا الوجهين وجاء

ان يقع حاله وتركه حيث قال ولا يجب نقله بجواز ان الفتحة تكون للتخفيف كما في لام الفعل وفيه
نظر بل الجواز سواء كان في مقام الاستغاثة او التعجب او التفجع وقصد جعل التعجب مختصا بما
قصد به ذلك بعد ذكر المستغاث له لانه لا يأتي الا به وبفتح المنادى للالف الذي في الاستغاثة
واللام فيه تعقيب للالف واللام للفتح قد يتخلف شروط عدم القام لا يقال الفتح ضروري لانا
نكلف بتوهم ان يستقل بالمقتضي للخفض الذي اقتضاه الكثرة ووجه عدم اجتماع القام
والالف عند بعض ان الاصل الالف واللام نابت عنه فلم يجتمعا وعند بعض بناء اثرها
لا يقال لا تناقي بالاجتماع بين مقتضي الالف واللام لانا نقول لم يظهر الا احدهما بسبب لا يقال
الثاني موجود لان مقتضي احدهما حتى يتأتى منه مقتضي الاخر اجابه لانا نقول لا يقتضي الالف
الا فتحة ما قبلها واجابته قامت او بنائه الاول انه يقال في الوقف على زيد زيدا بالالف وفتحة
ما قبلها نصب بعدها كما نظر لانه لا يلزم فتح المنادى للالحاق بل يجوز ان يبقى المنادى
المشتى على ما يرفع به الالف نحو يا زيدان ويا زيدوناه والآن يقال لما يلحق الالف المنادى
المثنية بل النون والنون مقارن للتثنية وليس منها والاولى بل الاجابة في اجوبة الكتاب جوابا لتخلف
اخر المثنى به فتأمل جدا وكذا يقال في قوله على يفتح نحو يا زيداه فيخرج عن الكلام المثنى والجموع فان
قلت انه اجعل منه علما ومنكرا بكسر الكاف يقال يا هندي وبا بنتيه لم يحكم الالف الهندا
صرح به الرضي فلا يصح قولك فيما بعد وغيره ما سواها فات بهذا داخل في المنادى المفرد والمعرفة
او الحاق علامة الاستغاثة لا باقي ابقاء على القسم والحق على ان ضمير التثنية راجع الى المنادى
المفرد المعرفة والمطلق المستغاث المذكور فان قلت كيف يلحق الالف آخرها

المنادى مفردا معرفة بالعلمية تقديرا او لفظا كيا زيد ويا فاطمة ويا هذا ويا هذه ويستثنى من المفرد المعرفة
بالمضاف بقسميه حيث قال والمضاف بلام الاستغاثة نحو يا لله وبالتي فيه القسم الثابت سندها مبنى على ما
مر وما يستثنى نظرا لكونه مستغاثا من تمام والالف على ما في السيرافي يستثنى العلم الموصوف
بين مضافين الى علم آخر وسيقي الاستثنى سنوضحه من قوله وبجب نصب سواها الخ فمن ادخل الالف
بالمنادى المفرد المعرفة والمضاف بالغير المصرح به فانه يلحق بما مر فيقال يا عبد الله وبا غلام زيد وبا مصارعا
الزنجي في بحث الاشارة والتسهيل وبعضهم لزيادة او بكسر لدفع التقاء الساكنين والالف في المضاف
جائز يا بنت ويا بنات على الاصل وبخلص الى المنادى بلام الاستغاثة التي بلام هو شائع في
بعض على المنادى والالة على انه ينادى للاغاثة قيل ان لام زيدت لتقوية المعنى في هذا القسم
عوض عن فعل هذا تمام مفوضة لان المنادى كضمير المخاطب وبأتي بعد هذا المنادى المستغاث
بلام مكررة لانه لم يكن فيصل بالله بين واو ورد انه لابد من الغرض لتخصيص بلام
التعجب بخلاف ما للتعجب من قام وبلام التعجب بجرورها لا تكلم لانك تقبح نحو يا لزيدا
بعد وجب سواها وقد اندفع بتقييد بلام الاستغاثة وبوجه قول ابن مالك يجب الالف
والتي كشبيه بها وعلم من قال لام التعجب وغيره من فروع الاستغاثة كما ينادى ويستغاث
المتعجب منه ويقال لك تعال اغثني بمالك يا لي من فقرك لا افتقر لك ولا تخلص لك من عدو لك
وفيه ان التعجب انما يكون في حضور المتعجب منه فلا معنى لخطاب الثاني فيه وانه لا معنى للاستغاثة
بالمعدوم في الحال بل القصد لانه ليس بشيء لانك لا تغاثه والوجه ان يقال يستجلب المتعجب منه لتعجب في رفع
تعجبه الذي لا طاقة بان يقبعها له الذي يستجلب منه ويستجلب المعدوم منه لتعجب بطريق الفرض بان

ان الوصف معلق بالشين لان شتمه وانما عدل عنه في المنادى لان لو يوجد في غيره فكان
ينبغي ان يكمل جعفر المرام بان يضم مع قوله يا طالعا جبلا يا ثاقبا وثقين ويا راجلا يوصف
بانه فرقد لو وصفه هذا المنادى معرفة نكرة المعرف لاعتباره قبل النداء ان لا يكمل اعتبار
بعض الاوصاف قبل النداء واعتبار بعضها بعد هذه الاوصاف شبه الاضافة على ما نص عليه في
هذا المقام وقد مر بزيد والعلم لكن ذكر الرضي في بحث هذا القول بالام ان الوصف شبه المضاف
وكلام المصنف في ايضاح المفصل مما يدل عليه وسيشير لك الكلام في بحث توابع المنادى فحافظ
على هذا المبحث فانه مما يخلص الخواص في جعل المنادى الذي هو اعم مصحح دخول اللام عليه مثل يا
رب زيد ويا طالع جبلا واجب النصب خلافا لغد فانه يجر هرا كالنصب نقرره وعليه المصنف بقوله باب
وكرره بالتمثيل بقوله يا طالعا جبلا من اجل طالعا في جبلا اشكال ان لم يوجد فيما عثرت في
الامثال ولو قدر له موصوف فكان معرفة اموفة ويجب تعريفه لطالع قال الرضي في بحث
الموصول الحاصل بهم الفاعل والمفعول من غيرهما وعلى احد الاشياء الى ان الموصوف قد يحل
محل والصفة اه وهو في النفي وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين دون البصريين
واما قول النحاة يا غلامه وباحسنا وجهه يا للاعمال ورجوع الضمير الى المعرف قبل لهم
غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به ولا يجاز في السعة جائز لنا وجه بل قد يجيء في
الشعر بهذا الكلام موقوف لتقدير الموصوف محذوفا وراجعا وقال ابن هشام الخضراوي في الارشاد
اصله يا ايها الطالع مثل حذف الكلام الكناية بيان مستغنى عن ايرادها كما قال ابن اصبغ يا رجل
ذلك ذكر المصنف ايضا في بيان وجه عدم جواز حذف حرف النداء من هم لجنس ان اصل

المؤدة المذكور سابقا كان زائدا فلا حاجة لاد خال شبه المضاف في المؤدة الى المكلف
جعل المؤدة اعم من المؤدة حقيقة او حكما لان شبه المضاف مؤدة حقيقة فلم لا يدخل فيها
المضاف بالاضافة اللفظية فينبغي ان يقال وتوابع المنادى المبني المؤدة والمضافة
بالاضافة اللفظية والمؤدة المضاف بالحقيقة نعم يرد عليه حينئذ ان المضاف في المؤدة يجعل اعم
من المؤدة حقيقة او حكما قال الرضي وذكر البيان من المصنف لفظة ذات المضاف مطلقا
تنصب حينئذ وكرر في شرح المفصل للرفع في قوله يا ذا المخ فانا بمقتل شيخ وقوله يا صاح
يا ذا الضامر الغضي وجين احد جائز ان جعل صفة للعبد هم منزلة منزلة للمؤدة لان اسم الاشارة
لا يوصف الا بالمؤدة فكانه قال يا ذا الضامر الغضي برفع الغضي وتاخيرها ان الام بمعنى
الذي حكم ياذا الذي اضمرت خشونة وجهه والموصول مع صلته في حكم المؤدة وان كان مضافا
لمضاف واحد من الذي ضمرت خشونة وجهه كما لم يكن الاول رفع وكذا ما كان مثله وبزيد على ما
ذكر بعد الجنس لو جميع ان يجوز رفعه اتفاقا بهذا الكلام وبهذا لا يرشد الى ما قاله المصنف يجوز ان
يكون اشكال موصوف ان وصف المبهم بهذا المنادى حقيقة ينبغي ان يجب نصبه حينئذ كونه مضافا
ولا يلزم منه ان وجب النصب المضاف اللفظي لم يجب مثله في المضاف المذكور لجواز
ان يجب من كونه شبه مضاف يلزم وجوب نصبه ورفعه انما لا يجعل اذا وجب نصبه وسيذكره
الوصف بل يجعل مقتضيا ان ذا من التاكيد المعنوي اطلقه اعتمادا على شهرة امر التاكيد
اللفظي فانه قال في الايضاح شرح المفصل انما لم تقصد بانا كيد الا التاكيد المعنوي لا التاكيد
اللفظي فاما التاكيد اللفظي فقد علم ان حكم حكم الاول حيث كان به هو الا يرى انك تقول يا زيد

زيد العاقل فتاتي به على هذه الصفة ولا يمكن ان تاتي به على ذلك والمستثنى مع البدل والنحو
يا زيد وعمرو لكان اتفى للبس والبس على ما مر بيانه وقد يقال الطالعة لان الجبل عند كونه
كانت وان كان الاغلب كونه مثل مبنيا عند ظهور صفة التصغير والصفة بعض الصفة
عليه زيد على ما مر في بحث وصف المنادى مكررا منا بالضرب الثاني من الوصف بعد البناء
الاولى انه اوضح موضع غير خاطب الشيء بحرف على الخطاب المنزل منزلة الغائب لكون المستعار
يراد القياس فلا كيد الرخصا بالتغيير وجعل الصفة المعرفة خبر بعد الخبر وفي المفصل
مفعولا لاعني وتقديره يا زيد العاقل بانت العاقل وبا زيد العاقل بانت العاقل وعطف
البيان والمعطوف في بحث المتبع دخول يا عليه اختاره على المعطوف فيلزم مع اللام البناء مثل نحو
اللهم فانه لا يتبع دخول يا عليه كما سيجيء وكذا الخارجي مطلقا على وكذا الاسد مجازا عن الرجل
الشجاع فانه لا يتبع دخول يا عليه على ما في التسهيل فمن قال اطال الله عليك وجود حبيبنا فزيد
وما يتبع عليه دخول يا يتبع دخول كل حرف من حروف النداء عليه فيجاز نحو يا الله اغفر لنا
فحضارا على انه رجا يدخل في المتبع دخول حرف النداء على لفظ الله فانه يتبع دخول يا سواء يا عليه
نرفع حملا على لفظ يراه ما يشمل الجمل المعرب والمضارع يجب الحمل على محله في رجحان تعريف
التابع حال رفعها واحترازا به حيلا اذا لعامل وكونه على الشيء من المعاني المقتضية لاشكال
ليس لغير عدة الكلف لحلال نعم ان كان منكرا فالمضاف واختصوا في وجه تنصيب
حالة التابع منزلة الاعراب فقيل لعروضها بعروض الاعراب بعروض العامل
وقيل الاطراد كالاطراد الاعراب وزيفه الرضي بالنقض بالاطراد كثيرا ولا مع انا لم نسلم

منزلة الاعراب لا معنى الاعراب الحكمي الذي اختصنا به كما مر وفي حق على ما برفع به وذا الاستثنى في
هو لا هو وبه رد ما يشتمل في الظروف المتصرفة عن الاضافة مع انه لم ينزل منزلتها لزوال الاعراب
وقد قدمنا ما يرشد لكل ما نزل منزلة رفع الفاعل فقيل عليه فانه على احسن الظاهر مشارا به لما قبله
والصافي عليه على ترتيب اعطاه على غير ترتيبه الخطيب بن احمد الدين عليه انعام بسعة احمد
احد شكر النحو ولم يكد احد اخلاه وقال السيد السند في شرح الكشاف انه على الجاز من سبيه في المعطوف
مستقل فجاز الجر فيه لانه على تقدير اعادة العامل الجار ورد بان غير من التوابع بل الاتفاق على اختيار
النصب فبان جهة ترجيح الرفع فيه وهو كونه مساويا في الجملة مستقلة جهة ترجيح النصب فيه وكونه
تابع المبني تابعا لمحله قاله وهو الفقيه وهو الغازي وحكى سيبويه والغازي وحكى سيبويه ان اكثر ما سمع في ذلك الرفع ويتجه
على ذلك لاختيار ان كون المعطوف مساويا في الجملة يقتضي الحكم بتعين اختيار النصب شبه المضاف
والمضاف بالاضافة اللفظية لانها نصب بين اكون مساويا وابو عمرو ابن العلاء الفراء
النصب جزا ثم اكثر القراء بالجر بان معه والظهر نصب الظهر وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
كالحسن فالخليل الى تعين الرفع كالخليل والا فسيبويه النصب كالاول وقد يرد بانا
من نقله عن فهو كالخليل واقراره كالحسن على النقل عن مذهب المبرد العلم الذي مع اقدام وجوز
نشر الاقدام عنه وهو العلم الذي كان في الاصل صفة او مصدرا او جنس مشتق المدح كاسد او ذم
كالكلب وقد يصير علما بالغلبة فانه يصير علما بلا ملاحظة نقل عبد العلم للبيع الوصفية كما ان صار علما
بالغلبة فانه لا يصير علما بالغلبة الا مع كالجهم والصعق او مع الاضافة كابن عباس لانه لا يستعمل
في المعين الا بتعريف خاص فاقام جزء فيه فلم يكن نزعه عنه وتمام بحث الحسن بالبس عليا كما نه لك

بل هو زيد او غلام بقال بازيد عمرو على تقدير ان يكون مساويا في احد هذه الامور وبعضه عرضي
والحق نقول البدل تابع مقصود بالنسبة الى متبوعه دونه فقولنا بازيد زيدان قصد بالنقط
بالاول دفع ازالة غفلة السامع وبالثاني الق اللفظ اليه بعد تيقظه فهو بدل والاول
في حكم الطرح وان اريد بالثاني دفع الغفلة وتقرير الاول في ذهن السامع فهو
تاكيد وهنا اشكالان تقدما عن كل منظر هنا انه كيف جعل البدل والمعطوف
بدلا من توابع المنادى وهي اليست بالمنادى ولا اياه بل غيرية الاجانب لان قول التابع
في يا زيد المنادى معنى اخر وقد نبهنا انه كيف فرق بين البدل والمعطوف بالحرف حيث جعل
البدل مطلقا في حكم المستقل دون المعطوف بالحرف والبدل المعرف بالام ايضا ما
يتبع وحيث الزاد على علم الى المنادى العلم بقرينة المبني الموصوف لا مطلقا
كما هو عند الكوفيين بل الموصوف بابن وابنة ولا حاجة الى التقييد بالاخير لان المثنى
والجمع لا يكونان علمين في ذا بني ولا يجمع العلم الا بعد التنكير كما في الرضي وفيه نظر فجهل المثنى
والجمع على الاول يقال يجئ رضي ايضا وحق لا يصير بمعنى اخص رضي جاز التقسم كما هو المشهور
المسطور بل جاز الوصف بغير المثنى والكثير في المثنى وبجمعه بجب البعض في الجميع فما كان
بازيدا لابن لعمرو الى علم لا الى غيره وبعض البصريين يجعلون كل منادى موصوف بمضاف
الى لفظ الموصوف كذلك يجوز يا غلام بن ضمرة لان لا نسب لمعروف ويا سيد بن سيد يا
فلان بن فلان ولا بد من عدد اخر يوهم اتصال المضاف الموصوف بابن ليخرج بازيد الفاضل
ابن عمرو وليس جهلا بابن فضل للاتصال المضيف بالموصوف بابن من القول بقلة الفقيد

وبا بزا النفس المظلوم اى فصل بين يا والمعرف بلام بآى الموصولة الى صفة ما اضيفت اليه
مع تنبيه يا بهذا الرجل اى انتسب لهذا الوصف واجعل يا بهذا الرجل اى فصل بينها وبين
الاضافة بالالف لا بالياء وبا بهذا الرجل اى فصل بينها وبين الموصوف بهذا التام وكون المعرف
مضافا بالالف دون الياء فاصل بينه وبين المعرف بلام التام به لان الالف منزوع من ذلك طلب اى الحاق
صفة الصفة وكون البدل بينها والتزام الرفع فى توابعه لانه يوجب كونه مبنيا كما سترف لكن
بتعقيق غير فى خطه وتذكرين توضيحه يا بهذا الرجل اى فصل بينها بالباء وا فجعل
صفة لاى والمضاف اليه لاى هذا او صفة لهذا على ما قالوا ويجوز ان يجعل وصفا بالاى وفى هذا
الجمع مزيد تشويش الى المضاف اليه تسوية ولم يجعل الرفع الجعل للموصل بل جعل المضاف اليه هذا
واى وسيلة لهذا وذا الذى ع غائرين الهاء وذا الان وصفه لغير المخاطب لذا يفصل به
حرف الخطاب والمنادى فى خطاب الموسر فى هذا لئلا يدفع التنافر ولا يلزم فى التزام رفعه
على انه المضاف اليه هذا او لان تابع تابع المنادى تابع لفظ منادى صرح بالرفض نفسه فليس لك
ان تنكر علينا كون ال فى النبيه ملحقين بآى دون فى يا هذا الجبان الرفض جعل هذا وصفا لآى
لان الحق معنا جلاريته فلن ينحصر هذا المعرف باللام فى الصور الثلاث بل من صور حذف
اللام كافى يا زيدان ويا زيدون فان تثنيته وجمعه اللام بحذف المعرف باللام وحرف النداء فى تثنيته وجمعه فحذف
اللام وبه فقد ان يا زيدان يا زيدون لما نداه تثنيته المنادى العلم وجمعه المنادى العلم للاسبق
اللام لان مقتضى تعريف العلم بالتثنية المسمية لنكرة وجمعه بتعريف جنس النداء او الالحاق اى جبره باللام
وللجواب ما قيل ان نداء الزيدان ليس نداء المعرف باللام لان اللام فى تثنية العلم ليس للتعريف بل للجبر

نقصان تعريف العلم لان من نقصان تعريف العلم ستعريف اللام فكيف يقتضى ان اللام
فيه للتعريف والتزم ما ذكرنا من رفع الرجل فى يا هذا الرجل فى الصراح جعلوا ان سلك
سائر صفات المفرد المعرفة وبعضهم جوز النصب فى صفة هذا دون ان يجوز كون هذا مع صفته
بالنداء وفصل بعضهم وقال ان طال الوصف فالاستغناء عنه بهذا وهو المنتهى التام بهذا
وبعضهم يجوز غير الصفة بالنصب لا الصفة بالنداء الا بهذا ودون طال فالاستغناء عنه بهذا
الرجل وبا بهذا العالم من اسم الجنس او المنتهى المختص غير لازم الرفع ولكن تطبيق عبارة المصنف
عليه بان يبرر بالرجل بالا يستغنى عنه ولكن ان يجعل تنبيها على الجمع الى العرب فيكون فيه رد على سيبويه
غير بعيد وهو بانه لا يساعده الاستعمال وهو اقتضاء المقتضى لصرف لانه اى لان الرجل
المقترن بالنداء فقد شبه المنادى فاعرب تعريف جبرية النداء رفع وجيئه النبيه على ضم لفظه
شبه بالبدل فروعى حيثية الوصفية والبدلية فلم ينصب ولم يضم الاخير لكثرة المقتضى والدليل
على كون حركته رفعا لاقتضاء التزام رفع توابعه فقوله ورفع توابعه مع كونه بيانا للحكم توابعه للبيان
على التزام رفعه لانما توابع معرب لا يجوز عن توابع المعرب قصد الى الوصفة بالنكرة انما توابع
معرب واحد وذلك لان منتهيه وان كان ذا اعراب ثم ضم فقد يكون لا اعراب ونصب لفظية الا
ان ان تابع لاحدى الجزئين ليس الا اذا جعلتهما واحدا فحينئذ يكون كحالته عرفته ابعد توابع شئ
واحد اما معرب بمنزلة معربين باعتبار لفظه ومحله وحينئذ المنقول بوا انما توابع منادى مفرد
والمنادى المعرب لا تابع الا للفظه ولذا ليس تابع المحذوف فى المستغاث الا لفظ فى ولكن لقائل ان
تقول المراد ان توابع المعرب فى الاكثر تابع للفظ فالحق تابعه الاكثر وبكون من هذا الامر

اعترض الرضى بان معنى الكلام على هذا الامر بهذا ان لا تاتى بالمعرب اولا تتبع
لفظه لكلامها ينهدم بجيئ ان زيدا قام وعمرو بالرفع اتفاقا ولا يذهب عليك ان قوله لانما
توابع معرب ينتقض بجيئ لك ايها الفارس الكرمى عمرو بان يكون عمرو عطف بيان لقوله الفارس
الكرمى فانه ليس تابع معرب الا ان يراد انه توابع معرب كثير فحمل على الاكثر غير المعرب ما عداه والله اعلم
ان قوله والتزموا رفع الرجل جواب ما يرد ان الرجل تابع المنادى المبنى المفرد فينبغى جواز نصبه
وقوله ورفع توابعه رفع ما لم ما يلزم المنادى المضموم فينبغى ان يجب على تابع المنادى
المضموم من جواز الوجهين التى مفرده والتزام النصب فى مضافه وقالوا يا الله خاصة اى لا ينادى
بغير الوسيلة الا الله كذا فى الرضى وهو خلاف ما عرف من جواز يا الاسود يا الرجل منطلقا وفى النهاية
هذا استثنى معنوى من القاعدة المذكورة وقد حققنا انه راجع فيرا وفى بعض نقول يعنى ان نداء الله
مختص بما ينادى الله كما من بين حرف النداء والاسم كما فى متن اللبيب وح ينبغى ان يراد
بالالهة ما يشمل سواه كما فى بعض نقل قوله الله او الرحمن او غيرهما وتقول وقالوا يا الله خاصة يعنى قطع همزة
الوصل اذ قطعها فى النداء مختص بهذا الاسم او تقول يا الله خاصة يعنى لا يقال لحرف حرف النداء
وليس لك ان تقول المراد انه يقال بقطع الهمزة دون الوصل لان القطع الكثير وجاء الوصل فصيحا كما
حكاه ابو على وذلك يعنى طما يا خاطبان مثلا يا تيم تيم عدى اى فيما وقع بعد حرف النداء مكررا
ووقع بعد الثانى مضافا اليه الضمة الاول على انه منادى مفرد موصوف والضم على انه منادى
مضاف فصل بينه وبين المضاف اليه بالف كيذ المعطى وذلك جائز وان لم يجز الفصل بينهما الا
فى الضرورة او الا بالظرف ومن خواصه ان كيذ المعطى هذا الفصل والفصل بين لا ومعموله

واخواتها بذكر من تحذير نقرض له وقالوا بالي وبالي مريد بكلامي بلا ثبوت
حرف الوقف بالراء لكن الذي وردت مشهورة اثبات الياء موالا وضع الاخصر الاقصر رعلى
قوله وبالبات وبالبت عطفا على يا غلامي فيعلم الوجوه الاربعة في بالي وبالي
من تعميم يا غلامي واختصاص بالي بالوجوه بناء على تخصيصها بالذكر وبالبت وبالبت
طويلات الاولى للخط الثاني اخت تنبيها على انها ليست منحصرة بل مبدلة من ياء
الاضافة فكان يوقف عليها بالراء فلما اخت الفتح ما قبلها وهو ثبت ابدلت الفا كما خاصوا
عن مالي من الكاذبة بخلاف اخت فانه خلاف قاعدة الخط من ان مبناه على الوقف فالاظهر
ما قال ارضى ان الاصح الوقف بالراء فكتبت بالياء وجاز الوقف بالياء فكتبت بالياء فكتبت
بالرسم كتابة المتن على خلاف الاصح فحتى اي مفتوحة وكسرها والاكثر فتح الاولى
تقدم تنبيها على قبح الفتح لانها ياء يوقف من عليا المفتوحة والكسرة نيابة وفيان
مناسبة الياء الكسرة فيقبا لا يظهر فالوجه ان الكسرة هو الذي فان قيل الياء مضاعف ضمة
ان المقتضى كضم خبرا انتفت الكسرة المشعرة والبلا على الياء والى نقص الياء وهي
بنقل ما يجيء اعراب المستثنى الى خبره الفاعوض ان ادعى الياء وتعلى لا يلزم
لانها فاظنة النصب بتجافي مقام النداء فان قيل فهلا كان علامة نصبها الكسرة بين
والكون يجعل من بنات الياء مقدرة بعدها ويرد عليهم الوقف بالياء اذ لا يوقف
على ما هو الوسط لفظا او تقديرا او ماضمنه قوله وبالالف دون الياء اذ لو كانت
مقدرة لي داظهر ربما ولكون ان يقول مقام التضي بالياء يصرح باضافتها الى

نفسه بتفاوت السماحة تخبرا عن ذلك وقوله بالالف عطف على ابت وامت
كجعفر في معنى وبابا وبامتا او يجعل ما جه سبقا في معنى بلا الف وعطف على فحيا
اي وفايته بالف ومنهم من قدر بلا الف وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم بنه بذكرها
على ان الحذف فيها اكثر من الاثبات لمزيد ثقل فيها خاصة يتضح بهابت ام وبا
بنت عم فيما يثبت عمتي مع انهم لم يقولوا به مثل يا بنا غلامي في جمع ملمر وقالوا يا ابن
ام ويا ابن عم اي بالفتح او الكسر او على ما سبق ولا احتمال بعضهم ولو قال شاذا بالفتح
وبالكسر لكان اخصر واوضح فالوجه الاربعة لكثرة استعمالها الموجب
للتخفيف والفتح اخف لانها اكثر استعمالا شرطيا للتخفيف انا نقول يا ابن ام في معنى يا اخي
الشديد الاخوة ولهذا اختير اللام على الاب اذ لا يتعذر الاب بخلاف الام ويا ابن عم بمنزلة
يا حبيبي الشديد القرابة وشاع استعمالها في هذا المعنى دون المعنى الحقيقي فهو حلا معاملة يا
اخي ويا حبيبي فان قيل فلم الاضافة متعينة فيها لم يتحاش عن التخفيف بالفتح بعدم فظنة
الالتباس بالمنادى المضاف على نعم لا تقدر لا تناقض الترخيم والترخيم المنادى الى ترخيم المنادى
جائز بان شئت رخصت وان شئت لم ترخم عند وجود الشرائط واما عند فقد ما فانما ذكره
لكونه لا يترخم الا ذا اصار الترخيم ضروريا في غيره ضرورة قوله وفي غيره عطف على قوله في النداء
في المنادى وقوله ضرورة على جواز الترخيم في غير الضرورة وفيه اشارة الى ان الضرورة
وشرط ابن مالك في ترخيم غير المنادى ان يكون استعمالي النداء فلا ترخيم نحو يا لقمان و
ترخيمه يكون على لغة من ينتظر المرء وحصره عنده بانه باق وصار الترخيم ستة في

العدم جملة وترخيم المضاف فلا يصلح لما ذكرنا تقريرهما وان كان قد يأبان يؤثر
ودخول نحو والليل اذا يسر او يسر والكبير المتعال فان الظرف فيه يغتفر والتخفف
وشرط اى شرط ترخيم المنادى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما وشبه المضاف
فى حكمه نداء وان لم يكن فى حكمه التوابع وفيه الاولى ان يقال وشرطه ان يكون
مفردا يستغنى عن تقييم المضاف وبهذا الغائيم لو جاء المفرد لمعنى ليس بمضاف وان شهره
وهو هم ويتفض بهذا الاشتراط ترخيم يا بنت مخدوف انا على لغة يا ثبوتا بالتبعية
بنة الاب بلا تاء وبهذا الشرط مشتركين ترخيم المنادى والترخيم للضرورة
ولذا حكم بشذوذه واحفظهم يا ال عكرم واذكروا واذا رخم المضاف فالتزم
فيه الحذف من اخر المضاف اليه وبندر حذف المضاف اليه وحذف اخر المضاف
والاستغنا فان الاستغاثة المطلوبة من المنادى المستغاث المطلوب حكمه الغواثة
عنه سريعة وبهذا الوجه من الخصائص والرهم وجاء خرد لا تجد خلافا لسيبويه بانه يقول
فى يا تابط شرا يا تابط وجيب بمستغاث مسلمون من الجزم فانه صرح الرضى بانه يجوز منه
فى الترخيم الامران ومن البين انه لا فرق بينه وبين مسلمانا ولا منده وبالرغم الكثير النسخ
وبغيرهم عدم جواز ترخيمه فى قوله لاى غير المنادى ضرورة وترك المنادى عنده ويكون
بالنصب اتيا علما زائدا على ثلاثة احرف فى بعض الزيادة على الثلاثة خلافا لفواد وابنائه
والاخفش فانهم يشترطون الزيادة فيما وكل الاوسط والمكفوفين بكونين
بالكون علما ثانيا وامانا ان ثبت ولا اكثر من ترخيم المؤنث بالتاء على بفتح غير رخم

فيقال يا طلحة لا عتبار الله اللسان بفتح اخر المنادى المؤنث بالتاء مكسورة الترخيم
والنبى فى بنا كلمات غير مبنية لوجها وانما فعليك بالبيب وشروحه واذا وقف على المرخم جاز فيه
ما يوقف بالاصالة انه لغة لا اطلاق وفيه نحو يا صاح ولا يجعل الشاذ مسما
برأسه مصرح به الكتب فى اطرق كرى شذوذات حذف حرف النداء وترخيم غير العلم
وجعلهما برأسه وانكر الرضى جعل كرى مرخم كروان على المبرد وقال كرا ذكر الكروان
وقد سبقه الجوهرى فى هذا انكار لم اسبق لو لم يكن هذا الخط سمع كروان بقال هو
رفيه بعطف وبالكروان خاتمة اصل عنده تخفض رأسها وتنفض عينيها حتى تقطط وقال
فان فى آخره زيادتان اى فى جانب آخره فلا يلزم ظرفية الاكثر للاقل ولا ظرفية الشئ
للشئ فى حكم الواحد فان المتعدد فى شبهة العدم معنى كونهما فى حكم الواحدة
انهما زيدتا معا بقى ما يجب ان يجعل زيدتا معا عن كونهما مرجانة وسعدانة فان النون والتاء
لم تكن زيدتا معا وقوله لمعنى اصعب لصعوبة الشرح فان الصاد والياء زيدتا معا
لا لمعنى فان الرضى صرح بان حكم الواحدة انهما زيدتا معا لا انهما واحدتان كل واحد
من زيادتى مسلمان ومسلمون لمعنى اخر وفيه انه لو اكتفى فى تقرير كونهما فى حكم الواحدة بانهما
زيدتا معا لانتقض بعصبصب وليس بقدح فى كون الالف والواو علامتى الفاعلية
كونهما مع النون لمعنى واحد لان كلا منهما مع النون علامة التثنية او الجمع كما يصح
عنه تعريف التثنية او الجمع والالف والنون المزيدتان لمعنى الا ان يحدث معهما معنى
الا انهما موضوعان لان يحق بكل بالالف والنون فان قلت فى جانب اخر زيادته و

كالف على الحرف في الفصلين كونها كالواحدة في القسم الاول وكون ما فيه الالف اولى بالحرف
لزيادته من الاخر الاصلي كما ذكره الرضي على انها في الفصل الثاني مفيدة لقوله وهو اكثر
من اربعة احرف دون الاول لانه يحذف حرفان من بيان وورمان وثبوت وقلون
فلم لم تتبع الحرف الاول ويجعل فيه القسمين لم تم تلك المكنة والرضي نظمه ترجيح مذهب غير الاول
وجعل هذا الثاني ومع هذا عقل عن انه لا يكون جمع الصحة بين ومن ناسع اخر جمعها فان
كلمة مصطفون ومصطفين قد اختلفوا في القسم الاول والاحتراز بهذا القيد عن سعيد
وسعيدون فانه لا يحذف حرفين الفاء والواو لان جمعه بالواو حذف الحرف الذي فيه فانه ليس في
العين وغيره قوله الاخر حرف واحد لانه لا يجيء حذف حرف واحد في سعيد وعماد كما يجب حذف
حرفين حذفا في البيان اذ الفاء ان اتت الفصل لان حرف المد هو ثالث ساكنة فيجب في التثنية لتعذب
الزيادتين والمدة على الحرف الصحيح لغلبة الوهم على العقل الصريح وان كان الناوي مركبا حذفه
بهم الاصبر وماني حكم فيشمل سيبويه اذا الصوت ليس بهم لكنه في حكمه ولذا اورد الاصوات في القسم
الثاني وبعد لا بد من تقييد المركب بما لم يكن في اخره او ونون الواقعة ونون لان مسلمان
ومسلمون علمين واخوان في آخره زيادتان ولم يشملهما حذف فيما الاسم الاخير هو مع النون
لا يلزم من استثنى اثنا عشر عشر فاد لم يحذف فيما الاسم الاخير هو مع الالف فحذف الثاني منزل
منزلة النون من المثنى وهذا الاخير زائد فكان في ثلاثة عشر احرفا فالاولان المضعف حافظهم
فيه الكرم مبني على مذهبه وقد ثبت البناء على مذهب الفتح لا ملك بان يجعله اخلافيما في آخره
زيادتان في حكم الواقعة لان سيبويه الثاني مع الالف المتقدم عليه منزلان منزلة الالف والنون

مثنية واعلم ان لم يكن الناوي مثنى فاذكر فيحذف حرف واحد وانما قدر المضارع
مع ان ماضي الكلام يسند على ماضي لان القدر الظاهر منه واقع استمرار حذف الحرف ولو
اضفي الباني وعدم تقدير ظلمه سبب وفيه خلاف الاولى ان يجيء حذف حرفين من سعيد وعماد
الحاكم وفي حكم الثابت وقيل الناوي في حكم الثابت بالجمع احترازه ليلزم قوله وقد يحذف الخ
برأسه وفي سجد قوله وقد يجبر عن بلاقه له فقال ياعار فلا يتحقق جعله وهو غير الناوي
في القرش فان الظاهر ان يكون الحذف في الناوي للباطل الحذف فيه صار كانه الحذف لموجب
فصار ذكر الثابت على الاكثر والاظهر ان يفرق بين ما حذف فالواضح للعلة وجعله منسوبا بين
ما لم يحذف لعدم العلة فان الاول اتعارف في المعنى بدون الحذف فحذف الثاني فان الحذف فيه
لجعل ما بقي دليلا على الباقي فالظاهر ان لا يكون منسوبا في العلة العليا على القياس دون السفلى
كما فعله على الاكثر اي على استعمال الاكثر لانه العلة العليا والا لم يتبع في كثير العلة السفلى
فيما اذا لم يعتبر الترخيم فيه بخلاف ما اذا عتبر في ترخيم ما فانه في مقام الالتباس دون المرخيم اذ فاده ليس فيه
هذه العلة الا على سبيل الندرة فكان الظاهر فيه غير الواقع في ترخيم صاحب صحاح فيقال ياعار
بالكسر في ترخيم ياعارة وياعمرو في ترخيم عمرون وليس شيء من كون الواو في الطرف فيما مع ما
قبلها مع انه يكتب بالياء في اسم معرب كالاصم وياكرو ان ولا شيء شيء من عدم قلب حرف العلة
المتحركة المفتوحة ما قبلها من ان يكون ما بعدها الفا والمراد انه فيما على الاكثر تجريد نية معاملته
بعد وقد يعامل الدال على الفتحة معاملة ما هو بعينه فيبقى ما قبل المحذوف على ما كان من غير
تغيير وسيبقى ان يقيد بما اذا لم يؤد الى التقاء ساكنين على غير حده كما في اصحى على وزن

اعار بصيغة المبالغة ملبس لكنه لم يحركه في الاصل فانه يذكر الثاني فيه ولا كره فيما يكن
فيه الواو اذا عند سيبويه وبالكسر عند غيره وهو المرجح والحاني ناد وما كان المدغم في الاصل متحركا فانه
تعود حركته والا يجب ان يستثنى فيه كحي فانه يقال اعن الجرمي بالقاضي لانتفاء موجب
حذف الياء اذ المضعف حافظهم فيه وقال ياعاقر بالضم وقد يجبر الناوي الحذوف في الاخر
او هذه الاعلة لا يسار يقال ياعار بالضم وبالفتح يقلب الواو ياء ويكرا يقلب الياء واوا والفا
والاولى ان لا يذكر في الحرف كما لا يوجد ان اذا ضايرجم على هذه اللغة وقد وقعت في
لا يرجم وكما شاذ وكانه تبع السيرافي في الترخيم على هذه اللغة مطلقا حيث لم يقيد بان لا يؤدي
جمعه بالواو والنون الى ما لا نظير له لكن في قوله تعالى فيه ملبس بالضم عند المبرد وعلما
نظر في خلق السيرافي لانه ان يأتي عروض وزن لا نظير له وهو بالمبرد اقنع وان يقال بالتزام على
هذه اللغة لانه يؤدي الى ما لا نظير له فلم يقيد بالعارض فلا زيادة تأكيد لا يجوز
ترخيم حبلان عند المبرد على هذه اللغة لانه يؤدي الى قلب الياء الفا فيلزم كون الف فعلى
لغير التأنيث فان المتقدمين الياء ليست للتأنيث لان الف التأنيث لا اصل لها والسيرافي
يجعل الف حبلى وبقول لا مبالاة بعدم النظير لانه شيء عرض وان كان الباقي حرفين ثانيهما
حرف علة يجعل ذات ثلاثة بردا الى المجرد وان لم يعهد باقي ثانيه حرف علة في العرب وما في حكمه
والناوي في حكم فيقال في ترخيم ثاباه ثاباه برد الياء المحذوفة اذا صار شاة شا فعلى ترخيم
شيء باوشي وان لم يكن ما يرده نصف حرف اللين فيقال في ترخيم المسمى بثابات ثاباه وشكك
ان الترخيم لصرف الفراغ عن الناوي وفي هذه الصورة لا يحصل هذا الغرض فالقياس

لا يكفي فيما هو خبر وذكر المندوب بعد المنادى لما زعم انه ليس بمنادى وقد نقل عن
الجمل انه منادى على وجه التصحيح كما نقل بل جوازه نقلا الى استاذ الكل ومنه قولهم في
المثل لا تجعل بضبع تعين اى لا تملك كاتهم لظنهم ان بعث اليت تصدوه حيا بعدا
والاقرب عنده كما يجوز منادى مستانفا كما يستغيث بالبيت ان يغيث بفوائه وكذا بالهلاك
والحسرة الا انه قد يكون المكلم مضطرا مستغيثا فلم يلتزم فيه علامة الاستغاثة واختص بوا
الظاهر واختص به وكذا قد يدخل الباء على المقصود بالتخصيص معنى التمييز فكانه قيل واختص
معتبرا بها او تعتبر المندوب بها اختصاصا بمعانى الشرح واختص المندوب بهم تميزا بهم او اوجب
هذا الاختصاص المندوب بل لاختصاص الباء وكذا الكلام في قوله وكون المقصود
واختص المندوب في مقام الالتباس بها اى بعلامة النداء لا يجوز ان يندب بيا ويكون بعضها في
التقدير ويجب بقاؤها واعلم ان قوله فالمندوب بحسب الحقيقة
بها اذا اندبته بيا استعارة فما افاده قوله وقد استوفينا صيغة النداء في المندوب اذ اندبته بيا لا يجوز
الا مع اختصاص المندوب بها او على هذا لا يتجه على قوله واختص به الا ان يقال ما يستعمل
في النداء على ما في الرضي وحكمه وفي الاعراب والبناء حكم المنادى الا ظهر الاخصر وهو كالمنادى
في الاعراب والبناء يعني على المفرد المعرفة منه على ما يرفع اذا لم يلحقه الالف ولم يكن موصوفا
بابن مضافا الى علم اخر وضبح وجه بانه الحقه الالف واخبر اذا وصف بهذا الوصف وفيه
تردد على الكافي لجواز زيد بالفتح من غير الف هكذا ينبغي ان يضبط هذا المقام فتدبر ودع ما
قرره الاقوام قال قد احمل حكم تابعه وهو ايضا كلام ابن المنادى ولا يبعد ان يجعل

قوله

قوله وفيه ان كنت وقيت ... كما عامر لكن جفيا ... فقد قيل من احكام المنادى
متابعة متابع في غير البدل واجيب وهو من احكام بناء على ما يرجع به متابعة التابع فقد
يكون لما يرفع به ولما كان لبناء زال الوجه ان يكون غير مبنى حتى كانه منادى فتدبر
يا سيبويه الا نجيب الا المعروف ووجه نوعا في حكم المنادى هذا الوجه انه منادى و
هذه المصنف جعله عليلة اركشاى كونا مخصوصين بحرف النداء وعلامته ولكنه اى يجاز
لكنه زيادة الالف في آخره حقيقة وحكما بجعل اخر المضاف اليه في حكم آخره كما ان مضاف
بعد واعلم كذا اخره الفتة كاتى واس حضير زمزماه وعبد ربه على الاقدس لكنا يا
في الندبة بيا ليس بمنادى او رفع الالف اسما يوجب الفتحة قبله ولا تحذف قبله
واذا زيدت الالف فان كان قبل الالف ساكن لا يحذف للتقاء الساكنين بل يحرك بالفتح
حتى الالف لا التقاء ساكنين عاد يحذف معه ساكنين عند غير يونس وان كان ساكن يحذف
فان متحرك الاصل كما في واقاض يحرك بالفتح وان لم يكن متحرك الاصل فان الفا
يحذف عند الخليل وان كان غير الف لا يراد الالف ويكتفى به لفظا فاقتفا في المتن مضمرا بوا
واضربوه والمصنف سوى بين الالف وغيره فقال في باعلامى بالفتح يا علامى يا علامياه
بالسكون فما عند من جعل ساكن الاصل والمصنف ذهب الى ان الواجب يا علامياه بالسكون
فان الاصل في اياء السكون او الحركة لان السكون العارض فيه كالاصلى وهذه الرضى
بسببه واقاضيا وان يقول ان السكون العارض الذى لا يبين عروضه وبين عدمه
فيه كالاصلى وسكون يا قاضى ليس كذلك فان خفت حذفت يا فالالف وقف الالف

بلفظ حركة ما قبل الالف وزيادة مدة مناسبة اذ خلف الالف عن تلك المدة وقوله
واقفوا كلمن وبزيد مدة ما كانت خلفه وقد ان كان ما قبله ساكن كلاني واقفا مكرمه
فان اصل ضمير جمع الخطاب مع الواو بدل عليه ضربتموه لكن هذا عند الجمهور مخصوص
بالتى اخره حركة بنائية وما في اخره حركة اعرابية لا يزاد فيه الالف فتقول في حاضر
مرجل بالرفع واضرب الرجل بالنصب واضرب الرجل بالجر فيجوز ان يكون اختيارا واعتل
عليه للتنبيه على وجوب الحركة البنائية يعني ان لفظ الحركة البنائية بزيادة مدة مناسبة
لا يحس مقام الحس عند المصنف بل لا يقع زيادة الالف فيما اخره حركة بنائية لانقلب الا
لفظ وجب العدول الى مدة مناسبة ولكنها في الوقف كما اوهم الكلام السابق انتهى
الكوفي في الحاق الراء وقفا ووصلا في الشعر وغيره صريح باختصاصه بالوقف فلا يرد
اظهر الحاق الراء من تنبيه فلا حاجة الى هذا القيد وقد رد ايضا على من اوجب الراء
مع الباء بنحو يا غلامى المضاف الى ياء المتكلم وقوله معي جاء بحيث جعل الراء
المتصرفة بين المندوب والمضاف الى ياء المتكلم غير ملحقة بالمندوب وقد نبه بهذا من
الخافين على ان المندوب مضاف الى ضمير المخاطب كغلامك المنادى والا يجب اى
لا يجعل مندوبا منتفيا عليه المندوب باعتبار منه كما عرفت وكان تردده لانه لا يكون
بعد المحاسن والتسبية الا على المعروف فيلزم منه ان لا يجاز واحتراز الا للمعرفة
لانه لا يجاز واحتراز ولا يحتاج الى التقييد ويكون افيد قال الرضى يعني بالمعرفة
المفردة والا فظاهر ان المراد المعرفة من حيث هي بشهادة تفريع المنتفي فتدبر سهو

في باب النداء والجواب في باب هذا الرجل حين قصد نداء الرجل وقصد قربه نظر لانه يجوز
الظرف فيه كون القصد بانه اذا كان اقبالا على الرجل والاعلام جواز الظرف
في باب هذا الرجل كما يقتضيه والاشارة خلافا لمكودي تبعا لبعضهم ثم انتم بعد الا
تقولون والظاهر معهم لانه تمام يدور في استعمال العرب الاول لانه يكون بعد الا
خبر والمستثنى والمندوب لا يعرف منه انه للظرف وامن المندوب بانه لم يعد المعطوف
في حروف النداء نحو يوسف اعرض وايا الرجل تنبه بخلاف المثنى على ان المدار هو
المقصود بالنداء ولئن لم يكن كذلك اي لهم جنس الاستثناء قاصر والا يكن قاصر لفظ
انتم ايضا ولا يضيع انه يكون منه مع تعويض الميم المشددة في آخره فيقال انتمام لانه يجب
الطرفية والمتبادر في كلامه ما يقابل ايوجب وايضا المتبادر الجواز مطلقا لا مع شرط
نفي جعله الخالف الجواز هذا الشرط اصطلاح بيانه اقل من افاده فالرجحان بقال
انه اكثر كونه معلوما من قوله بانه خاتمة على ما بيناه لك ولما كان بين حرف الظرف منشر
بين النداء والمندوب آخره عن المندوب وكان عليه لا يفهم كونه حرف النداء عليه لا
تم لم يرض بالفصل بل جعل حرف النداء وشذ اصبح ليس قال المرزوقي وكان
بعض الناس ذكره ما عنه بن سال الفيل اصابه شيء عن بعض اجلة فقال رشدا واقصد
فانه اخذ سكران في طريق فاندفع يخبط بعض قدميه بعض حتى عثر فسقط على وجهه
فصار يضحك ويقول ما اكرم اوقع ما يتفق به وجواز الظرفية في المثال بعد قبل الضرورة
اشارة وبعد ما في المثلة موجود فلا يقتضي الاشكال فلا يرد على ما عدم جواز الظرف فيما

قبله

قوله وشذ اي جاء سواء كان على قلة او كثرة فهم الفاعدة ضعيف لكن
نقل ابن مالك في شرح الكافية ما قد يجاء الظرف وجها على سبيل الشذوذ وقد يجاء
هذا اللفظ اتساعا وفي شرح التسهيل للاختصاص وهو نقل الى وضع سادي عن معنى الفعل
كما اختص ضمير المتكلم بالدلالة على ذات ما له الكلام من غير تعرض لصفة ما
وقد مر له في فصل الاختصاص فصل الظاهر والقاعدة كما ذكرنا ضعيف ايضا
الرجل وايا المكبين ايا الرجل وحتى ايا بهذا الطاهر لانه شاذ البرواني ايا كان
هو الغيث انما الذي معروفة وليس بشاذ وفي شرح جمل لظهر بقبض صورته والحلة الله
منصوبة الحل على الحال فقولك يا ايها الرجل في معنى اختص من بين الرجال بذلك الحكم
خرج بقيد من ضمير المتكلم وليس مخاطبه قد ينوبا في ضمير مضاف معنى الفا
لب لفظ مفرد ال واهل وبني وسيد رغبا حتى قصر ابو عمرو عليها وقد ينوب
في ذلك معرفة نادرة وعلم في الحديث نحن معاشر الانبياء كما في قوله كلام كما
في الرضى ويجتمل معنى الفقرة وهو في الاصل قدر الجفنة بين الفاقة وقال نحن العرب اقوى
منزلا والمنزل الضيف وجائي نهما كيشف بناء الضيف اي الظلمة وهو الاصل جمع
ضيابة بمعنى سحي به بعض الارض كالدهناء بشكل بارتفاع الشرح والاختصاص المقصود
بذلك لان المورد ثلاثة لا يخص ضمير المتكلم بل يجيء بعد طائب ايضا نحو سبحانك الله
العظيم بالنصب وقد يجيء المعرف بالام والمضاف بعد الغيبة ظاهرا كان او مضمرا
كما مر ذكره مع بيان الفاسق وكونه الحمد لله نصبا في مكرر ايضا على قلة

هذا العلة واضافة الى التفسير للتقرير عند الكسائي والفراء لم يضر العامل جاز الفصل
الذي بعده المنصوب جعل فيه في جميع لوصح تسليطه عليه والا فاعلم فيه عاجلا
عليه الفصل الذي بعده وسيد مستن في زيدا مررت به جاوزت المفرد من
مررت به من غير تقدير مررت به فيه سيد مستن والبصريون جعلوا ضرب زيدا ضربت نظير ان
امرؤ هلك فكان هلك ليس عاملا في امرؤ وضمير عليا هو المراد بضمير البقرة تحمله
على قوله الثالث كذلك في زيدا ضربته ليس بعامل فيها وقد قدمنا ان الكوفي يجعل
زيدا قام فاعلا فقدم وهو هم يرجعون الى ما يضمر الى ما يضمر بعده لفظا ورتبة
على الفعل بقائل من النحاة على ان الرضي نبه هنا المقام لان التعريف يعم المفعول به وغيره
والا لم يضمر المجيء شيء اضمر عامل على شريطة التفسير فيما خص بدخول الفاعل
ونحن وان شيد التعريف الى ما اضمر لان المعنى مفسر اضمر الى فهم المعنى فيه كما يوهم الجملة
مرت فيه ولذا اصح منوي المفعول فيه وجب عامل مضمر على شريطة التفسير وخرجان
كم زيدا كنت اياه ولذا قال كل اسم لم يقبل كل معنى به ولا كل مفعول به ولا كل مفعول فيه لان كل
وبهذا من الغواية لخاتمة لا دخال كل في الترتيب قرنه به وان خفي على كل من قال المراد بقوله
نصبه النصب على المفعولية كما يوهمه ظاهر زيدا كنت اياه لم ينطبق ما ياه وقاله
ان المستفيض تخصيص الجنس فلا حق بهذا النوض تخصيص بعض المفعول به بفعل وشبهه
قال الرضي لم يرد بالكون بعده الكون بلا فصل لجواز زيدا عمرا وضربه وزيدا ان
ضاربه ومعنى شبه الفعل سمي العامل والمفعول اذ المصدر لا يصح ان يتسلط على

لا بقصد الاختصاص بل بقصد الذم او المدح او الترحم قال الشنقيطي ما نوى اي
قصد به بقدر فعل مناسب للمقام من اخبر واخص وامدح واذم واترحم ويجعل خبر المبتدأ
بالمقام من ذكر المنادى وفي قال الرضي الحق اجراء الكل مجرى واحد اي النحاة عن
النداء والمعرف بالمقام وفي مناوي بها لالتزام حذف حرف النداء المنافي لمقام وعدم
قصد النداء وذا لم يبن على الضم المقدرة ايضا لضعف ما يقتضيه من النداء فاعد
في الصوم من النصب قد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا كما لا بالتحقيق يا مسيء
اي باذم مسيء وادا على قراءة الشعبي فلا حذف بل لا مسيء واضاف مضمر بان
مدخوله نائبي لا وقد ينبغي قد يحذف على انه لا يكثر كحذف حرف النداء وقد لا يجيء لا يخص
المنادى بل كذلك كل مفعول لم يسق لعدد حرف عامله سواء في الباب وكثير حذف المفعول به
اذا كان غير الخبرة والخبر به والمتبوع منه والجاب به والبدل منه ونائبه بقرينة لفظية
قرينة اذا لا يحذف فنسايع كونه مفعولا به وكثير الحذف نسبا وذلك لعروض مزيد مقصود
عند ولما في الجواز انه لا يجيء الا يكون على حد سواء وقد يحذف وجوبا كما في لعاد
قبلا بعده واجبا فانه في نقد بر المنادى عند المصنف وان جعل العوام المنادى نفس العاد
والعدواجبا لقيام احبس خاصة عن ايراد المنادى الى الجنة وصفيت قصة اقول ضابط
لحفظ من ان ركاكة الجنة ان من ابواب الاربعة لوجوب حذف عامل المفعول به
ما مفعوله به اضمر عامله على شريطة التفسير شرطية فعلية بنوعي مفعول وان ينقل من
الوصفية الى الاسمية او مضافة الى مقولة من الجار والمجرور على الموصوف المحذوف

ناصبة ومشبه الفعل ايضا انما يصح كونه مفسرا اذا لم يكن ما يوجب جر ما بالفعل ولا بد بشبه
الفعل تما يعتمد عليه هذا الكلام ولا يخفى عليك انه يبقى شبه الفعل مع الكل ويخرج ما يخرج
بعقله لو سلط عليه وان شبه الفعل يجوز ان يفسر الفعل المقدر لانه وان منع ما يوجب
تقدير الفعل تسليط على الكلام لا يمنع تسليط ما يناسبه من الفعل فلا مانع في ان زيدا انا
ضاربه قبل هذا الزمان ان يكون في تقدير ان ضربت زيدا لان ضربت مناسب انا ضاربه
قبل هذا الزمان ان يكون في تقدير ان ضرب زيدا لان ضربت مناسب انا ضاربه قبل
هذا الزمان ونصب لو سلط عليه مشغل اذ ليس كونه وصفا مانعا من ورود دليل متعد ولا
متعد وعنه متعلق بمشغل تضمن معنى الاعراض بضمير او متعلقه اي متعلق الضمير
او هو هم ولا يتخصص المضاف الى الضمير بما لا يكاد يضبط فيما هو صوف بالعامل فيه نحو زيدا
اكرمت رجلا ومنه الموصول نحو زيدا اكرمت الرجل الذي يحبه ومنه المعطوف عليه لاحد اما هو
الاخر المذكورة فتفطن ولكن من استخرج ما على القطن تقصيفان المتوقع من الكل
الذكي ان يكون على تأمل قدير ولا يخفى ان المتبادر من قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه انه
لو لا اشتغاله بأحدهما لكان عاملا في ذلك الاسم وذلك يترك الرضي بعد قوله لو سلط عليه
هو ما يناسبه لنصبه لغوا اذ يخرج كل ما يخرج به بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه لكن نصرف
عن هذا التعب ولا تمثل بقولنا زيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به اذ لم يشتغل ضربت عن
زيد ولا مررت به عنه بهذا المعنى فالمراد بالاشتغال عنه الاعراض عنه اما بالاضطرار
كما في المثالين او بالاختيار كما في زيدا ضربته على انه لو اذكر كما يأتي ان بعد
لغوا

انه اليه وفيه فائدة ان المفسر اقوى من ان يكون فضلة فيفسر او ما يناسب الفعل فتقول
الاخفش ومشى الاعرب ان يقال هو كل اسم بعده عامل فضلة او متعلقه لو سلط
عليه هو او ما يناسبه لنصبه او ورد على قوله لو سلط عليه لم يخرج ما ان احد هذا ان
لا يخرجه شيء وكل ما فيه مانع عن التسليط يصح فيه حتى انه لو سلط عليه نصبه فثبت ان هذا لا
يقتضي انتفاء التسليط وفي زيدا ضربته سلط ضربت على زيد او اجيب عن الاول
بتقدير وصفا بعد فعل او شبهه يصح تسليط عليه لو سلط لما وعن الثاني بتقدير
تقييد التسليط اي لو سلط عليه لفظا والتسليط من افراد المعرف هو التسليط تقديرا
والنظر الصائب لذلك لا يجيب عنه طريق الصواب لا بتقال الى مثل هذا الجواب ويجب عن
الاول ان لو انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط فيجب ان لا يكون انتفاء النصب لانتفاء
التسليط وفيه ان التسليط ليس الا انتفاء التسليط على انتفاء وعن الثاني
بان الفرق بين زيدا ضربته وسلط على زيد فعل بعده بل فعل آخر مثله لان زيدا مررت به
ما يناسبه وهو جاوزته المقدر منه بل مثله لكان مناسبا وورد عليه زيدا ضربته لانه لا
جد فعل مشتغل عنه بضميره لو سلط عليه نصبه اجيب بأن المراد التسليط بكرة فتطع عليه
فالضمير او متعلقه وزيدا ضربته لا بد فيه بعد قطع ضربت عن العمل في الضمير من رفع
العمل الابتدائي فيه فلا بد زيدا ضربته ابتدائيا بعد حذف الضمير من رفع على المقدر
فزيدا فلا مندوحة عن تقدير كل اسم مشغول عنه بمقدر ولم يكتف بمقدر بالمنصوب لفظا
ينقض بقولنا ان زيدا ضربته واعلم ان تحقيق هذا القيد يستدعي معرفة موانع

زيدا مررت به ان المرور به من فروع الضرب وزيدا ضربته وكذا في زيدا مررت
عليه فانه يجب ان يقدر ناصب هذه الافعال عاملا في المنصوب فكذا في صلة زيدا
مررت غلامه ضربت غلامه اذ لا صحة زيدا اشارة الى ان ضربت غلامه ضرب لاحقة في زيدا مررت
الى مررت زيدا فنصب زيدا بالمقدر الذي هو ضربت غلامه ضرب حينئذ على تقدير جملة
الفعل لانتقال نحو الفعل فعل ما لا نتقل فنكون هذا من مواضع ستة
فاذا ما شئت الحق وان شئت فاتركه كلاهما فاختر ما ترى او دع كذا في زيدا جئت
للقول الشديد من الرفيق الرشيد لا كمن طريقة التقليد فتبقى في الزمان المديد
في البعد البعيد من قبة الحق الذي ليس عليه مزيد فان ما في الكتاب من ان جانب الفعل
السبع وهو شهيد ان زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا
جئت عليه لو لم يكن تقدير المشتغل عنه فهو المقدر والا فان لم يكن تقدير شيء فيه فهو
المراد وان فان لم يكن تقدير لازم لما خفي على المفسر فتقديم تقدير لا فيه فائدة
الملابسة التي تهم كل مقام فيترتب المشتغل على ترتيب جميع ما يقتضي به ولا فائدة
احسن ترتيب هو حفظ اثر المشتغل بالضمير الفصل بينه وبين اشغال المشتغل المتعلق
بنصب اي ما اضمر عامل يفسره ما بعده فاندفع ما قيل انه لا حاجة الى اشتغال المذكورة فقال ان
ضربت وما جاوزت واهنت ولا بست وقيم ضمير نصب لزيد به ينبه على حال المحل والمحل
صرح به رداً على من جوز خشنت قطعته بتقدير بالقطع خشنت كما يقوله الجرجاني ان
منقول لهكذا وان اهلكت فقد ذكر الجرجاني وعلى الكسائي والفراء حيث جعلاه

بإذا الشرطية فانه متعلق بمحذوف شرط وقد جاز اصله من لزوم الفعل بحرف الاستقبال
لانه يجاز الرفع في اياهم ضربته ويجب في زيدا ضربته واذا الشرطية بخلاف اذا المفاجأة
كما عرف لانه ليس من حيث انه شرط الطالب للفعل ولهذا يجب النصب كما ذهب اليه المبرد حتى اذا
قرئ ويجاز الرفع بعدها على الوجهين لاستوائهما من الاحتمالين لا يجوز زيدا ضربته
ضربته ويجب في جميع ضربت زيدا لان ما يتضمن معنى الاستفهام والامر وحيث الشرطية اذ لا
يجاز النصب في اجيء حتى زيدا اضربه والتاني زيدا حتى اضربه ضربته ولم يوجب
المبرد النصب لان القسم للشرط ليس بمحض اذ الكثير ما يخلو منه في الامر والنهي اي
قد وقت الامر والنهي على قسمين مصدران سواء كان الامر لفظا للامر وكذا النهي او بمعنى
الخبر نحو زيدا اضربه وزيدا لا تضربه بمعنى اضربه ولا تضربه ويجاز في هذا الوجه الرفع
ايضا فهذه الاستفهام وجميع ما ذكر من المحترز على انه لا حاجة حينئذ الى ذكر العاد وان ابعض
منهم من قدر فيها خبر الامر ومنهم من قدر في وقت وقوع الامر والنهي جزم وبعد
وهما كما ترى وان الاظهر في خبر الامر والنهي فيما بعد حتى النفي والاستفهام و
اذا الشرطية وحيث وما عدا هؤلاء مما يسمى الذي قبل الامر والنهي مواقع الفعل اي مواقع لما يزيد
اختصاص الفعل فالاولى في تسمية الفعل ليعم الفعل فيقع في الفعلي هذه المواقع والوقع
يكون الواقع فيها اسما وفعلا يكون ما بعد حتى لانه بالنصب زيدا ضربته لا يقع الفعل بهذا الصورة
بل بصورة اخرى جائز ضربت زيدا ان جاء اسم فاعل فحكم الفعل فيه ما يقع ما ينبغي ان
يعلم ان كون هذه الامور مواقع الفعل ليس لما يقع هذه الامور طالب الفعل والا لاقتضى

بالتمني

على مذهب غيره وبهذا عرفت ان النصب لما يجاز رفعه الا بعد المعترض فلم يحقق المقام
تقتضي ورود اعتراضه فان نقله الآية وظهور مقصده ما دار على تحقق الطال والاستدلال
على ان جميع موجودات الخلق لذاتها او جميعه مخلوق لغيره وبعد امكان الحال لا يلتبس المقصود
برفع او نصب بل مرجح النصب ما بقيه كون الاشياء بقدر باختياره تعالى فجاز ان
يرفع فانه يحتمل معه كون خلقه وصفة وقوله بقدر اخبر او مع لا يستقيمان كونه بقدر
باختياره واعلم ان الالتباس بالصفة فيما اذا كان اسم مكرة نحو قولك الشيء خلقه
بقدر بجعل اللام للاستغراق ... لم يبق وجه سوى الامران اي الرفع النصب غير فضل احدهما
على الاخر ومنهم من قال اي بسوى الامران في الاختيار فيهما فقصره على الجواز وهكذا
لا يصدر مثلا بالاختيار فمثل زيدا قام وعمرا اكرمته اورد مثالا اورده سيبويه غير
اصلاحه لانه صادر من مطلق الاختيار بناء السيرافي ونعم الاول قوله انه في مقدر عنده او
في داره والا فالرفع يتعين عطفه على قام لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويجب في قام عمرا زيد
كلمة اني عمرا اكرمته فلا يتعين عطفه على قام على عطفه على زيد قام بوقوعه المعطوف عليه فلا
الاخفش يمتنع عطفه على قام لانه لا يجوز عطف جملة لها محل لما من الاعراب على جملة لا محل له
قال ابو علي يجوز عطف ما لا محل له منه على ما لا محل منه بناء على انه لم يظهر اعرابه الا انه اختار الرفع
فان قلت على تقدير العطف على قام يحتاج الى تقديره عنده او في داره فيرجح الرفع المستغنى عن
هذا التقدير قلت اذا قصد اكرام عمرو في دار زيد لا بد من تقدير عنده سواء عطف على زيد
قام او قام فالتقدير لم يتمش من العطف بل من القصد فافهم وقد جاز يستوي الامران في مثل هذا

المثال

الثانية كما قاله البعض لانه مبني عن اللفظ عن الاول التحذير قال الرضي سمي لفظ الخذر به تحذيرا
مع انه ليس بتحذير بل لازم التحذير بمعنى لم يجاوز في النسبة معاملة اجراء اسم التسمية لما يوجد منه نقيضه
في اللفظ كما في ما اطلق عليه على سبيل التهكم والاستهزاء كما مر في قوله تعالى ان قومي اتخذوا هذا القرآن
مهجورا فجعل جعله له مهجورا بمعنى تركه كما ان تحذيرا بمعنى تركه فسمي به اللفظ المنسوب بسم معه لوله والسبب
المبالغة في اجراء بطريق المقام كما فيه هو معمول خالف فحذف وجعل التحذير مسما للفعل المحذوف لسببية
كلام هو قبيلة الا نسب بما جوه والحق بالمجيء لسببي هذا اول ما جاء منه فلا يرد على الرضي ان هذا
موجود بان لفظ التحذير هو اياك فقط واياك ان تفعل ذلك التحذير بجموع المعطوف والمعطوف
عليه والصحيح ان يقال التحذير على ضربين اما لفظ الخذر منه المكرر المعمول لفعل محذوف اما الخذر
بعينه او لفظ الخذر مع الخذر منه بعد المعمول مقدرا متفقا بر اتق في الرضي في تقدير اتق ههنا
بعض المساهلة اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى خبته
لو قال بتقدير بخ او بعد لكان اولى وقد اشار بقوله ههنا انه لا مساهلة في تقدير اتق في القسم
الثاني وتعقبه بعض بان تقدير بعد في القسم الثاني مساهلة ايضا اذ نفسك بعد نفسك فانه في تقدير بعد
نفسك بعيد بكل ما ترى ان الطريق الطريق لا قصد فيه الى بعد نفسه فيقال بعد نفسك الطريق بدل الخذر
من ضربي فالذي به تقدير اتق فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق فيقدر بعد في القسم
الاول وبعض اوراد القسم الثاني في بعض النسخ ولكن هذا القيد غير الطريق الطريق
الى بعيد الخ طريقه عن بعض اجزاء الطريق الذي يتأدى فيه ورب يكون المقصود اخذ الطريق
بتمامه واذا كان المؤدى جميع ما يشتمل جميعه فيقدر بعد ثم يجيء على تقدير بعد نفسك عما يدونك

انه لا يبقى من القسم الثاني لان البعد يصير خذرا الخذر منه ما يؤديه الا ان يقال التحذير من
النفس يطلب بتجنب عما يؤديه فتامل ولو اريد تصحيح تقدير اتق في صدر الكلام بتضمين الاتقاء
معنى البعد كما قيل اتق فيه تفكك من الاسد ولا حاجة الى التضمين في القسم الثاني لانه يتم فيه
جميع ما اراده بدون التضمين حيث تفكك نفسك الخذر منه مفعول به اي تفكك نفسك الخذر منه
او ذكر العامل ليعايد ذكر الخذر منه وفائدة التحذير بعد قوله او ذكر الخذر منه مصدر منصوب عطف
عليه فيقال او لذكر الخذر منه مكررا او ذكر الخذر منه مضافا الى الحد التحذير بضيق الوقت
عن ذكر العامل زجرا من السامع لكمال الوعرة التي سهل عليك باضمار الله تحت على جميع الصفات
وقد خان في عدول منه على ما نص عليه الشيخ حيث قال ارضى فاق وكذا من جاء بعد وان كان
ضرارا غالبا وقد اعترض عليه بان ما قبله اجنبي كما يجيء ما قبل الاجنبي كما لا يخفى
الا الحال تمامه اي تمام ذكر بعده فلا يجيء الخذر في قولك بين الاسد اتق نفسك او ذكر
الخذر منه مكررا اتق عرقه جاز ان يدفع عنه بان قبل انه لا بد من ضمير مجرور فيما عطف عليه
وهو صفة مقدرا عامل التحذير او صفة المعمول من غير حاجة الى ما قيل ان الخذر منه ظاهر
وضع موضع الضمير تنبيها على الضابط وهو ان المعمول في القسم الاول وهو في هذا القسم
بان الاول الخذر وهو الخذر منه على انه يرد عليه انه يدرو ضع الظاهر موضع المضمر في
صفة الجملة قول المصنف في بحث الوصف بالجملة يلزم الضمير وانه ظاهر الا وضح الاخصر
في هذا المقصد هو معمول بتقدير اتق خذرا بعد خذرا بعد او خذرا منه مكررا او لا يخفى على المتأمل
ان تقدير الطريق الطريق اتق تفكك عن الطريق الا انه حذف الخذر مع العامل فانتسب

ان يكون التحذير بهما اجمع خذرا مطلقا ويكون قسمين باعتبار التحذير عما ذكر معه بعد ذكر الخذر منه مكررا
ولعل عدول المصنف عنه والله اعلم والعلم عند ربي مثل باك واسد لزم ضمير الخطاب في المثل الاول
من غير حاجة لانه لازم في اكثر الامثلة الغالب من بين الضمائر وقد يكون المثل غائبا والغائب هو الاسد والخذر
والمخاطب فيها المضيف الى ضمير المخاطب في الظاهر فقول رأسك السيف قال عمر رضي الله عنه اياك وان يحذف
احدكم الا رب العصا وشقوق عصاكم اذا مثل بهم الرجل السيئ فاياه وايا الشبه والمماثلة عن كون الخذر منه
ضميرا نحو اياك وان تخذف لم يكن فعلك تحته وضع الاسم الظاهر الصريح موضع الضمير بل ليكون مقدمة
لبيان المؤنث من الغير الصريح والعلة والحامل حتى يكون عمر كان المنع والزجر فاق المعنى بقوله اياك وان
اتق نفسك من الاسد وبسببه من تفكك ذكر النفس لعموم تعلق بين ضمير المخاطب وهو المفعول الواجب فاضيف
اتق نسبته التحقق للخذف لانه لا جابة الباب لان المنع من جميع انتسابين وحذف العامل بمنفصل ضمير المفعول
فاعل رضي بهذا قريب كيف مفعول بسبيل جميع امكان الاخصر تعويل فليقدر اياك اتق فيبقى بحذف اتق
اياك واتق الكلام الرضي ايضا مزلة اقدام الكتاب لا يخفى لان الفصل الضمير البسيط هي تقدير العامل من العامل
لانه يكمل له خذر الاتصال وهو حاصل بكون العامل والمفعول ضميرين لواحد وبتبع مسوغ ذكر اتصالها
وجاز بسبب كالحرف الرضي كون قوله وبسببه عطفا لمعمول يستغني عن حذف شيء بعده وفيه بحث لانه ان
كان معمولا معه باعتبار اياك يلزم كون المعطوف معه من المفعول به وهو خلاف الاجماع وان كان من
العامل يكون بسببه ما مر وظاهر تعريف المصنف المقدر في اياك والشر اتق وهو قول غير
سيبويه ورجح قول سيبويه ان التقدير اتق بتقدير امر المكلم او سمي اياك لكم بهر صير المكلم مخبرا
والطريق الطريق لا صنعة في هذا القسم كما في جميع الطرق فتقول اياك واياك وايا اياك.

وباسي ورأسه رأسه اعلم ان تقدير اتق بتقدير الطريق الطريق لان التأكيد لا يوجب حذف العامل
الا ترى الى قولك الارض الارض واذا كنت الارض فكاك ويشعرون بسببه ولا يكبس اظهار
العامل وفيه ان الموجب ضيق مقام التحذير للاطناب بالتكرير وتقول في القسم الاول
بجيء اخصر بتقدير وان كان الخطاب لضمير تاركك من بعيد واياك ان تحذف
وتقدير اتق نفسك واياك واتق واياك فتذكر من بعيد والاول ابلغ واذهب بكرار
التحذير ولا حاجة الى ما يتوهم ان ارتكاب الحذف الكثير وتقول عند المبالغة في التحذير اياك اياك ان
تحذف بتقدير من علم من تخصيص تقدير من اشتراع تقدير العاطف لانه اتق قيل فيه كلام
العرب فتم قوله ولا تقول اياك لانه لا حاجة لتقدير من من غير حاجة الى ضميمة وامتناع
تقدير العاطف فمن قال ان الدليل قاصر فهو من قصور فهمه على انه قد يحذف العاطف
في التحذير فان اياك ان اراه قاعدا الى قوله عليه السلام جانبوا الشبهات ونحوه من ضرورات الشعر على
ان سيبويه جعل من قبيل الطريق الطريق وجعل المراد في تقدير احذر آراءه وغيره نزل المكرر منزلة
ان تكرارهما وهو ذكر جعله مقصودا على السامع وفي قولنا اياك لانه يضعف لانه يوهم ان جزءه يقيد
ان المخاطب مثل الثاني في حذف تقدير الفعل هو مذهب سيبويه لان الغالب لكثرة حذف حرف الجر
والكثير والمكثر شيء حذران ان الجزلان ما لهم حالة ينبغي ان يكون على ما كان ما دراكا فيجيء لحن
لان الاعلى العامل الجزم بوجود الاني حذف جزء الظهم حذف جزء او اني اشتراع اياك لانه خلاف الاصل
خفش الصغير حيث جوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان في خبر ان وان وهما
يجب فيه حذف العامل الا ترى انه وهو كالتحذير بناء بالعطف وتارة بالتكرير فقال اعاكك اعاكك فان

وجئت وزيدا لمجرد موافقة سيرهما في الزمان بل لا بدّ من ان يجامعا في المجيء ثم قد يكتفى بالمعية في الزمان كقوله زيد وعمرا وحات زيدا وعمرا فانه على المصاحبة بحيث يقبح نطقك عن الفرض وايضا قد يلزم على مذهب الاخفش من ان لا مفعول معه الا بتبع عطفه على معمول الفعل وغيره اخر وعمرو ممكن سكنا بعد رواد ما زال سيرهما الليل او لا يقال سار الجيش حتى وقع بهم حسنوى الماء والخشبة فان بسترا لجيش ارتفع في المصاحبة على هذا ان يكون المعمول حين التلبس بالفعل مصاحبا له مقارنا معه واوّل الفعل الاوّل بان المراد بالسير الانتقال من مكان الى مكان عبر عنه بالسير ليكون انتقالا مألوفا سريعا كذلك لا قرينة بما يقبح منها والبشاشة وجعل المستوى مستولى عليه مكان سنوى يجوز ان يراد بالاستواء الحصول في الجوّ بان المراد بالمعية مطلق المشاركة في الفعل في زمان واحد او مكان واحد كما نوه كان فاعل الرضوا فان تركهما في زمان واحد لا يجب ان يرضوا وفيه ان تركهما في مكان واحد في زمانين لا يجب ايضا ان يرضوا وغيره مندوحة فان معنى تركهما عدم تعقبهما وترك حفظهما وكفى لان يرضوا عدم حفظهما في زمان واحد سواء كان الحفظ بعدم الترك في مكان واحد او بغيره عن ذلك مع كونهما في مكان واحد فتأمل ومعنى سكت عن تلك الفعل المتعين ذكر الفعل عطفا كما هو عادته والمراد بقوله مع تعين الفعل الى ما يودى مودّاه من غير ان يكون من تركيب كما في التشبيه وهم الاشارة الى ما ذكره الرضى في بحث الحال وان كان مقتضى الحال ان يذكره ههنا وآبائك وان كان مشعرا لقوله مع تعين الفعل اذا بلغت قوله وان كان المخرج الواو اختلف عامل المفعول معه هل هو الواو او الفعل وشبهه ومعناه بواسطة الواو وعلى الاوّل هو عامل معنوى مقدر مطلقا فتوقع جاء زيد وعمرا ولا يلبس

بنقض غرضه بانت وزيدا فان جسم الفعل فعل معنى لانه ليس من تركيب الفعل وتعين العطف عند المصنف وغيره حيث جاز الرفع جعل النصب واجبا نصا على المصاحبة وممتنعا عودته وفيه نظر لان جواز الوجهين في هذا الباب مبنى على ان يكون في المقام دليل على قصد المصاحبة بالواو وسوى التصريح بمثل مازيد وعمرو لا يرد مات والسير بالنصب كذا كيف ذات وقصة من التزيد لانه بتقدير الفعل الى ما ذكرت والسير كيف يكون وقصة من التزيد والفعل المقدر فعل لفظا وليس من قبيل الفعل معنى وان مثل الرضى لهذا القسم قولهم راسك والحائط وشأنك وزيدا واما نحو ان تجر العطف فتعين النصب على ما ذكرت وجاء وعمرو لان المعنى فانضم عمرو لكون المتابعين للعامل المعنوى وعلم منه قبل مازيد وعمرو اذ يعلم ما يضم ويضم على الشذوذ على ترتيب اللف والنشر المشوش على تكرار كل منه بضم فاء حروف المضارعة بالنظر الى قراءة نبينا والتي شبيهة حاورته بقول السيد ان التقدير ما شأنك وشأن عمامة زيد فيكون زيدا مفعولا به للمصدر المحذوف والمفعول له قول السيرافي وابن خروف ان التقدير ما لك لا تأتينا والواو نائب الفعل المحذوف يعني ان الحذف كثر حتى صار بدلا من الواو فلا يجمع بينهما فتأمل في بحث المفعول له

بيان وهل يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل صفة له حتى يجوز الى جعل ضربت الضرب
شديدا في تاويل اشتد شديدا وجيئا وزيدا راكبا في نحو جاء زيد راكبا او يعم كل مفعول لكنه
متحقق الطاقة في عبارة جار الله وهو صاحب اللب الى الكل ذهب بطائفة والاعم هذا لائم وذلك
تزكى من فارة قد الظر شرة قد ما بين هيئة الفاعل او المفعول به ما بين هيئة الفاعل او
المفعول به اما كجيء بمعنى ماضي الفعل او مضارع التبين الجيء او لكن الكثير معروف مضارع الفعل
لخروج انما ان ثبت الاسناد الى حينئذ اما في الماضي حال او مضارع المنفي على صيغة الخطاب نحو
ورد خرج قوله لئن مرة ابراهيم جنبا وابر هو لا مقطوع بصحتين فان كلا منهما حال عن المضاف
اليه واجاب عنه الرضي بتاويل الفاعل والمفعول بمعنى ما باعتبار ارادة ما هو فاعل او مفعول حقيقة او
حكما ولحال ما يقع من المضاف اليه لا اذا اتفق وضعه مكان المضاف او كون المضاف جزاءه
في الصور تين بكون المضاف اليه كالة المضاف وهذه وجه دخول المضاف اليه في التصوير بتشبيه
في الفاعل والمفعول معنى اذ الامر في اتباع ملة ابراهيم باتباع ابراهيم فهو في معنى تتبع ابراهيم
جعل ابر هو لا مقطوع مبالغة في قطعهم بكون في معنى هو لا مقطوع بكونه بالكتبة وعلى
هذا يتجه من لا يجوز اختلاف العامل والحال وصاحبه عن الكل بان المضاف اليه لا يراد
كان كالة المضاف جاز عمل عامل المضاف في الحال عن المضاف اليه مع انه لم يجيء فيه عن
انكار كونه حالا لعامل المضاف بل هو حال عن العامل المفهوم من الاضافة فان من
ابراهيم في معنى من تبعت لابراهيم وهو خلاف الظاهر كما لا يخفى والمعتبر المفهوم من
الاضافة عاملا غير ثابت على انه في دابر هو لا مقطوع مصحتين بعيد جدا ولا يرد الحال

عن

عن الفاعل او المفعول معا مما اجتمعا نحو جاء زيد وعمرو راكبين او متعاقبا
نحو جاء زيد وعمرو سابقا وماخرا او السابق عمرو اذ لا سند وجه عن جاء احدهما
لين يجب حسبانه لاحدهما او مافقة نحو ولا تجاء نحو جاء زيد وعمرو سابقا ماخرا
بلا خلط احد الحالين على الاخر اذ لا حال هناك من الفاعل والمفعول معا ويجب تكرار
الحال مع العامل به تكرر ما فقول ضربت اما في يا واما قاعدا وهو لا نحو لم يكن
زيد لا راكبا ولا ماشيا او يتبدر جاء زيد لا راكبا وعاملا الفعل او شبهه وهو ما يعمل
عمل الفعل وهو من تركيب كاسم الفاعل واسم المفعول او معناه بريد به ما يتضمنه
معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولا يكون عاملا ما يسمى وهو على ما عن الرضي
الظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه ها الاشارة وهاك اسماء وهاك اسم الفعل
او تقدير او المشتق وهو الفعل وما شابهه كل ما لا يخلو انه يجب تخصيص هم الفعل كما
سوى فعال بمعنى الامر فانه فاعل في تشبيه الفعل ان يكون هم الفعل والمنسوب منه
يطلبا ذكره صاحب الصبا بانه لا يجعل منه الرفع الا الظرف ولا يعمل ما سواه الا في الظرف
او الظرف او المفعول معه وعند البعض يعمل في المفعول المطلق ايضا وعندي احرى فالتمني
والترجي كاني لستك قائما في الدار ولعلك جالس عندنا والكره الرضي ان الحال ليس في
المثالين قيد الظرفين دون التمني والترجي وفي بعض الشروح انه المستنبط من
فحوى الكلام اس فيه تصريح لخروج اسم الفعل فهو ليس صحيح وشرطا ان الحال ان تكون
نكرة ولو صورة نحو اضاف المال لكما قال الرضي في بحث الاضافة وقد ينصب الكل حالا نحو قضه

المال كلا وذلك لكونه في صورة النكرة وان كان معرفة حقيقة لكنه في تقدير كل هذه
عبارته الاظهر ان الاصل في الحال التنكير وفي لام الاجزاء الكثيرة في الجمع الغير يكاد يجب
التكثير والاظهر ان صاحبها معرفة غالبا يدخل تحت الشرط لان الغالب على الشيء
لا يعتبر شرطه غالب الجامع صحيح عمة تتبع بانهم لا نرى ان لم يقل اصدان شرط المبتدا النقد
لم غالبا فمن اين دخل تحت الشرط لم يأت بشيء بعتد به وان يتصور تقديره على ما وجه الاجزاء
المعرفة فاعل لبتا يجزم عن المعرفة وارسلها العواك لكن ان يريد اي ارسل حمارا الوحش
الاتن مجتمعة ولم يمنعها من الاجتماع في الشرب مع ان الاجتماع يوجب النفور لا وجه دحام
بين وجه عدم الزوجة له ولم يشتغل الى الجمع على نفض الدخال احالان الحفظ عن الصيا
اهم من الحفظ عن النفور احالة فادر على ضبطين بحيث يمتنعن عن الدخال خوفا
من ناوبته اياهن فاليت وحفظه اما بضبط من او بحفظ من عن الصياد وكيف
ان يريد به التركيب المشترك في مابين العرب في الصحراء يقال اورد اليد العواك اذا اوردها
الماء جميعا فالضمير المذكر لصاحب الابل والمؤنث للابل ومررت به وحده وبكم اي كلا
كل منهما من الحال مع العلم والاضافة الى المعرفة وكذا الحال في ضربا ما وفي وان الغالب
خلوه ترجوعه الى النكرة وانا وبل طلب المال لشيء يعرض عن الظاهر واختلف في ما وفي نحو
العواك وحده وكم من المصادر فقال سيبويه هذه مصادر في مكان صفات منكرة
اي مسرعة وسفرا وقال غيره اي مفاعيل مطلقة للاحوال المقدرة اما صفات او حمل
ولعل مبنى الاختلاف فرع الاختلاف في ان الاحوال العارضة مصادر في صيغ الصفات

او مفاعيل

او مفاعيل الاحوال الواقعة مصادر او مفاعيل الاحوال المقدرة واما الاحوال
المعرفة التي هي غير المصادر فلم يخلف في اتيانها في صيغ الصفات المنكرة فما وذوات للاكثر
فقال الخافي اما بزيادة لا ما كافي مررت بهم الجماء الغفير وجاءوا رباب المعاني على اتيانها على
حكم النكرات لان المراد المبهمة في فرد ما واما بجعلها نائبة عن الصفة المنكرة نحو دخل
الغنم الاول فادوا الى مترتبين واما الصفات فتأتي وبلا بعدها في معاني صفات
منكرة نحو مررت بهم فما شتاما اي مجتمعين وبجذا الى الغفير وربما يجيء الصدر المركب ايضا
بتكلف ومنه مررت بهم فضهم بضم فضم اي كاسرين مع تكسيرهم فقد وقع موقع
مزدحمين لان في الازدحام كسرا وانكسارا واما العلم نحو جاءت الخليطي برادفهم مستغل
في نكرة اي متفرقة وفي وحده ضلعا لكوني حينئذ جبر فقرا لا في معين غير كما احتمل
معاظرا حالا لجيء جميعا كما قاله البعض وهو لازم النصب الاضافة الى المضمر والا فراد
وقد يجيء على فعال حال وحده وكل مضافا الى ما في تركيب معدورة واحد نسيج وحده
وفريع وحده العديم النظير وحجيش وحده وفيد وحده ورجل وحده تعليم برادة و
قولهم على وحده يدعوني الى جعل نصبه بتقدير على فان فان صاحبا نكرة وسبب تقديرها
والاولى فان فان نكرة صرفة فقد تركيبه وبتشتل بما بعده واما ذا لم يكن نكرة
صرفة مضافة كانت نحو جاءني غلام رجل مسرعا او موصوفة نحو جاءني غلام رجل ظريف فما
حكما او مستغرقة نحو جاءني كل رجل سرعا وما جاءني رجل كما ما وافقه بعد استغراق نحو
هل اتاك رجل واعظ الا يجيء تقديما وكم قوما جاءني رجل الا راكبا من المستغرقة فقد

المضاف غير نحو زيد غير ضارب زيدا فانه يجوز فيه ما يجوز في ضارب زيدا لانه غير ضارب زيدا
وكذا لا فرق بين المجرور بالباء نحو ليس بضارب زيدا وبين غيره نحو ليس ضاربا زيدا
هذا هو المشهور خلافا لمن توهم فمنع تقديم الحال على صاحبه المقرون بالباء لان الباء
لم تكن مرفوعا متأخرا عن العامل وقال بعضهم لا يتقدم الحال على صاحبه المجرور بالباء
فيقال ضربت وقد جرد زيد وجوزه الكوفيون مطلقا وخالف ابن كيسان وابو علي وابن برهان في الصاحب المجرور بالحرف الجر ظاهر استدلال معترض
بقوله وما ضربت الا وقد جرد زيد وقال حيث مر ان المرة الواحدة اسبابا فظهر
كما قاله شيخنا ورجح المصنف ما جاء مما ظاهره خلافه بان الظاهر ان ما المصدرية
الظرفية محذوفة وقيل ما موصولة اسمية محذوفة والتقدير ضربت الذي استقر زيد
اي استقراره ملتبسا به حالة كونه مقيدا بالحال فيه لكنه اوصف المصدر المحذوف
وصرف الشرط كجيء راكبا من فاعل الطلب المحذوف قال الرضي كقولك زيد ضارب ذي الحال مع قيام
الدليل كخوف الذي ضربت وجود زيد وكونه ذا كثرة ذي والا وضح دلت على هيئة اي صفة
صح ان يقع والية ذهب سيبويه على خلاف جمهور النحاة حيث شرطوا استغناء الكلام
الى الصفة فيجيء والمصنف سوى الفرق بينه وبين الحال والصفة حيث قيد وقوع
الصفة غير مشتق بان يكون وصفة غير مختص بالمضي غلبة او خصوصا او اكتسى في الحال بالدلالة
على الهيئة والتحقيق ان الحال بمقتضى ملاحظة وقت كون صاحبه كذا او المشتق بكونه كذا
مالم يعد الاشتقاق نحو زيد قائم جعل على قيام زيد اي كونه قائما بخلاف زيد قائم فانه

ان الصدر صح غير المستوفي كما في التلبيس نحو ذوي الالباب وكخوفا جاءني رجل
وهذا راكبين لبس بانه صاحب الحال نكرة قبل نكرة ومعرفة فلا حاجة الى تقييد النكرة بما
لم تبشر كما معرفة في الحال كما تقدم هذا ارضى وتبعه غيره ويستقدم الحال على العامل المعنوي
الا في نحو زيد قائما مثل عمرو قائما وسنوضح في تحقيق هذا البحث ان شاء الله تعالى
وقال الاولى تقديم الحكم المذكور بعد قيد التقدم ارتباطه بالسببي فيقال ظرف فانه
يتقدم على عامله الظرف الجار والمجرور لا غير فالاولى في خلاف الظرف في الظرف وليك ان تقول
الظرف الحال فانه يتقدم على عامله الظرف عند ابن برهان لان العبارة الاساسية
اذ العبارة الا الظرف وفيه خلاف الاخفش قال الرضي فجيزه الاخفش بشرط تقديم المبتدأ
على الحال نحو زيد قائما في الدار لشبهه بتقديم الحال على العامل الذي فيه ضمير صاحبه
من كل وجه واما اذا تأخر عن المبتدأ الذي صاحبه نحو كان زيد قائما في الدار
لا يجوز صورة تقديم المبتدأ بل يقع تقديم ما صاحبه نائب عنه فيشمل نحو مررت برجل قائما في الدار
وبقي ان يقال ان الخلاف قولي في الاصح في قوله والاصح في الاصح بالنظر الى قوله ولا على
المجرور بل يحمل متعلقا بهذا الحكم اي جاز لا خلاف الاخفش وخلاف ابن برهان ولا يخفى
ان المناسب ان يقول ولا على في الحال المجرور ليدل بهما ان الكلام بعد في العامل مع ان ما ذكره
في منع التقديم على ذي الحال يمنع التقديم على العامل وهو ان الحال تابع لذي الحال والتابع لا يتقدم
الا حيث يقع متبوعه ومتبوعه لا يتقدم على الجار وذلك لان الحال تابع لعامله ايضا و
بهم صرحوا ايضا بان الحال الذي هو معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا اذا كان

وضعا او منه الى غير ذلك مما يحصل منه ما يحصل نظائره من جاء زيد حتى ماشيا وورد
واحد درهم واخذت ركوة فارورة من كل واحد بعين وقارورة من زيت في درهم ووضعت
هذا كله ليس ببعيد عندي وكل واحد من هذا ظهر ان ضبط النسبي من هذا القسم لا يدل على
شيء فانه قد يجيء منه ما يكون الحال الصاحبه نحو صنعت الخاتم حديدا او فرغ الكوخ مشرفا
الى بديه فاقا ومنه مكررا وقع تفصيل لمجموع نحو توبوا يا بني يا بني وادخلوا رجلا رجلا او فرجلا او
فرجلا وقد منه ما ذكره المصنف وهو ما يدل على ما فعل هو نحو جعته يا بسيدي صاحبه ومنه ما هو
نوع من صاحبه نحو المثل الذكوري المتمن وكذا ان الحال جزء من صاحبه كما مثلنا لا ما ضاف
على البعضية كالمذكور في الحيوة اي كحي المضاف والكذب في الصدق وما في حال الحالية قصد
وجوب من قولهم الصدق منجي الكذب كما لا يخفى على الفطن اللبيب ان الرضي وجوب كونها
ضربة لازم اثبات طلبية او انشائية بل مستفاد من انشائية الطلب على تفصيل
من حصول مضمونه الكيف لمخصص مضمون العامل بوقت حصول ذي الحال المضمون او ما الانشائية
عليه كونه طلبا فخلاف لا وقت يحصل فيه مضمون العامل بل المقصد وجود او ايقاع مضمونه
وبعد منافي القصد ولو قوع جزاء الشرط الذي لا يتخلف عن الشرط بل يقترن به كما في
مجرد الظن وكانه اراد التصديق وانه ربما يكون اليقين بحصول المضمون مجرد الطلب
بل الوجدان بقال لان الجزاء مستلزم بالقصد مقصود بالذات اما الطلب شيء او ايقاع
فيه والجزاء تحقق عدم مستقل بالقصد والجزاء النسب عن الشرط بالذات فيصح
فيان ورد عليه ان الجزاء ايضا تحقق بطبعه فحصه بنسبة بالذات فيصح بغير واسطة

عن متعلقه او جعلها في حكم المؤخرة عنه الا ان تبين بيان في الوقوع حالا بان وبل به عدم
بوه فلا وجه لاطلاق الجملة في قولهم اخبر الكافر سابقا وتقييده في الوقوع حالا بالخبر
الان بساعدذلك المستقرا والبيت اما بعدم الوقوع حالا واما بجعله جملة الخبر فلا وجه
خبرا فالاصحية بالواو والضمير بالواو والضمير على ضعف لا خصر فالاصحية بالواو او بالضمير
على ضعف او بهما الا ان يرض بتقديم الاضعف تاخير الاقوى فتامل وتذكر الاحكام بالحال
مقتضية منوضة بالحال المذكورة فكذا هذا بالحق فيه فانما بالضمير وصح وتقييد الحال
بالمتعلقة يوجب فوت بيان المذكورة الا ان يريد في الجملة الحالية الرابط على الجملة الواقعة خبرا
او صفة او صلة لان ما قبل الجملة الحالية بهذه الوجوه انما هو في ظاهرة في الاستقبال
فاحتاجت الى مزيد رابط احتياطا وذا بيان ركيزة في ذلك الاحتياط الخبر المفصول بالواو او الصفة
المفصولة بها فتال ما جئتك الا واستخبل واما جاءني الا وهو يحبل كذا قال الرضي ولكن تقول
الضمير لربط الحال بذي الحال ولا بد من ربطه بالعامل لانه تتقييد العامل والرابط به هو النصب
وقد اختلفت في الجملة فذكر الواو وتذكر لربطه لان الواو يدل على المقارنة وربط الحال
بالعامل خفيا رأفا التزم فيها هو ظاهر في الاستقبال ومنع فيها هو بشبه بسم الفاعل
وزنا ومعنى وجوز فيما ليس مشابهة منه بذلك لبقاء في حد والذي عندي ان المصدرة بالواو
منصوبة على الظرفية لان الواو موضوعة موضع مع كما نهما زاد والاخبار الجمل في سلك
واحد تسهيلا للضبط فعلم هذه الدقيقة وهو بالضمير وصح لفظا وعلى الثاني فالضعف
لحذف الواو لا لتركه بالكلية لكن الصحيح وجود قوله نصف النهار الماضي مرتفع برفع النهار اي

منتصف

حالا في مزيد الرابط وكرة علامة الاستقبال في الحال الثاني الاستقبال وما يشاركه
في اسم الحال والصحيح الى قدر في الماضي الثاني للحال الثاني مشاركة الحال الذي
نحن فيه فتحقق كراهة الثاني المدلوهم من اشتراك اللفظ وكذا واشتراك لفظ الحال الماضي
بوضع الواو تقدم الدليل على فان بقابل الترجيح الحال والحق الترجيح مع من ذكر الحق
ذلك الحق في به التوجيه جمع بظاهر سواجته وفي ذهن كانه لم يطلع عليه او يجب
من ينشاه ما سلما الى البصرية والمضارع المثبت وهو منقوض بليس فانه بالضمير وحده ضعيف
فالاصحية الا ان يقال اذه الفي البصرية لانه صار جانب حرفيته غالبا على فعليته فلم يدل على
الزمان ايضا وصار كجزء الفعل كالواو والضمير او بعد هما لا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة
او مقدرة فمن قد هذه مستفادة لتقريب زمان الماضي من زمان العامل وفعالنه هم على النقيضا
تفاهم جعل ما ضيا بالنظر الى عامله كالحال المستقبل مستقبلا بالنظر الى عامله وهذا اقرب مما
قيل فيه لكن الجانب لو كان انواع استعمال الماضي بالنظر الى ما قبله كالمستقبل لو كان في
الحال الماضوي مقارنة زمانية بزمان العامل ولا يكون الحال الماضوي
متجامع عامله في الزمان ابدا وقد اتم مستقبلة لحال المضارع بالنسبة الى ما قبلها
وفي الكل حتما فالاولى ان تقييد العامل بالحال ليخرج بعيدا عن الوقوع اذ المقيد اعم من
المطلق فقد اركذا ذكر التعبد بالتزام قد الدالة في الماضي على التحقيق بامن الحاكم عن الحال
الانتظار باشتراكه مع وجود العامل بافساده كقولك اني عنه جاء قريبة معناه
اي المتراخي للمسؤول اشد اي متراخيا اشد لكن الرشد فيه بقيك مع عدم فيما لا بد فيه

من

في بحث مسمى العدد وقصر الحكم الآتي عليه بمسمى العدد من فئة العدد ولم يكتف بقوله وسبعين ومئة بعشرين درهما لتوهم الاقسام التام الناصب ولهذا اكرر مثل هذا الموزون وبهم اتم لجواز انه بحيث لا تصح اضافة المشتق نحو ذو اقدام وذو الاضافة وذو نون التثنية وذو نون الجمع وذو نون شبه الجمع نحو عشرين وذو التنوين الملفوظ او المقدر وهو في لا بصرف ولم الاستفهامية والاعداد المركبة وما في الارض من حصره في الاخير فيرجع نحو ثوب به والناصب للتمييز مما سوى المعرف باللام وذي نون الجمع وزاد الرضي اتم بشفعه وحصر في الضمير المبهم نحو ضربه رجلا او ويكرر رجلا او يأتي قصدا والا غلب فيان يكون في مقام المبالغة والتفخيم في المبهم الاشارة المبهم نحو حبذا رجلا او ماذا اراد الله بهذا مثلا فما المصدر في مقام توجيه الاقسام اتم بقصد الاوجه فما هو المشهور بين انه اتم لفظا بلو عدد حيث لم يبين نحو كذا وكذا ولكن بين لك فتقول كذا بين وكذا البعض كم الخبرية ويقتضي تمييزا منصوبا مفردا او يكون ما بعدها كاين في الاكثر مجرورا بمن ومنقولا كاين من كذا يلزم التصدير وبانها قد تكون للاستفهامية وقد ترد كذا مفردا او مكررا بلا واو وكني بعضهم بالمفرد المميز يخرج عن ثمانية وبابه وبالمفرد الغير المفرد عن مائة وبابه وبالمكرر بدون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع عطف عطف عن احد وعشرين وبابه واما في غير عطف على قولنا ما في عدد وذلك العدد ما كيلا او وزنا او ما يشبههما كالذراع والكر زراعة وقدر شبرا او مقاييس غير مشهورة قولنا موضوعة لتقدير كمي الشيء وهو المراد بها في قولي في العدد الآتي الوصف وغير المراد بالمقادير في المقدر انصرف

فلا

ايراد التمييز الا على ما فوق الواحد بما ان كان اي المبهم تاليا لاثنين او سبعين مثنية جازت الاضافة وعلى الاصح ان الكلام في غير العدد اذ مفرد ما ذكر الرضي وكان عليه ان يقيد السبعين بما ظاهرها فان مائة سنين مقدرة وهي في بابين كم الاستفهامية ولزوم الافراد من احد عشر وخواصه عند اضافة المميز كما عند اضافة عشرة الى مميزه يشعر ان كم الخبرية واحد وهو قول ابن الحاجب وقال الرضي ان كم الخبرية كالاستفهامية في جواز الافراد والجمع وهو الاصح وقول ابن الحاجب ظاهر في ان الاضافة واجبة وليس كذلك بل هي جائزة كما في قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وزروع ومقام كم الخبرية يقتضي التكثير فلا يرد ان كم الاستفهامية قد تكون للتقليل كما في قولك لمن ملك عشرة كم لك وقد يجاب بان التقليل فيها بالنسبة الى ما يتوقع منه الكثرة وهو ملك عشرة وقد يقال ان التقليل فيها بالنسبة الى ما يتوقع من المخاطب ان يكون له من المال وقد يقال ان التقليل فيها بالنسبة الى ما يتوقع من المخاطب ان يكون له من المال وقد يقال ان التقليل فيها بالنسبة الى ما يتوقع من المخاطب ان يكون له من المال

فلا حاجة الى ما في الرضي ان غيرك انسانا وسواك رجلا فلا على مثلك في الصدر على الصدر كما ورطل زيتا الرطل بالفتح والكسر اشتراه عشرة اواقية بمعنى واحد وشذاه والاستاذ اربعة مثاقيل ونصف وسبعة والمثقال درهم وثلثا سبع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان كذا في القاموس وبنبغي الرجوع في جعله مثالا للكيل بالتمثيل للمساحة بقفيزان برا او سعيرا لكانت وصوان سمنا مثنية مما رادفين وعلى التمرة سمنا زبدا ولو ذكر بعد سبعة اقام اتم مع جواز الاضافة لكان فيه غير الغير ان ما جنا لاقتضاء بيع على القليل والكثير بخلاف صدقة على تمرة وكانه فوق المصدر بين الجنس وهم الجنس فاسم الجنس ما شاع والمكنة والعلم على سبيل البدل والجنس ما صح تثنية وجمعا على سبيل الاجتماع

الا ان يقصد الانواع الا ولو ان يقصد الافراد لان المقصد التعبير بان جنس المبهم فلا قصد الى الافراد ومن لم يتنبه لهذا قال في نحو ما هو بعيد عن الاستماع و بجمع في غير اني في غير الجنس في مقام التثنية والجمع لا غير صرح به المصنف الايضاح وخالفه الرضي وقال كتب المطابقة تقول من مثل رجلين وشر رجلين وشر رجال فمن اعاب على الرضي بان المراد بورود ما فوق الواحد وقال اذا جيء فالتثنية بطريق الاولى فضعف بانه المقصد

عصرنا برض على ان اطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لا يستلزم صحة ارادة الجمع بخصوصه

من الانشراح وهو عرفت ما وضع من ورگ اذ كان ينقض ظهر گوزبا
ان تم به فاني القلوب من اجراح لگ بافتاح وبيد گ للصباح وبديل ظلام الليل
بنور الاصباح فيطابق فيها الى في القسمين ما قصد لانه اذا طان جنسا انجا
يطابق ما قصد لان المقصد ان كان نفس الجنس فالافراد مطابق لها لانه قصد
في الجنس وان كان الانواع فالتثنية والجمع انجا يطابق القصد فلا حاجة الى قوله الا
ان يكون جنس الاثنين بعضه الانواع وليكن ان يقال ليس المراد بما قصد ما قصد بعينه
بل ما قصد بالبيان في طالب بلاغة زيدا قصد بالجنس بان زيدا من الرجلين قاصد ان
كان صفة كانت له وطبقه اى مطابقة في القاموس بهذا الطبقة بالكسر والتحريك
كتاب واما اى مطابقة ومن قاله مصدر الميمي المطابقة اصح نقله الكمال
الصفة في كل تميز الحال كجاءني زيد خان ما بعد الا مستثنى الا يجعل الحال الا ما يجعل
ان تخصيص احتراز الحال الصفة انما يلايم مذهب من خص الحال بالمشتق دون ما ذهب اليه
المصنف من ان كل ما دل على هيئة صحيح ان يقع حالا وهذا القول منه اشارة الى انه لا ينبغي
النزاع في كونها حالا او ضمنا كما وقع بين النحاة فانه لا يمكن انكار شيء منها ورجح التميز
في نفسه ولا يبعد ان يستفاد من عبارة المتن ايضا فان ارض نصر كلهم من في
الله در گ من فارسي ودليل على انه تميز قلت بل دليل على انه محتمل ترجح الى ذكر ما يعين
المقصود به وان يتقدم التمييز اى على عامله وهو اما المبهم او المشتبه النسبة المبهمة فانه
رجح فيه عدم التقدم على الفعل فوق قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل بطريق العبارة

المنفي ولا اصح ان لا يتقدم التمييز خلافا لزاعم والمميز في الفعل في الاكثر هذا بكر
اطفال فانه يجوز ان يكون من اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها وفيه بحث لان
ذكرا بشبهه لدخول في الصفة المشبهة وهم التفضيل والمصدر مع انه لا خلاف في عدم
جواز التقديم عليها الان يقال اصل عدم جواز تقديم التمييز على ما على بيان ان شيا
من عمل لا يستقر ارا والذكرة الاجتماع عن تقدمه مطلقا وجهان ارجح
احسنهما ان التقديم على العامل يقتضي تقدم البيان على المبهم وهو بان في عرض ذكر التمييز
بين الابهام اولا والتفصيل ثانيا بل يكون الخطاب في النفس فضل تمكن وشبههما ان عامل
التمييز اذا كان الجامد المبهم في غاية الضعف فلا يستقر كل العمل في عامله ولذا لا يجوز الفصل
بينه وبين التمييز في السعة واذا كان منشأ النسبة فلان التمييز فاعل في الاصل ولا يتقدم
الفاعل عامله رتبة فيجر الارض عيونا والتمييز الارض عيونا وعن مضمونا امتلاء الارض عيونا
فجر الارض عيونا يتجر الارض عيونا وعن مضمونا امتلاء الارض ماء يتجر الارض يتمثل الارض
اطلاء وتمام الوجه مفصلا اطراد الباب اهون واعذب مما تكلفه على انه لا حاجة الى التكلف
في النفض ان في لان الماء فاعل بجاز كما في قصد المتكلم بحسب الاصل ولا يجوز تقدم الفاعل بجاز
كان او حقيقيا والاولى ان يجاب التمييز لا اصل فاعل للعامل او مضاف اليه وشيء منهما
منها لا يتقدم ليشمل نحو نفسه ذره خارسا بلا خطا المطلق لا يمكن تحديده بحسب المعنى بان يجد
بما هو وصف لمعناه ليعرف به مدلول المستثنى لان معنى المستثنى مختلف قارة ملوكه فيخرجها
وتارة غير مخرج فلا بد لمن اراد التعريف بحسب المعنى ان يقسم المستثنى اولا ثم يعرف كل قسم منه

جاءني رجل لا زيدا بل اخوانه ان قلت ما بعد بل مثبت وما قبلها موجب فكيف يستقيم العطف على انه موجب
اذ المعطوف حينئذ غاية مثبته وما قبلها الا يطيع الا الذي المفروغ بعد النفي صرحا او مقدرا
فيما اخرج به جاءني القوم لا زيدا وما جاءني القوم لكن زيدا فلو جاءني القوم وما جاءني زيد
الى قوله وفيه ان لفظ المستثنى دال على الخروج دون شيء من هذه الامور وانما الخروج
يعرف فيما يكون لازما بحد عليه لفظ فلا يصدق المخرج بغير ذلك من الاصل المعلوم على
شيء مما قوله بل اخواته انما يفيد شيوع من غير وقف التعريف عليه وهو ما يسمى جهات
الاخوات او نقصد فاعل العطف الى ملفوظه فان المتعدد او المخرج بقدر ما في جاءني القوم
الا زيدا او ما جاءني الا زيدا وقد مثل جاءني القوم الا زيدا وجاءني زيد ليس الا فمنقطع
المذكور لكن ليس هذا منقطعا بحاله لعدم صحة كون المذكور بعدها منقطعا عنه وما
يوهمه قوله بعد ما من وقوع المنقطع بعد الجميع كالمتصل ليس بمعقول لانه لا يطيع الا بعد الا
غير وبيد يخطئ به ولا يطيع بعد الا ان المفروضة غير مخرج لعدم دخوله في الواقع في المتعدد
المذكور وسواء كان من جنس ما جاءني القوم الا زيدا اذ المعين خروج زيد عن القوم قبل
الاستثناء او لم يكن فهو ما جاءني القوم الا حمارا او هو مقدر الوقوع بعد لكن عند البصريين
فجعلوه من الكلام جاءني القوم لكن زيد حمار لجلي والكوفيون جعلوه جاءني القوم سوى
الحمار فجعلوه مقدر الوقوع عند سوى ولا يخفى ان تقدير الوقوع بعد سوى لا يصير المنقطع
عن المتصل سوى بكون المتصل الا ان يقال التقدير يجعل بعض المتعدد كان المستثنى في المنقطع
وضع ليس مكان الا فتأمل في تقدير البصريين او ضح فهو راجح وما يجب عليك ان
تجعله

تجد امام واضح ما يقصد اليه في هذا المقام لكنه يفهم بالجهد دون الوصول الى الجملة
الا فهام ويستولي على عقول الفحول في كشفه وهام من ستفتح مغاليق اخراج المستثنى عن
المتعدد ولا بوح به الا بوثوق الرجال من العلم العلام ان يفيض علينا سناه المعرفة من
سنى الالهام وهو فقد تشبثنا اساس الكلام غاية الاحكام فاعلم اولا انه صدق الاخراج
نقول اخراج المستثنى عن المستثنى منه لا نه لا اخراج الا عن داخل ولو كان المستثنى داخلا
في المستثنى منه لزم من نسبة تعلقت به كونه محكوما عليه بالنسبة الثابتة للباقي بعد الاستثناء محكوما
عليه بنقيضه للاخراج بادوات الاستثناء فيلزم ان فقد في المستثنى آتاني جاءني القوم الا زيدا
بان يكون زيد عالما وغير جاء واتاني اضرب القوم الا زيدا بان يكون زيد مطلوبا فتقرر
غير مطلوب ولا يقصد ذلك في شان من له ادنى مسكة فضلا عن البلغاء الكرام
افصح الاقوام عليه التحية والسلام بل عن الملك العلام في معجز الكلام وقضى
بهم ملكة الصعوبة الى ان اختلفوا فقال بعضهم المستثنى منه مجاز عما عدا المستثنى وليس
الاستثناء الا قرينة عليه ولم يدر انه لا يكون فرق بين المستثنى المتصل والمنقطع
بنا على ركان في عدم الاخراج ووقع فيه الى طريق ايهام سابق المستثنى وقال ابو
بكر الباقلاني في ذلك العالم الرباني وعبد الجبار ان مجموع المستثنى والمستثنى منه والة الاستثناء
علم لما بقي ورد عليهما بان لا يعم في لغة العرب مركب من اكثر من اثنين وليس شيء
لانه يسمى باليمين وان طالت ثم يرده عليهما انه لا يفصل بين اجزاء كلمة بالكلمة الا
فرق ولا اما عن قولنا جاءني القوم يوم الجمعة امام الامير في ساحة البلد الا زيدا او

خلا وعدا وليس ولا يكون فان نصب بعدها غير معتقد بقولك في كلام موجب او
معتقدا على المستثنى منه والمراد بالموجب ما لم يكن مستفهما او نهيا او نفيا صريحا
او حكما لا ان ولم يلفى في غير ذلك فلا يجوز ما جاءني رجل غير ذلك الا زيد ولو قيل احد
رجل ولفظ ابى ومتصرفاته قليل كما جاء في الشواذ فشرحه لمنه الا قليل بعضهم
لم يطبقوه فلا يقال ما ابى احد الا زيد بنصب زيد ولا على المستثنى
لا يجوز تقدم المستثنى عليه بل اما ان يتقدم عليه وعلى المستثنى منه الا شاذا
على ما في التسهيل نحو خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عليا شيعته من عليا
والا شاذا للضرورة على ما في الرضي نحو وبلدة ليس بها طورى ولا الطين بها
انسى بهذا عند البصريين خلافا للكوفيين فيجيء زعندهم اختيارا لا زيدا قام
القوم وكان عليه ان يقيد قوله ومقدرا بقوله على الاكثر كما قيد
المنقطع لما قال يونس من انه سمع من بعض العرب الموثوق بعربيته ما ابى الا
ابوك احد بدلا من المستثنى قال سيبويه بهذا شاهدنا ما مررت بشيء كهذا قال حسان
رضي الله عنه في خير البشر عليه افضل صلوة وسلام لا تهم يرجون منه شفاعة
لم يكن الا النبيون شافع يقال لا بد من تقييد الكلام بالتمام والكلام التام ما
ذكر فيه المستثنى منه وبقابله الكلام الناقص لما ستعرفه فتذكر هذا
لكن لو قيد خرج نحو قرأني الا يوم الجمعة الا يوم السبت فانه لا يجب يوم السبت
لانه لا تفريغ في اكثر من واحد ويجب الضرب ما زاد وبالجملة يخرج عن قاعدة

وجوب النصب نحو ما قام الا زيدا الا عمرا والوجوب النصب في الاخير وما ذكر فيه
ما جائني القوم الا زيد عمرا فانه لا يجوز الا ابدال احدهما وبعض نصب الاخر فانه
لا يبدل من شيء الا مرة او منقطعا مطلقا في لغة الاكثر اي اكثر العرب وهم الحجازيون
وهو بعد في الاكثر الى مخالفة الاكثر منهم وهو بنو تميم فانهم يوافقونهم في وجوب
النصب في مستثنى منه لا يجوز نصبه نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم و
في لغتهم في جواز الابدال في نحو ما جائني احد الا حمار فانه يجوز ما جائني الا حمار
بعض المنقطع واجب النصب جائز فذا قلت او منقطعا مطلقا مقيدا بكونه بعدا لانه عطف على قولي في كلام موجب بمكانه فال وهو منقطعا اذا كان
بعد الا غير الصفة منقطعا في الرضى وغيره او منقطعا اي منقطعا بعد الا ان كان
اشارح الى اصلاح عبارة المتن الى التقييد كما هو الظاهر فتامل وان كان اشارح لا
الى حيز قوله بعد الا فحسن او كان نبه باعادة كان على ان الثلاثة السابقة مشاركة
في كونها بعد الا بعد خلا وعدا في الاكثر اشار الى اختلاف يستعمل فيها ذا فالاصل
على خلاف سيبويه حيث اكثر الجر بعد وادخل فيه ما خلا وما عدا زيادة ما لا على كونها مصدرية
على ما جوز الجر من ان الزائد كالعدم او لم يلتفت الى قول الجر من لانه لم يثبت
على ما في الرضى وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ونصب المستثنى بعد بهذه الامور وليس
على الاستثناء بل بهذه الافعال اعني ما عدا او ما خلا فتا بهر او اعني خلا كونه لازما
فلم تضمنه معنى جاوز وههنا بحث نفيس وهو ان جعل المنصوبات بهذه الافعال مستثنات

دون

ولو ترك الظرف الاول كما في بعض النسخ كان قوله فيما بعد الا مستثنى منه للمتعلقين كان
اخصر وقد مر تمام الكلام في بيان ان الكم الخاص من تقديم النصب على كونه مرجحا عاية لا قضاء
المقام واضمار الخبر المستثنى ونسبة الخبر الى البدل وقدم في التمثيل البدل تقديما
الراجح في كلام غير موجب لشرح الموجب موجب لمعرفة غير الموجب لكن بقي بحث فانه قيل انه
غير واجب وهو ان ليس الواقع في كلام فيه نفي او نهي او استفهام واقعا في كلام غير
موجب بل الواقع على وجه يشتمل عليه النفي خلا وجه منفي ولذلك ترى سيبويه يقول ما اتاني
احد الا زيد ولا يذكر لا يجوز فيه الا البدل لو كان الرؤية بمعنى الابصار ويجوز لو كان
بمعنى العلم وذلك لان نفي العلم بان احدا يقول اني اقول عن الناصر في العلم فيكثر النفي
فاعمل يقول فالمستثنى منه يجوز نصبه لانه قوانى يظن ان الرؤية بمعنى الابصار فان في وصف
الاحد بالقول وفي رؤيته ايام بسيرا في القول وهذا مبني على الظاهر المتبادر حيث لو قام قرينة
على ان نفي الابصار مبني على انتفاء القول لا يذكر حينئذ الا البدل خلا حيث اعتراض القرينة
عليه بانه يجوز البدل في نحو ما اكلت احدا سمكة في الا زيدا لان المعنى انه ما اكل الا زيدا
ومنه قوله تعالى لم يزدك ماله وولده الا خسارا الجملة فانه لو اكبر فيه حينئذ مواقع سيبويه عدم
الا يجاب فانه من مخبرات اولى الاثبات وذكر المستثنى منه اي والحال انه قد ذكر المستثنى منه فاجعل
حاصلا ما يقودك اليه الحال من غير ان يمكنك دليل المقال فلن اعترض به على ما يذكر مستثنى منه
به فانه مدير به على حسب العوايد ومن نقول او يكون نصب ما جائني الا زيدا لا كبرا ولا تظن ان
المعنى فانه تقييد ما بعد الا بكونه منتصلا موخرا عن المستثنى منه لانه اعتبر على معرفة حكم

المنقطع

بهم فلم يجز في الاخراة في مستثنى منقطع وقد نصب بالسر والتلى بتقدير على الخلاف جاز الله بانه مستثنى من اهلك ولا يخفى انه خلاف الظاهر والظاهر تعلقه بما قبله فاستبعاد اجتماع اكثر القراء عليه بالاعتراض المصنف بان القرآن من شانه ان لا يستثنى عن الاسراء يوجب عدم الاسراء بامراة والاستثناء عن عدم الالتفات يفيد الاسراء لان الالتفات بعد الاسراء ولا تناقض في القرآن ودفعه الرضي بان الاسراء مقيد بعدم الالتفات بمقتضى الخوف وكذا الجار في الاستثناء على الاسراء المقيد والاستثناء عن القيد وكان مقول المراد الاسراء من ارض لم يغضب الله عليه ولا يخفى على المصنف فساد اتفاق اكثر القراء على المرجوح بل قال التزام البعض اتفاق الكل عليه وبهذا ان يسع لهم يكن خصوص القراءة مسموعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او كانت الجمع سبعة للبيان لجواز ان يسمع اصحاب القراءة المروية عنه صلى الله عليه وسلم ولم يبلغ الاكثر الا باواسع وذلك بعيد وما استصعب المحقق عنه انه كيف يعقل الابهام مع اختلاف فعلي العامل بالمستثنى منه والمستثنى بالايجاب والنفي والبعض لا يعقل من اقسام البدل الا بدل البعض وهو لا يطرأ على غير البدل منه وايضا لا يعقل بدل جزء كلام من جزء كلام آخر والمستثنى في كلام مستقل كلام ولهذا وضع في الكوفة في اداة الاتباع بالعطف والاحرف عطف في هذا المقام مفيد للاستثناء واجيب بان الربط بالاستثناء في الضمير ظاهر البعضية وكون كل من المستثنى والمستثنى منه كلاما مستقلا انما هو بحسب الاصل واما في اللفظ فليس الا واحد والبدل امر يتعلق بالجميع بحسب الاصل فانه اجرى احراب الجميع على جزء جيد والطعنة بالاخيرين يقال البدل مقصود بالنسبة

فاضح

فاضحة للمستثنى منه واحد والاختلاف بالايجاب والسلب لا يمنع الكون من الكلام الفصيح ان لكم فاحسن التعرف فانه الميزان بين ارباب الفطنة واصحاب الكلم والعلم بين في كلام جار الله قد ذكر المستثنى منه وطائفة من زيادات المصنف الاكثر ان المعرب يجوز عطف بعضه على بعض حسب العوامل تنبيها على فائدة الفصل وبيان الفرق بين البيان والمبهم تتمة من بحث تعدد البدل على اللفظ على ان بدل المعرب يجب العوامل والبدل يحال نفسه كما ذا بدا بعضه كما في ان المستثنى فيها جميعا مقطعا بالنسبة وبناء وتيقنا اخرى وهو ان يجب تعدد البدل حاجة طالبي موقوف المعرب يجب العوامل بتكثف عند قوله ومن ثم جاز ليس يزيدا الا كابا وهو المتبع فيزيدا الا كابا والمراد بوجوب الاداء بسبب عامل المستثنى منه لانه ليس وجوبا ولا من حيث انه عامل المبدل منه ومن وكان تقديرا لا واحدا بحال ولا يرد عامل بعض باحد الامرين فلم يجب عامل المستثنى منه بل عامل المستثنى منه وعامل المستثنى من حيث انه عامل المستثنى منه لانه كرر ذكر العامل تنبيها على انه في حكم تكرير العامل وتسمى هذا القسم مفرغا نسبة لهم عامل ان عامل هو الذي فرغ على المستثنى منه بعد ما اخذ حاجة الى حيز المفرغ له بالحذف والانصال على ان تكون تقدير المفرغ بالمفرغ عن غراره لا اعراب المستثنى منه اذ كان المستثنى منه غير مذكور الا نحصر فحذف في الاثبات راى المعنى بقوله وذكر المستثنى منه وكان بمنع جوازه بتقض بمثل ما حضر الا بكرا احد فانه يجب النصب فيما سوى المستثنى الا ان لا يجوز التفريغ الثاني واحد والمستثنى المفرغ يجوز في اكثر الموقوف وهو الى المستثنى منه غير الموجب فالعطف بعطف

واحد وفيه الواو الخ اى وقال ان المستثنى واقع في خبر الموجب لانه يجب عليه ان وقوع المستثنى منفي في غير الموجب ظاهر ليفيد فيرد اى ليفيد الكلام ان عموم النفي مع استثناء البعض كثرة الا قول وقلة ثاني وقد ليفيد متعلق مفهوم الكلام اى اشترط ذلك ليفيد متعلق حاضر نحي الازيد وعلى هذا فوله الا ان يستقيم المستثنى من قوى الكلام اى لا يوجب المستثنى على حسب العوامل الموجبة الا ان يستقيم المعنى وكلمة ضمير وهو الا عدم ذكر المستثنى منه في عدم الذكر خبر الموجب الا ان يستقيم المعنى وضمير ليفيد الى المستثنى اى ليفيد المستثنى فان فائدة المستثنى اخراج الكلام عن الكذب وهو مع حذف مستثنى منه لا يخرج الكلام عن الكذب واستقامة المعنى اما بصحة عموم الحكم فيما عدا المستثنى او بتمام التورية على حضور الخاطر او على قصد المبالغة يقال مدار صحة خبر الموجب ايضا على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب الا ترى عدم صحة ما مات الا زيد فلا وجه لاطلاق غير الموجب وتقييد الموجب وبقدر ان الا مستقامة في النفي فالباقي زيد بالاطلاق التبعي على الغلبة يقال ليس كذلك النحي الا من استقامة الاعراب واما مقام صدق المعنى وعدمه فيما يتعلق بعقل المتكلم فلا فانه بناء المصنف على هذا يجوز ليفيد اى هذا الكلام لا يتحقق قواعد الاعراب على ان مقتضى ما يكون ان يكون التعبير على ان هذا القسم كثير الاستعمال في النفي قليل في الايجاب وقال كثرة الاستعمال وقلته من وظائف النقل مثل قراءة ابو عمر كذا في مقام بيان ايام اسبوعكما او شهركما وسنتكما لي فيذكره ولا يخفى ان ما هو ظاهر الكذب في الموجب مما لا يفيد كالاستفهام عنه ايضا ظاهر في غير الموجب من خبر اخراج الاستفهام لا يصح ومن ثم لم يقل زيد الا عالم اى اجل ان التفريغ من الاثبات

مفيد لاستقامة المعنى لم يجز قال زيد الا عالم مع كونه نفيا لان الاثبات فالمراد بجواز الموجب غير الموجب في التحقيق ولا يتبع النفي الظاهري لا لقصور الجملة الموصولة بالنفي والمراد عدم الجواز من غير حمل مستقيم المعنى بنصب قرينة على الخصوص او قصد المبالغة كما في ما جاءني احد الا ظريف او مازيد الا قائم وما جاءني الا راكبا حيث قال المصنف لا يستقيم الاستثناء الا بقصد المبالغة او تخصيص النفي عاما ضد الاستثناء بقرينة ظاهرة بحسب ان تنشأ جميع الصفات سوى المنسب فلا يلزمه ما ذكره الرضي انه يجب تصحيح هذا المثال بما ذكر في الامثلة المذكورة بل تصحيح متدرج في تصحيح مازيد الا قائم والا بتصحيح ما ذكر بعض الشارحين من فتح باب مثل هذا التاويل الى ان لا يصح في التفريغ واعلم انه لما كون المستثنى فعلا الا اذا كان مفرغا فانه يكون فعلا ماضيا في القسم نحو تالله الا فعلت اى طلبت لكن الله لنعلم ما اسلكه الا فعلكم في غير القسم يكون فعلا ماضيا بقد نحو ما انس لا قد صبروا ويجيء اذا تقدم ما ماض منفي قصد نزوله منزلة لم نحو ما انين عليه الا شكر او فعل مضارع خبر اخو مازيد الا يقوم او حالا نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني رجل الا يقوم واذ تقدر البدل اى البدل المختار فلان على اللفظ اجدل على الموضع واذ تقدر الكل على الموضع اوجب ابدل على الموضع بعضه كما يرشد اليه الخ ان زيد عالم الخ على بقاء على قدر الامكان ويستفاد منه ان القول من الكل في البدل بغير الكل فضل احتمال البدل على البدل الخ ان الجعل اللام للعهد ويستفاد من حكمهم هذا انه اذا تعدد اعراب المستثنى على حسب

العوامل لفظ المستثنى منصوب بفعل الفاعل في غير كما في زيد الا قائم وضبط الرضي هذا
في المقدر وقال اما اربعة مواضع الجر وهي الاستراقية والجر وبالباء الزائدة في كيد
التي تجر ما زيد وليس زيد او بمثل زيد شيء وهو بالتبرية في ما لي رجل ولا غلام رجل و
غير في الجر عاشيء يستثنى الا الجر في زيد في غير ما بقي غير الفتى الجر في الجر والمراة
شيء الا الشيء وغير كان الداخل عليها لم يجز وخلا وما كان الله ليعذبهم الا العذاب بان رسم
ما جاءني من احد الا زيد قبل احد فيما ان زيد جاء على البدل على الاستثناء ذكر من الرضي
في ما جاءني من احد الا زيد في الاستثناء وفيه بس الاستثناء وبالبدل على اللفظ على ما ترى الا استثناء
فيه قليلا واذا اعرفت الغرض هذا الاستثناء اضعف نحو لا الا الله وخلا في الاعلى ولا كاف
الا ذو الفقار وما زيد شيئا الا شيء ولما كان تقليل القدر في المثالين الاولين فيما بينهم
بان من الاستراقية لا تراد في المعرفة ولا النكرة لا يجر فيها ولا يطرد في نحو ما جاءني من احد
الا رجل صالح ونحو لا رجل الا رجل صالح على التقدير مع انه لم يكن من علامة تقليل
لكم تبدل التقليل بهم الى قصد الكامل وهو ناشئ من توهم تخصيص التقدير بما كان المستثنى
معرفة عين اخضع على العلة فقال لان من لا تزاد بعد الاثبات لان زيادتها تؤكد النفي
ولم يسبق بعد الاثبات وهذا التعليل مظاهر ينطبق على قول من يجعل الاعراب المتوارد
بتقدير عامل المتبوع له دون ما هو الراجح من ان عامل المتبوع الى فرع كما يزاد
من بعد الاثبات بل تجب من الزيادة في النفي البعد وكذا قوله وما والا تقدر ان عاملها
بعده فكان عبارته اولت بان لا تزاد حقيقة او حكما واعمال من بعد الاثبات
بحكم زيادته وكذا ما والا تقدر ان بعد الاثبات واعمالها في حكم تقدير ها

دانا

اعرابه كاعراب غير المستثنى الا ما يجب تقدره في صفة الاجود ذات صيغة موضوعة
للمغايرة بحسب الذات وصفاته بالمغايرة بحسب ما يوصف نحو خلت به وجه غير وجه
حيث يجوز ان تقول ما خلت على الا الى ثلاث على منع الا بالنظر الى ان مثبت معناه
ومنفي الاتي كونها مقتضين لمغايرة ما قبل الا الشيء الا ان يكون هذا الحكم ان تضعف
عاملها اي زال المناسبة هناك شد التضمن كل منهما المغايرة بحسب
الوصف وان كان المخ الحقيقي الطول ما عاني ان يكون زيد مثلا شيئا عاقبه اي الا
ستثنا متعلق بكل ما قبله لا اخره فان الصفة قائمة بكل لا بالاخير لا يجوز ان يكون
يكون حال غير في المثال من المكبر يستوي جملة مشيا على خلاف قوله كما تجاء
او عليا في الصفة قوله في الصفة على طريق قوله اذا كان قويا فالاجود وان الصفة
الى الصفة دون الاسم العدد والمقدر ما الاستثناء المنقطع اجود الوصف فيتعين
ايا ما عاده الضمير نحو اهل البلد ما فيها احد الا حمارا فيها بالنصب ونحو ما مررت
ان يستغرق الاستثناء ويستقطع اصلا نحو قوله على الجزم بعدم وجود في العدد
المذكور قبله ح اذ مرتبة ما قدر تابعا يجزم بالجزم فرق عن جميع المحكوم بالعدم
نحو جاءني رجال ما جاءني زيد فيتعين ان يكون بدلا ولا يجوز في الكلام نصب الاستثناء لانه
ناجاز خبر محصور ونحن نقول خالف بها عادته الخ في عدم تقابل حكمه في
هذا المحكوم وعدل الى الاول اذ هي وجه العدة وما ذكره من ان ما لا يوجد في الاكثر
غالب اذ قد يتبعد زيد كونه ثابتا لجميع خبر محصور نحو ما جاءني رجال الا زيد وما جاءني
جاءني الا زيد اذا جعل اشارة الى جماعة معينين لا يعلم دخول زيد فيهم قطعا ولا
يكون وجه فيجعل اشارة الى جماعة على الصفة وكما ان تجعل اللام للعهد اي
تقدير المستثنى وجعله بدلا عن الظرف المتقدم فيكون صحيحا ان المعنى
وفيه رد على سيبويه حيث يجوز جعل الصفة مع صحة الاستثناء واعراب الاجود
على ما بينه احتفظا للعرف عن الاعراب وهم عن خلوه عنه والله تعالى اعلم

اذا كانت تابعة على ما

يكن

او اداة الاستثناء بل في تقدير ان لا يكن الا ليس الطيب الا المسك الا يكون الا المسك
و فحض اي وهو تخصيص ليكون جملة معطوفة على ما قبلها او يصح ان يكون
معطوفا على منصوب في قوله وهو منصوب لوقوعه خاصا بعد غير وسوى بكسر
السين في الاشهر وجاز ضمها وسواء بفتح السين في الاشهر وجاز المد والقصر وجاز
ث اعادة كلمة بعد نفي محض قوله في الاكثر جاشا اي في مذهب اكثر النحاة وهم سيبويه
ومن تبعه حيث انكر فعل جاشا الا على سبيل الندور وكقوله عدم اصابة اصحب
ايا جاشا فاطمة او في الاكثر الاستعمال على ما هو مذهب الاخفش حيث انه تارة
فعل وتارة حرف وهي والام بعد ما دليل فعليتها وقال ابن مالك بل دليل اسميتها
كما بينه هي جاشا منه بالتنوين فهو بمعنى مصدره بمعنى تنزيها لله قال الرضي قالوا
في اصل جاشا مصدرا جميلا لو اضيف وقع كقولهم اجر بعدا بالاضافة وكقولهم تر
ك التنوين في جاشا لاستكارههم تنوين ما غلب بالاضافة ولذا لم ينونوا
سبحان في سبحان من خلق الخ وعند بعض قال جاءني القوم جاشا زيد بمعنى جا
نبا اجانبا من اواجى زيدا فاعل جاشا من جعل التقدير تجانبه زيدا عن مجيء فقد بعد وكثر
جاشا وقل جاشا واعراب غير كما عراب يستثنى بالا لفظا او محلا فيما يكون منصوبا
لاضافة الى ما الا ان اواة او محلا مطلقا عند المرادي حيث ناوجب بناؤه على
الفتح خلافا لبعض بني سعد فاعربه نكرة ومنع الا ومن الجواب انه لم يذكر حجة
عليه من كلامهم غير مضاف الى احد الامور على التقدير المذكور وانما المنع حالا
وهذا من موجبات لم يستثنى كما بعد الا اضيف لم يجز الا بالنصرة وانما لم يجز

اعراب

الضرب ظاهره وكذا في واخواتها بانه افتقش كونه نكرة ان يقال وقد كذف كان
فلذا قال الرضي ما كان مشبها بهذا الاطلاق لانه لا كذف من هذه الافعال الا
كان والتصحيح مراده حصر نفي الضرب فيها ان ليس اداء عن وضعه الجملي بالحكم بمثل ما
سن جزء يون بقوله ان ما بعدها ان خبرا فخبر وشيء منكر ما كان بعدان او لو معلوم العدم
اما ظهوره وصحيح فلعدم ما ذكره فان يقال ان عليهم خبرا واقوال لا جزء من قبل هو
وهو ان لا يكون معلوم كان خبرا لكن فاتح كيف كذف وكانه لم يتوقف على هذا الوجه
لانه سبق بقيتي كيف ان اعلم اذ هم كان عنده الفاعل فتقول قد استوفى حذف
كان في كيف ان اعلم في نحو حذف فعل الفاعل فما حاجة الى التعرض للآلية في الوجوب
في انا نته منطلق وظان حق هذا الذي ايضا ان يورد في كيف حذف
فعل الفاعل فلا يكون ما هو بصدد بيانه هنالك حاصلا في تعيين حذف كان
في هذا المثال نظير الاظهر عند ان التقديرين قد اخبرا قد اشار الى ان حذف
كان في الشرطية لا يخص الشرطية بل يجوز في اخبرا ايضا بقوله او يجوز شيء اربعة او
رفع الاثنين وهي بها واختصا فيما يوجبين ان ثانية او جاء خبرا ثانيا لا حتضار على
ما تقتضيه السوق فت مل والله اعلم ويكون ضمير فيه للمثل المذكور لان المراد بهذا
المثل ما يكون فيه ان اسم بعده وان اسم بعده في المعنى فيتناول نحو كان سيرا
سير لان راكبا فراكب خاص بتعيين ضمير فيه فتأمل اي ان كنت راكبا فانا راكب لا بد ترجح
بالتفتيش من قيد ذكره ابن مالك فعل عند صاحب هذا التقدير الوجه صحيح وصحيح في
الاسم الاول تقدير ظرف في مثل فيه او معه وقد يرد الوجه على الاول بقوله اذا رجح
خبر كان المقدر الى مصدر متعدد كخبر كان المذكر مقتولا بان قتل ان سيف
بكر بها فيه اشكال اي عن يوسف مررت به جاز ان اصل فيه مطابقا اي ان لا يكون
مرور وصاحبه فاعلم ورطبا في فالاقتصار على الوجه الاول بقوله اذا قصدا بعلى ما يعم
شيئا فاستخرج عدد الوجه ضرب من الامر كاني ازاك مستعينا بخطاك تنكيت
عن التعلم التوسل مترجح بعض هذه الوجه على بعض بقوله الحذف وكثرته وغلوه
المعنى عليك ترجيحا جانب كثير على القطع في كل تمام فتقطن واجب الحذف
وضع الظاهر موضع الضمير لكلا يتبادر الى الظن ان الجيب عن يجوز في

في شرحا نت منطلق انطلقت اي فيما عدش عن كان كلاما زايدة وانما بين
تقدير خبر الشان بقولنا ان لان كنت دون شان لان يقال ان شانك وما عنين
احد بها الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة في هذا الشان كلمة مستقلة
وما فيها النسب عوان ما بعدها مفتوحة واخبار موجبة ان ما مكسورة وما المفتوحة
في وجوب الحذف بعد الا لانا اكثر مستقى الا صريح به ابن مالك وقد جعلنا ما حق
قوله في مثل ما انت منطلق الا فتقفل عن رموزنا وخالف احمد في الوجوب والباب
بعده السماع اسم ان واخبارا بها هو احسن البيد وقولا قد احسن في الترتيب
فجمع بين خصوصية بكم وقف واخر الضعف عاما بانت بتالي بها وقدم منها لكو
ل ما هو امت بالفعل الذي هو معمول ما يعمل بمثل هذا هذا اشب بلانه فرعه فيه
عدة انفصال بكم كما هو اشب بليس من الافعال التي قصة عوان لا بعده لا يجيء ان
على لا يجيء ليس بل على ما يجيء ليس ايضا لاقتضاء ما سيجيء الكلام دون لا فرقه و
ينبغي ان تقول واسره كاسم امت الا التي صحة وقوعه تحقيقه وقوعه تأكيدا
لا تعرف خبر ان بعد ان ما ان ما هو من خصوصيات ان ما بخلاف سائر اخوات ان من امكنت منها لم يكن يسلم فيها ان
يتم على مذهب مرجوح وهو ان لا عمل لها بل هي زائدة في مثل لا رجل ظريف بل هنالك
مبتدأ خبره وانما على ما هو هنا والاصح من كون الجنس على ما نفيت منصوبا بلا
بلا واخبره فما باها والبيد وجب لا حضوره والجنس هو الذي جاز في جاءني لا رجل
المنصوب بلا هذا الجملان الكلام في المنصوبا نفيه لا في المنصوب بلا والمفهوم
من كلام الرضي ان مدخول لا مطلقا مسمى باسم لا واحتمل ان يكون مسمى بها
كيون له علاقة به كيون مع نفي الجنس ما هو منه وخبر فلا صرف فلا وقد
تسمية اسم لا النفي الجنس او خبره بلا النفي الجنس وهو احسن بعد وهو قولنا
لها حالتان من فاعل ارجل وهو اقرب من جعله حالا من مجرور الى بكم فحال
من فاعل لها وكونه اسم مضاف او مشبها به وقيل بلها مع جميع ما بلها احوال مترادة
فتة من مجرور الى وكل حال من كلها مضاف او مشبها به صفة نكرة وهو انسب من
حيث المعنى وكيون التذكير لان ما شبيت ما لا مبغى له بدون الباء يجوز ان لا

من يوجب بجعله ظاهر او هو الصحيح باكرة ويردان في يوجب بجرور الظرف او الباء
على ما نصب به والمضمر جعل لا مع منوع الباء على الكسر في منه ان تنوين
اسمها لا باني في الباء ويرد بان تنوين اذا كان للتنوين اتفاقا او بعد كلا مر
جيادا ما لانه مفعول مقدر اي لا رجب مرحبا ولا اهلا ولا سهلا ولا
طيبت نساءها ان كان موقوفا ومضمر لا بينه بين لا المعطوف هو لا بين اعاد
لي ان الضمير والاخضرا مفعولا عن لا وجب لرفع لا بعده ان ليستفاد من الضمير
مع صناعا بالوجوب دون قوله فرد منوان الباء للتبيين وما بعدها تابعا بدونه لا الزائد
بتبادر رفع احمد ربي لا حول ولا قوة الا بالله عليها قائل وامرا وبالرفع احمد ربي
رفع الصوت والمضمر فيها لمنع او من قوله لا يكثر بكم هنا ولا يستفاد ذكر لا والبيت
من التكثير يقتضي لعم لا بعده دون عطف فيتوهم وجوب لا زيد فيها لا لرجح وجب ان يرفع
وعطف لا مع منفي اخر لا واو لا عطف موقوف على موقوفا على جملة
لا اعادة لا في او بعد دون الا فاني شيء منها واوفي احد هذا واعلم ان الاولى فتحة على
الماضي يوجب التكرير في الاصح بخبر الدعاء ومثل فضيته ولا بأس حسن لما اريد اما على
التوقيف بانه غير جامع مع ورود هذا المنع عنه وقاعدة على نقيضه وجوب الرفع والتكرير
والتكرير ومن تجربة اشار في نقض القاعدة لانه لو كان لا تفصل كما حيث لم يكرر في
جاءني ما زيد ما نون بالصرف عن الظاهر اما تقدير مضاف ان اشتراك في حمل مع
الاضافة في الصورة كما مر فيه ظهر الابهام وضح الاحسن على توهم المراد به على الاصل
بغير هذه فضيته ظهر بحيث لا حاجة الى تكلم عاريا من مثل ولا مثل ولا مثل ولا مثل
كرة تاء بل بصفته تأمل ومرجوا بامن اي كم العدل وعلى التقدير بين التنوين
ع اللام من هذا اللام اي بقصد التنكير فقال لا رجل ولا صعود لا امرأة قيس لا ابن
فتح اللام عاريه اضافة لا تنكير عبد الرحمن وعبد الله لانه لا يجري التعريف الرحمن
والله في صورة الكثرة اذا وبدليلا تو كان ان تفصل كما نه بتبع لا تنبيح لكن فعلا
وعلى ان الاول على الفصل بتضايع والاصول وبنا بتبع لا تنبيح ان لا تشاء ان لكن فعلا
تفعل كما يستعمل في نحن لا يبغي لكن ان تفعل كذا وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله حيث
اوجه حق هذا البيت ان يذكر بعد بيان جواز العطف على اللفظ وعلى المحل لان بعض

وجه به سمي ظاهرا بمعنى ان له مزية انتصال بقوله فان كان مؤولا فهو شبيه على ما
سنبينه لان فيه توضيح المراد به وضبط الرضي العلة بقوله اي اذكرت للاضافة ان
عقيب الاضافة بالضمير بكمرة وبعد فصل فيه مثل لرجل في الدار ولا امرأة خارجا الا ان
يقال لكن الضمير في حكم المتصل لانه عائد الى ما اضيف اليه فان قيل لم لا يكون
النصب الثاني في معنى فتح الاول وفتح الثاني في قوله ونصف الثاني في عطف على
فتح الثاني المفهوم من فتح الاول على ما يجيء مبينا في قوله ونصف الثاني
ورفعه والعلم عند الله يكون تقدير جزء واحد مع عدد واحد بسبع تقادير والعاطفين العاطفين
بهما متغايران في معنى واحد اتفاقا كما ان زيدا وان عمرا واقا بان وكم زيد قد جزء واحد
لهما معنى واحد لانه في قوة الاثنين من الامرين فيكون كاسمه واحد اي حال فالاول فعاصر ح
الرضي والثاني في حالة واحدة والاول اهم رتبة ونفعا او نفع الاول مع ضعف ونفع الثاني
فرتب العكس نفع الاول بكونه يقع كثيرا وزيد الرضي ضعف بان الاتفاق اجمل الا الغلبة
لوجود شرطه وهو الكثير وكون تركه بين بان الضعيف على الاعلى الاستقلال و
ليس شاهدا يفيد انه على الاول في قوله فقد رد على الرضي حيث قال او جزآن
جزء كيفيات اللفظ في حقه وبيد الله جهة على ستة وجاهة لكن لك بيان الزيادة لانك
لو كنت فطنا تتوجه بادنى توجه واذا لم يذكر الا ان شبهه ليس الوجه الاخف لانتفاء ما
يمنع منه فتعين انه وكل الاختيار ان من الوجوب يقع ان يستقيم بان اذا وجدت
الجزء الثاني في ثاني حال سواء كان بيانا او الاعراب به واذا ان معنا ما الاتم
فلم يبطل معنى الشيء والجزء والشيء فليس الشيء يحقق في الضعف وكان القياس ان سيطل عمل
لانه انما الشيء كما عرفت واذا احتاج الى التعويض بان لا يطل به حوال الفاعل استغنى
عمل لانه انما يريد ابطال الاستغناء عن عامل وكان لك ان تجعل وجه التعويض انه انكر
الاتساس على الاتم التعويض وجاز الخ من حروف الاضافة والمذكور بعد الا هو لا
فعل مقدر وجعل سببه لان الشيء مستغنى عن الخبر لانه مع الجزء في شيء تمت و
منع حمل الاتم على عمل سمع ولا يخفى ان هذا انكار لا يشبه ان يخص بالشيء المحسن على الاتم
ما يجيء ليس وقد يجيء دخول ما باضافة شيء اليه كما بين هو لا شيء او به دخول حرف الجر
على لا شيء اي حرف كان كما كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت الا كل شيء

ونصب

رفعا نصبا كما هو مقتضى السوق وفسر الشارح المحقق لا طلاقه لانه لا يجوز في مثل الاول
الا الرفع وفي الثاني الا النصب على ان حال الرفع عند بعض جائز في الثاني ايضا والرفع
والنصب كلاهما احق بالمقام فكان من اعلى الاقسام والاعلام والعطف صوابه و
عطف انكر فاحق على الاتفاق وعلى الحق جائزا وعطف لمعرفة لا يكون الا على لا يجوز
نقضا واحدا وبالنظر لفظ الحبس لا لفظ الاسم لا يجعل عليه جعل اعرابه مثل حركة
البناء لا بناء وان لا يكون ما بعد الا خبر لما يكون بالاستقلال وقد
العكس حرام الجمع بينهما لا بالنظر الى المعنى فانه لم يكن الوصف في المعنى وقد
بشبه المعطوف والا يكون زيادة المعطوف في الاسم لا وبين وصفه بكيف قوله مثل الا اب
وهو ابنا على ان اسم زيد يجيء على اللغة البيت وابن بالرفع بمثل يحمل على الحكم فيه
عدم نظم على ترتيب اللف نشر مرتبا واسم بالعطف انعم من العطف مكررا لا وعدم الا
انه مثل عالم بكر رفعه لا لان مثال الحكم رفعا مستبق فان الا لم يكن لسبق والذي سبق في
من التوابع لا نقص لهم فيه لكن سبق ان يكون حكمها مع اسم لا حكما مع المضاف و
المضروب الاوجه الرفع بعد وضوح المعنى لانه تبين بهم لا واسما دون في حال ان يرفع
وقال ابن مالك وقليلا الصالح لعلي الا النصب والرفع والا تبين رفعه وان كرر
اسم لا المفرد دون فصل فتح الثاني او نصب او رفع وقال الرضي لا يجري التأكيد
المعنوي في اسم لا الجنس لاختصاصه بالمعارف واما التأكيد اللفظي فالاول كما يدل
على لفظ المتبوع وجاز اعرابه رفعا ونصبا بعد اذا لم يوصف ان كرر لكن اذا
وصف فانت مخير بين البناء والاعراب لانه بعد الوصف يصير مع وصفه وصفا
كما كان لهم طلحة فان وصفت فشئت فابن الاعراب به مثل لا ابا لك بالضم
دون ان يقول الا بالرفع لا اختصاص بهذا الجواز بصورة المعرفة به وهو مختص بالاب
والاخ من بين الستة وبالتثنية وبالجمع المذكر ان لم فلا والى ان يذكر لا الحال
ايضا ومقول ولا غلامي اشارة الى حصر في الاربعة والستة وكيف كان يجمع
ذكر ان لم على ما هو الرواية والمستثنى على ما يجيء المكتفى والاب لكن لك ان تقول
قائل ان قال الامر المكتوب جائز مع ان الاصل فيه اعرب بالالف فلم يتبين على ما
ينبغي فقيه مخالفتان لقاعدة الاعراب والاعراب بالالف ما هو المشهور

ولك

الجنس لكون الجيم من اشتاله ظاهر اذ في عموم النفي خروج فيه بخلاف لا النفي الجنس في الكون النفي الحال فتدبر وان خالف الرضي في ترجيح القول بكونها نافية مطلقا ومن قال من وجه دون وجه فحول الباقي في حيزها كما يدل عليه خبر ليس ويدل عليه ايضا ان آن وخبرها باق في محض خلته من اعمالها واعلم ان مشاركتها ليس لا تستلزم عدم دخول الباء والكف في التشبيه بما عرض لكن اشتهارها بليس اوجب ان التشبيه بليس اهل الحجاز يفهم عنه عبارة المتصل وهذا التشبيه يفيد ان اهل الحجاز في لغتهم اثبتوا الخبر في بعض النسخ وهو حسن زيدا وفي بعضها منتصبا خبرها والوقف على خبرها لا وقف بيان لان الحجازي لا يخص بالخبر كما ياتي بيانه في باب اشباه ليس لما فرغ من الخبرية والمنصوبية اخذ في الاسمية والمرفوعية فقال والحجازيون لم ينظروا عاملا في الخبر لم يكن نهارا ما حين لا اشتبه اذ ولو قدر الضرر لا يتوقف هذا الا اعتراض لكن يرد عليه ناخبه هذا الحكم بان لم يكن الخبر جامدا ان يجاء حين الاخبار عن الظرف والكوفيون يكررون ناقلا في لغة من الاشتقاق وجهلوا ان نصب الخبر لتقدير الباء الذي يزاد في الخبر وزيادة الرضي بان حذف الجار وابقاء عمله ليس بالقياس بل ان النصب بحذف الجار به نقل كان الجار بوسطة بينه وبين المجرور لا فصل مع الحرف وحذف الجار وابقاء عمله بان النصب بتقدير الجار بوسطة بينه وبين المجرور لا فصل مع الحرف وحذف الجار وابقاء عمله بان النصب بتقدير الجار سماعي وان في من وهي الرد سيدفع بان الكوفي كما يقول سماعي في خبرها واذا ثبت فيه رد على الكوفيين حيث قالوا منها نافية لا زائدة او تغليب على مراءاتهم كما قال الرضي واعلم ان يقولون بان نافية زيدت لتاكيد النفي والا فالنفي اثبات ان مع ما قيد الزيادة بقوله مع ان لا يزاد الا معها او ان النحاة لا يذكرون الحكم المذكورة الا في الرضي وفي الا ندل سيتبين في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة الا عمل ما بل هي حينها اولى واما الضعف من مالك النحاة لا يذكرون في كتبهم الا شرطا الا واحدا وهو كون معمولها نكرة بها كان او خبرا وسيبان هذه غاية ما وقع في جامع جامع ان على السبيل الشذوذ وجعل احمد جواز عملها عملها حينا ساداو انتقض النفي بان قيده انتقاض النفي بالا لانه لو انتقض لغير مفيد الا لا يبطل عمله فتقول ما زيد غير قائم بمعنى الا قائما وقد علم غير غنية فانه من فوائد ما يفيد نحاة ما لكن التقييد بالا ينتقض بالا

بالا انتقاض بلا بحق الاولا انتقاض بالا يبطل العمل في الخبر ووجه ما قلته والعمل في العلم ايضا لما سيجيء خبر المبتدا دون الاول او انتقض النفي الخبر فانه لو انتقض النفي البدل كما مر زيد شيء الا شيء لا يبطل عمل ما ولا يذهب عليك ان بطلان العمل بانتقاض النفي لا يخفى بما ولا ما تين بل كذلك النفي الجنس فلا عمل له في قولنا لا احد الا في الدار وما جاءني من احد الا كمال مع الانتقاض وكانه اوقعه فيه عمل ليس مع انتقاض وقد عرفت الفرق بين ليس وبين ما في ذلك ولا تقدم الخبر على اسمها خلافا للبعض في جواز العمل مطلقا او البعض في صورة تقديم الخبر الظرف قياسا على ان بطل العمل ولما كان قوله بطلت على طبق وهي لغة اهل الحجاز كما هو مقتضى السوق في صدر العلى ما هو مقتضى المقام اذ لا يتصح به المرام عدل الى قوله يبطل العمل اذ لا يبطل بتقدير ما ليس ظرفا او شبهه على الاسم المقدم على الخبر كما في زيدا لجر وهذا بالخلاف قوله كما في منكم من احد عنه خارجين وما هو بهم البتة عند في هذا البيت انه ميز اذا في خبرها واختلف في جوازه في خبرها التميمية واجازه الاخفش وصحيح في الرضي ستعلمه كما بانه يدخل على خبرها المكفوفة بان اتفاقا فلا يتبع قول ابن هشام على خبر ليس فلا عمل له بعد الانتقاض وقد يدخل على خبر ليس المبدا بعد الا وفي الخبر المنفي في باب ظن وقد يزاد في خبرها النفي فليس كما لا خير بعده النار وقيل بين يكفي في ورما زيدت في الحال المنفية وفي خبر ان المخففة قد يزاد بعد ليست وانه يزاد الفاء في لا فيقال لات اما على نفي الخبر او التانيث الكلمة فيختص بلفظة حين مضافة الى نكرة كزمان حين فاص وقد يدخل على لفظة اوان وهنا وعند الفراء يدخل على الاوقات كلها واختاره الشهيد وهذا وليها حين فقصد على انها خبر لا محذوفا اسم الكتاب من رفعه على انه اسمها محذوف والخبر لا يستغني عنه كما علم وذكر الحين فظاهر ان عوض عن احد هما وهذا كان حذف احدهما اكثر لانا وقفت موقعا واكثر الاخفش على اثباتها حينا واخذه على فعل محذوف مع المنصوب فلات حين مناص بالنصب عنده وفي تقدير لا اذ ترى حين مناص وجعل المرفوع بعد ما مبتدا لدى خبره

محذوف وهو ضعيف لان الاولى جعل لا عمل لها كما كان هذا الباب وقد قيل مشابهة ليس حيث صار على وزنه وجواز الرضي كون لا هذه النافية للجنس وحالات وان لا لكن لا الاولى وتنوينه ومنصوب توجيههم فمنهم من قال انه حرف جر مختص بالاوان وتنوينه عوض عن الجملة المضاف اليها ومنهم من قال انه مبتدا حذف خبره وتنوين عوض عن الجملة المضاف اليها ومنهم من قال انه مبتدا حذف خبره من اذ الات من اوان واذا عطف عليه الى لا على خبرها بعد جعلها حرفا جر واجب ليكون العطف على محل خبرها ولا وقيل جوازا فالاول وقيل بتعوم كون المعطوف عليه مرفوعا وذكر كثيرا ما سيقول عن العلى غير وقيل خبر وانكر الرضي وعبد القاهر العطف على الخبر هاهنا بانه عطف موجب زعم ان المبتدا المحذوف بعد العاطف فيكون عطف جملة على جملة لعدم تحويزه اعتماد محذوف خبرها ونيز بقوله قولها زيد شيئا الا شيء اذ لا يكون فيه تقدير الخبر بان عليه بطلت لا الا وية المنصوبة بلا علام والابواب المعقود لها الفيض اولى الاقدام في ملك شرح جنيد من الجبر وبرشحة من حزانة غيبك تخاذين من الانام والطالبين الكرام المتوسلين في ذلك بامام صلاة وسلام لا فضل من اوتي باصدق كلاما واحسن نظاما ثم من كل تمام الجر وبرت هو ما يشتمل على علم المضاف اليه المضاف مصدر بقي الاضافة وضمير اليه الى المشتمل في نفرج امران احدهما ان الجر وترشيحا على علم كون الشيء مضافا اليه لا على علم المضاف اليه على كون الشيء ان علامة كون الشيء مضافا اليه وضعا علامات الاضافة اليه عقلا فلكان يتبع المضاف اليه على ما هو مقتضاه فيستغني عن الاستحضار في تقويره هو كل اسم وثانيها انه يصدق على حرف وحركة الاعراب كما قيل وعلى كل جزء من الكلمة المشتمل على حرف الاعراب فانه كحرف مشتمل على الاعراب وسيبقى ان يراد بالمشتمل الصالح ليخرج التوابع كما اعتبر في سائر التوابع والكان تقول كيف تعريف الجر وترشاله للتوابع ولا تخذ وتوسعي ان ضبط الجر فرع ضبط المضاف اليه لانهم اشتغاله بالتوابع والامر فيه بين اذا لكن صدر الضبط بقوله منه دون اما تنبيها على انه ليس بمقصد لهم وتعريف الجر وتمثيل الجر بضرب حرب جر ورام يشتمل على علم المضاف كما انتفض تعريف المضاف بقوله الذي يجيء بعده على اللفظ وتعريف المرفوع بجيء جيء كما دون الذي

النسبة وهو جانب عن التنوين ولو رضيت بالاجناس عن النظر الدقيق
لجلت التنوين بمعنى جعل الاسم ذا نون سواء كان نون تنوين او نونا بانية
وعرفت بكل بأحسن الوجوه والضارب لرجل والضارب لك محل يعرف بالارادة
او الذي يكون في مقام جزء التنوين بواسطة النسبة بسبب تقدير حرف الجر
مع ذكر الاسم منه في وقوع فاضاف وقع فيه الاشراف وهاهنا صعب جدا انه لا
مدخل لحرف الجر في الاضافة اللفظية فكيف تتوقف اضاف اليه وقبل الاضافة
المعنوية ولكن دفعه بان ارادة حرف الجر للمعنى لا يقتضي صحة معناه في تقدير صحة
قبيل المضاف والمضاف اليه اللفظي حرف جر منوي للمعنى لا ارادة المعنى فلا يجوز
ان تقدر باللام ومن فانها مما يراد ان دون في شأبان في مقام الاضافة دونه وجه
التكلف تقدير حرف الجر جعل عاملا دون المضاف فنحو جعل المضاف عاملا كما
هو مذهب البعض لا يستغني عنه وقد اختار المحقق كون العامل حرف جر قدر عليه
بقوله مراد فهو ايضا من جر المراد فيما تقدم عن شمس الحاد وبهذا اندفع ان جعل
العامل في المضاف اليه اللفظي حرف الجر شكل اذ لا حرف جر وكذا على مذهب من جعل
العامل في الاضافة اذ الاضافة ستقرر لا تقبل عن المضاف جزء الاضافة ولا يخفى
انه يخرج من توهم ان المضاف اليه الذي حذف المضاف واقيم هو مقامه كواو اسأل
القرية وضربت ضربا اميرا لانه ليس حرف الجر بهذا المقدر مرادا في العمل الا ان يتكلف
و بتقدير جزء كاشتغال اخره باعراب توارد عاملين مختلفين على معمول واحد
انتهى ذكر هذا المضاف من ذا ان ثبت اذا من السبب فيما عنه الواو سماعا عن
غيره قال الله تعالى واقام الصلوة وقالوا ابو عذرنا قال ابو عذرنا لكن اقتصر الكبر
القدرة البكاء والتقدير على جواز الحذف من ان واذا فرض قال الله تعالى ان ارض
توبت كذا ذكره الرضي في بحث الاضافة اللفظية وهل ان الاضافة بتقدير حرف
الجر معنوية او منسوبة الى مضاف اللفظ اطراد ثمرة ما اليه من التوقف والتخصيص او لا
فائدة في المضاف لانها تحمل التوقف والتخصيص في المضاف لم يكن له قبل الاضافة
واللفظية منسوبة الى اللفظ او فائدة من التخفيف ان لفظ المضاف دون معناه
اولا وان دون صفة التخفيف اللفظ من غير حصة من له قدم المعنوية نظر بود ارشد وان لا

مصدر فان مصدر ابن المضاف معمول المصدر بن معمول من حذف ان او الى اللام الاختصاص
حصة دون الغلبة وان كان المضاف معمولا للمضاف اليه كما في دحان الدار فما هذا الحصة
المضاف براد بها مضاف غيره على ما في الرضي فبشتمل الام المعنى لكن استثنى الاضافة
الاختصاص للام حصر فيما يكون بينه وبين المضاف عموم من وجه فان قيد في بعض الى زيد
جاءوا من وجه صدق فلان الجنس جاء في هذا الجنس في هذا المقام وظرف فيما يكون
المضاف جنس الصفة اليه من غير عكس لكون الاضافة لغير اللام نحو جميع القوم وعين زيد
طوال سيناء يوم الاحد وان لا يصح ان يقال جميع لقوم وعين زيد او قال بشيء جاء
سيفا رف في قال بعض بشيء قال هو وجعل هذا غير شكر لاستقال شكرا استماعهم
او بعض من الشيء دون البعضية وان كان اضافة البعض الى الكل نحو قام فقه او قام
بعض فقهه وقد لم يكن زيد بعض من عالم بعضية ان اضافة لم توضع لو كاضافة
من الاضافة الا اختصاص اليه زيد ولا ان الاختصاص هو الجزئية والحكمية فانه يوقف
من جانب دلالة الاختصاص في جنس المضاف ويبقى في طرف في بعض الشروح ان الاضافة في
فقه قائم زيد بمعنى قائم فقه زيد بمعنى ان يقيد جنس المضاف بان يكون اصلا
للمضاف فيه بحيث لان تقدير من فيما يكون تقدير هو يكون المضاف اليه جاعلا صالحا عن
المضاف على ما صرح به السيد بعد الاضافة اسم العدد الى المعدود وكيف من وجوه العدد
ليس اصلا لام العدد والقائم فقه اضافة العام الى الخاص والمضاف اليه فيه جزء من
ان بيان المضاف بالمضاف اليه لا يطلق الا حصة من المضاف اليه فيه جزء من

هذا الموصوف بالموصوف مثل مسجد الجامع الطيب وغلام جارية المسجد الجامع ان لم يحصل
التخصيص الاضافة نحو موصوف الاضافة للتخصيص وما بقي ما اشتكلم فيه ان شاء الله في فصل ما يجب
به مخالفة المضاف لما اضيف اليه في الاعراب والبناء وجانبا القول في وصوفة الاولى وبقية
الحق حسان وان كان الكلام في ان المراد المسجد الجامع وجانبا القول في الصفة الاولى والبقية الحق
وتوجيهات وبين علما قال الصفة نعوت ان الجامع وصف المضاف اليه اذ الوقت لانه كان المسجد الجامع
كذلك الوقت بخلاف القول المضاف اليه الجامع ان ذكر كان الجامع وهو الاولى اضافة
اذ التي يصلى فيها الجمعة اكثر من التي ليست كذلك وصوفة بالجامعة الحق الحقيقة
التي تثبت البقعة منها وعلى قال الرضي انما سوغ اضافة العام الى الخاص كيوم الاضحى ونحو مثلا
من الصفات الغالبة في المسجد فكان ذكر يكون بعضه كالظاهر الامر فكيف يريد بالمسجد الجامع فكان
الكلام بعيد اعن الاعتبار يصل عنه ذكره والكلام في بعد الموجب للعدول عنه وقال الرضي
تمسكا على ان عدة ان نية وشرح وقطيعة ونحوها اذا قصد جعل التغيير جزءا الكلمة بشرط ان المركب
الوصفي وان ثبات نية المقصود جعل الشيء اخر في مثال يكبر من قبيل اضافة خاتم فضة خاتما لم
يقصد بالكبر من ان اضافة كوزنه فضة للتغطية بل المراد جعل الشيء او التغطية بهما والا فالاضافة جمع
خاتم كوز من يخلع الباب ان يضاف اسم فاعل بمعنى الباب الا يضاف الى علم تقديرا لان
قوله الاوضح الا يضاف اسم الى عام في العموم اي الشمول بالقصد من الشخص فلا يرد ان قصد
من الطويل لكن يرد ان الخاص الشخص لا يضاف لتعريف بل حاجة الى نية حتى صح اضافة الى الخاص
كما سيأتي من مثل الاعلام وجميع ما مر بها المعاني واجاز الفراء اضافة احد الضدين
الى

الى الاخر تحقيق قوله لانه لم يتحقق التخصيص غاية فاولى ان يقال المراد بعدم
الفائدة في ذكر المضاف اليه لا عدمها في الاضافة وقال الرضي لا يضاف اليه كثيرة لكلام هم ولو قيل
قتلت اثنين من لا سمين في كل موضع فرق لا حتى الى قصد كثرة وهي كما يجب عن ان المراد بالمضاف
ثلثين كيف لو حتى ان لا يشكره فائدة الخالف وغلام غلام واب وابن ابن الى الا يجب
مع اتحاد المضاف والمضاف اليه في الوجود اتحاد المراد اضافة كما مر وذا المعدود في الف
الف غير ما هو المراد بالعدد في سكة في نظائره مما ذكر بخلاف كل الدراهم فان
الكل اذا اضيف اضيف الى الصورة بخلاف الكثير واذا اضيف الى الكثير يعني الكل واحدة والاشتهار ان كل
رمان ما كول كاذب وكل الرمان ما كول صادق وعين الشيء اي العين المضاف الى لفظ الشيء مثل
مررت برجل عبد الله والعين المضاف الى شيء اي شيء كان وهو المراد بخلاف لفظة اضافة اعم الخاص اضافة
في هذا التركيب في الشرح وهو الاصح ان لفظة الاضافة اعم الخاص الا انه شاع بين ذكر
راكب ويوم الاحد واشار الى وجه بقوله زمانه يخصص ان كلا من الكل والعين يخصص او
فان اضافة تخصيص فلا يرد ما ذكر بيان الغاية وقد اشار بيان الغاية الى انها معنوية لا يرد ما
خصائص ما قابل التعريف كما هو احب درس المقام والا يخفى اشكال في من الاوام وقد اختلف بين
اقوال بعض الرجال ان اضافة العام الى الخاص ما ان يتصور اذا لم يتصور الخاص يكون ذكر ذلك
العام فيه اجراء لسان زيد قال الرضي ولا يضاف الخاص الى العام لانه لا فائدة فيه الا تخصيص الايام
لا يقبل ما يعين الايام باضافة اي اجيب وقد يكون تخصيص الايام بالاضافة خلاف هو ضعيف وهو من
خصائص اضافة العام الى الخاص اضافة حق زيد يعني شخصه وعينه وشيء ما حيث اضيفا واضافته

وبعد اختيار وذ اصباح على صاحا التنبيه على كان الصباح وطيبه في كان اسم الصباح
خبره وليس غيره صباحا وقد ذكر الرضي فيها مسائل مهمة اقتدينا به في ذكرها الاولى
ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الضرورة بالظرف ثابت بحيث فائدة
وفي الشواذ قبيح منه بالظرف وفي غيره الشواذ قبيح منه في الشعر فقد اظهر ابن عامر قتل او لا
دهم شركائهم ليست بدال ان لا سم قد اجاز الفراء السعة ان ذهب اليه بعض الاصوليين
بكذا في المرضي وجعل التسهيل بالظرف مستقبلا بالمضاف غير ضعيف كذا ليس بساء كان
المضاف مصدرا او اسم فاعل الثانية ان حذف المضاف وجاء المضاف اليه مقامه جائز
اذا لم يلتبس وجاز في الشرح الاسبوع الا يوم الجمعة وقد يترك المضاف اليه على اعرابه نحو ما مثل ابيك
ولا اخيك بقولان وذكره ما مثل ابيك لا اخيك بقولان ذكر في رحم الله اعظاه
وغفر له يحتمل ان يكون الضمير على واو حرف ولا قوله لغة يريدون به رضي الله عنه والله
الا خرة على قراءة جر الا خرة فقد حذف مضاف ومضاف اليه من بين مضاف ومضاف اليه
نحو فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر فرس الرسول وقد يقوم المضاف اليه مقام
المضاف المحذوف في الاعراب كما مر وان ثبت فقال وجعت يده اي الوجع يده وفي نثر
وغفت زيدا اي اعينه اكتفاء حذف المضاف اليه وهو اقام المضاف مقام المضاف اليه
وذلك في ظرف الزمان ثابتة كقول بعده والكتبة كلوه قدم او شبهه الا الا
لخبر شرطا ان لا يكون معطوفا عليه الا اضيفا الى مثل المحذوف وهو حذف ما يضاف
على مثله وذلك اذا عطف على المضاف مضاف الى مثل المحذوف فقال قبله بعد يوم

ذراعي وجهة الاسد وكتبه باسم شيم عربي واحذف مع التنوين المضاف فيما سواهما وذلك
نافع وعين معطوف الاضافة وهو كنت ذا شق اصلا وسادا والواعد لازما ربي بيانا
لا بهلك قال ابن مالك لا يتقدم على مضاف مقول مضاف اليه الا على غير مراد به ابن خلاف لك
في نحو رأيته اقاما اول ضارب ويؤنث المضاف فتنبث مضاف اليه صح الاستغناء عن
مضافه وكان مضاف بعضه او كبعضه نحو قطعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت اهل اليمامة وقد
تذكر لتذكير مضاف اليه كقوله ذريعة الفكر ما يوال الامر مصين على اكتساب القوافي وضياف الشي بالشي
ملابسة نحو كوكبة وقد يضاف الى المؤكد اي المؤكد كوكبة يوم يوم وليلة ليلة ومن امثلة
ضبط الالف الازمة الاضافة منقاعة منقاعة خوف ان شمة فان كنت منشوقا فغير منشوق فعليك
بالتسهيل فان فيه التكميل مع التمام واذا اضيف اسم العين الصحيح العين لغلام التي
لا اسم الصحيح عليا بوجه بيان الرضى قبل ما لين في آخره حرف علة ويرد عليه انه ان اريد الا
خرق في المحال يلزم ان يكون ماضي اسما صحيحي وان اريد الآخر في الاصل يلزم ان يكون به
دوم غير صحيح ويلزم اختلال القول في بيان ما ذكره في هذا المقام وقال الرضى ما حرف اعرابه صحيح
وقد يلزم ان لا يكون فظ وقد ولدن الى غير ذلك صحيح الا ان يقال آخر ماضي الياء لان الضمير
كان ثابت او يقال المراد بحرف الاعراب ما يكون محل اعراب ما على تقدير الاعراب وبعد ذا به
من ان يراد باسم الصحيح اعم من الاسم الصحيح حقيقة او حكما حتى يدخل فيه ضارب وعازب و
يراد ان قوله وعلى به مستغنى عنه لدخوله في الاسم الصحيح حكما والاولى به من ان يراد بالكلي به
اعم من التحقيق والحكمي ليدخل فيه نحو يضرب واخره الصحيح يأتي آخره الحرف كائن على آخره

في الجملة او بقي بعض احواله الباقية بيانه وعلى الى تقدير بيان المقطوع عن
الاضافة استظر اذ لا ان يقال انه بحث عن المضاف من حيث انه اخره كما انف اخره في
حال الافراد وما الذي استظر لانا نهم لم يروا حالة احكمت فلا حاجة الى التقييد
فاحفظ وابق على الوجهين وقدم آخرا انه اجود من تشديد الياء اذ ما ورد الا مخففا
وهو بالحق به قياسا كما مر والاولى في قوله واجاز اكثر واحي وابن تقديم ابي وكانه رأى
لا يراد على طبق الاول وتقول لا اظن وتقول كين حي وهي لا وجد لك ولا نه واحق في
حكم الغير الصحيح والحاجة الى استثنائه لا ان يقال صرح به المبرد على ان يعيش وابن
مالك حيث نقلا عنه التشديد بقي لا ارى بعده هو الا ظهر اذ لا مسوغ لتخصيص الراجح بالقياس
على الغالب وجاز لم يقل ويقول نعم لكن الكثير هو ذكر يقال في السابق وذكر ما يقول
هنا في ابي الاكثر ان في اكثر الاستعمال وفي تقلب الواو والتي هي عين الكلمة ياء
اصل ثم فرقه كشي لا كونهما واوا ولا دليل على حركة بخلاف اخر واب فان
الجمع على افعال في غير مثل العين السليم حركتها واذا تطرفت على صيغة يجوز لا انقلاب نحو ربي وارى
قطع نحو من الاسماء السبعة بجواز الاضافة لغير المذكر ضعيف مختل والمراد القطع عن الاضافة لا عن الاسم
قوله الى ياء المتكلم كما ينبغي وانع هذه اللغة ان الاعراب بحروف ثمانية وهي الثلاثة المشهورة وجاء كيد مطلقا او
في حال التثنية وهي خفية فتقول جاءني اخوك وعصا مطلقا وكذا يد مطلقا واب مثنى غير الخامسة وفم
وهذه هي اللغة الفصحى وهن والفصيحة فيما ذكره بعد قوله لعدم شهرة هذه اللغة اذ لم يذكرها الزجاج ولم يعد
الا فاضل الا اسبع الاسماء الستة واخل كلمة بعد الفوقاني واما كسر نون نوه فحي في الشهرة المعتبرة

وهم مشتركة عليه بقوله وفتح الفاء منها الى من الضم الكثير فالضم راجع الى ما يخطر بالبال من ذكر الفتح والاولى ان يقال
من البدايع كون الفم كمد لوا ابدل بين الفتح والضم الكثير فهم قليل منشأه كونه ذا ثلاث احوال ثلاث في حال الاضافة
وان الفتح لازم في حال الافراد كانه يكبر الهم الذي عوض عن حرف العلة من حكمها فانه ذو ثمانية والف اولى
وبا فرق وفي عشر لغات ثلاثة اخرى مشتركة الثلاث مقصورات مطلقا وثلاثة اخرى الزام الهم مطلقا مع حذف
اللام وثنتين اخريين تشديد الهم مضموم الفاء ومفتوحها مطلقا والعاشرة نيابة الالف والهم في اخوابه كاتباع فاذا واتباع
عين امرء واثنيه جاء حم فشل مع حذف ذو وعصا مطلقا ان في حال الافراد والاضافة والاولى ان يذكر تلك اللغات على
ترتيب فصاحتها فجاء ذا جاءني ذو مال ورأيت ذا مالا ومررت بذي مال وجاء ابن مثل
مطلقا وذه وذي وذا ثلاث ثنت لانه كعصا مطلقا وهذا هو الشهور المذكور في المتن لا يضاف الى مضمر وقولهم اللهم صل على محمد
وقد يضاف الى مضمر لا يطرد عن الاضافة الى غير مضمر كقوله ذو زنباع فرقه هذا كذا في الارض وسيتفاد منه ان المراد بالاضافة في قوله
وذو عدا الى المضمر لا يطرد عن الاضافة في الرضى الذي ذو ياشاذ التوابع جمع تابع ولا يجيء عاقل الصفة على فواعل بل فاعل
بهم فيجمع لا على القلة بهم ولا على الكثرة بهم فوقات والمفعولية بهم وهو الحق في نحو هما كوكبا صفات
في الاصل صفت وسكنت في الاصل وهو الاصح من كونها صفة مشتقة في التوابع ما هو تابع من الصور وهو ما كان لزوما بحيث لو زيد به ما
في الذكر شيء غير التوابع ما لا يجيء الا بواو بعد ثمان في الترتيب بشمل الفاعل لانه ثامن في الترتيب لعامله والمفعولات كلها
لكونها ثوالي للعامل والعامل والاخبار بالنسبة الى المسند اليه اخر فيجيء قولا باذا ليس ما تابعا حاف ان يبقى في الاعراب
لكن شاذ دقيقة اختفت عن الاكابر فاحفظه عن البدايع الجديدة وهو ان المراد باذا ليس ما تابعا من الاعراب
سابق محقق او موهوم فالتابع يخرج عنه ما لا سابق له اصلا كالمبتدأ والخبر في نحو زيد قائم ابوه فان ابوه تابع لا سابق له
كونه مجرورا وهو الذي يدرك مع كونه مقصودا بالتوهم الخبرية فانه في موضع يمكن فيه جعله خبرا بان يقدر في الاسم

لا يجوز الصفة في قولهم جحر ضب خرب بجر خرب مع انه صفة للجحر المرفوع لان ذلك قد اغتفر بسبب ظهور الجوار كما صار
رفع كسبب ابتداء تقديره الموضع اكثر بزيادة الباء واخرج ما بقي من المعرب باعراب سابقه من غير التوابع بقوله من جهة واحدة
واشكل على الرضي ذلك الاخراج لان جهة واحدة الاعراب اما كون الشيء عمدة او فضلة او متوسطا بينهما وكثير من الثواني
يشارك سابقه في الاعراب وجهته من هذه الجهات كمفعولي ان لعلمت واعطيت والحال عن المفعول به واجاب بخصوصية الجهة
لا نوع عام لها فالصفة لكونها صفة واعراب المتبوع لكونه فاعلا او مفعولا به وخبر الحال بغير ذلك واجيب تارة بان المراد
من هذه الجهة المقتضي ومقتضي اعراب التابع هو المتبوع بخلاف غيره فان العامل في زيدا العاقل مرفوع لفاعلية متبوعه وكذا
في نصب المفعول الثاني في باب علمت المفعولية الاول بل بمفعولية نفسه فيه انه يلزم ان يكون اعراب الصفة والحال بمعنى في
متبوعه لا لحال مخالفة ويكون لمعنى في متبوعه واليمين الاولى بعده وتارة بان المراد بالجهة الواحدة العمل وعمل العامل في التابع
والمتبوع على واحد لانه ينصب العامل اليهما انصبابة واحدة بخلاف غيرها وهذا لا يصح في المعطوف على مذهب من المراد
جهة لان عامله مقدر عند البعض وحرف العطف عند بعض او الاول بواسطة حرف العطف ومما يشكل اشكالا لا ينحل
وروده كجاءني القوم رجلا رجلا فان اعرابها لكونها حالا فان قيل هو ليس باعراب سابقه بل باعراب المجموع قيل يلزم
ترجيح بلا مرجح ويشكل نحو جاءني القوم رجلا فرجلا وثم رجلا لانه يلزم ان لا يكون فرجلا باعراب سابقه ويشكل ايضا نحو
حسن بحسن فانه ليس من التوابع لان الالف لا يدخل في التابع ولم يضبط منهم لغاية احكامه وشذوذه
النعت وسمي صفة ايضا عرفه في التوابع المتداول والنعت الوصف في اللغة بمعنى على ما في الصحاح والقاموس والنهاية
الجزرية جعلت النعت اخص حيث خصه بوصف الشيء بالحسن وذكر المحقق في شرح المفتاح ان الصفة معنيين عام وحاصل
على ذات باعتبار معنى هو المقصود ايجابا كان او التي اي خبرا او استئنافا ومقتضى هو بالتابع وهي التي مادكره
صاحب تلخيص المعاني حيث قال في بحث القصر المراد بالصفة في هذا الباب المعنوية لا النعت النحوي فدل كلامه على ان

شمول

شمول الصفة لخبر المبتدا والتمييز كونه تابع حيث جنس للنعت يدل على معنى في متبوعه اخرج به الخصل التوابع كما اورد عليه الرضي
انه لم يخرج عنه الحي زيد علمه وجاءني القوم كلهم ونحن نقول لم يخرج عنه تابع او على المعطوف لا على كون المتبوع حامل لركن
الخبري كونه مقصودا بالنسبة وان كان يدل على ان المتبوع ليس مقصودا فيه ولا ما ذكره والبدل يدل على ان المتبوع غير مقصود
بالنسبة وعطف البيان يدل على ان المتبوع هذا الامر المعين ولو قيل المراد الدلالة المقصودة وشيء من تلك الدلالات
غير مقصودة قيل يخرج عن تعريف النعت النعت الكاشف المبين لمعنى المتبوع كالجسم الطويل العريض العميق فان المقصود فيه
بيان معنى الجسم الدلالة على معنى فيه والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تأكيد معنى المتبوع لا الدلالة على معنى
فيه ويرد عليه انه خرج به الوصف بحال المتعلق نحو رجل حسن غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام الذي الرجل
ثم قيل ينبغي ان يزاد في التعريف او متعلقه ولا شبهة في ان الاولى عدم الزيادة وغاية توجيه التعريف ان المراد بمعنى
في المتبوع اعم من معنى فيه تحقيقا او تنزيلا والوصف بحال المتعلق تنزيل حاله منزلة حال المتبوع قال الرضي وقد يجعل
حال متعلق الشيء وصفا له لذلك الشيء لتنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل مصري حماره لحصول الفائدة بذلك او الحق
المراد الدلالة على معنى في متبوعه اعم من دلالة الوصف وحده او مع ضميمة المتعلق ولا خفاء في دلالته مع المتعلق على
حال في المتبوع وان سمي وصفا بحال المتعلق لجريان الاعراب على ما يدل على خلاف المتعلق وانما سمي الوصف بحال
الموصول مع ان كليهما للدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامهما مطلقا قيد للمطوق اي كائن في متبوعه كونا مطلقا
غير مقيد بزمان نسبة حصول لموصوفه في الكلام وقصد به اخراج الحال اذ الحال يدل على معنى كائن في ذي الحال في زمان
نسبة حصول له لان الحال ان تقدم والمتبوع مع نفيه اخراج الحال به فهم صحيح انها قال بذكر البيان مدلول الصفة
بحيث تتميز عن مدلول الحال اذ هذا التعريف للصفة بتعيين مدلولها بقوله مطلقا وان كان مستغنى عنه
لتمام التعريف لكنه يحتاج اليه في تعيين مدلولها الذي قصد في ضمن التعريف ولا يخفى عليك انه يخرج باقي التوابع

عن التعريف لدلالتها على معنى كائن في متبوعها كونا مقيدا بزمان نسبة لمتبوعها وفي بعض الشروح ان قوله مطلقا قيد
الدلالة اي دلالة مطلقة غير مختصة بمادة فخرج به جاء القوم كلهم والجنس زيد علمه والجنس زيد علمه
فان دلالة هذه التوابع على معنى في متبوعها مختصة بمادة حتى لو قيل الحي زيد وغلامه وجاء زيد والجنس زيد علمه
انتفى الدلالة وفيها عرفت من ان كل تابع يدل على معنى في متبوعه وانه يخالف ما حمل المصنف عليه وانه لا يناسب هذه اللفظ
مطلقا انه يتقضي هذا التوجيه بنيت مطلقا وما قال بعضهم انه لا يقول احد انه لا فائدة في وصف الشيء لانه اما ان يكون
الخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة فلا فائدة فيه لحي طرفا ودلالة النعت على معنى في متبوعه تعرض لبيان فائدة
وان كان مع من هو جاهل فلا فائدة فيه ولذا لم يستوف بيانه وقد ساق الكلام مساقا يفيد انها هو الغالب مع تمكنها للفوائد
وما هو ان ذلك لو فائدة تخصيص وهو تقليل الاشتراك في النكرات او توضيح وهو رفع الاحتمال في المعارف
هذا هو المصطلح النحوي والاظهر في مشترع اجتماع الفائدتين كما نبه عليه بلاده الفاضلة والاشية يكون
فائدة وصف المعرف بلام العهد الذهني التخصيص نحو امر على اللئيم يسبني ونحوه يتوقف على انشائها الا حيانا
ما بين الفائدتين مع ما يعده نحو وقد يكون لمجرد الثناء وهو بيان صفة الكمال وهو الاشهر مقابلة المدح مع الذم
او الذم وهو بيان النقص اذا استغنى الموصوف في نفسه عن الوصف او التأكيد وهو فيما اذا اشتمل الموصوف
على الصفة نفسها او الترحم نحو نفخة واحدة اكد الوحدة لدفع توهم كون النفخة الجنس لان الاسم اي عل التجنيس
والوحدة او باعتبار اي الوحدة وذلك ان الوصف المؤكد بلا اشارة الى ان المقصود التثنية نحو وقال الله لا تتخذوا
في الارض ولا طائر يطير بجناحيه لا فضل بيانه في الاصول وفي بعض النسخ ولا فرق بين الا يكون مشتقا او غيره
الكوفيين والافلا شبهة ان الاصل ان يكون مشتقا او غيره غير منسوب وصفه الاسمية كالاسود والادهم
وصحق فانه لا يوصف به لغلبة الاسمية ولا يخفى ان صاحبه وغيره لان بين بطلب متعدد او فيه ردا على سيبويه حيث

لمشترط

لمشترط الاشتقاق فيه دون الحال وجوز جاءني زيد اسدا ولم يجوز جاءني زيد الاسد وعلى سائر النحاة حيث او
جبوا الاشتقاق فيهما معا والاظهر فرق بين الحال والصفة كما تقتضيه مذهب سيبويه والا لاقتضيه عدم
تقيد المصنف بحال الخبر المشتق وتقييد غير المشتق في النعت بقوله اذا كان وضعه لا ظهر ان المراد بها
لوضعه اعم من الوضع الشخصي والنوعي اذ لا نكر اذا مررت برجل عدل الغرض انه اي لغرض فائدة
المعنى اي القائم بالغير عموما اي وصفا عاما يعني عموم ذلك الوضع جميع مواد استعماله مثل تميمي يعني يا بيان النسبة
سواء كان غيرها النسبة كما هو الظاهر من العبارة او بغيرها كي يحكم اذ يقال على ما تقتضيه الدراية لكن
يشترط ان يكون على معنى النسبة بخلاف قرشي وكوفي وذي مال بمعنى صاحب اي فرو جا مع ذات وذوات
وذواة وذو ودوان بمعنى فروع من فرو عامن او ذو او لا ومثل ذلك ذي بمعنى فطن وجر شأنه بمعنى
غليظ وصحيح بمعنى شديد وشمر دل بمعنى شريح وذو بمعنى الذئب والذي ونحوه من الموصولات المبدوءة باللام
وصل اه مخصوصا انه مثلا كحفي حواره الاشتقاق وهو فيما انها معاني وفيها سي اشار الى جهة
بقوله مثل مررت برجل اي رجل بريد به اي المضاف اي لفظ موصوفه او ما في معناه وكتيبا اعلام كرتانا
في هذه الصورة المستثنى بمعنى الكامل فمعنى مررت برجل اي رجل مررت برجل كامل ومعنى مررت برجل
اي رجل مررت برجل اي رجل كامل كذلك بقوله مررت بهذا الرجل ويريد به كل اسم اشير معرف باللام
جاء بعد اسم الاشارة فانه تفسير لحق منه اي وهو وصف الرجولية في الذات المشار اليه يلحق بالصفة اي الكائنة
بينة بمعنى ذات الرجل به بريد بهذا ابريد به اسم الاشارة غير مكان زيد فانه يوصف بالعلم المتان واليه او الى
الضمير او الى اسم الاشارة فان اسم الاشارة في هذا الموضع مستقل بمعنى المشار اليه فكانه قيل
زيد المشار اليه فيصح زيد بهذا او من القياس كل وجد وحق فانه يوصف بالمعرفة والنكرة او في الصفة

ان لفظ موصوفه بعينه ولا يوصف بالاسم الجنس فتقول جاءني الرجل كريم الرجل وجاءني رجل من الرجال
ورجل كل رجل الى آخره فانه مستعارة للكمال في الشرف او الزينة وتقول جاءني اللئيم او ليئم كذلك
اصل معنى كل الرجل انه جميل او الرجل حيث جميع ما فيهم وجد الرجل معناه انه غير مهزل في كونه رجلا وهو
حق الرجل لان غيره بالكمال رجولية ومن القياس وصف بهم الجنس بنفسه المضاف الى الصدق بجميع
او الى الستوفي فجاءني رجل رجل سوء او رجل صدق فان مع المضاف اليه زال ضرر الشيوع وجيء به
من القياس على ما صرح به الرضي فانه يرد كثيرا رجل غائب تبرقعيز ان وثوب دراعان وتسمية اهل النحو
صفة بعيد مستقيم على السماع وانما السماع في المصدر بمعنى اسم الفاعل والمذهب ان اسم المفعول كقولهم
هذا رجل رضى فانما يكون اذا كان المصدر لكل شيء كقولهم ثوب نسج اليمن وما هو كان شائع الوجود
ومنه ضرب من غير شائبة اذ الوصف بكيفية يشتد بها مشتق كقولهم رجل اسد لا شيء وجيء بها دال بعينه
وما شاء او صفة بهم كجيء شيء بجاز ان يمر بنا رجل يعول ان كان من الاسد او كالاسد وانما الوصف
الشائع ما هو صفة هو به كما ذكرنا صريحا ويستثنى سبعة عشر وسنذكرها جزء السابق وهو رأيا مررت
مررت برجل اي خيره وبرجل اخ لك او ابيه وكان نائبا من الحرف او المشتق فيه من العمل الاول
لا فيما لا تفيده بيان الوجه الاصح في النعت ان يكون موجودا بالفعل في الاصح خبرية نحو الله الذي
الاصح ان يكون مشتقا ويكون جملة لا بد ان يكون الموضع منه كجملة الصلة اما شائعا كقولهم الكمثرى
ضيقة مر وحلو كالمعرف باللام للعهد الذهني فلا يوصف النكرة الا الجملة بعضها فيها معناها
كما يوصف من المفردات الاشارة بلا تشبيه وخلو اللام عليه كمررت بالرجل هذا وخبر هذا
بالجملة الخبرية اطلق الخبرية الجملة في خبر المبتدأ انه يجوز زيد اضربه بلا تأويل بخلاف جاءني الذي اضربه

لم يتبع الصفة فيه موصوفها في الجنس بل يكفي ان يكون ذا من قولهم برد اشتد وثوب ثمال اما تقول هو صوف في الاول ما ثمال بعد
شوائل اي جماعة من الرجال والصفة في الثاني لان برد جمعة من الثياب وثوب جمعة من ثمال فان قلت جاءني رجل
قام ابوه وصف كالاشتقاق فكيف يصح ان يقال هو كالنفس وهو نفس الشيء قلت قامت الصفة فيه مجموع قام ابوه وهو صفة
بكمال الموصوف وهو كونه كيت قام ابوه بخلاف رجل قام ابوه فان الصفة فيه قام بكمال ابوة الصفة فيه
فلا تتم الجملة التي هي صفة الا بما هو حال الموصوف فيها وهو حال المتعلق فان قلت بقيت بقية الكلام في الاعراب بان
امكن تصحيح اعراب الاعراب بحيث يوافق الاعراب محلا كيف يستقيم تبعيتها في التذكير والتأنيث وتظاهر جماعة الاظهر ان
الجملة بعزل عن هذا البحث ومن هذا يتضح ان الانسب بتقديم هذا البحث على بيان كون الصفة جملة خبرية ومن
ان سر اجراء الفعل في احوال علامة ان تبعيته والتبعية ومن ثم ان موصوفه حسن قام رجل قام عامله فلانه
وصفه فاقدر من علامته ما جاز تقدره اعلم انه يتفاوت هذه الاشارة الثلاثة بكثرة الوصف وقلته والجواز والوجوب
لو كان هذا القسم من الصفة تابع الموصوف لكان التفاوت بكثرة رجل قام عامله فلانه واتضح الامر بهذا
التقرير اندفع ان لا نسلم كون حسن قام رجل قام عامله فلانه لكان متضمنا ولم يجيء ان جعل قوله
جاز تقدره فعلا مسندا فاجاز ان جعل خبر المبتدأ المضمر لا يوصف لا يوصف الا بالاسم بل بالوصف
والصفة اذا جاءت لا يوصف بها كاسم الاشارة وما لا يوصف لا يوصف كاسم الاشارة وما لا يوصف ولا
كالمضمر وان الصفة تجيء مبتدأ بها كما صرح به الرضي في باب الظرف وما لا يوصف لا يوصف كما لا يوصف به
لا يوصف به بأي وجه وان مثل ابن مالك بأي الصفة الى مثال موصوفه كمررت برجل اي رجل تماثل والعلم
انه لم يكن في نسخ عرض قوله لا يوصف به فاعتذروا بانه ترك لكمال تضح والموصول اخص اسماء اذ لا اخص
من المضمر فظاهر هذا الحكم منقوض بالاكثر من قولهم شتان ما زيد وعمرو اشارة فقيل المراد بالاخص والاعم ليس ما

الاعم على الاعرف والاعرف في التعريف فهذا الحكم مخصوص بالمعارف اعني الذي لا عهد بينك وبين مخاطبك
عليه بان يراد به مالا مزيد اختصاص بالتعريف يكشف عن هذه الارادة قوله وبهذا لم يوصف واللام لا
يدل من معرفة تراكب التعريف فيه نظير هذه الحالة وهذا يسيء ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم الاشارة
ثم المعرف باللام والمضاف في مرتبة المضاف اليه فلا يوصف المعرف باللام بالمضاف الى غير المعرف
باللام وعند المبرد المضاف اقتضى شرف المضاف اليه فلا يوصف المعرف باللام بالمضاف الى الاربعة وعند سيبويه
فيبين ان الاعرف العلم ثم المضمر المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو
اللام ثم الموصول وعند ابن السراج هم الاشارة ثم ذو اللام وفي اسماء ضم المتكلم ثم العلم غير المتكلم
ك وضمير المخاطب ثم ضمير الغائب ثم هم الاشارة ثم المضاف الى المعرف ثم الموصول وذو الاشارة
الاداة المضاف كالمضاف اليه فان يوصف على هذا بسبب صفة بل بدلا او عطف بيان وقوله الا
بشيء شيء على انه ان رجع الى المرتبة فيغنيه قوله والمضاف الى مثله وان اريد الى غيره فمن
كونه واللام التعريف لا يصح الحكم لصحة وصف ذي اللام بلام صول وما عطف من كسين ان كل ما و
شيء او ذي شيء في التعريف يقع صفة نحو ومكان المضاف الى المعرف كذلك بالنسبة الى اسم الاشارة لا يقع
لا يقع صفة لما احتاج الى بيانه ذكره هو لغيره الاستغناء عنه مع الاشارة الى وجه فائدة الاشارة
فقال الا التزم وصف باب بعد اداة وصف غير اللام لانه التزم وصف بترك اللام لانه لم يلتزم
وصف فضلا عن التزام وصف غير اللام ولا يخفى ذكر الالتزام من كلمة ان لانه فضل يجوز الاتيان فيكون
قال ما التزم الا الاتيان والالتزام بترك اللام متقوض بجواز وصفه بالموصول الذي هو اعم من اللام وجوابه
حصول واقتضاء اتيان باب بهذا ذلك في غاية الاتيان وتكلفوا في بيان التوسل في ازالة الاتيان بالمضاف

الذي توسل في زوال ابهامه بالمضاف اليه كالسؤال من الغير والاستفادة من المستعير وهل يتوصل مطلق في الكلام
سواء كان موضوعا لوضع المعنى ام لا اختلف فيه ذهب المص الى الاول كما اتضح من قوله فيما سبق مررت بهذا الرجل
وابن مالك الى اختصاصه بالموضوع لوضع المعنى وحكم بان الرجل في المثال المذكور بدل او عطف بيان لان من اجل
ان وصف باب هذا الرفع الالباس ضعف مررت بهذا الابيض لضعف ذلك الرفع فيه بخلاف ليست هذا الابيض
لان الابيض خصص بالثوب وحسن مررت بهذا العالم لبقي مباحث مهمة كثيرة النفع ما رايناها من بيانها منها وحدة
الوصف مع تعدد الموصوف فان كان العامل واحدا او المعمول المتعدد مذكورا بطريق العطف ولم يكن
المتعدد مختلفا بالتعريف والتنكير يجوز وحدة الوصف نحو جائني زيد المنطلق كما يجوز جاء زيد المنطلق وعمرو
المنطلق فان اختلف بالتذكير والتانيث او بالعقل وعدمه غلب العقل والتذكير نحو جائني زيد وهند العاقلان
ورايت رجالا ونوقا سائرين وان لم يذكر المعمول المتعدد بطريق العطف لا يصح وحدة الوصف فلا يقال
اعطيت زيدا الغلام العاقلين ولا ضرب زيد عمرا العاقلين بل يقال ضرب زيد العاقل عمرا العاقل او ضرب
زيد عمرا العاقل العاقل بنصب العاقل الاول ورفع الثاني وهو الاولى من العكس لئلا يقال صفة بينه موصوفه
وقال هشام وثعلب يجوز الوصف في اشباه ضارب زيد عمرا العاقلان بناء على ان زيدا وعمرا كلاهما فاعل
ومفعول معنى فهما في حكم المتعدد المعطوف على المعطوف بعضه على بعض الا ان هشاما يرجح رفع الصفة تقديما للفاعل
وثعلب يسوي بين الرفع والنصب وان كان العامل متعددا بالتكرير نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان جاز
وحدة الصفة وان لم يتعدد بالتكرير وكان متحدا في النوع والمعنى وكان احدهما معطوفا على الاخر وكانا
في الاسم ولم يختلفا تعريفا وتنكيرا جاز عند الخليل وسيبويه وحدة الوصف نحو جائني زيد وذهب عمرو الظريفان وضربت
زيدا واكرمت بكرا الظريفين وجائني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان والمبرد

والزجاج وكثير من المتأخرين زادوا الاشتراط اتفاق العاملين في المعنى ولا خلاف في ذلك فقد ابوك الكريمان
وغلام زيد وغلام عمرو والكريمين والكشي اجاز وحدة الوصف وان اختلف العاملان والعمل معا اذا
تقارب المعنى نحو ضربت زيدا وهربان عمرو العاقلان الانهما يتابان معا وفيما امتنع وحدة النعت يجوز
الوحدة مع القطع عن المتبوع وسيعرف معنى القطع ومنها وحدة الموصوف مع تعدد الصفات الغير
المجتمعة في محل وهو ما اذا كان الموصوف جمعا لكل جزء منه صفة فتقول مررت برجال ثلاثة رجال شاعر وكاتب
وقارئ فان خلا بعض الاجزاء عن صفة لا يصح نعت البعض فلا تقول جائني ثلاثة رجال كاتب شاعر
بل ترفع كاتب وشاعر بتقدير منهم كاتب وشاعر فيكون الوصف مجملا ومنها قطع الصفة لجملها على المقدر
اعرابا بان تنصب او ترفع وشرطه ان يكون للمدح او الذم او الترحم وقد يكون للتشنيع نحو برة
الا يعجب على تنصب الناصب المرفوع بتقدير المبتدا الضمير الى جهة المنصوب بتقدير اخص او نحوه
امثالها من المدح والذم والترحم ولا يجوز اظهار هذه المقدرات اصلا ويجوز مخالفة المقطوع المتبوع
تعريفا وتنكيرا او لاكثرة قطع النكرة ذكرا لو او الاعتراضية نحو هذا رجلان سعا وفقا للمقلد او جاء
قطع المعرفة ايضا بالواو وان تعدد ذلك النعوت فلك قطع الكل والبعض ويجب تقديم غير المقطوع ومنها
انه قد يقع الوصف مصدرا او اسم مبالغة مكسر نحو قوله تعالى وظل من يحموم لا بارد ولا كريم و
قولك اسيرا اما شديدا او اخر شديدا ومنها ان حذف الصفة كثيرا اذا علم ومنها ان حذف الموصوف
في غير موصوف بكذا والظرف في غاية الكثرة الكثرة وكثرته في موصوفه بعدها اذا كان نصبا لحا
ذكرا اذا كان قبله مجرورا بمن او من نحو قوله تعالى وما من الا له مقام معلوم وفيما سواه ذلك لا يكون الا
في الشعر نحو انا ابن جلا ومنها انه اذا اجتمع من الاوصاف مفرد وظرف قدم المفرد وافراد الباقي

في الاغلب ليس بلازم المؤدد بواجب بخلاف البعض غفل عن قوله تعالى هذا كتاب انزلناه مبارك ونظايره و
منها انه يجوز اجراء صفة المضاف على المضاف اليه اذا لم يكن اللبس تنبيها على انه الجزء بلا انكار هذا جحر ضب
خرب بجر خرب وهو مجرور لا القرب لكمال الاتصال بين المضاف والمضاف اليه حتى انه قد يضاف المضاف
اليه الى ما هو المضاف ان يضاف اليه فيقال حب ماتك ولبس لكل الا بجر واشترط الخليل يوافق صفة المضاف
للمضاف اليه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فلا يجيز ذلك في هذا ان جحر ضب خربان خلافا لسيبويه
العطف اما مصدر عطف عليه او ساده تباعا لان دل بالعطف المعنوي بين طرفي النسبة او مصدر عطف
عليه بمعنى كرر لان به يكرر المتكلم الى طرف النسبة وقد تقدم تعريفه بقوله تابع مقصود بالنسبة ليس بمجاز
ويجوز وصلة القصد الا ان المعطوف مقصود بالنسبة اما قصد المدلول بالدال او اما قصد الوضع العقل
اولا ثانية وشيء منها لا يصح فالمراد بالنسبة اي تابع مقصود بالنسبة لكونه طرفا لها لان المعطوف في الكلام
كالمعطوف عليه طرف نسبة تامة او توصيفية او تعليقية او اضافية ومن جعل صلة القصد فقد انقطع عن
توجيه الكلام فلم ينقل عن سبيل الا اللام ويرد عليه التعريف نحو زيد العاصي فانه تابع مقصود بالنسبة
مع متبوعه لكونه طرفا في النسبة التوصيفية ولو خص النسبة بما عدا التوصيفية لخرج عن التعريف زيد و
عمرو الفاضلان على انه خروج عن صناعة التعريف بل عن صناعة البيان وبهذا يتبين ما ذكره المص وتبعه
الشارحون ان هذا التقييد يخرج من الاعتبار ما سوى البدل ليوجد عليه ولا يخل لجمع متبوعه يخرج
عنه البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه ولا يخرج عنه المعطوف بالواو والفاء وثم وحتى ولا وبل ولكن لانه
مقصود بالنسبة بالمعنى النسبة المرددة اذ احدى النسبتين ايجابا والاخرى سلبا كالمعطوف عليه
والمعطوف مجتمعان في النسبة مختلفان في القبول وغفل عن هذا التحقيق الفحول فوقعوا فيما وقعوا وجرموا

من سبيل اللقب واوصل يتوسط بينه اي بين التابع العطف وبين متبوعه احد حروف العطف وسيأتي ذكر حروف العشر
في قسم الحروف لما فرغ من التعريف شرع في بيان الاحكام واشار الى وجوب توسط احد الحروف العشرة امتاع من
ان الاشارة والكينونة للتبيين ما يوجب مزيد توضيح المعطوف وتوضيح كمال العناية او ان ما دخل عليه حرف التفسير ليس
عطفا كما ذهب اليه البعض الذي بل هو عطف بيان كما ذهب اليه الجمهور نحو قام زيد وعمرو ومثال اللقب بالنسبة مع متبوعه
فلا يكون زيد ابيضه وضعا في الكل وانما نصب بينه وبين متبوعه الانكار الا ان لا ينكر كذا متوجها كالنعت ايضا
وكان ان يحمل مثال الا انكار قال المص لا انه لم يقل العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لان الصفات بعضها يعطف بعضها على بعض كقوله الملك الكريم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله
بالسوء في بانه الى رشد الصابح في القائم فالايب فالصفة المعطوفة يلزم ان يكون معطوفا على متبوعه لانه يتوسط
بينه وبين معطوف متبوعه احد الحروف ان التوسط تابع المذكور لا يخفى اذا وجد ذلك اكتفاء لا يحتاج الى ذكر
الابدال ايضا يعطف بعضها على بعض نحو اعجبني زيد علمه وحسنه قال الرضي ينتقض بالصفة المعطوفة حد العطف لانها
تابع مقصود بالنسبة الوصفية مع متبوعه واجيب بانه من هذه الحيثية معطوف ولا باس بدخول المحدود في حد
بالقياس الى موصوفه وهو غير لازم وتكلف للمص جهات اخر لعدم الاكتفاء باحد ما انه من احكام المعطوف
ولا بوصف الشيء بحكمه وثانيا انه يتوقف معرفة المعطوف بهذا التعريف على معرفة العشرة فلا يحصل المعرفة الا
وثالثا انه يعرف من التعريف الذي ذكره معنى حيثية العطف فقد التزم ذلك في تعريف التوابع وهذه فائدة جليلة
للتعريف لا يرضى به ابدا واذا عطف على المرفوع المتصل بخلاف المنصوب والمرفوع المنفصل فانه لا شرط للعطف
اكد بمنفصل يعني شرط العطف على المرفوع المتصل التاكيد بمنفصل وهذه العبارة تشعر بان التاكيد شرط الشرط
قال الله تعالى اذهب انت وربك فقاتلا وحكم الاية فلا حاجة الى تقييد قوله اكد بقيد اولا

ما هو المتبادر ان الشرط سبب للجزاء فلتعلق سببا وكون الجزاء مشروطا فلت اذ كان الشرط علة غائية للجزاء يكون الجزاء
شرطا لوجوده في الخارج ويكون سببا الشرط المقصود ولهذا الغير الشرط في مثل الارادة فيقال في تفسيره اذا قمتم الى الصلوة
اي اردتم القيام وفي تفسيره اذا عطف على المرفوع المتصل اذا اريد العطف على المرفوع المتصل فاحفظ فانه مما يحفظ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ابطه لسببه ولم يتبع مطلقا والواو لم تلزم لعدم
كونها لمطلق الجمع ولا للترتيب ولا للمعية
كما مر تحقيق كلام المصنف وما نقل عن بعض
النحاة من ذكر خلاف في الواو فليس بشيء
بانه لم يجز خلاف الواو في الدار زيد والحجرة عمرو
فلا يلزم عدم جواز خلاف الواو في هذه المسئلة
بكون قبله الحكم بشيء في الجملة وانه لا يلزم
من امتناع عدم جواز
مع خلاف الواو جوازه بدون خلاف الواو ولا
جواز ان يقال الدار لزيد عند سيبويه
يحتمل ان يكون خلافا في امتناع مضاف الواو في الجر
وهذا مسائل ثمانية
الواو مع معطوفه فانه لا يكون الا بعد تمام الكلام
الثاني قوله ثم عمرو بالرفع فانه يجوز ان يكون
الثالث قوله ثم زيدا بالنصب فانه يجوز ان يكون
الرابع قوله ثم زيد بالجر فانه يجوز ان يكون
الخامس قوله ثم زيد بالرفع فانه يجوز ان يكون
السادس قوله ثم زيدا بالنصب فانه يجوز ان يكون
السابع قوله ثم زيد بالجر فانه يجوز ان يكون
الثامن قوله ثم زيد بالرفع فانه يجوز ان يكون

اسد زيد مالك والا يجز امر المتبوع بالمعطوف بالواو
في ذهن السامع بازالة غفلته عن سماع اللفظ او بازالة تردده في ان المسموع هل هو لفظ
الى فيه بكر بتحقيق او الى زيد فالمنزل اولى وهل
النسبة اليه بكر بتحقيق او الى زيد فالمنزل اولى وهل
عطفا وعرفا والا يكن ان تكرير امر المتبوع في المعطوف
عليه وافراد امر المتبوع في النسبة فان وقوعه جائز
لعلم تنزيل تردد السامع في ان السند اليه هو المجموع فيكون الكلام جملة او المسند فيكون مجازا الا انه شاع
وتهم بكره او التسوية في مقابلة قولهم في النسبة تكرار الشيء لكلامهم وكره واجب
انما يجب ان لو كان تكرير امر المتبوع لمطلق
من غير تقييد بكونه تاكيدا لما قبله وليس كذلك
بل هو تاكيد لما قبله من حيث انه متبوع
الرضي وتعرف التوجيه وجواب النحاة قصده وازالة البعد واستعمال العرب وانهم كيف وقعوا في ذلك الاستعارة مع القيام في ضربتك انت فوجهه بانهم لما قالوا في البدل ضربتك بالف احتاجوا الى ان يكرروا ضربتك
انت فرقا بينهما وليكون البدل المقصود بالنسبة احق من ان يكون بلفظ تحقيقيه عاملا فانه احق
من متبوعه لما مر والفرق بين هذا المنع بقيد مررت بك بك في مررت بك انت فتبصر وقال
ما قال وفي بازيد زيد لم يكرر ان تاكيد المنادى محكي بكونه مبدلا وجرى الى التكرير فيصح قولي في الالفاظ
كلها على عمومه او ان تاكيد اللفظي ولا ضائر في عدم جريانه في الالفاظ لاستحقاق الاعراب لانه لا يصح ان
يكون تابعا فضلا عن كونه تاكيدا فيجب تخصيص الالفاظ باستحقاق الاعراب وما على جريانه في الالفاظ
كلها على ما يلزمه من عدم حصره في مقدورة كقيه ولا يرد عليك موقعة جريان التكرير في اللفظ كلها
فانه من المحال فتقول لها مخصص الكلام الرضي اللفظ اما مستقل يصح ان يعتد به ويوقف عليه وذلك اسما
سوى الضمائر المتصلة والافعال وحروف الابي والحروف الجازمة مستقل وهو كالا يصح في الاسم من الضمائر المتصلة ان فرقة لصحة الابتداء بها والحروف العاملة لصحة العقد عليها وهي ما عدا حروف التنبيه

فالمتصل يجيء تأكيده متصلا بلا فصل نحو ضربت يداه ضربت زيدا ضربت زيدا المستقل ان كان على حرف واحد
او اكثر متصلا بأول كلمة تذكر منها في حروف الصفة حروف المد او ما قبل كلمة الضمير المتصل لا تكرر بدون فائدة
الا في الضرورة فتقول في تأكيد من من زيد من زيد في تأكيد ضربته ضربت وجاز في الضرورة كما يرتفض وما
بهم واذا اكد رفع الضمار فان كان الفاعل ساكنا فانما يحتاج الى التأكيد فقط نحو ضربت ضربت بزيد
ان لم يمكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا جاء والاحسن الفصل كما ان في
الدار زيد جاء في ان بكرا في البيت قائم والضمير المتصل طريق لتأكيده قد عرفت فتذكر فان فاتك شيء فاتك
تحقيق هذا الاشكال ما اول تؤكد المتصل بعينه تكرير اللفظ الاول على الجادة في انا غلامك غلامك اذا اردت تأكيد
الضمير الذي لغلامك فيه انه تكرير اللفظ الاول فلذلك اشكل عليك امره فتحقيقه في التكرير ليزول عادة اللفظ الاول
كما ذكرته اولا وفي ضربت ضربت ليذكر الفعل ثانيا وهو الاصل بل يجيء هذا المتصل من حيث
مررت بك بك الا ترى ان الضمير المتصف بالمجرور على ما بيان الا ولا ذلك لان الضمار في انك غلامك غلامك تأكيدا
وكذا شعور ان اباه ولا يحل عليك اني لا ان جدا اني تحتي الغلام وما بك الا ولا الا ام الملك الا صلام فاحفظ فانه
عنه اعلام لك عبد اش اعارفا على الاغلام وقاعدة ان اكيد اللفظ الا تابع وهو ما ان للشيء يذكر به
ما ان الثاني في الحروف الاخيرة هو شيئا ما يكون لا يتبع به دون ذكر المتبوع ظاهرا وغير ظاهر بل يجب من التكلف وما لا يكون
لا يتبع به دون ذكر المتبوع ظاهرا وغير ظاهر بل يجب من التكلف وما لا يكون لا يتبع به دون ذكر المتبوع ظاهرا وغير ظاهر بل يجب من التكلف
فقط وتقوية يتبع نحو حسن حسن فتحسن اكا يتبع في الاول اخراج من الكثير بالصرف لا تجعل ان ادخالة تكرير اللفظ
الاول بتأويل الاسم الاول بشكل فاحفظ وتبع فيه خل ثم واعلم ان الحروف الحافظة على ان اكيد اللفظ قال صاحب التسهيل
وهو لها عند امن واللبس على الجديد اجود كما كلا سوف تفعلون ثم كلا سوف تعلمون واما اذا خيف من الالتباس فخل عن

الضمير فلا بد من ذكر المؤكد كما في التثنية والجمع فيطابق المذكر المذكر والمؤنث المؤنث ويجيء غير المذكر
كما يجيء غير المذكر الى هو وبا بالصيغ في الباقي جمعا لعدم جهة الواحدة بها فاما مثل اجمع جمعاء اجمعون جمع وقد اتفق
الجماعة في خروج هذا هو القياس وقد يجيء جمعاء جمع جمعاء ولا يصح جاءني رجال كلهن جمعاء قبل ان يجيء
الرجال بل جاءتني كلا لان مؤنث الرجال الرجل اما جاءتني رجال كلهن جمعاء فلا لانه ليس في لفظ رجل شيء من حروف
ومن الفاظ ان كيد العدد اما في ضمير المؤنث فتقول جاءتني الرجال ثلاثتهم او اربعتهم الى عشرتهم كما في
الشمول لكن بخاطب من يوقف عدد الرجال فتزيد ذكر ان اكيد كما في اما ذا وصفت الرجال وقال جاءني الرجال
الثلثة فانه صحيح لكن بخاطب من لا يوقف عدد هم فيقبل ذلك منه اذا لو وقف عليه لان النسبة الوصفية تجيء ان
يكون معلوم الخ بخاطب الا من قبل المتكلم ليفيد الوصف ولكن وقفه بان مرادهم بالعلم متيقن ان اكيد دون الوصف
معلوم متيقن ان كيد من الفاظ تؤكد قبل سماع ان اكيد كخلاف الصفة فانه لا يكون الا بعلم العدد من ذكر الموصوف
بل يجوز ان يكون حصول العدد في الذهن بذكر الصفة وان كانت النسبة الوصفية نسبة معلومة للمخاطب فاعلم
قد عرفت من بيان المتن ومن استدراكنا جميع الفاظ ان كيد المعنوي والاجمالي في بابه من فوت ذكر النسبة
والجبر والزيح والصرع والليل والنهار فانهم يقولون مطرنا سهلنا وحبلنا ومطرنا وزرعنا وضرعنا ومطرنا
ليلنا ونهارنا وقصيبا مطرت كلها ومطرت اسوالها كلها ومطرت اوفاتنا كلها لان المتن لم يحمل ليرفع السهو
ونظائره على ان كيد بل على البدل لانه في الاصل يدل على الاشمال فتارة يفيد الشمول ومنه ضرب زيد ظهره
وبطنه وضرب عمرو رجليه ويده لكن من بدل البعض لدفع خطره توكيد اضربه وجهه باعتبار المعنى المعارف
ويجوز انه يترك في الضمائر كما لا ضربه فاجمع بخلاف بعض واشتمال وبعضه فانه لا بد ذكر ما الى الضمير فيقال
مطرنا الليلة او النهار وهكذا ولا تؤكد بكل واجمع لم يذكر اكتع واخواته لانها اتباع اجمع فرع التأكيد به استلزم

اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قيل انما اكد ليخرج المؤكد عن كونه كالجزء
ويبرز في صورة الاستقلال فلا يكون تاكيده بمنزلة تاكيد جزء كلمة وبمنزلة جواز تاكيده بكل واجمع حتى
بالمنفصل وقيل ان ان اكد بمتبع لما عمل مع المؤكد المستتر نحو ضرب هو نفسه فعل عليه غيره والا ان يس مع كل
واجمع لانها لا يبينان العوامل اللفظية الا قليلا بخلاف النفس والعين وبسطر ما قدمناه وذلك ان النفس والعين
بهذا المعنى لا يكونان الا تاكيدين واكتع واخواته اتباع جمع بتع كزمن واخر اسما لا اتباع فان جمع فاصل
على افعال فيها مختلف فيه في القاموس بتع محركة يجمع تابع وجمع على اتباع لا جمع وقد عرفت ان اللفظ الذ
كور ربتعا ثلثة اقوام وهذا ان قلنا مخفف من المثقل على ما قيل ان الكتع من حول كتع يجمع تام والبصع
من بصع العرق اذا سال واتبع من البتع بفتح روى واتبع من قبيل حسن بسن وكونا اتباعا لاجماعا شيء
من الاعتبارين يحقق ان يكون تاكيدا لاجمع بمنوعة وهو قول ابن مالك وابن هشام خلافا لمن منعه
الجمهور نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون فلا يتبع عن معناه المشهور وهو يدل على ان ما يذكر بعد لان البتع يجيء الكتع خلفك لغة او يجيء من
مورت جفنتي عليك فلا تستقدم عليه والاجتماع ما يخبر عن الاحاطة ان اكد المعنوي المذكور فالاتر تيب فيما
على طبق ذكر المصنف اياها لكن قدمها اتبع على البصع مذهب الزمخشري والبغداديون والجزولي قدموا البصع
وعلى حاكي الاندلسيين البصريين لم يذكر اتبع وذلك يدل على انها كمال قلته واستثنى ابو حيان خبره وقال ابن
كيسان يقدم من الاتباع اياشئت وذكر ما دونه ضعيف وقيل يجوز ذكر ما دونه وتقديم اياشئت
ولا خلاف في جواز ذكر اجمع بدون كل وذكر كل بدون النفس والعين وفي جواز ذكر كل من النفس
والعين دون الآخر قال البصريون لا يجوز تاكيد النكرة واستثنى من حكم النكرة المحلوم بها نحو قولنا
كيف بانا بعد شيب حيث جاز فخاطبا طفلا واجازه الكوفيون تاكيده منكر معلوم القدر كدرهم

بتدارك به سبق لسان لكن الاولان لما كان العطف سببا في كون متبوعه مقصودا بالنسبة على
سبيل التابع فقد التوجيه يخرج التوابع عن عدم الانطواء والى عدم الانعكاس وهو اقبح وهو بدل الكل
قيل بدل هو كل المبدل منه وكذا بدل البعض وبدل الاشتمال بدل مسبب عن الاشتمال اذ اصبح البدل بسبب
اشتمال المبدل منه على البدل وبدل الغلط وجائز فيه الثاني مخصص بجائز الجنس والاضافة فيه
اضافة اسم السبب الى مسببه والاخيران يجيء اللام في الاولين يجيء من قبيل ضربت العظم مع اختلاف
الاضافتين المعطوف والمعطوف عليه نظر اقول ما ذكر من اللفظ في حالة الاضافة والا فالمركب الاضافي
انما يعم لعموم المبدل فالاشتمال وما عطف بعده الاخبار وانما الاشتمال بما جاز ان عطف جزء الاسم على
جزء الاسم وهذا ان تقدر الكلام وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط الا ان صرف جزء
كلام لاسباق الذهن اليه يبقى انه هل يجوز حذف جزء الاسم او امر مستحدث فيما بين الصفتين للاصل في
الكلام الموزون الا تحذف هو ان في ولا يخفى ان اضافة المبدل الى غير المبدل منه لا دنى ملابسة فالاولى ان
يجعل الاضافة في الاسماء المبدل منه وذلك في بدل الكل وبدل الغلط ظرفي بدل البعض
يكون توجيها بان المبدل منه بدل على كل بعض مجملا اجمالا ما فبدل من بعض مجمل فيه مفصل فهذا بدل على كل من بعض
المبدل منه وفي بدل الاشتمال بانه اشتمال بعض المشتمل والمبدل منه مشتمل على البدل اجمالا وبهذه الملابسة
ابدل منه فالاولان مدلولهما الاول اللفظ ومدلولهما مدلول الاول لان مقام التوقيف لا الحكم والسبب الا
بقدر موصوف اي شيء مدلول الاول لان مقام التوقيف لا الحكم ان كذا موصوف بكذا شرطا قدر
وقد مر بما وانما في بدل الاول مدلول مدلول لان المراد بالاول الاول بدل الكل والاول الذي المبدل منه
وقد تقارب الاطراف في مقام تاخير المراد بين والثاني مدلوله الاظهر ومدلوله جزؤه والثالث

والحق مع ابي علي مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين وفي المستقبل لا يجعل
مضمرين ولا مظهر من مضمر وما يوهم ذلك فيجب ان يحمل على التأكيد ونقل الرضي عن ابن مالك انه لم يجوز ابدال
المظهر عن مستتر وكانه ذكره في كتاب آخر ولا يبدل ظاهر عن مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب
لان ضمير المتكلم والمخاطب في طرف العرفان فابدال الظاهر عنهما يوجب ابدال الانقص مع اتحاد مدلولي
البدل والمبدل منه والبدل لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص ولا يخفى ان عدم المضمر مطلقا
اعرف المعارف يوجب ان لا يبدل من ضمير الغائب ايضا كضربته زيدا وقالوا لا افضل فيه وسبح ربك
في المسكين وعليك الكريم والله اعلم عطف البيان تابع غير صفة اي دال على معنى في متبوعه مطلقا الى
لعدم وضعه لوفي المعنى وهو ما ولا خصوصا فلا يخل عطف البيان ما يخل كونه صفة ولا يصح ان يحمل الصفة
على ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود لانه يصدق التعريف على النعت في هذا الرجل يوضح متبوعه اي
يكون الغرض منه ايضاح متبوعه فيخرج البدل لانه لا يفيد ايضاحا لكونه في حكم الطرح وفي كلام الزمخشري
ما يفيد ان البدل ربما يكون للايضاح متبوعه يفيد الايضاح بخلاف البدل فانه يفيد قصد النسبة اليه افادة
البدل الايضاح فما ذكره الزمخشري انه من خصوص لا وهو مثل اقسم بالله ابو حفص عمر يريد امير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولهذا الشعر قصة مشهورة وقصة مذكورة في كتاب الالفية مسطورة وفصل من
البدل لفظا اشتراكهما في البدل متعين عند من لا يفيده توضيحا الا ان اللفظ في التركيب يحتملهما في الاكثر ولا فارق
في اللفظ تميز بينهما وفيه تخفيف التمييز بينهما على الاطلاع على قصد المتكلم الا في مثل انا ابن التارك البكري بشر
اي في تركيب يمتنع فيه وضع التابع موضع المتبوع لان عطف البيان لا يستدعي كونه في حكم المتبوع
و واقعا موقعه بخلاف البدل ولو وضع بشر مكان البكري لصار التارك بشر وهو ممتنع فلا اقل من ان

يكون

يكون البدل الذي في حكم تكرير العامل ... الى بشر فان التارك عطف بيان ويمتنع ان يكون بدلا لامتناع
دخول اللام على المعرف باللام ونحو يا غلام زيدا فان زيدا ان بني على الضم فهو بدل وان نصب فهو عطف بيان لانه يمتنع
منع المعرب مكان المنادى وكذا في ... حيث ... لو ... زيد ... لم ... فانه لا يجب ان لا يجب
بناؤه ويجب اعرابه باعرابين هكذا المعطوف وفي التسهيل ان عطف البيان لا يكون عن الضمير ويجب ايضا المطابقة لمتبوعه
في الافراد وضدهما وفي التذكير والتانيث وفي التعريف والتنكير خلافا لمن التزم تعريفهما ولمن اجاز تخالفهما في التعريف
ولما فرغ من الابحاث ... من مباحث الاعراب ... الى ... المبني ...
ضبط البيان واحكام البناء ... المبني الذي هو قسيم ... الى المعرب والمبني
والمبني المطلق الذي لا يستحق الاعراب لعدم صلاحيته ... المقتضي له فقد عرف المبني ...
بالاصل المفسر بفعل الماضي والامر والحرف لا بمطلق المبني كما وهم الرضي ... فليس كذلك ... لو كان التعريف
بالنسبة الى من لا يعرف ماهية المبني ولا يعرف الاسم المبني لانه لو كان تعريفا بالنسبة الى من لا يعرف ماهية المبني
لو كان تعريفا للاسم المبني بمطلق المبني المحتاج الى التعريف للمبني بالمبني ... تعريفا
لمطلق المبني ... تعريفا بالاخص ... الماضي والامر والحرف مبني ... مركبا او غير مركب يمكن ان
يقال المراد ... غير مركب تركيبا يتحقق معه العامل ليدخل فيه بعض المركبات المبنية كخمسة عشر ... المضاف
مبني مع تركيب مع الغير ... التركيب لم يتحقق معه العامل فيصح ان يكون هذا التعريف لمطلق المبني لان الفعل
الماضي والامر والحرف ... في غير المركب تركيبا يتحقق معه العامل ... الاسم لكان ... الاسم
المبني ... ما ناسب ... التعريف كما عرفت ... الاسم المبني فقال ... عن الحروف
و الحروف الاصوات ... الاسم المبني ... للاسم المبني

فيشكل عدها ... تعداد اقسام ... ان ... اسم ... وما نظم في عداده ومن ان
... في ذكر الاصوات ... تعداد اقسام المبني ... وقيل ... المناسبة في هذا التعريف لكونه وجوديا
واخر عدم التركيب ... علة في تعريف المعرب ... الامر ... بالعكس ... عدم التركيب لكونه مقتضى الاعراب
في المعرب واخر عدم المناسبة لكونها رفع المانع والمقتضي اشرف من رفع المانع او نقول ... المعرب ... الا
... المبني ... اي المبني ... المناسبة ... عدم التركيب ... هو الاسم
مبني الاصل هو الفعل الماضي والامر والحرف والمراد المناسبة المعتبرة ... صاحب المفصل ... تضمن
معناه مثل ابن ... كما لتضمن ... او الاحتياج الى ... او الصفة او غيرهما ... موقعه
فانه واقع موقع النزال ... كلمة ... موقع ... المنادى المضموم فانه واقع موقع كاف
... اضافة ... الى ... ولا يخفى ان ... مبني الاصل ...
مثل كون ... مبني الاصل ... كون المناسبة ... دون كونه ...
... المناسبة ... مبني الاصل ... الاقسام ...
... المناسبة ... هذه المناسبة ... الى المضمر ...
المبني بهذا التعريف ... كما ... هذا ... التعريف ...
... غير مركب ... وهو ... الشيء ... المراد
ما هو مصطلح ... المبني ...
المبني ضم وفتح وكسر ... المراد ... المضموم والمفتوح والمكسور والموقوف
والقاب ... الحركات ... الامور ... الحركات الاعرابية كانت او

مبنيا

باقية في الآخر كانت او في جزئه ولا يطلق على الحروف فلا يقال لباء زيد ان انه مبني على الضم بل هو على الالف
بخلاف القاب الاعراب فانها تطلق على الحروف ولا تطلق على جزء الآخر كذا نقل الرضي عن المفصل الا انه
خالف وقال اطلاق الالقاب على الحروف الاعرابية مجاز لتنزلها منزلة الحركات فكذا اطلاق اللقب يقع على
الحرف البنائي ومنه قول المتقدمين ان يا زيدان مبني على الالف ويا زيد على الضم ولا رجلين مبني على الفتح فلا
... المفصل اطلاقهم على هذا ... ان القابهم ... الضم والفتح والكسر ... الالف والواو
والياء هذا على طريقة البصريين واما الكوفيون فيخلطون بين الالقاب ولا يخصون شيئا منها بشيء من القسمين
... ان حكم المبني ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل متعلق بالنفي لا بالمنفي ... ان ... يكون معنى
القيد مع ... الاصل ... ان اختلاف العوامل لا يصلح علة لعدم الاختلاف ... ان اللام للوقت
... ان يقيد الاختلاف باللفظي التقديري ... المبني ... آخره باختلاف العوامل ... ولا يخفى ان هذا الحكم
القسم الاول من المبني ... ما وقع غير مركب ... ان يختلف آخره ... العوامل ... ان هذا الحكم المطلق المبني
لا ... يكون ... بمناسبة مبني الاصل ... ولا يخفى ... ان تقسيم المبني يستحق التقديم
على بيان الحكم ... التعريف ... المبني ... الحكم ... التعريف ... الشيء ...
... ارادة ان ينبه على ... التعريف ... وهذا عادة في مواقع العدول
عن ... المضمرات ... الاسم المبني ... والمبني ... النفي الجنس
وما وقع غير مركب ... الظروف ... والاشارة
والموصولات ... باقي الاقسام ... في بعض الاحيان معربا
لا يوجب ... بعض الموصولات ... الافعال ... بعض اقسام ... كالكناية

والموصوف بالرفع او النصب الموصوف والمركب الاولى وبعض المركبات لان بعضها لكنايات وبعض الظروف والاقات وبعض الظروف لكون كثير منها موضوعة مستغنيا عن الاعراب على ما قبل او لدخول بعض المبني معانى المركب على ما تقول كم يوم وصباح ومسا والمراد ببعض الظروف هو ما الحق به من لاغير وليس غير وحيث وغيرها وان لم يذكر المبنى في مقام الحصر تنزيلا له منزلة العدم لقلته المضمر قيل انه من ثلث ابنية الحروف في الحاجة الى قرينة التكلم او الخطاب او تقدم الذكر وقلت بنى لكونه على لفظ حرف الخطاب والغيبة الظاهر المضمرات كان اخر انما حيث بعيد البحث بلفظ عدة بعد التقسيم تنبيها على انه شرع في هذا البحث ثم باشر بتعريف مفرده لمحذوف المعرف اقتصارا لانه لكن هذا على ذكر منك فيعطيك جميع المباحث ويغنيك عن الاعادة وكن متنبها لفظا فشك بان الاصح كالا الا بعد الاقسام بالمفردات فعنيته بتعريف المفرد في صدر البحث على الشروع فيه ما وضع لمتكلم مذهب الشيخ انه موضوع لمفهوم المتكلم ليستعمل في فرد منه بعينه انا كان والتحقيق انه موضوع لكل متكلم بعينه الملحوظ للواضع بواسطة مفهوم المتكلم فاللام في قوله وضع لمتكلم عندهم لام الوضع والتقدير لافادة متكلم وفي مشرب التحقيق صلة الوضع لكنه يحتاج الى اعتبار العموم في النكرة في الاثبات وهو قليل في غير المبتدا او على ان تقديرها لفظ المراد متكلم بعينه من حيث انه متكلم وكذا المراد بقوله او مخاطب او غائب بعينه افادة او ذكره اشتهارا لكون المضمر معرفة فحصر التوضيح ما ضمير [illegible] بل حيث ان المضمر ما وضع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه او خطابه او غيبته لهذا المعنى انه فاعلا ينتاب انتقاض التعريف بلفظ المتكلم والمخاطب لشمول عن اعتبار الخبر في التعريف لا بد ذكر شئ وليس كذلك مثل متكلم كل عن نفسه ومخاطب تتوجه اليه الخطاب او متكلم مشغول لموضوع او ما طلب الى غير ذلك مما هو من ثمرات الاضطراب بلغت البلية شروح ذلك الكتاب والله اعلم بالصواب والمراد بكلمة ما هو فلا انتقاض بجره في لفظ او غائب بعينه على الحق اخره فخرج الاسماء الظاهرة النكرات وبقى الاسماء الظاهرة المعرفة

واسماء

واسماء الظاهر كلها غيبة فخرجت بقوله تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما الاخراج الظواهر المعرفة عن المعرف فجعل لاخراجها الاسماء الظاهرة منع الضمائر المفتوحة على الظواهر والمقدم اللفظ الا ان يكون اللفظ المصرح مرجع الضمير مذكورا مقدما حقيقة او رتبة والمعنوي ان يكون الدال السابق حقيقة او رتبة على مدلول الضمير دالا عليه نصا او التزاما والحكمي ان لا يسبق ما يصلح مرجعا لكن يؤتى بعض الضمير لنكتة فيكون تاخره عارضا لنكتة فيجعل في حكم المتقدم وقالوا تلك النكتة جعل مدلول الضمير معظما مفخما بذكره مبهما وتفسيره بعد شوق السامع ليكون اشد وقعا في النفس بعد شوق وطلب وانتظار كما هو شان الفطان في البلاغة المبهمة هذه هي النكتة المتفق عليها وتكلف في الاضمار قبل الذكر في سورة الاخلاص فانه لمجرد الاختصار والاحتراز عن التكرار لكنها ليست نكتة عند الواضع والكلام فيها اكتفوا بذكرها وجعل المقدم لفظا شاملا للمتقدم رتبة مبالغة للمعنى وان زعم الرضي بان المتوهم مقابله لفظا بالتقدير لا شمول له وراى الرضي وخالف في التقدم المعنوي وهو منقسم متصل منفصل المستقل والمتصل غير المستقل بنفسه لفظا بحيث لا يكون مستقلا وغير المستقل احد هما المستقل في الدلالة وهو غير المستقل فيراد وثانيهما المستقل فيما يصح الابتداء به والوقف عليه فانتفاء احدهما يصير غير مستقل والمراد في تقسيم المضمر هو هذا المعنى وهو مستقل في كتب النحو فلا تظن التكرار ولا تركن الى المغالطة بان غير المستقل كيف يكون قسما من الاسم ولا يخفى ان جعل الضمير المنفصل مستقلا عند من يجعل الضمير ايا الجزء الاخير وجعل ايا دعامة وانت تجعل الدعامة لا يحتاج الى ارتكاب مسامحة وهو مرفوع ومنصوب ومجرور لا يليق عرفته بالتوفيقات السابقة فان انت ضمير مرفوع وان لم يتركب مع الغير لا بالمرفوع ببقى ضمير لا يستقل في التركيب الا في موضع يطلب المرفوع وهكذا اخواته ولم يقولوا ان الفاعل في موضعه مقدما وان التعريف لكن التعريف والمعرف العهد المشترك في م الحكم على افرادها المعرف عنها بالفاء ولان متصل منفصل فرد اخر مع كون المبتدا مثنى منبها على انه حكم على الكل الافراد فالمبتدا متناول بالمفرد ولا حاجة الى تقدير مبتدا هو كل منها كما يعرفه المولى وان النكرة المهملة والنكرة المحلى

ان الكاف في حتى ان كيد منبها على طرق نوع من التنبيه او ترجيحي للاقسام ان متصل وانقسام المتصل الى المرفوع والمنصوب والمجرور والمنفصل الى المرفوع والمنصوب يستغنى عن تقسيم الضمير الى المرفوع والمنصوب والمجرور منبها على ان الكل من الاقسام الاولية كما تقرر المنفصل فذلك اي باسم الاشارة للبعيد تنبيها على ان الحكم على الافراد مرفوعة والمنصوب والمجرور ما بين المذكور ثمة وانه لم يفصلها لاشتراك او هو المرفوع المنفصل ضربت وضربت الثماني في التعريف ضربن وضربنا ضربن على ترتيب الاقسام وغير ترتيب الغائب على المتكلم لان الضمائر المرفوعة المتصل كلها هذه المذكورة لا تشتاق الى زيادة من الواو والياء والمستترة كلها اسما مقول اللفظ او ما سواه لا يخرج عن الالف والواو والنون المفتوحة والتاء المفتوحة والمكسورة وتاء المضمر ثم الا الالف فانه ضمير واحد وهو واحد في اربعة مطالبة في المضارع والامر والماضي المذكور قبلها والمضمر نظر الى صيغة الماضي لتم بيانه والتاء نوعه المرفوع المنفصل الا ربعة بعدة الواو بعدة الهمزة وانشغل للالف المكتوبة في السنة المشهورة في لغة تميم في المضمر في لغة غيرهم في الوصل اضيف كالجرالة في الوقف لاكتناب ان صاحب النون في حسن تخفيفها في الكليات مع العزة المثبتة المؤنث والمذكرة المخاطب وجماعة والمعنى من ها انت ببقاء الشاهد على طلب المذكور والضمير هو المرتب هو ان والمعنى على انه انصاف على صورة ضمائر المخاطب ونظيرها الحرف في الخطاب على صفة الضمائر المنفصلة المجرورة هو مذهب الفراء وجماعة وكذا البواقي من فروعه وقال بعضهم الضمائر المتصلة ان ومن ان فاد مستقل به الضمير وسبق من كلمة متصل بالواو انت لكسر التاء للمخاطبة واستاذنا لتثنيتين فتح التاء لجمع المذكر وانتن لجمع المؤنث وهو المذكر الغائب بفتح الواو وتسكينها في ضرورة الشعر وما جدان ومن كسرها مطلقا وجاز اسكان ما بعد واو العطف وفائه ولام الابتداء وكذا التسهيل الضمة وشد مع كاف الحرف التسهيل مع همزة الاستفهام وبحذف الواو والياء للضرورة والا ان وهو المنصوب المتصل

ضربي

ضربني واشتمل بضمنها اسما او ببعضها اي ضربني ونحوه من ضربني ضاربك قبلها المضمر في الماضي على هذا الضرب بعدا المضمر فان ما قبله ساكن وبعد المضمر فيه غير الماضي منصوب او مجرور الا كان او ضربته مضر بكم ضربتكم وبابكم ما بعدها ان منها الاساكن وما بعده نحو ضربكم او بضربكم اي كن ضربهما بكسر الكاف ضربكن ضربه ضربه ضربهم ضربها ضربها والمذكر منه من مع اشباع او ان فان حرك كقراءة ليس ذلك الاصل الا فردة وليس في الاعلام مع التحريك من الاصله في الفتح الوقف وهو اشتباع الاسكان الضرب بالضم ان الا ان والسكون الخفيف وان كان قبله ساكن غير ضابه وفيه اختلاس الضمة وان كان متحركا فهو سكون مع الوصل بعد الاكثر ومع الاختلاس بعد الياء في لغة غير الحجاز وعندهم على الضم كغيرها فيقولون لم يشبع الضمة عليه واختلاسها وان كان قبل ساكن حذف حرفا لم يفصل او وقفا لم قالوا جاز الاشباع نظرا الى حركة ما قبل في الحال والاختلاس نظرا الى الاصل والاسكان اجراء للوصل مجرى الوقف ونصب التاء على الشذوذ وحركة الهاء في الاكثر والحق بعض كون الواحد لما اختلافها الهاء ميم جمع بعد الكسر وقبل الساكن الا في شيء من الكسر والاشباع وقيل المتحرك اذا شدد في الساحات او فيها الضم والوصل هذا المتحرك لا شرعية اسكان وجاز الضمة والوصل في الاقبل الكسر الوصل هذا ما في الوصل اما في الوقف في جميع المضامر الاسكان وبعد الضم فيهما على الضم وجه فقرره الاشباع الى كذا منها او على الاذان قبل الهاء وصل الواو فيها بشيء في الاسكان وجاء الضم والوصل وجاء الكسر مع الوصل ايضا اذا كان قبل الهاء كسرة او ياء ساكنة ومنه ابو علي وما عرفت من التفصيل في المتصل المشترك كلها في المضمر لكونه فلا نقيد الا افادة صلة اللغوية بعد ذلك المذكور والرابع اياي ايانا ايا ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن واختلف فيه مذهب سيبويه ان المضمر ايا المحقق به حرف على صيغة الضمائر المتصلة المذكور قياسا على المراد لان ايا مشترك بين المعاني المتعددة فلا يجوز وضع اللفظ الواحد لمعان كثيرة بعينه والا ظهر وضع لفظ على حدة لكل معنى

فاوظهر فاقبل الا بهذه الالفاظ لكان اظهر الا ان ترتيب نظمهم عدم النظر بين الالفاظ من اسماء مختلف اخرا كما عادة
وباقاهر لان من في الاشتراك قول ومذهب بخلفه والاختيار ما تصل بها صلة الباء بالقول اياه وابا الثوب
اهو وغاية الضعف اذ لا يضاف الضمير قال الزجاج والسفيه الضعيف والاحمق والاهم ظاهر معناه فان لا يك بعض تملك
فقد اهالي ضمير منفصل يا الضمير المنصوب لكان يجوز ان لا يكون الا مستقلا وقال بعض الكوفيين اياي واياه الضمير فان وانت
دار قبل الرض هذا الاعتبار وقد يبدل همزة اياي واوا وقد تفتح الهمزة والياء وفي السنة ايل يك ايا بالتحقيق كسر او فتحها الا يك
بالفتح تخفيفي والخاص قولهم الى اولي فلانين ولا تدخل الضمير الجر والمتصل من المنصوب المتصل الا بشذوذ يا انفصل وان
تعين كونه جارا فاضيفوه ودون تعين كونه ناصبا فمنصوبه او الشبيه فنصبه وان اختلف فاضربه الصارية هل يجوز رفعه فان
الباء ومنكم مفعوله وفاعل المعاني المقتضية لوضع المضمر مستتر ضمير مستتر للمتكلم مستتر للمخاطب وضمير للغائب فيه
ثانية عشر تقديرا في الاقسام الخمسة ضمير يستوي الاثنة استوى الاثنان اشتراك كل مثنى بين المذكر والمؤنث واشتراك
الواحد المتكلم مع الغير بين المثنى المذكر والمؤنث والجمع للمذكر والمؤنث مثنيين ضميرا وبين مستوون هذا وفي نقول العاطف
ثانية عشر وان المعاني الذين يقتضيها ثلاثة اقسام في الذكر والمؤنث والخنثى والذي تقتضيه الجمع كذلك
فصار كل من الغائب والمخاطب ثلاثة عشر والمتكلم ثمانية فالجميع اربعة وعشرون ويحصل من ضربها في الاقسام الخمسة
مائة وعشرون وبسقوط اشتراك الثنية بين اثنين واشتراك احد المكانين اثنين واشتراك المتكلم مع الغير بين الستة
ستين ضميرا وبين مستوون هذا والتحقيق الذي لا فاضلة التوفيق جملة كلمة التي يقتضي هذا آخر ما ذكرناه في الضمائر
نسأل الله تقرير ما وجوده في الضمائر والتوفيق لكشف السرائر فالمرفوع المتصل فاعله حال من ضمير مستتر في الفاعل
كما مضى تقديره الفاعلة هذا وقال ابن المتقن من الوصفية الى الحالية وفي الهندية ان الى هنا عبارة ابن الحاجب
فانه يحتاج الى تصحيح النقل والتقرير لقصوره لان المرفوع المتصل لا يستتر مستترا في الرفع ان المرفوع لكونه كالجزء

كنت اياه لان وضع الضمائر الاختصار او المتصل الاختصار لا تقول لوقاني ووضع الضمائر الاختصار لما جاز ما ضربت
اياه مقام ما ضربت الا زيدا الان زيدا اختصر من الضمير المتصل لان الضمير المتصل اختصر من الرصح كثيرا فكما تقول
اياهم مكان الوني ذكرت فلا وضع الضمير الا لاختصار وصار ظهارا مقام وفاء لا يترك فيما اذا كان الظاهر اختصر وذلك التقدير
بالتقدم على ما عمل لان الضمير المتصل يشترك الجزء الاخير من الكلمة فلو قدم كان كتقديم الجزء الاخير من الفعل على ما عداه
من الاجزاء او بالفصل لو فرض سوى جعل الضمير منفصلا او قد ضبط الفرض فقال منها ان يكون الضمير ما فاكما كانت
فانه فصل بين انت والفعل بمنفصل هكذا لو فرض ان كيدا ذان كيد يتقدم المشكوك وبه عرف ان الفصل الذي بين الضمير
حقيقة وكذا منه اما او اوضح ان كان اي منفصل من واو ضح فانه في معنى ما وقع الا الا في السنة سيبويه المتصلين الضميرين
مصرحا فانكن في شرح المفتاح ان الاتصال صار ما غيروا حيث الا ذا استبدلوا الاتصال الانتباس فلو جاز ما اكرم
وكنت زيدا اياه كجيل اياه بدلا غير زيد وكما جاز زيد جاءني الا انت ومنها ان يقع بعد الا كما ضربت الا اياك وما ضربت
الا انا واما قولهم ما جاءني الا انا كنت جارتك الا اياك وما ذاك بنافعك فانما اسر عليه ومنها ان يلي الا في كما
جاءني ولا انت ومنها ان يقع بعد الا ضربت الا اياك وما ضربت الا انا واما قولهم ما جاءني الا انا كنت الى ما كانت
او زيد وراب الا اياك وعمرو واما العرض فاحدة الشكل الاول الامر وشبهها ان يكون الثاني من مفعولي
ظننت واعطيت ويشاركهما الاستفهام بالاول كما الذي ظننت زيدا الا اياه او كما الذي اعطيت
زيدا اياه عمرو واما اذا لم يستقل فالاتصال وبابه اعطيت اولى والانفصال في باب ظننت فان قدرت فالاتصال ايضا
ليس للتقدير قدرت بمعاية تقديما هو الاول من قدم المفعول الاول يتقدر الاتصال وينبغي ان لا يتخير الضمير
لغرض فيما ضبط ان تقديما هو اهم على الضمير لكن الواقع تحقيق الفصل لغرض ذلك الاستبداد من الضمير
لغرض الضمير خوف اللام الفارقة بين المكرمة المحتملة وان ان فيه على ضمير لكونه كالجزء ان وجدت الصديق

او بكونه خبرا اى الضمير مسند الى الصفة جرت على غير من هى له على الظاهر ما اى تلك الصفة كان يكون صفة كونه
او احد اوصافه والاولى ان يراد بالصفة سهم العامل ليعم العوامل الصفة المشبهة الفعل كونه مرفوعا
الضمير هو فاعل فعل الشك الاول فرتبوا عليه وافرع عليه صفة ما اسند الى فاعل جرى على غير من هو له
فانه لا يتفصل فيه الضمير وان كان مقام الالتباس على ما في الرضى لكن في الهندى انه يتعين الانفصال
في مقام الالتباس فتقديره حتى موضع التقدير فيما ذكره الرضى وتقول فيه نحو انا ما زيد ضاربه الا انا
الضرب هو بعد كونه وقوعا واحدا من مصادر الفعل كان استوى او اختص ضربا ما وهو ضرب هذا الضرب
واحد منها مرة كما انه كان واحد من مصادر ضرب كذا ضربا او ضربة او ضربتين الا ان الضرب
كان الاول اعرف لذلك الجاز ان تقول انا ضربك ضربا ولا يجوز الانفصال فلا السيبة في الرضى ان الانفصال
في باب ظننت اولى الانفصال في باب اعطيت ان الانفصال بعد الضرب الجزء او اعم بعد الضرب المقيد ان
لا يكون احد هذا وقوع آخر الاوقات وان قال الا هذا الاسم مرة او مرتين او ثلاثا فالسيبة فاذا جاز الا
متصلا في صورة مساواة الضميرين وذا كانا غائبين وقال هو هو في لكنه مكروه وما سلم المبرد في الغائبين عليها و
منعه سيبويه فكذا حينئذ بالاولى وهو في باب كان الانفصال احق واولى بباب كان على الانفصال ان قصد البيان
صريحا كونه وقوعا واحدا من مصادر الفعل الذي هو الاصل جاز البدء الوقوع الجاز الوجهان
قولا بالجواز لورود ما ذكر ورجح جعله خبرا لبدء الا كان جزء البدء حقيقة او بتقدير او حقيقة او لا جاز الانفصال معنا
على عدم بدء الاصل في الاصل خبرا بدء حصول حقيقة في كان مرجح جعله الاول لكونه حقيقة في كان الا اكثر
ولا انتقاض بغير لولا لان قولهم ان الخبر شاع بالجملة وشذ وقوعه مفردا غير مناسب من الالفاظ
المتقدمة وكذا في قوله حيث بالخاء او بقاء ذكر الرضى صحة ما جاز استثناء الكلام ضمير المتكلم لتعين

على ان المراد بالجملة ما اخبر بالحقيقة او المجاز لان لان مدخول في التوسيع سببا بالجملة او ما جاز بالمعنى
والمعنى من يجوز بالمعنى الحقيقي او المجازي سببا بالجملة ما يجوز بالمعنى الحقيقي او المجازي
مثلا صح مجازا بالجملة ما يجوز بالمعنى الحقيقي او المجازي وقوله ما يجوز بالمعنى الحقيقي
انه عرف على صورة الضمير اذ لا يقال هو الضارب على هيئة الضمير بخلاف انه اراد انه لا يتغير كونه ضميرا وحرفا والمتصل
انه على هيئة الضمير او اراد بها عبارة يجتمع فيه مذهب الكسائي وبعض العرب قائل بطابق الجملة دون الخبر فيقال الزيدان
هما الضاربا غلامه او لا يقال هو لكن في الاول يتعين ان يكون الضمير مطابقا للمبتدأ في التوحيد والتثنية والجمع
زاده ان كثيرا ما يطابق الخبر المبتدأ في التكلم والخطاب والغيبة فيقال انا قائم وانا قائمة ونحن قائمون
ونحن قائمات وانت قائم وانت قائمة وانتما قائمان وانتما قائمتان وانتم قائمون وانتن قائمات
وهو قائم وهي قائمة وهما قائمان وهما قائمتان وهم قائمون وهن قائمات وقد يقال انا قائمة ونحن قائمة
وانت قائمان وانتما قائمون وانتم قائمة وانتن قائمة وهو قائمان وهي قائمون وهما قائمة وهم قائمة وهن قائمة
وقد يقال انا قائمان ونحن قائمون وانت قائمون وانتما قائمون وانتم قائمون وانتن قائمون وهو قائمون
وهي قائمون وهما قائمون وهم قائمون وهن قائمون وقد يقال انا قائمون ونحن قائمون وانت قائمون
وانتما قائمون وانتم قائمون وانتن قائمون وهو قائمون وهي قائمون وهما قائمون وهم قائمون وهن قائمون
وقد يقال انا قائمة ونحن قائمة وانت قائمة وانتما قائمة وانتم قائمة وانتن قائمة وهو قائمة وهي قائمة
وهما قائمة وهم قائمة وهن قائمة وقد يقال انا قائمان ونحن قائمون وانت قائمان وانتما قائمان
وانتم قائمون وانتن قائمون وهو قائمان وهي قائمون وهما قائمان وهم قائمون وهن قائمون
وقد يقال انا قائمة ونحن قائمة وانت قائمة وانتما قائمة وانتم قائمة وانتن قائمة وهو قائمة وهي قائمة
وهما قائمة وهم قائمة وهن قائمة وقد يقال انا قائمان ونحن قائمون وانت قائمان وانتما قائمان
وانتم قائمون وانتن قائمون وهو قائمان وهي قائمون وهما قائمان وهم قائمون وهن قائمون

وهم الذي يحول عليها وما قبل الالف ان لم تبن الحرف فهذا ان الكلمة وهي الى آخرها به الصوت
وبه تمام ذكره اقول في خمسة انواع عبارة عن الاسماء التي وقوعها خمسة بين انها الكلام في كون بعض
خمسة فقبل من خمسة انواع لانه كلمات الظهور انها اكثر من ذلك فيكون مدار كون الانواع خمسة هذا المعنى فهي
واما اللفظ فهو اكثر فالصواب ان الالفاظ المستعملة فيما جاء هم تلك خمسة خمسة لا يجاوز الى الاسم من الكلمة مثلا
الاواصر اربع تلك خمسة والاسم المستعمل اكثر منه فهو عشرون لفظا الاعلى الفاظ مستبدل ولا سيما ترجمة بالخمسة
وعشرون وهي ذلك الى ذا كن وذا تكن الى ذا تكن وذلك السواني في الصحاح ولا تقل ذلك فانه خطاء وانما يقال
تلك لا يوثق قوله فقال الزمخشري بعده وذلك كذا قال الكوفيون فان في الاسماء اشارة المقصودة تفصيلا فانه
وهذه لمن بعده البيع اراد بتقديم الاشارة الى تلك اسماء فقال وهذان اذا تقول هو ذا هذا كونه
للتأنيث وقال الرضي اشارة الى تردده في هذا الوقف وانه لا يجوز منه هذا فاسده الى الوقف ولا يجوز الا ان الوقف
في الاسماء فيه وجهان شائع فيها فقال وذلك للبعيد وقد يستعمل في قوله وذاك للمتوسط حالان التوسط حالة تتحقق
بالاضافة الى القريب والبعيد هذه ثلاثة خاصة لتقديم البعيد على التوسط اذ هناك ثلاثة تحققه وهي ان كون هذه للتوسط
وسط تحقق فيه والمتحقق هو القريب والبعيد فيحتمل ان اتفاقا في ذلك تقديما للمتحقق على غير المتحقق فيه وذلك لا شتمال
الرضي لما اول سيبويه اختلافا في اختصاص البعيد الا ان مقتضاه نفي الواسطة وبهذا اثبت التوسط وبهذا
الى ان في حروف النداء هذا فتقول وذلك ان النقول قوله وقال ان اذا التردد في هذا المذهب ترجيح نفي الوا
سطة هذه وبه يتبين انه لا يتعرض في حروف النداء الا القريب البعيد وتلك لحق اللام بكلمة في فيحتمل في الثاني
الاختصار لكن تلك كما تلك ذلك في حق اللام على الكاف وصدق الباب المتقدم الباب الكثير ومنه ما ذكر
فيه في انتقاء ان اكثرين يجوز ان اللام بكسر على ما هو الاصل لانتفاء الفعل لم يتعرض لتلك بفتح الذال مخفف

الموصول المصدر كما صرح به المصنف والمراد بها الموصول الحرفي الا بحيث يصح الاخبار عنه بالاسم
فاذا عرف بانه اذا كان تؤول بالمصدر بحيث يصح الاخبار عنه بالاسم فان الصلة الاصطلاحية جملة مشتملة على عائد من
الموصول والطريق الى معرفتها بدون نقل الموصول وذكر ما يصح عن ذكر العائد وانما فلا وهذا فصل التوضيح ان
الموصول اصطلاحي ما لا يتم جزءا الا باستقبال وعائد اليه قال المصنف تفسيره بان المراد بالصلة اللغوي انما فات بصلة
والدليل على ان المراد الاصطلاحي فهم من الرضي ومن بعده ذكر الصلة الاصطلاحية فاعترض عليه بانه وقع في
فرضه من توقيت الشيء بما يتوقف عليه شيء فاقتضى ترتيب توقف الصلة بالموصول الاصطلاحي على الموصول
لانه اذا عرف الموصول بالاتيان جزء الاصلة وعائده لم يعرفه بالاتيان جزءا على اصطلاحهم على وضع
الموصول لهذا المفهوم فجزء بمصطلح بعينه لا يأتي به وان صح ثم قال وفسر الصلة بعد بقوله وصلة مجموع جزء تتضح
الاشكال فان الرضي قد اعترف بان في تفسير اشكالا من دون التعريف ليرد لان المراد بالاشكال الاشكال في
تعريف الصلة لانه لا يوقف به دون معرفة الموصول اذ عرفت الصلة بعد توقيف الموصول لم يتوجه الاشكال في توقيف
كما يتضح عند قوله بعد ما لا يتم دلالة جزء بقوله جزء على امتيازه عن الجزء فانه ما لا يتم دلالة الموصول الا يتم
بل لا يتم جزء لان جزء الكلام ما يتم بمادة المراد منه لا يحرم دلالة والموصول وان تم دلالة لكن المراد منه في غاية
الابهام لتعدد ما يصح الاخبار به وبهذا يظهر ان للفظ المشترك فقد دخل في التوقيف المشترك كما خرج بقوله الا بصلة لكن يدخل
فيه بعد حيث ان فحرز بقوله وعائد وبهذا تقرير يرفع نقوله ايراد قيود التوقيف ما ذكر الاولى ان قوله وعائد احتراز
عن الامور اللازمة الاضافة الى الجملة ولا وجه لاقتفاء اثرهم على الاحتراز عن الامور العارضة الاضافة لان الجزء يمتاز
عن كل لازمة الا اضافة اذا المراد بالصلة اللغوية ولذا راد بالصلة المتفوهة اندفع ما توهم ان العبارة دلت
على ان العائد خارج عن الصلة لا محال يتم لا ريبة في خروجه الذي قام على التحقيق كلهم بل خروجه على صلة

قال انما الالف واللام الموصولة وصلا الالف واللام في بهم الفاعل المفعول الذي حرف تعريف كاللام
الداخلة في المشبهة فانه حرف تعريف اتفاقا واختلفوا اهو اسم بمعنى الذي فاعل الفعل الصلة
فلو كان اللام بمعنى موصولا لكان الاخبار عنه ولا يخبر على الصلة وانك تجد بعض اسم الفاعل معه فلو لم
يكن بمعنى الموصول لم يجز واجاب بانه معتمد على موصوف محذوف ورد بانه لا يعتمد الا على موصوف محذوف
قوي الدلالة عليه الا يكاد يظهر الرد على الاخفش في ضارب زيد عمرا والا انه اذا اعتمد على نحو موصوف محذوف.

قال الرضي الخلاف في اللام التي لم تكن للعهد واما اذا كانت له كما في جاءني ضارب امس الضارب فلا كلام
في حرفيتها وفيه نظر لان هذا انما يتم لو لم الموصول لتعريف العهد والتخصيص ان الالف واللام الداخلة للتعريف
تجرد في الموصول من مسائل التوجيه المتعلقة بهذا المقام انه يجوز مررت بالرجل القائم ابواه هو
لا القاعدين ولا يجوز مررت بالرجل القائم ابواه الا الذين قعدا والفرق الرضي بينهما بقوله ظاهر وهو
هو ان الضمير مستتر في القاعدين بارز في قعدا الموصول حقيقة لان الاول ظاهر في الذات وتوضيح الاحتمال
الضمير الموصول والموصوف والموصول الذي هو صفة غير ظاهر في الذات فلم يستقم الاول
ويستقيم الثاني ولا يخفى ان مرجع الاخير راجع الى التحقيق ان الصلة للموصول القاعدين هو الالف واللام و
ضميره راجع الى ابواه فهو فرق مع ان الرجل القاعدين ابواه كخلاف الذين قعدا فان الصلة هو الذين و
لا يصح ان يخبر عن الرجل بهو مع قولهم لو قيل الذين قعدا يا رجلان لضمير ابواه لم يسد فيكون اللام عاملا لما
الذين قعدا ابواه وآخرا انه قال الجوهري انه ان حفظ للصلة من الاخبار وبجمع بعضهم انه صلة للموصول وموجب
باعرابه والبناء لانه يلزمه وصف الموصوف بالجملة وجعل بعضهم من الاخبار مع انه لا يصح وضع الموصوف
موضعه وكانه اراد قعد فيه اخبار بهم الفاعل وبهم المفعول باعراب الموصول وعاملا لا اخفش وعليه اهو الذين

اجمع

يجيء الجمع الا انه الذين قد وقع للتوكيد ولا توجد الذين كانوا قعودا ان جاز الجمع الذين كانوا كافرا
القعدة وقد يجيء الالف واللام في غير الجمع المؤنث كما في قوله تعالى الصلح والقائم بالله
وكذا الواو والياء كما مر الا كثيرا بكسر الثاء وصف الثاء والياء ساقطة الياء والذال او موجبا باعرابه
مسكنا وقد الذال في جميع المؤنث ومن ما يفعل الا ان يجوز وما في الضارب حسنان والضاربان هما الستة والى
الذكور والمؤنث مفردا او غيره حقيقيا او ما في اللغوية اوقد سبق رواية للمؤنث مطلقا قال الا نادر ليس في ثابت
شاذ وهو الكافر او الا مسكنا ما كان شاذ في كلمة وخفة الناس مشقة الناس وبعض شيئا ويجيء ذكر الشاذ من الجمع
نشوءه الكوفيين وانه لا يجيء في المستقبل وما نازع فيه الكوفي فمتأول وذاك انتفى الالف واللام وقصد
بمجرد ذلك بشيء ولا يجيء بتقيد على عامله وهو والطارية احترز عن ذو مع صاحب فانها تفيد الجمع
الاول الستة الا ستة فيها الباء الثانية لقد ذكر مطلقا وهو المؤنث مطلقا ذات مضية وهو ان لفظة ان يقال الجمع
المؤنث ذوات مضية وذات للواحدة مؤنثا والمذكر مطلقا ذو والاربعة توفيقا توفيقا ذو يفيد صاحب
واجابا اعراب ذوه ذا ابيه بالاستقامة بمنزلة لا يزيد الا ذا بعد ما الاستفهامية موصولة لا خبر فيه تجيء ان يقال
بوزان اذا استفهاما على ما ذكر الرضي فقد يكون بعده موصولا كما انه بعد من وما وان من الموصولات
بها الصفة وقد الطلقة لم يفيد بها قيد صاحب البتة حيث قال وذا غير ملغى يجيء غير زايدة ولا مشار بها بعده استغنى
بلا من توجيه ان لا يتقصر عليها ذكر كما هو مذهب الكوفيين ان الصلة لا تكون موصولة من شرط
الاستغناء والا نوع اللام لم ينقل اختلاف في ان الموصول هل هو الالف واللام او كلاهما كما اختلف
في حرف التوقيع والظاهر انه لا فرق بينهما وتخصيص الصلة الاخر بالتوقيع كلام والالف واللام موجد اللفظ مذكره
فان بها متعدد او مؤنثا يجوز رعاية اللفظ كما يجوز رعاية المعنى قال الضارب للمؤنث والاثنين وقال

الغازية

به مجرور المحل متعلق به الجار السابق نحو مررت بالذي مررت او بالذي مررت فان قدرت قدرت الرفع انه
ربما يذكر مجرورا بحرف الجر لاشتباهين كالذي مررت زيد كانه يكمل به وشذ قالت لاضع لعدم القرينة عند الحذف
وكانوا ذهبوا من غير قرينة ما شبهت من الموصول وما تعلق به هذا ما ذكره في هذا الحذف التدريج بهذا كذلك في الجار والمجرور
بالضمير المتصل فيجب في بعض صوره وهذا مذهب سيبويه حيث قال في الجر في الاستفهام بالاسم نحو بمن
طلب التقريب ومن الناس من اجازه في باب الموصول نحو مررت بمن مررت او بمن مررت فان قدرت قدرت الرفع انه
ربما يذكر مجرورا بحرف الجر لاشتباهين كالذي مررت زيد كانه يكمل به وشذ قالت لاضع لعدم القرينة عند الحذف
وكانوا ذهبوا من غير قرينة ما شبهت من الموصول وما تعلق به هذا ما ذكره في هذا الحذف التدريج بهذا كذلك في الجار والمجرور
بالضمير المتصل فيجب في بعض صوره وهذا مذهب سيبويه حيث قال في الجر في الاستفهام بالاسم نحو بمن
طلب التقريب ومن الناس من اجازه في باب الموصول نحو مررت بمن مررت او بمن مررت فان قدرت قدرت الرفع انه
ربما يذكر مجرورا بحرف الجر لاشتباهين كالذي مررت زيد كانه يكمل به وشذ قالت لاضع لعدم القرينة عند الحذف
وكانوا ذهبوا من غير قرينة ما شبهت من الموصول وما تعلق به هذا ما ذكره في هذا الحذف التدريج بهذا كذلك في الجار والمجرور
بالضمير المتصل فيجب في بعض صوره وهذا مذهب سيبويه حيث قال في الجر في الاستفهام بالاسم نحو بمن
طلب التقريب ومن الناس من اجازه في باب الموصول نحو مررت بمن مررت او بمن مررت فان قدرت قدرت الرفع انه

زيد

مفعول في الاخبار عن زيد في ضربت زيدا فيقال المضروب زيد والمكرم الاب الاخبار بالذي هو سيبويه وطولوا
الكلام فيه بالعوائق تقصير صورة عقد الاخبار وصور في الاخبار مزيد فيه وفطنته وقد كثر الرضي الجزء به تبعا
في الاخبار عن المشتق في بعض كلامه وفيما علل لا شبهه مزيد به وهو احسن المعاني في اخبار عن الاخبار عن
انا ربما عقد امر هذا من الشرائط الذكورة والا فالمشتق اوفق المعاني اسما في الاخبار بالذي بالسوء
من هذه التعاليل امور ستة فان تعذر التقدير بحمل على الجزء الذي من اجزاء ما اخبر عنه الذي وصير هو صفة ضمير الذي
امران وضع الضمير موضع الذي امر الاخبر عنه بالمحل ضمير امران الاخبار عن الاخبار ومن ثم امتنع الاخبار
بالذي في ضربت ان متعلق بالمستقر في قوله امتنع ويجوز تعلق الظرف بامتنع بالضمير ابدال المستقر اذا الظرف يكفيه
رائحة الضمير واذا تعلق بالذي فالظرف متعلق بالمستقر من الضمير الذي شغل به الظرف باخبار عنه والاصل كراهة الحقوق
امن ضمير الرضي في هذا المقام بانه لا يجوز ضربا زيد ضمير حسن وهو بعيد لان الضمير المصدري في الاخبار مزال
وجه امتناع الاخبار عن ضربت ان الضمير الضمير بالذي الذي موصوفه لانه فاشئ منها مضاف اليه ولا يصح اخبر
خبرا لان يكون متعينا بالذي والخبر بكيان يكون معنى الذي وانت يكيب كون ضمير ان سنة الوجوب والضمير
متعينا واحد بكيانه معنى الذي بعده ولا يجوز تعدده وليس قاعدة الاجماع تقدير الذي لان ضمير ان
يشبه تقدير الذي لوجوب بصدارته كما يوهمه سياق كلام المصنف وهو بعض الرضي لان ضمير ان يطلب
صدارته في جملته لا يمنع تقدير شئ عليه لانه تقول انه زيد قائم والجملة زيد قائم وكان زيد قائم وشذ ضمير ان
كون ضمير بعد ما عليه كان زيد بعد ما ومن بعد ما ومن اخره هو انه لا يصح تقدير الذي لانه لا يصح الاشارة
لكونه مصدرا والموصوف والصفة الاستماع وضع الضمير موضع شئ منها الا الموصوف الضمير وحده فهذه طرق امتناع
الاخبار والمصدر الذي لا يمتنع على الضمير لانه ان التحقيق كما خصصه كما سيوان العامل في الظرف اذا الضمير

العامل

اطلاقه حذف الموصوف حين يشتق لسببية كان او حرفا الا اذا كان ضربا اخلاقيا كخذ فيا ذا او شرفية كوما منصوب الصنع
وهو صوفة اما بفرد كمررت بما هو فيها كخير ثوبا منه بفتح مشكر فمطلقا خذ سيبويه وبفتح مشتق نادرة
عنده كوا احسن زيدا بفتح الشين الموصوف اخرى كوفقا ان لم الشتق وخذ خبره بالفتح فتح مشتق على اصله كخير منهم
في كوهو خير منهم الصفة بها كسيبويه كاصل الصنع كحسن الوجه بالتقييد اذ ليس كل الموصوف صفة في هذا المثل
شيئا على ما اخترناه من طرفي الاختلاف وما ذكر من ان ما الذاتية موصوفة عند سيبويه مشكر عندنا بل على
كون ما ذكر ذاته اقتداء بالرضي وصفة اقتفاء في وجود ما فيهم من جعل كلا منها وصفا في موصوف الصفة حرفا زايدا
للتعميم والابهام كوضربته ضربا ما وشيء ما وما لا يعلم الا الشرع بل مسماه لا يعلم او لا يتعلق به
اغراض ما يتعلق بعقل كوقول ازيد صوفة الاسد وصفة وما جعل حقيقة فقال ازيد سبع لا اعرف حقيقة وهو كذلك
ان كان مجازا بعلاقة البعد بالبعيد لتشبيه فان المشبه به هو المتعين من الاوصاف ولا يجوز ان المراد سبع
لا الاسد كذلك لانه حينئذ ان اراد جنس الذكور والانثى كان ما صدق به بعضين صادقا ان الذات خلوفا على
والصفة وهو لا يصح ولا يستقيم فيما لا يعقل الا بتنزيله منزلة ما يعقل لدواعي او لتغليب المشابه على مقابله كوشتان
ما هنا ما هناك اي تباعد ما بين هذا الشيء وذاك الشيء وهو ظرف لا يتصرف فيه الا بالجر بمن كما هنا
او بالاضافة كما هناك وجعل خبر المبتدأين كل واحد منهما على حدة بتقدير العامل اي تباعد هذا من ذاك
وما هذا ان مذكرا لان ما يعامل معاملة المؤنث لانه مذكر في اكثر الاحوال ان يريد بها الشيء فاريد بها من المؤنث
والتشبيه وهي داخل جانبه من جانبه الشبه صحيح ان سلم ان المراد مع الافراد الذكر كوهن احسن منك
فانه كسيبويه رعاية جانب اللفظ وان يتقدم على ما يلزم خبر جانب لفظ من يلزم المفرد كوكل منهن من احسن فانه اولى
من قولك من احسن لان حصر المقول من بين المسوق فيه ذكر من رجح رعاية جانب اللفظ فيما هو خبر من ما حكم على
اللفظ كوهن احسن ولا يجوز من احسن خلافا لابن السراج فانه جوز فيما تشبيه بان ما كناية عن اجراء الغاية

لم يجز فيه من الا جره وقال وفي انه كثيرا ما يذكر خبرها بالتاء بالالف للمؤنث كوطلقت وطالق وحائض فلا فرق
بين اجراء كون قد يجيء من لا فصد فانه كثيرا مطلق المؤنث المذكر على المؤنث ورعاية جانب
اللفظ بعد رعاية جانب اللفظ كثير والعكس قليل وشرطه ان لا يكون رعاية جانب اللفظ خبر رعاية جانب المعنى
من اول الامر فانه ضعيف كما قيل يجتمع عند بعض الكوفيين واي للمذكر والمؤنث واجاز للمؤنث وحكم
الكثير بشذوذه وان واجاز كون وبهذا في اكثر النسخ وزيد في بعضها الا ان الصفة وفي بعضا كالا في ان فهم
شبه الصفة في نسختين شبهان مشتقا والوجه ان الصفة فهو الاصل استغنى به نوعه للاصل وبعضه لا
الا وراجح في الاستعمال وهو جعله الشيخ ان الصفة على وصفا خبر صفة استغنى به البال وهذا لا ذكر له بالا
مستقل كما سيجيء ان شاء الله تعالى وهذا كما في الشيخ خبر مبتدأ استغنى به وصفة لذكر فعند كونه
غائبا وحالا لموقوفة وتذكيرا في هذين الوجهين الاضافة فقط او مع ال في فاعل الموصوف فقط او مع ال في
نفس الصفة فهو مررت برجل ابان رجل وان فيه قد يستغنى في شرطه الاستقام بحذف الاضافة ان علم المضاف
اليه كوان كل رجلا ورجلين او رجال وقد يستغنى في شرطه الاستقام بحذف ال المعرف المضاف
الى المعرف بها كوان فاسدا لاسماء الحسنى وان فيها بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة بعض مع المعرف وقول ان رجلا و
رجلين وان كل رجلا ورجلين او رجال وقول ان الفوز ان الرجال فيقولون لا بعض من الرجال ولا يكون رجلا
لا ولا تقف في الاستواء حينئذ الى الموقوفة الا اذا كانت مشبهة او جمعا او مقصدا الى اجزائها كوان الى بعض منه او
كررت من اي بالعطف بالواو كوان وايك هذا الكلام مع الايضاح واي الموصوف حصرا بالرضي في ايا الرجل
جبل وقال اجاز الاخفش الوصف بنكرة كوهررت بان سيبويه كان الا ان الواجب افراد الكناية لعدم الاعتداد
بالعدد لان اجمع الى بزيادة المعونة واجيب الاخير من بين الموصوف وعدها وقد تقدم على مذهب سيبويه
الذان والكان وذا الطائية فلا يرد التقضي بها ولا يحتاج الى التعسف في دفعها بان المراد وهي مؤنثة بحسب

الاضافة وهما والتاء المذكورة خلوفة او وهي معوضة من الالفاظ المشتركة بين الموصولة وغيرها الا اذا
حذف صدر صلتها استغناء بما وجب الاعراب الشائع من السابق ما لفظا وجاز بنائها مع حذف صدر صلتها
ليستقيم الوزن اذ لا بد من فيه آخر وهو عدم حذف المضاف اليه فانه اسبق اكرم آبا افضل الا مضمونه
وعضوا جاز البناء وهو لم يجزه الا فيما ذكر وهو مع سيبويه هذا القياس لان الآتي دينا في ايهم يخالف القياس
فيقصر عليه وانما حكم الخليل بالبناء في امثال هذه المواضع مرجوح مبنى الاستقام في نحو مررت على الذي
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن لنشرن شيعا من كل شيعة يقال فيهم ايهم اشد على الرحمن ولا يحذف
الاصدر صلة اي جاز لصحة وصدره ضمير الى وفي ايهم اضعفت وجاز اصدريها ما الذي على ان يكون
ذا بمعنى الذي ولا يجوز ان الوجهين لا يخصان ما ذا ضعفت بل يستعملان في ما ذا ضعفية وما ذا فيه ولو صل
قوله ما ذا ضعفت جوابا على سبيل التمثيل لم يتأت الكل لم يصح قوله وجوابه نصب في جوابه رفع اي اعراب جوابه
رفع او جوابه مرفوع او ذو رفع او رفع ماض مجهول وان استشهد فلان السؤال يكون بصيغة كان
ما مستقبلا عند سيبويه وغيره ذا ضعفت عند غيره والاصح الاكثر في الجواب المطابقة والا آخر ان
شيء بغي ذا زايدة وما مفعول ضعفت مع جوابه نصب كما عرفت وقد نبه المصنف على ان الحكم يكون ذا
موصولا بسؤال عند وجه سيجيء بيانه ان شاء الله تعالى كثيرا في جوابه الرفع وعدم مطابقة السؤال كما يجيء قليلا
قال في جوابه والدال عند رفع كان او لي اذ يتم فيه الاشارة الى معنى الموصوف فان البدل من ما
ذا ضعفت قد كثر ولو حمل على انه مبني على اصل الاستقام كحذف مبتدأ هذه وقد الحاجة
في الكثرة ان حذف عايد المبتدأ قليل بخلاف حذف عايد الموصول وبهذا الحال لو حمل مرفوع الجواب على ان
السؤال جيء به بهذا الحال وبل ونحن نقول يمكن ان يقال لما صار عايد زايدة ذا بعد ما كثر الاختصار

وحب بفتح الحاء وسكون الباء وكسر الموحدة زجر الحجارة وفي التسهيل حلا بالفتح وحل بالكسر والتنوين الاخر
تسكين حضار الابل اذا نوّنت وحوّه بفتح الهاء وسكون الواو وكسر الهاء وقد يمد الحاء والقصر
العدلان في الجميع وحس بكسر السين وسكون الحاء المهملتين قيل بضمها وفتح السين المشددة وآخره سكون
وسكون الهاء وكذا الجيع بفتح الباء وسكون الحاء المهملة وفتح الجيم منونة وبغا منونة وقيل بغاء الفتوحة
ة وسكون الهاء وقاع بالكسر وجر القاف وتنوين العين وسكون الهاء كذا عانا وقيل الذي يفتح
شدد وقيل بالمثلثة والمعجمة على وزن عدد وعاد النيس عند التروان وفي التسهيل عاء على وزن حا
بالمشافهة المثلثة في التسهيل وبح بمهملتين وجيم مهملة وجيم كلاهما على وزن دع وزجر العاس وحر
بمهملتين كزيد وحر بمهملة وجيم كبكر وحيرة بمهملة مكسورة ومثناة تحتية ساكنة وجيم مكسورة وحيرة
فمثناة تحتية ساكنة وجيم منونة زجر الغنم في الرعي وحيح وهدكة وهيره بدال فتح العين زجر الضان
وشاء بمعجمة مكسورة وفتوحة بعدها الف ثم همزة مفتوحة وضم الجيم وسكون الهمزة دعاء الحمار الى الشرب
وقوه بفتح القاف وسكون الواو وكسر الهاء وحاء مهملة مفتوحة وسين مهملة مشددة بين فتحتين دعاء الفرس
وحيح بمهملة مفتوحة وجيم ساكنة حجاج الابل وحوس بمهملة مفتوحة وساكن ومهملة ساكنة مفتوحة
زجر الكلب وحاحيه دعاء الوعل بمهملة مفتوحة ثم ساكنة مخففة ومثناة تحتية مفتوحة زجر مطلق بحث اوزجر اصل
فارسي وقد يأتي بمعنى المصدر مبنيا على الكسر بخلاف لاحول ونون نحو الا زيدا فلا وجه لقول ابن الم يضرب يكون
ضرب الا ان فلا يكون ضرب بعده وحي كحي للغنم او الندم وحس بالفتح ثم الكسر الحالتين يقال عند
اصابة المكروه بفتح كخ بعدها مخ تاتيه واخرى فوق يقال عند الاعجاب والوصاب بضم وكسر
للمبالغة قان وصلت كسرت ونونته وربما شددته مكسورا سنونا وآخ بكسر الهمزة وفتحها وشددة

مكسورة وكذا خ بالخاء مكسورة وتس مكسور المهملة والصاد المهملة المشددة على الكسر بنيا والفتح في صاده و
هو اسم بالجر عند التقوح بالمشتغلين الى التميمية بالفوقية والجيم واحدة عوض الاخرى عند ردحي بالجيم والسين المرة
منكرة بانس بالكسر بوزن فرح اطاع بعد ان حيث العادة ومن لقة وسن الناقة مضى لطمعا ولما لم يكن هذا الصوت
الخارج عند الحس المنطوق بها كان ان يركب مع شكلة وشبهه كلها ضعيف كلمة وان مصدر سن الصوت بها فما
رت مصدرا كالعاشر من ذكر الصوت فحاكى في التنبيه بالحكاية الصوت المركب كما مر اورد عليه الرضي بان الكلام
لا حاجة في تحد اليه لانه لا طائل تحت هذا الصوت ولا يجدي نفعا في البيان اذ لا حاجة الى تعريف
المركب عدم التوقف في توقف الصوت وليس الاشتغال بذكر كل مجرد وكر ما حاجة اليه بل يصح حمل كل
هم على المركب اذ المركب اذا صح في توقف المركب فقول كل هم وما يكشف عن بيان كونه بها صح يوقف
في بحث الهم لان التعبير بالمركب يوهم ان ليس هم كذا فرقا بينهم كما مر في بحث الهم على ان مر
من التثنية والتركيب مركب من كلمتين او حرفين او مختلفين فلا يدخل الهم لم يقل بان بين
الاول المتحرك والثاني ساكن من السابع يوجب ذكر قطعتين بل كلمتين بل التنوين مثل سيبويه فان الجزء الثاني
منه صوت وهو ليس بكلمة كما عرفت وتنظر بما قال به ان بناء وعلى الكلمتين وقد اخرج بقوله كلمتين المركب
من الحروف والهيئة كضارب وقوله مضروب واخواتهما واخرج بقوله ليس بينهما نسبة مثل عبد الله وتابط شرا
قال الرضي ليس فيهما نسبة بينهما نسبة ولا تخفى فائدة من اشتراط الاجمال لانه لا يصح في نسبة شرفا تتمة قول الاشموني و
قال شارح آخرون ليس بينهما نسبة لانه في الحال ولا قبل التركيب من التبعيض لانه في الحال ما يكفيه
التبعيض بالهم ولا يتصور نسبة قبل التركيب الا ان يتكلف بقال اراد بالتركيب كونه مركبا في علمهم من
كلمتين ليس بينهما نسبة قاعل واورد عليه الرضي خمسة عشر وبيت بيت ما تقض نسبة العطف ما فيه

في حرف مجرد كما سنوضح ويكون وجه بان القول بتقض هذه المركبات العطف وهو حرف مجرد بخلاف نحو زيد في
العطف وحرف مجرد لان الموجود بعد التركيب هو تحصيل النسبة بين الاصل الذي عشر بخلاف العقد
الحضور من بين بيت بيت بخلاف ما تقارب التعريف انه لهم مركبة كلمتين ليس بينهما نسبة اي ارتباط
بل دليل جزء من الكلمة كما مر نسبة بين الحروف بل بين الحروف التي هي حروف فكذلك ليس بينهما الا توالي كلمات
كيف لا تتفق وبينهما الحال قول وجوابه لا وجه لابراد جملة في المركبات المبنية لانه موضع جزء فالاول متين
لكن ليس في المركبات المبنية بل موجود في المركب غير المبني تحقق بعد العامل لا براد وخمسة عشر لان جزء منه
مبنيان لعدم تركيبها كذلك نحو لو حصل تحقيق لسما مبنيا على الفتح لكان مركبا مبنيا لكن قوله مبنيان ذلك
واما وقوف المركب فقصدا باعتبار البناء فجعل الثلثة اف مبنية الجزئين ومبنية الجزء الثاني ومبنية الجزء الاول وقدم الاول
لكونه اوفق بالبناء والثاني لشدة مناسبة الاول فان تقدم الثاني حرفا نقيل الى حرف عطف او خبره
وهذا مبني على ان المركب لا يتبعض وقد مر ان بعض المركب تقطعه حرف الجر كما في بيت بيت الى ملاصابين بيته واما اذا حصل
البناء لا بقدر فيه حرف العطف لما كان فيه عشر والتشبيه بالحرف المقدر هو حرف العطف حقيقة او حكما لا
فيرتفع حال الفتح ان لا يكون اخر الجزء الاول حرف علة فان حرف العلة في الجزء الاول من هذا التركيب ساكن
وكذا ما يقتضي حرف نحو معدي كرب في عشر كان الاسم كاحد عشر وعادي عشر كما لا يخفى واوضح بالتمثيل
بحادي عشر المزين احدهما ان بناء الجزء الاول بناء المعدد على السكون والثاني الاسم العامل المستغني عن العدد
المركب جعل كالعدد المركب مع حادي النقص لحق الحروف اذ لا يصح ان يقال الحق حادي وعشر واختلف في وجه بنائه
فقيل حادي عشر مثل احد عشر فهو مقتض لحق الحروف في الصدر فيه تركيب عشر مع احد معتبرا الحق اوضح
احد عشر واحد من احد عشر وكحق نقول حادي عشر على باحد عشر لانه لما جعل بيت بيت ملحا به في دل

عشر الحق بذلك فقيه بشبهه على ان تقض الحرف عدم من التقض حقيقة او حكما راد بقوله واخواتها الى اخرها
خمسة عشر عاشر وفضل التوقف بالخواتها من اخواتها مبنيا دوره اخوات في عشر الا اثني عشر فمبني
من القاعدة الامر الثاني قائل عشر فاصلة بين المستثنى والمستثنى منه والحاجة الى الاستثناء على مذهب الجمهور
حيث تكرار بعض الحروف الاول والاختلاف الحرف الاصلي على مذهب ابن درستويه حيث صير بمنزلة الاختلاف
كما هو اختلاف العددين واحد عشر وبعد ان وبين عشر كما هو واحد عشر وهو اثر بالاختلاف وهو
البعد عن التحريك بالنون بين اللذان واثنا عشر وقد اجمعوا على ان الجزء الثاني في منزل منزلة نون اثنان
ولا يبنى اثنان مع النون وقد ليل على التنزيل عدم جواز اضافة اثنا عشر على خلاف اخواته فبقيان ثلاثة
عشر لا يجوز اثنا عشر ثلاثة عشر في بعض بها العددان ذا اضعف العدد كواحد عشر ثلاثة عشر لا يحتمل
بسيبويه الاسمان بل قبل بناء ما بناء موجب الاضافة كما مر لا يجوز في الباب والاصح عشر بنى اتفاقا
والوزان والاعشى كجعل الاضافة لحق بناء الاكمل بالاعشى بوجب بناء ذي الكعبين قياسا اجراء له مجرى
والزاء كجعل ما كمضاف والمضاف اليه شبيه بشيئين عشر زنه كابن عرس زيد والا ان لم
ينقض الثاني حرفا اعرب الثاني لا يحق الا الاعراب لان الحرف لا يعرب لان الحق المقتضي للاعراب فيه دون شيء من
جزئيه فلعدم شبهها في اسماء الاجزاء الا الثاني وهو يجوز نه عن اجزاء الاعراب على آخر الثاني لكونه آخر
المركب كبعلبك مثل بناء الجزء الاول واعراب الثاني فالاحسن تاخير قوله من قوله وبنى الاول في الاصح
فيرد ان رد بان جاز اعراب الاول باضافة الى الثاني صورة تشبيها بالمركب الاضافي حيث سقط تنوين
الاول بالتركيب وحق جاز في الثاني الحرف وعدمه فان قلت في الرضي لنه ربما لا يوجب الثاني شبيها
بحق

بخير فلم لا يجيز قوله على الاصح مفتاح بالاجماع والبناء معا لانه صريح الرضى بان بناء اذا في تصغيف فليجعل الاصح اشتراكه اليه لزم كونه مبنيا والا يجز انه لا بد من تقدير الجواب اذا لم يكن خبرا قال الاعرابي المحقق قول سيبويه ان الاول والاشهر فيه الاتباع على بنائه عليها في الرضى والاسيد ان سكته سبق بيان المصنف على غير الاول والاشهر وانه لا بد ان يجيز قوله سبق الاول على الاصح على الاصح من الاتباع على البناء من البناء ليشمل اذا لكان اجز الاول مبنيا على الفتح فانه يجوز اتباعه على بنائه كما يجوز بنائه على الفتح وما يكون خبرا الاول مبنيا على الفتح نحو ابن رجل فانه يبقى على بنائه لانه اتباع على في الرضى ومن المركبات المنية المقدمة مبنية الحرف ظرف موضوعة لمعنى ما حال الظرفية فاذا خرجت عن الظرفية كقبل اضافة الاول الى الثاني في اتى يوم يوم وتقديره يوما فيه ما وانكرة منه فاعل قبل يوم اليوم الا في صدف نظيره الذي الجر والتكرير وصباح ومساء وصباح صباح وكلما يكون يوما بعد يوم وبين بين هذا وبين ذاك هذا احدا الا يستقلان مبنيين لان احدا وهي موجبة متوقفين موجبتين وشد رد اي متوقفين وصبح مدبع الى منطقين على خول اي متوقفين وحيث بنيت الى متوقفين وحيص بيص اي متوقفين وبادي بدي او بدل وايدي سبا وابادي سبا وبيب بيبة وكفة كفة وصوفة بوفة وقد قضى الرض معاذ هذه التراكيب الكنايات قال الرضى الكناية في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شئ من غير ان تذكره او يعبر بغير صريح وكانه ارادة الاصطلاح فيه لان الشئ اصطلح اهل تخيبه كما في اللغة لانه عليه التعيين منهم وكذلك لا يوصف لفظ بتجرد معناه اللغوي والاصطلاحي وقال المصنف المراد بالكناية بالفاظ مبهمة يفهم بها معنى وضع خبرة كلام متكلم بها ما يام هل الخاطب او نفسه فخرج عنه كم وكذا على كذا في كونها كناية المصنف

هذا

موقعا جعل كلا لا يتعلق للاعراب فيه فيجب على الدوام الاخير به وقد انه يجب ان يكون في هذا وبين لم يجز كم يجز لانه في هذا وما ناسب بين الاصل للحديث الاول للمقتضة ثم الاستفاهية غير بها منصوب بعده لا ناسب بالجر من غير كم باب المبين ان هو من وظائف باب التمييز او العدد والا لانه اراد النوع من مباحث كم في محل والعدد لانه اضطراد وجب نصبه اذا لم يكن كم مجرورا بالحرف فاذا الجر جاز جره تميزه ثابتا ما بعد فكم اليه عند النحاة والاستفهام من عنه الجر كما وكانه نصبه المصنف داخلا في قوله ويدخل ان فيها فليستثن من وجوب النصب على يجز نخطف بالجر على تمييز كم الاستفهامية صيغة البصريون واجاز بعض النحاة كم رجلا ونسب لان المعطوف قد يختلف بالمعطوف عليه والجر تميزا مجرورا باضافة كم اليه عند النحاة وتقدير من هذا الواو مرة كخلاف نظر عنه فصل التمييز عنها فان الجر يوجب نصبه حملا على تمييز الاستفهامية لامتناع الاضافة والواو يجوز جره على تقدير من مؤوه يجوز من فيها الى تمييز كم كما يجيز المعطول اذا فصلوا بين كم ومجرور بفعل متعلق في القياس بمعطول هذا المفعول واكثر الرضى الفصل بين تمييز كم الاستفهامية وتمييزها متعلقا بانه لا يتعلق عليه في استثناء وفي كتب النحو وقد جاز الزمخشري في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ان يكون كم خبرية بمعنى كثيرا ويكون اي نفسه كم لا غير جاز من الكلام بانه فقد تم الجر بحرف الصدارة من غير جرها صدر الكلام ولا يتعلق بها الا حرف الجر وما اضاف اليها كما نبه عليه فيما بعده وكلاهما كان والا نسب يتعلق كم الاستفهامية وكم الخبرية كلاهما الا نبه على ان تمييز كم يجيز نصبا وجرا بمن ملفوظة بها مقدرة وجوبا ولا يجيز ان لا تخصيص كم بل غيرها من الكلمات بالتمييز فقول قال زيد كتبت كتبا وقبل كتب وكتبت وعجبت من كتبت وكتبت الا انه ذكر هذا الحكم لها لمناسبة مباحث تقدمه بعد تمام الكلام المرفوع والمنصوب الجر وتمييزه عن الجر عن جرها تارة الا ان كم بعينه غالبا كان بين وكان في موقع مرفوعه

بالفعول الثاني لان اعطيت يعامل اضافة الدليل على عدم انتصاب على انه مفعول به بانه لا يقبل تقدير اللام لعدم كونه مصدرا صريحا او على عدم انتصابه بطلانه مفعول له لان المفعول له لا يتقدم على صاحبه ومن حيث ما هو منصوب فعل او شبهه وهو حصل او حاصل ولا شيء فيصل مرفوعا خبرا لمحذوف في قوله والا فرفوع لانه جنس على ضرب من التاويل لان الخبر هو مجموع الظرف والمستقر فيه لا مجرد كم فان الرضى انا كم هذه حينئذ كون في حينئذ كونه محمولا للمقدر منصوب داخلة الفائدة الاولى ومن حيث كونه فاعلا مقام فجر مرفوع داخل في الفائدة الثانية مبني على الفتح النقدير ومن حيث كم رجلا ذات مرتبة فان كم مجرورا لمحل بالجار منصوبة بالفعل الغير المستقل عنه ولزوم بقيته بعدم تقدم الجار عليه لا يشكل بقولك غلام كم رجل ضربت لانه ليس بعد كم فعل غير مستقل عنه بل غير غير مستقل عن الصفة فاعل كم وكل ما قدر جرف جر كقولك كم رجل مرتين او مضاف كقولك غلام كم رجل ضربت ولا شيء فيه ما سيوان لكم صدر الكلام لان محل صدارته انما لا يتقدمه سوى ما مجرور بالجار لمحل التوبيخ قد عرفت انه منصوب بالجار لمجرد البعده الا ترى انه لو لم يكن كذلك بان لا يكون فيه جار ولا بعده فعل او شبهه اصلا او كان ولم يكن مستقلا عنه او غير مستقل عنه لكون مبتدا او لم يكن ظرفا او غير مختصين بتقديرين على طبق قولنا في بكت خبر المبتدا اذا وقع ظرفا فانه انما يقدر بما يعلق عليه بمكان او زمان على طبق قولنا وظروف الزمان كلها تقبل النصب على ظرفية المكان ان كان فيها قبول والا فلا قبل هذا على مذهب سيبويه فانه ينتقض بكم رجلا عالما مثلا فان استقام لا يصح الا يكون مبتدا للمعرفة عندهم واما يصح عند سيبويه فانه ينتقض بكم رجلا على تلك الحال لانه لا يصح ابتداء المعرفة وخبره سيبويه ايضا لكنه لا عدم نقض الاستقام وجزان كان ظرفا نحو كم يوما سوك لا كم يوما سوك ولا وجه لتخصيص ما ذكره

في بيان

وذلك القطع في لا خبر لبس غيره فيرتفع في البيت على انه اسم كان وخبرها محذوف قبل لا كما في قولهم لا عليك ولا عليه اي لا بأس عليك ولا بأس عليه والظاهر ان لا خبر لبس غيره جائز ان لا خبر لا غيره جائز وحينئذ يتعين الاضافة لكثرة استعماله وشابهته بغيره عدم الك التنوين بالاضافة كما ذكرنا في بكت الا خبر وما آل من الظروف المبنية حينئذ وقد سيدك بناؤه على الضم في الاكثر وقد يضم او يكسر وهو بين في لغة فتحص كل ذلك من التسهيل لو قيل فتحص كل ذلك من التسهيل ولا يضاف الا الى نكرة في الاكثر حتى العبارة ويضاف الى نكرة في الاكثر الا انه ايما التسهيل غيره وغير الاضافة الى نكرة فقال الا يضاف الا نكرة او معرفة بمن او معرفة على الحصر فهو قول الاكثر والتسهيل ندرت اضافتها الى موجود عدم اضافتها قبل انقطاع اندراجها واذا اضيف الى موجود قبل يوم الاسم البتة معدوم لاحتراز عن كمال الاضافة الى الموجود اندراجها وطلبا بناؤها لكافة المضاف اليه فخالف اليه لان المضاف اليه في الحقيقة مضمون الجملة وهو غير مذكور صريحا فاشبهت الغايات فاذا اضيفت على الضم واذا شاء ذكر في هذا الباب مبني على السكون ان شاء شبهة بقبل في حيث واقعة في البيت والتركيب جاز كان وقد يراد بها الحين فحذف الاضافة الى الجملة من الظروف المكانية سواء وبعد يجري مجرى الظرفية وهو الواقع هنا حيث يحل رسالتي لان حيث مفعول به لكل يعلم مقدرا لاشتغاله عن اسم المفعول النصب في المفعول به والمراد على اضافتها الى الجملة هو ذكر الجزء الذي بعده واول الجزء الذي بعده غير ظرفية وجار اضافة حيثما منها اذا وبناؤه بناؤها كما في آخره الف بالاستدلال والمقايسة الى جزء مضاف حائنا ركبا في علة البناء الا فرقا بين موجب المفعولية وسببه اكس وان للمستقبل وضعا وكثيرا ما استعمل للماضي فلا ان يكون الماضي مبنيا قد يكون الماضي معربا مادامة وقد يكون مع جملتها للاستمرار نحو

قوله يجوز اذا قبل لهم لا تقسموا في الارض قالوا الى هذه عادتهم المستمرة وفي مع الشرط لكن عاكان
استقبالا في الشرط المعطوف عليه جوز قبله كخلاف لمن قاله يستقبل عالا قطع بوقوعه ولا بعدمه وقبله وخلاف
سايرما يتضمن معنى ان قاله على طريقة ان لم يكن لرسوخ في الشرط كخلاف نظائرها في انا كرمك اعطيك
الشرط في كيجوز الفورية بمعنى بالجزم على ترتيب الشرط والجزاء كما ذا ضربت الشمس بعثك ما بعد الفعل الذي
بعده عند الصد كما ذب يزال الا ان المتضمن لمعنى الشرط على الاصح وان لم الرشي العامل في اذا الظرفية ما هو في موضع الجزاء
وفي الشرطية ما هو الشرط وخالفوا الصيني انا لا نجزم وان زيد بعد ما الا في ضرورة الشعر وفي انا كرمك بجزم دون الظرف
فيه اضيه نحو اذا اقوم زيد اذا يقعد عمرو وحصر من قوله تعالى اذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة اذا
رجت الارض على قراءة نصب خافضة رافعة حيث جعل اذا وقعت بدلا من اذا رجت جزم قال الرضي انا لم
اعثر على شاهد من كلام العرب وفي دخولها على الجملة الاسمية الخ خبرها فعل كثيرا نحو اذا زيد ضربته وعلى الجملة الاسمية
الخ ان خالية عن الفعل قليل اذا نحو هم ابدى ما ثبت الرأس الكثيبة جوازا كون جزاء مع كونا جملة اسمية خالية عن
الفاء كقوله اذا ما غضبوا لهم يفرون وقولهم اشكر والدين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فذ لك لان ظرف
الشرط فيها اخير اى جيء بجزاء بعد الفعل وقد ان ذلك الكون لا يوجب كون الفعل مخبرا بل رجا يجب
كان نظرا ذا فانه بعد ما صح ضمير عدم الرسوخ كما سمعت وكذا مذهبا لاخفش والمبرد وجيء الفعل بقول وذلك لم
يجز نحو اكرمك الا ان تهنني بعد ما عن الفعل وما استصعب بين الناصب نحو جئت والميل اذا الغيث فانه
اذا الميل قيد وبعده ما صح للفعل فيه الفصل القيد الواقع قبله بصير القسم مطلقا اى انه صح بلا ريبة ولو جعل ظرفا مستقرا
خلا عن القسم يلزم اضيه وقوع القسم في حال غير ملائم في حال التكلم واضيه يلزم في قولك والقمر اذا اتسق
كون الزمان ظرفا للحيثية وهو لا يجوز ولو جعل الحال مقدرة فان الامر اما فيما كن فيه فقط ولما في قوله والقمر اذا اتسق

فلان

فلانه قيد بتقدير حصوله وقت الاتساق لا بحصوله فيه فلم يحيل الزمان ظرفا تأمل وقد يكون للمفاجأة اى خلاصا
الشيء بغتة نحو قولي في بيته فخرج بالضم والدار اذا القيته والوقت لا تخرج وبهذا ظهر انه ظرف زمان او مكان لعدم انفصاله في
استلزام الوجه الذي ذكره المحقق حال الضمير فرجت فاذا السبع ان خرجت في هذا المكان فاذا السبع فاذا
عبارة عن المكان المخصوص بعد وان اضافة تقدير الى الجملة اى نقدر ان ظرف المكان لا يضاف الى الجملة الا بتأويل
وقال الرضي هو بحيث الزمان فاذا كما ذكر في تقدير خرجت فاجأت السبع وقت وقوع السبع فاذا ظرف زمان
المفاجأة مضاف الى الجملة بعده او في تقدير خرجت فوقت خروجي السبع الوقت فاذا ظرف خرجت بعد ما عبارة
عن الوقت المعين بما قبله او صفا قال الجامي سابقة عليه بقدر ما ينبغي ان يتقدم عليه المبتدأ بيان ما في ما سبق من بحث
الاضمار على شرط التفسير من ان الخبر وجب بعد ما الرفع بالابتداء ويجوز النصب بتقدير الفعل بعده او التوفيق
بان المراد بالوجوب المبالغة في الاختيار البعيد عن الاضطرار والا فالمراد هو اللزوم فيما سوى باب الاشتغال
على شرط التفسير في نحو زيدا ضربته بعد ما ورد على الكوفيين حيث جوزوا ان يكون المرفوع بعد ما
على الظرفية فيكون خرجت فاذا السبع متفقا في تقدير في المكان السبع شيئين كما لو قدر زيد فاذا هم كون زيد
فاذا في الدار فيجوز كون السبع فاذا ان لا شيئين يكونان في محل الظرف الاخير ويجوز ان نصب خبرا بعد
اذا المفاجأة لغير الوجدان سد مجرى خرجت فاذا السبع الحاقة بسبب فجاءة الواقعة الحق في هذا
المكان السبع وجدته ولهذا وقع الحاظرة في مجالس يأرون الرشيد بين الكاف والسين فقال الكاف في
قولهم كنت اظن ان العرب اشد سنة من الزنج حتى رأيتهم فاذا هو يا ما لا يكاد الاعراب يأتي بالسين فاذا هو
كما خرج في الدار زيد فذكر انها للتنزيل اذا منزلة وجدته وقال سيبويه فاجأ كهو بين ولا يجوز الا الرفع لان
الواقع بعده جثة لا حدثه فلا يليه المرفوع بعده من جزء ما طلبا ويأرون الوجب لشاهد ما ظهر ان الوجه

ما قال سيبويه وان قصده والشاهد ما لا يكاد يخالف ما اراده من حكاية ما ورد من تركه وتركه سيبويه محمد ما ورد من بعد
ذلك ويلزم ما ورد من فصله بين الحاية ومنزا اذا ما مفعول من الزمان ويقع بعد فاجأت ان الاسمية والفعلية لا حاجة
كما يجيء الشرط على سبيل التوسع وقوع اصرها واجب ذا لا كلام على الاضافة الى الجملة لفظا او تقديرا
نحو فصل التنوين عن الجملة الخ وهذه هو يلزم ظرفيتها الا اذا وقع مفعولا به او مضافا اليه للزمان نحو بعد اذ هو يوسف
وقع بحسب خبرا فصل فصل لان اذ علامة فاربط بالفصل بينها وبين ما قبلها في ذلك فتحقق اذا زيد يقوم والتزم
الرضي فتح همزة اجاز المصنف بانه لحكاية اى لاوقوع الرضي بانه لا يجوز اذا زيد يقوم قبل لرادع ان يجيء تصوير المستقبل
بصورة الحال كما جاز تصوير الماضي بصورته ويرده ما مر في ظلم الضاني من قوله تعالى ولو شراذا الجرمون لطأطأ
حال رؤية الجرمين وقد يجيء للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فلا يستعار اللام للوقت يستعار اذا
للتعليل قال الرضي الاولى جعلها حرفا ولكنه للمبرد قلت يسميه بذكره هنا وقد يجيء للمفاجأة والاغلب
في جواب بينا اذ وفي جواب بينا اذا ولا يجيء بعد اذا الا الجملة الاسمية والاكثر خلو جوابها عنها
والزام الاستغفاري الاصح في جوابها لكن خطئ في انكار الفصل الخ وما اجاز الكلام الى ذكر سيبويه بينا وبينما راست البحث
فيها وهو كلام صاحب الكشاف الكبير فانه قال في الحاكية ان الماضي الواقع بعد اذا الفجائية كثيرا ما يقع بعدها
وهو كلام صاحب الكشاف الكبير فانه قال في الحاكية ان الماضي الواقع بعد اذا الفجائية كثيرا ما يقع بعدها
وجه الفرق بينها وبين ما يجيء بعد بينا بين لازم الاضافة الى الجملة الحيث ما الكافة عن الاضافة فتكفها
عن اقتضاء الجملة او الاضافة الى الحدث نحو بينا انا كذلك اذ جاءني زيد وبين كونه ظرف زمان اذا اضيف الى الوقت او الحدث
وظرف مكان اذا اضيف الى الجثة او المكان فتقول بين زيد وعمرو وبين الدار وبينا وبينما الزمان لانها
مضافان الى الجملة في الحقيقة اضافة الحدث اعني الحاكية وهو مفعول الجملة وكان الجملة خبره ما الكافة تكف كما
عن اقتضاء المفرد وتضاف الى الجملة وعافيه استه من العموم مشابهة الى كلمات الشرط فلزم فيها ان الجملتين

ومنا

بجارة والبا كزيد يزاد حرف مشدد ومن حيث جر كزان كان كسرة او همزة فيقال بن وابن والف محمدود ان
فاتح مفتوحة فيقال ابنة الا بنت اذا وصف او كان العرف مسكن فيجر ك باكرة لان الساكن يجر
بالكسر يجمع ثلثا بابا بحرف الى تسعة ولكنه بهذا الخوض من هذا العجينة لانه لم يأت ازيد منه فان ازيد منه
الطول فعليك بالرض وما يليه الا عليم اذا ثنيت او جمع عليه اللام لانه لا ثنى ولا يجمع بدون التنكير فجمع
تقصانا بالتوفيق الافعيلا نحو ابانين وبنات وبنين فليحين وفحاحين وفحاحر فان كانا مسمى كل موضع منا
عرفة فجمع وان اذا ذكرت علم بلد بالشام فهو تسمية البلد بالجمع لانه جمع العلم وسكر العلم في غير مقام التسمية
والجمع قليلا وانا كثر في التسمية والجمع كوذاهر استماع الا يقال زيد الزيدون ورجل في رجلين كجلب الظاهر
واذا سمي المثنى باذا به كاذا به فيبقى التسمية وقد يجب كالمؤنث فيلزم الالف كذا الجمع كالمسلمين في الياء
وعشة العجز بن حيث اعرب كالمؤنث مع التزام الياء واخرها المصر المسكم ثم المحق طبقا ثم الغالب ثم العلم
ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام والنداء والمضاف كالمضاف اليه ما ذهب اليه بعضهم وفيه نظر
كثيرة والذي وقاه وضع المثنى لا يقبله الا غير معين هذا اذا كان موضوعة لمؤدة من الجنس كما ذهب اليه الرضي
او ليدل على تثنية ان من فراجع رفيقه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار المؤدة من
الخارج كما قالوه بين وغيره ورجح السيد السند في بقاء المفرد العدد اسم والعدد بالاقسام مصدر
بمعنى الاحصاء ونزل الاقسام في الاسم وفي الاسماء من حيث هذا من حيث الاقسام وكان الاسم اكثر
متصلا بالاسماء الاعلام لكونا ناصبة للتغير ومخالفة الى موقة التذكير والتانيث والجمع فيستدعي تعدد محلها
الا انه راعى شهرة مناسبتها بالكم في الاسم بها موقوفة ايضا على قول من قال بهم العدد اذا اريد به نفس
العدد علم واذا اريد به المعدود فكرة وله لقال ستة صنف ثلثة فتجيء صرفها للعلمية والتانيث وبهاء

واحد الى عشرة على ان الاصل في بناء العدد في العشرة واستثنا ذون الى اثنى اول ما وضع والجر دعن التا
فرع حصل بسقاط الى وما لحق وفروعا نا تفصيل بالتصرف في تلك الاصول اما بالتثنية نحو ثانين و
العشرين واما بالجمع نحو ثانيات والوف واما بالكاف علامة الجمع نحو عشرين واخواته واما بالعطف واما بالتركيب الاضافي
في نحو ثلثمائة والف واما بالتركيب الضمني نحو عشر من عشرة بالتركيب المزجي فقد خرج عن الاصطلاح فشرع
في تفصيل الاصول باعتبار ما وصف به من الذكورة والمؤنثة ان كيفية تحصيل الموضوع للذكورة والمؤنث وقال القول
واحد واثنان والعدد في ذا وذاك يكون ذا مرة كون الاحق بالتقدم المذكر واحد واثنان واثنتان ولو كان
مقول على صيغة اسم الفاعل فانه في صورة الخبر وان كان على صيغة المؤنث باعتبار العنبر الى الوجه فاخر على
حقيقة والخاتم هو موضع فصل بين الشيئين او وجه وصل بين الشيئين وترك بعضا اصرة على وزن فاعلة
الى عشرة ثلاث الى عشر بذكره بذكر الا لمؤنث وكذلك يجيء كما ياتي وبقية الثلثة الى تسعة فتقول بطبقة
رجال وبيض تسوة اتم الالتوفق بين المذكر والمؤنث بان وعدما في غير الصفات المشتقة مقابل نحو
رجل وبعير علام وفرس ناطرة مطرد فيها واما كثرة بسماء العدد في الاكثر تستعمل في الصفات حتى يراد بها
المعدود بالعدد لا نفس العدد حتى بها هو وقد ورد ربما يجري على الموصوف فيقال رجال ثلثة ولكن الاكثر استعمال
فاعل سنن اجوا عدد خارجا تاء موصوف بها اذا هو موصوف مضاف الى الياء تبرا او لا كان الصفة الثابتة
للمعدد واذا اخرجت تونث اذا لم يكن فيها بالواو والنون فيقال رجال ضاربة بتانيث العدد والجمع
على المذكر فلم يجئ بالتونث واما حقها هذا الوجه البديع الذي تستحق ان لم تكن وجوه ذكرها و
المجوز ان تثبت العدد وتانيث واحد الجنس واصل الذي كان الاصل العدد المستعمل لاسماء العدد اذا اريد بها الا
عداد وسئوال المذكر على حاضره بالعرض فيقال ستة صنف ثلثة والا يقال ستة صنفة ثلثة شاذ قالوا ذكر

في آخره فتح هذا كلامه وبناء ما سمّاه الخفاجي بثلاث عشرة الى تسعة عشرة من غير تعلق باحد عشرة واثنا عشرة وليس كذلك فان الواو اثنا عشرة وبناء سكنه الاثنين او كسر على قراءة غير الاعمش هو فتحها على لغة من لا يغيّر الاثنين في حالة الرفع كما مرّ وجه قليل فلذا لم يذكره المصنف وبناء احد عشر الاربع فتحتين بل ست فتحات لان احد عشر الذي ليس بناء هو كلمة واحدة بخلاف عشرة للفرق بين اسم العدد وبين اسم المركب كما مرّ ومن هنا وجه اجتماع اربع فتحات في احد عشر واثنا عشر مع ثقل التركيب هو عليه احد عشر واثنا عشر من ست فتحات ان اربع عشرة وقد جاء اسكان اول عشر في التركيب مع تحرك الآخر فوزن احد عشر كوكب يكون العين مشددة واخواتها عطف على قول المصنف محلّ مفعول الخ مرفوع على الحكاية والاسم بالرفع والجر واخواتها الاثنا عشر لوجه اخواتها فقد اتى هو مفعول مطلق على محلّ عشرون وبعده ان قولنا اخواتها وضع اخواتها الاثنا عشر لوجه انه مجرى موضع متصل نحو ثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون فاعرب باعرابها الكلي فيها الى آخر الذكر والمؤنث احد وعشرون احدى وعشرون بالعطف لا بالتركيب ثم بالعطف بلفظ فاقتضى من اثنتين واثنتين وثلاث وثلاث وفي وعشرون الخ مرّ بما تقدم ولو استغنى عن ايراد احد عشرة لكان اوجه ولم يكتف بقوله ثم بالعطف عن قوله احد وعشرون لما يلتبس احد واحدى بواحد وواحدة والمبادر من قوله ثم بالعطف عطف الاكثر على الاقل ويجوز العكس لكن الى تسعة وتسعين بل تسع وتسعين مائة اصله تسعة كبيع صرف لامه والتاء سواء حرّكت او سكّنت بالف تحرّك اذا لقي الالف بحركة منه وحكى الاخفش رائت مشيا وقد يجيء كسير مائة مسّ من الضم والاربع الضم وذلك هو الا اضعاف والفاء ولا تنقل عشرة والمائة لا يتميّز الا الثلاثة الى تسعة صرّح به في المسهل وفي الاخفش الالف التي بعد الشين مطلقا ومبتدأ وما كتب الالف كما لا تكتب ميّتا تحت الى الرفع فما استقر من كتابة الالف في التثنية فخطأ وقد الفان فيها اي في الذكر والمؤنث

ثم بالعطف على المتقدم مشروط على ما تقدم بتكرار ان كنت تقدر وفي ثمان عشرة تتبع الباء على ما في سائر المركب الثاني في آخرها باء فاناسكن وجاء اسكانا على القياس وحذف فرقا بين المنون والباء المكسورة اشعارا على الكسرة في الرفع فلم يذكر المصنف الاخفش به ليس المراد انه اخذه في الكسر كما يتبادر من عبارته وظاهرها بل قد سبق الى ذلك من هو اربعة وقد يخرّف الى من ذكر في موضعه ويحمل المنون معتقب الاعراب وفي الحكم ثمان ركعات وقد تضعّف ذلك بمثل عجاء ورأى من حيّ اليمن ثماني عشرة مع احد عشر في عدّ الكتاب المنبه على تميز العشرة الى العشر مخصوص بكونه مضافا اليه وجوز ابن مجبوع الفتح ايضا وبناء على فتح الاثنين من غير تغيير وذلك لكون اسم جنس كالتمر العين والسم جمع كالرهط والقوم والاكثر فيه دخول من وذلك لكثرة اضافة العدد الى ما هو موزون لفظا كأن لا تشع الاضافة كما لم تشع لانه قال ثلاثة اثواب ثلاثة ثوب والباب واحد فقد الى تسع القلة فوزان اخر القلة خذ كتف تجمعين وستين كل منها قد الاخر الا في ثمانية ان ستة فان التمييز فيها مائة وهي ليست بجمع للفظ ولا يجمع له الا قليلا على مئين ومئات وكان قياسها ان في ست ثلثمائة الى تسعمائة انث العدد يعود الى معدود وحمل لغاية الشكاف البا ثلاث الى تسع على خلاف السجستاني وهو وفي الزوائد في مباحث كلهم الكيم وجوز الاخفش ضمها او مئين وبعضهم يضم مئين وفي كون مئين جمعا خلاف الاخفش حيث جعل فعلين كسدين من ضرائر الاسم وبه رد عدم اطلاق مئين غاية الامر ان يجعل بمعنى ومعهم فان هو لفعيل كصعب ابدل احد الياءين واوا جبرا نقيض وسيف من العرض انها جبرا لواحد مئين غير مئين لان الجمع بالواو والنون لا يقع تمييزا فلا يقال ثلاث مسلمين فيتعين على القياس ثلثمائات فلذا اشتركا في انه لا يجمع تمييزا بجمع بعد الجمع بالالف والتاء بعده هو في صورة الجمع بالواو والنون الى عشرين واخواتها وفي نظر اما لو فيجوز ان يكون مئون جمعا على غير قياس او مئين على توهم ان الاخفش اراد بقوله جمعا

ما ذكره من وجه تركه سابقا وحينئذ لا يجوز واثلثمائة لان رجل للكثرة الجمع بعد جمع الكثير وقد قدمه الجمع بعدها هو في صورة الجمع الصحيح فاضافت فصل بينه وبين عادته بجيء بعد مائة ولا سيما الباقي فرق بين الفصل بحمد والفصل بقليل صحيح وتميز عشر تنزل تسعة وتسعين بالتاء وتسعين بغيرها عشرة لان احد عشر تنزل في الوشر منزلة التنوين والنون وكذا الى اثنين واثنين فلا يضاف مع بقائها هو بمنزلة التنوين والنون وكما لا يكاد احد لا يكاد ما هو لتميز التاء للاضافة ولما لم يضف احد عشر واخواتها لم يضف عشرون لانه شبيه بهذه المركبات احدى وعشرون الى عشرين فرد ذلك فاحفظه فانه وجه بديع واما الافراد فلانه لو جمع لكان اقتضى في الدلالة على العدد مع كونه مقصودا وهذا وجه بديع وتميز مائة والف وتثنيتها وجمعها الى جمع الالف هو بهذا البيع لهم ان تميز مائة على فرض في ذكر لم يكن لك قائل قول مائة رجل صرح الرضي فالاولى ان يخالف وجال وقد الضيا قبل بكل واحد مخوض مفرد وجاء مائة رجال ومئتين عالما والعلم ان التمييز يستغرق ان يكون صفة فذ كسيوبه وجماعة من النحاة نكونا ناصرة في الفرق من التمييز وهو التفصيل الى هو بيع معدود هم في الصفة الا اذا كان مختصة بمعين لا جرم جنس فيقال ثلاثة علماء ومائة حاضر وان عشرة درهم وان يكون اثوابه وخمسة اثواب ثلاثة مائة وتسعين بالاضافة على قراءة خمسة والكثرة فاعلم ان كان المعدود مذكرا وبالكثرة فيهم العدد وجهان وجه رجاحة اللفظ والبيع ثلثمائة رجل من هذا الصنف لان المميز هو العقد الثانية وهو مؤنث لانها مثال الاول ثلاثة اثواب تخلص اذا اردت به الثياب وثلاث الثاني ثلاثة النفس اذا اردت به الذكور واذا ميزهما العدد والمركب بذكر ومؤنث فان كان عاقلا فالحكم لمذكره والا فلمؤنثه بشرط الاتصال نحو اثنتي عشرة ستة عشر جملا وثلاثة وست خمسة ثلاثة جملا ومؤنثها ان فصل العدد عن التمييز لكلمة بين وعدم العقل نحو اثنتي عشرة ست عشرة بينهن ثلاثة وجمل وست عشرة بين جمل ثلاثة واذا اضيف العدد دال على ذكره وهو مؤنث فالحكم للسابق

بقوله فانه فيه التعريض برد قول [illegible] حيث جوز [illegible] اثنين [illegible] الاثنين

اثنين بصورة واحد [illegible] الاخفش مطلقا وابن مالك [illegible] اثنين [illegible] الثاني [illegible] الى العشرة

بالتذكير للمذكر والتانيث للمونث في [illegible] على [illegible] الاثنين لعدم

[illegible] من الاثنين [illegible] فيما فوق العشرة والعشرة من [illegible] العشرة [illegible]

ولم [illegible] فيما [illegible] الاثنين وما فوق العشرة

[illegible] التعبير فما فوق

العشرة [illegible] عشر [illegible] اثني عشر [illegible] الاول كما ستوقف [illegible]

التعبير [illegible]

من العدد [illegible] باعتبار [illegible] في درجة

من درجات العدد [illegible] الواحد الاول [illegible] الاول ما قصد من الدرجة فاذا لم يقصد بيان

[illegible]

[illegible]

ان كان في الاصل فالظاهر انه راجع الى الاصل والالف مقصورة كانت او ممدودة والالف المقصورة
همزة قبلها زيادة وان علامة التأنيث الالف قبل الهمزة وليس الامر كذلك فانا نقول زيادة قبل المقصورة
هو الالف المقصورة فقبلها همزة لكونها بعد الف اخرى فهذه همزة منقلبة عن شئ بل اصلية
وبالجملة علامة التأنيث الهمزة لا الالف الا ان يكون وصف الهمزة بالممدودة بجوز الكوفيون سببا لان يقبل
ويحمل اطلاق الالف عليها لانها في الاصل الفاظ بها هو مذهب سيبويه والالف الذي هي للتأنيث
وبها يجب هو الالف الموقوف عليها التي هي علامة التأنيث وقد بينا بالالف المقصورة خلافا
بين الممدودة فيلزم ان يكون كل ما في الف مقصورة او ممدودة مؤنثا بجب ان يحكم بتذكيره لو قيد
الالف بكونها للتأنيث لدار لانا لا نعلم كونها للتأنيث الا بالوجوه المذكورة فكيف يمكن ان يقال ان المؤنث لا يمكن معرفته
بالتوقيف ولا بد في الكثير منها من السماع فان المؤنثات السماعية لا تعرف الا بالسماع فليس بمعلوم من
التوقيف الا تعيين مفهوم المؤنث عند العرب وبيان علامة التأنيث ليوفى بوجبها وليس في هذا المقام
واما حوقرا بوجه يتغير فاعلم انا قد بينا من ضبط الفاظ مؤنثة لا يسعها كتابنا هذا فالمراجعة الى المبسوط
والالف المقصورة والممدودة او ان مختصة بالتي للتأنيث او ان مشتركة بينها وبين الالف التي
والف زيد بحرف تكثير الكلمة حتى يكون سادسة كعقرباء وكثر وقد ضبطنا التسعة بما حصلنا عليه
فيما ذكرناه من الموازين وهو ان المؤنث حقيقي ولفظي لا يخرجان بهذا التقسيم عن المذكر اعني الاسم لم
يقصد به عدم تغير عرض عن لفظ المؤنث فالحقيقي فانا نريد ذكر المذكر وهو ما يوصف بالذكورة
فيدخل في الحقيقي اذ يقال نخلة ذكر عامر بتمر ونخلة انثى للشمراخ فلان من لحيوان اخرجها ومن حصل
تأنيث لحيوان الغير العاقل فالمؤنث اللفظي بالاحكام كان الانسب بكلام اهل المؤنث الغير العاقل واهمل

في المؤ

وغير العاقل غير المذكر السالم فقد بهذا من الجمع وفعلوا ليس من الجموع ذكر سيبويه او جمع فعلت وفعلوا
في قوله جاز تأنيث من الجمع تأمل والف المراد به جمع المؤنث مطلقا او العاقل فيدخل غير العاقل مطلقا و
الا يلزم مؤنثا كان او مذكرا فعلت وفعل قالوا النون لغير العاقل فيدخل المؤنث المقصان عنها
تنزيلا لها منزلة غير العاقل فان قلت كان الاولى ان يقول والف كالايام فعلت فعل تأنيثا الى اصالة
غير العاقل في ذكر الالف خاف فهم الاصالة في فعلت الفعلة والمتوفر بين الجمع المذكر العاقل وغيره جائز في
جميع الضمائر على اختلافها فقولك لجمع المذكر السالم هم لاجزء ومثل الرجال هي او هم ومثل الف واو الايام
هي او هن وبالجملة المشار اليه اخر موزده اذ المشي مجموع مسلمان ولم يجيء آخره شئ بل آخر
مسلم وبهذا اندفع ان توقيف المشي لا يصدق عليه بل على موزده لكن يتجه انه صادق على الجمع فانه يصدق
عليها انه لفظ اخر موزده ذكر ولو قال لفظ اخر موزده فيه لم ينتقض لكن يتجه ان المراد بالموزه ما يقابل
المشي والجمع فيدوره ويخرج عن التوقيف بعدها وانا ادرج الاخر وما يلحق بالحق لان اللحق في المستعمل
شائع في الطاري على الشئ سواء كان في اوائل اواخر ومنه توكيد سائر الاجزاء بكل اجمع والاسماء الاشارة حرف
التنبيه الف او ياء شيئين صيغ مسلمين جمعا وخرج بقولنا الذي يقوم مقامها والاول بقوله لونه
وجد شيئين عطشان واخرجه بقوله حركة وفيه نظر لانه يخرج عنه المشي على لغة من يلتزم نونه على ما رواه
الكسائي عن بعض بني زياد بن فقعس فان الواو هي لغة البعض بني اسد ولانه يخرج عنه المشي على لغة ضم
النون وجاء عن فاطمة رضي الله تعالى عنها يا حسنان بالحسنان بضم النون لبدل الالف او الياء
فيما يجيء بعده عن العبارة لا يصح ان يكون دلالة الالف او الياء خوفا من الخلق الالف او الياء
او النون مع ان النون عندهم كالنونين وما شبهه ومن قال المراد ليدل الالف او الياء والنون
ومن

في هذه في قبيح الخلاف في اراده الجواز فيحمل تقرار كلامه على ما يطابق على الاحاد
المعتمدة وكيف كان فالمراد بالجواز اعم من الاصالي او الاضافي بقرينة ما ذكره من الامثلة
فيه كما في قلك فانه يكره فيه ذلك الكراهة المنتقل عن موازنه فعل بالجيد الى موازنة اسد فعل راهم
كما وجب ان لا يزال البعض المنتقل بالجيد الى موازنة رجال عن موازنة حال كانت ربما البعير الابيض وانا طالما
لبسه واحد العلماء في سوق فقيه بموضع يكره فيه ذلك فانه يجوز ان فاعل من ذلك وجاز ان لا فاعل في الغالب الا
قرب ان يقع ربما ابيض موضع فيقدر ذلك فاسد الجاز الاحق كره ومن البين ان المضارع المستقبل
في الاثبات ليست تجوز فيه الا بقيد اما الاصالة فلا يشيء ولا يجيء ويجاشين ويجيء باعتبار حالتين لكن لا يشيء
اصلا كما في الرضي والمستفاد من القاموس انه اشتق في ذلك من هل هو شيء كزيد الواحد ويجيء كيجيء فالمواضع
فيشيء الا يفيد قوله فلا فائدة في قوله على الاصح كما فيه سابقه وهو صحيح منكر بيننا ومن قوله في الكثير فيما
بعد ان يسمى الصحيح ما يتغير بناءه واحده والكثير يتغير بناءه واحده مستوفى فالصحيح مذكر الا حاد مذكر الواحد
مذكره وشيء الا يفيد كونه مذكرا بل الشيء مذكر سنيده وارضين واخواتها وكذا قوله وعشرة شيئا بشكل
بسبحان الله وبالحمد اسم الاول يجيء للمذكر والثاني يجيء للمؤنث ولا يخفى ان التقسيم بما مذكر ومؤنث لا يخص الصحيح بل يكون
يخص بعض التقسيم فلذلك خصصه فاذكر ان في المذكر يحذف الضاف في ان العشرة يجيء المذكر الا يجيء المذكر
كما قرره ان رجوعه ما قال ان يجيء صحيح لان آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ولا يجيء نحو مصطفون
ومصطفين لكن قبل الواو في الاصل والفتح طارئ نحو قوله ان كان مقصورا صارت الالف كل
على الالف الواو لحق المقصور الا صلي فلم يجيء واو وما قبلها فتحة بل واو ما قبلها الف ناشئ وبعضها يتعلق بشرح
التوضيح محال ولي فيه ذلك المستفاد لعرفه ما سمعت في توجيه المتن ويجيء هذا التوضيح نحو سنين وارضين

كما يشترك اليه قوله ان لا يكون اعلى فعلا في العبارة ما ذكر من اشتراط الا يجاز لكن ما ذكره الرضي انه في الغالب
الشرط بين الجيد والجيد ان ما يجيء ان لا يجيء كما سيجيء فيان ما يجيء في كتب حروف الشرط ان اذا الشرط بين المتساويين
وقوله ان كان جيد ما جيد جزاء جيد يجيء الشرط والجزاء جيد لا يجيء نحو ان جئتني اكرمك ما يجيء
جيد اكرمك جيد جيد يجيء الشرط والجزاء جيد فلا يجيء نحو ان جئتني اكرمك جيد وما ذكرنا فيما سبق هذا القبيل كالا
يخفى بيد انه ان اريد بالمذكر ما ذكر الجمع سواء كان بعلامة تأنيث او لم يلزم صحيح جيد طلحات والنون
وهو ممنوع عند البصريين وان اريد المذكر من كل وجه يلزم عدم صحيح جيد جبل ورقاء على ين مذكر بالواو والنون
مع انه لا خلاف في جوازه وقد قيد في التسهيل العلم بقيد وهو الا يكون مركبا يجيء كزيدين وزيدان
وعشرين اعلم ما لا يكون مركبا مبنيا او مزجيا فلا يجيء كسيبويه وبرق نحره علمين بالواو والنون
وان كان العلم الذي يجيء صفة فذكر بقيد اي كان يكون مذكرا بقيد حقيقة او حكما بان نزل منزلة العقلاء
كما ذكرناه سابقا عن الرضي وبقي ان يزاد بعد ذكر من نحو قوله والا بتاء التأنيث فانه يجيء بقيد بل بقيد بعلم
ليشمل قوله فلحق العلامة ومن نحو سابق حلبة وقد يجيء بل يجيء سابل مقصورا على السماع كقول الراجز نحن
وما تقتل يجيء التسهيل يجيء جازي طول الواحد بمرة متعددة وان لا يكون افعل فعلاء
فان الاخضر الاوجيء لا يجيء افعل فعلاء بمرة وان لا يكون صفة مذكر يعد صفتين مثل احمر ولا فعلاء فعلى
مثل سكران ولا مستوي بالمذكر يعني المؤنث بحكم كان حق العبارة وكان يسقط المذكر عن قلم الناسخ مثل
جريح فانه فعيلا بمعنى مفعول ولا صحيح فانه فعول بمعنى فاعل والمراد بالمستوي بالمذكر والمؤنث الاستواء في الكلمة
احد ضربا الموصوف بجيء الثاني مرارت بقيته بني فلان وكستين منه الرضى اي كسلان مكسرة مستكره
فلا يجيء

فعلى كل من هذه التوجيهات ليس بشاذ [illegible]

[illegible]

ان لم يكن صفة [illegible]

[illegible] بالواو والنون [illegible]

[illegible] من الاضافة [illegible]

[illegible] المذكر [illegible] بالواو والنون لان المذكر

[illegible]

في الوقف

في الوقف [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لكان مطلقا اى ولا يلزم ان لا يكون معمولا لغيره وكذا سائر الاسماء المقصد بالبحث هنا ثم ذكره اعتمادا على ما سيجئ
فى قسم الحروف ان لهم العامل لا لغيره ولا يخفى انه فات المصنف حسن الترتيب لان مقتضى قوله واذا كان مفعولا
مطلقا بهذا القول وتأخر قوله ولا يتأخر عنه لكونه فى تقدير ان مع الفعل والمصدر مؤول بمصدر ان لا يستقيم
وكل ما يرد مستدلا على المصدر يرد له عامل وكيف المصدر المذكور بعد هذا المؤول تفسير المقدر وذكر المفعول لا
يباعده الوجدان اذ يكفيه لاتمام هذه الدعوى الثانية من جعلهم اياه فى تقدير ان مع الفعل مقتضى الظاهر فكذا
حالهم الرضى فى نظائر ذلك فقد يعلل الحكم برضى بالسكاكة ذكر الكثير على ان الظاهر ان يكفيه رأى المصنف
وان لم يكن المقول لاقوام الحكم المقول به من كل وجه بل من وجه قيد الاول والاستمرار فيلزم ان يكون المصدر يكون
معنى فى المصدر ولا يكون مستمرا فيه ومن قال فرق بين الاشارة والاشارة الشيخ فان الاول ابراز
الغير والثانى جعله مستمرا فى الشئ فقد خفى عن عبارة المصنف فى شرح نتائج الفعلين حيث قال فان قلت
الثانى اضافت الفاعل فى الاول والى المفعول فى الثانى فيلزم ان يكون الفاعل والمفعول على الحرى ولا يخفى ان
الاستناد لا يكون الا للفاعل فهذا من الكلام فى فاعل المصدر لا مفعوله مطلقا فالاولى تأخيره عن قوله ولا يلزم
ذكر الفاعل والاولى ويجوز ترك الفاعل فان فاعله لا يقدر الضمير وجوز ذكر الفاعل لا يفيد عدم تقدير الضمير
وجواز اضافة الى الفاعل مع بقاءه على كونه فاعلا ويكون مرفوع المحل بخلاف الصفة فانه اذا اضيف الى الفاعل
يجر فيه فاعل ويغير الفاعل عن فصلة التقدير مفعولا لحى وقد يضاف اقل من الاضافة الى الفاعل وكلاهما قد
تحقيق هذا المحل الى المفعول ان مفعول كان سوى المفعول معه ويجوز ان يتوالى المضاف اليه المصدر على
قلة وقال الاندلسى فاما بالسببية الخ والحاله باللام قليل وقالوا اكثر فليس التوين وخانم الارض
اصل الكرم مع الاضافة الى الفاعل قيل لم يجر فى القرآن الا الى المفعول المعرفى باللام الا بالضمير بالتقوة

بجر

فجاز وجعله من الاول فى غاية البعد ويجب من حمل كافى الشرح الثانى من الصفة المشبهة من ستة ما التوجيه
لانه يقتضى بوقوع اسم الفاعل من يزيد الصلاح فلا يزيد فى وظيفة النحوى وظيفة التصريفى المراد بالشلاثى
ما يكون ماضيه على ثلثة احرف فقط من مجرد الثلاثى فى الصحيح صفة الفاعل فى الثلاثى او ما يكون احرفه فى الاصول من ما
فيه ثلثة فقط من مجرد الثلاثى الاحتراز عن الثلاثى المزيد فيه بهمزة الالحاق فانى بعض النسخ من الثلاثى
المجرد على فاعل كضارب فان العدد والكمية الثلاثى وغلبة اسم الفاعل على هذا الوزن سمى اسم الفاعل به ليكون اسم
المفعول والمستفعل فيزان اسم الفاعل لم يعرف اسم الفاعل على هذا الوزن بل اسم ما فصل الشئ والمفعول والمستفعل
لم يأت بهذا المعنى نعم لو قيل اطلقوا اسم الفاعل على من ابعض الفعل كالمكسر والمتدرج وهى جبل بان الاغلب
فيما بين هذه الصيغة ان يفيد فعلا كالضارب والقاطع والمستخرج لكان شيئا كذا فى الرضى ويكون وجه ذلك ان
المصدر يريد ان اسم الفاعل يعين اسم على وزن الفاعل بل اراد ان اكثر هذا الاسم باعتبار كونه فاعلا من المفعول
باعتبار انه طالب المفعول جاعل شخص فاعلا كما لو خرج فانه جاعل الشخص خرجا فانه لا يستقيم باعتبار انه كما
فانه طالب لكرج فخرج لان هذا الوزن ما ليس فيه وجه اختيار اظهر منه وهو ان وضع الفعل الكثير وجه دلالى اقوى
من معانى موارد وضع الصيغة على الاغلبية ثم من جعل الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل اله لو جعل صيغة
النسبة الى ما ينسب الى الفعل ليشمل الكل بلا مكيف لكن جعل اسم فاعل النسبة بسم المفعول وهو من غرائب
غرائب الثلاثى وخرائب الثلاثى وهو الثلاثى المزيد فيه الرباعى المجرد والمزيد فيه الملحق على صيغة المضارع
بضم مفعة متعلق بالظرف اى حاصل بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر ليحصل
مستقبل فى بعض نسخ مخرج ومستخرج فان قلت كثيرا ما يكون كسر ما قبل الاخر قلت هذا اذا كان بعض
فى اسم الفاعل من المضارع لمكنة من المصدر فان كسر ما قبل المضارع كسر ما قبل اسم الفاعل من غير ان يكون

كسر

الاضافة تحقق في بيان ما يتعلق به والا لصح ابراد المتعلق معمولا بهذا في المعمول به كما تقدم لكن الرضي فانه يرفع
الفاعل مطلقا ضاربا الآن او غدا او امس فيتحقق في شرائط من الحال والاستقبال وكذا الخوارزمي وان كان
معمولا لآخر فيفعل مقدرة خلافا للكوفي وان كان الاولى ذكر الكل في بعد قوله بشرط من الحال والاستقبال
تحرير على سطح غير ورقها اس فانه يقتضي جوازها والا يصح على الحكاية فيقدر له فعل كانه ستراها حاصلا في
حين رؤيتها اي الحال وهو ورقها والا يخفى ما فيه لان هذه الغاية انما تلائم الكوفي في جعله ملتزما والسيرافي
الماضي منها ابراد المتعلق بطريق الاحتمال للضرورة والظاهر انه لا يضر جزم به الاضافة حتى باشتراط
شرط من الحال والاستقبال بل شرط بينه وبين اتحاد الاشتقاد فالتخصيص لا يخصص فان وصف اللام اما
اللام الموصولة وان اطلق لانها اثر ما اشتق من اللام الداخلة على اسم الفاعل شيوعا وقوة وفرقا بين
الاولى الذي والذو والعدد وفي الموصولة اسم الجنس الذي والذو واللام في لانه يشار الام الموصولة
والا ثبت الاخراج التوبيخ استوى في جميع الازمنة اسم الفاعل المعتمد وخبر المعتمد لانه اعتمد بها على
نحو هو لك او كيف خلاف ان على والرفاق فانها لا تعمل اذا دخلها اللام الا اذا كان بمعنى الماضي وفقد
عن سيبويه ذلك ليضيفه وصل الرضي والتقدير وهما لا يكون ماضيه مخصوصا وما استشكل على شرائط على اسم
الفاعل بما قال حيان في حاشية الخافي قال الرضي هذا اشكال مصنوع لا اعتداد به وما وضع منه
الى من اسم الفاعل للمبالغة وهذا الكوم صريح في ان صيغ المبالغة داخلة في اسم الفاعل لكن الرضي صرح في بحث
الاضافة ان اسم فعل خرج من توبيخ اسم الفاعل بقيد الحدوث لكنه ذكر هناك ان البصريين قالوا انما يعمل به
قوات الصفة المشبهة لجري المبالغة في الباب وذكر التفصيل وهو ان قد بمعنى ربما يخالف الحال والاستقبال
ابن باب لا تعمل بخلاف اسم الفاعل فانه يدل على انه يكون بمعنى الحال والاستقبال كالفعل بـ

وهذا قد اسم المفعول من الفعل الذي بعد لقد سبقه بحرف الجر فانه كان مشتقا بعد الفعل مشتق من فعل مفعول
خرج اسم المفعول مطلقا بهذا القيد وما ذكره العلامة ان اسم المفعول المشتق من اللازم خرج بقوله لمن قام به غير مرضي
ولا يخفى ان جعل رضي مشتقا من رجم مضموم العين مقررا الهوى من اجل رفض ارجم الى رجم لا ارجوا خرج بقوله
لمن قام به الزمان والمكان والآلة استثنيت من الفعل اللازم وبقولنا على سبيل الشبهة خرج اسم الفاعل المشتق
من اللازم لانه يجيء كما مر في الرضي الصفة المشبهة هو مفهوم من قام به على سبيل الاطلاق من غير اعتبار صدوث
والاستمرار وقال السيد المحقق الشريف في شرح المفتاح ان الصفة المشبهة لاستمرار اسم الفاعل الاطلاقي وهي كونه
بحيث اي وثابتا فيما لا يزال كذا في الصفة فصح ان يقال زيد ضارب غدا والا ان او امس وصيغة
خالفة لصيغة اسم الفاعل ان لصيغة ما هو على وزن الفاعل وهذا يغير حسن عند قصد الحدوث الى حاسن على سبيل
الاطراد على ما في الرضي وكان الاوضح ان صيغة لا تكون على فاعل على سبيل الشيوع اي مقولا على سبيل الشياع
ولا يضبط فاعل بسكون وصوغ شديد قد تبنيه بل ارادة الاشتقاق الحقيقة من بعد احد على تحقيق بعده عن القياس
قال ابن مالك هي من المزيد فيه على صيغة اسم الفاعل قياسا هو مستسلم الفعل مطلق البلاغ وقال الرضي
هي من الالوان والعيوب على افعل كاسود وابيض واحمر واعور واحول وبين على فعلا مطلقا قال الرضي لا يجيء
الاطلاق الا على شرط يجيء اي الحال والاستقبال وانما الاضافة فلا بد ايضا منه بل هي اولى باشتراط به لضعفها
وكم لقول ارادة بيان اطلاق العمل لا كيفيته والا لصح فيما لا يقصد كيفية عليها فيجيء بترك
قوله على فعلا على ان فيه نوع تحامل لانا نجد اذا لا يضيف فيعمل على التشبيه بالمفعول وتقسيم ما كما المستثنة هو
الحكم الكلي والصفة المشبهة بخلافه بالا متناع والا امتناع في لا متناع والحسن وزيادة الحسن والصحيح ما
كلية نرجع الى ما مثبته فشرط صفة مشبهة موجود بالام مضاف الى معمول المضاف الى ضمير موصوف متمتع

على الفاعل وهو ان المبالغة بهذا الحسن وجهها حيث لم يؤنث الصفة فان فعل لعمرو بن حسن الضرب
على التشبيه بالمفعول دون التشبيه بالفعول هو الاصل في الصفة فان قلت فما استعار الحسن الضارب
الرجل لجزء من الحسن الوجه قارا وهو الاستعارة الى الوجه الحسن في الضارب الرجل بالعين لمعنى ما
قلت رعاية مناسبة ما بين الحسن والوجه من ذكر تقصيل الاقسام ومن قال الاف عن قصد سبب حسن
وجه فانه منقوض بحال من حسن وجهه الذي هو فاعل التفضيل فانه فيه فضيلا حسن وجهه فانه
ولذا لحسن الوجه حسن وجه الحسن وجه معطوفة بتقدير العاطف قوله لكنه لك بيان فانه
حال من الحسن فهو من تمام الجواب اشارة منا لمتشابهان بالحسن وجه الحسن وجه خبر بعد خبر
التركيب من قبيل هذا حلو حامض اما على الاول ظاهر فلعدم صحة التحقيق لعدم حذف تنوين
(قوله وهو) ضرب زيد والاضافة بمعنى اللام كان الحسن الوجه فانه كان في الاصل الحسن وجهه فلما اضيف وبقي الصفة
بلا فاعل اكتفى بضمير المبتدأ الذي يكون فاعلا ولا يخفى ان هذا يتفق الا بتتبع الحسن وجهها وحسنا
وجوههما يستتبع عن الباز في وجه فصل التحقيق بل زاد بالاضافة ضمير مستتر واما متبع الثاني
فلوجه اما في الاصل الحسن وجهان تحقيق واما الحسن وجهه او في صورة ما لان تحقيق فيه وقيل لانه
في صورة اضافة الوجه الى الكثرة وهو حسن اكثر واحتفى بحسن وجهه بتأويل ان الا
مختلفان في جواز اضافته مطلقا وليس كذلك بل البصريون جعلوه ممتنعا في الحسن فيجب
في الشيء والكوفيون جوزوه مطلقا وجه الامتناع ان الاضافة تكون لحذف التنوين و
التحقيق لحذف الضمير الذي منه فلا وجه لترك الاصل مع امكانه واضح الادلة وما هو الاترجيح
المرجوح وجه الجواز حصول التحقيق في حسن وجهها لان حذف التنوين ليس الا في مواضع حذف
الضمير

الضمير لان كلها للتنوان حرف كان الآن بخلاف النون المكونة فانها في مقام التنوين في جرها والباقي من الا
ف هاء ان ترى حسنا ما كان فيه الالف تركيب كان فيه الصفة كان في الضمير والضمير لا يتبع بالواو الضمير صفة
بالواو احمر وحسن تأكيد لحسن مقابلة جواز احمر احسن فانه في ضمان الا من فرق يفرق بينهما
اي في القبيح الاشتمال على الحسن يجتزأ اليه من الضمير براءة عن المستتر فانه من الضمير فانه كان في ضمير
الاول اكثر والمراد بالتبع المجرد التعدد وحسن متفاوت حسنا بقلة الضمير كثرة وجه حسن وجه با
فيه اقل حسنا من زيد حسن وجهه وذلك لاشتمال المستتر على الضمير فيحتاج تعدد ما يحتاج اليه
ما كان سوى عدم الضمير وعدد متوقف على موجود ما هي غاية من الضمير وما في ضمير نفضل
يوجد فان بالفاء وهو متفرع على صيغة الخطاب بالصيغة فلا ضمير فيها وان كان فعل تعجب صيغة
برجل حسن غلامه وبضعف حسن وجهه حسنان غلامه والا فيها ضمير الموصوف منه كان
او حالا او مفعولا فوضعت على صيغة الخطاب كما تحقيقه قولك رضي رضيه وعلى صيغة الغائب هو ان
ارجح ان موقعه المفعول بها اهم من الفاعل وفي الاتباع الاول وحذف الفاعل وهذا حذف الفاعل
وذكر المفعول الاهم وتبع ذكره ذكر الفاعل لانه لا معنى له في الوزن بين كلمات الضمير المشتمل
عليه الاشارة اليها وذلك فيما استوجب فيه ذكره الوضوح كما تقول فتوضأت
وتبعت وفتح فيما جاء الى الصفة الموصوف بها آخر لتباين دار المغايرة في الاخرة والتوقيف
والمراد الفاعل والمفعول خرج التعديتي الا حرف الازمين وفي الجر بين التحقيق وعدمه لانه
وصف بهم المفعول بالازم لتشبيهه باللام في اكتفائه بالمرفوع وعدم التبع وزال الى المنصوب

مثل الصفة فيما ذكر الفتى درمنه ما ذكر من القبح وابعد فيه لانها اسلب مثل الصفة مطلقا
اذ اللام فيها اسم الموصول دون الصفة بهم التفضيل بالمشتق من فعل لموصوف بزيادة على
ان وصف الموصوف بالزيادة لمن قام به الشيء الا انه صيد كون ذكر القابع الزيادة زائدا ولا
طائل يطلق الزائد في الطول لانه لم يوصف له بل لمن قام به الطول الا ان عدم وصفا لموصوف
بالطول الا لمن له الزيادة في الطول صيد يطلق الزائد في الطول والمراد بالواقع من الفعل بالذات
او بالاعتبار كالفاعل في قولك زيد ضرب بازاء من بهم المراد بالزيادة على الواقع من الزيادة في فعل
الفعل بما وقع عليه وهو الذي عليه المحذوف اعلم ان مجرد افعلان واخواتهما وفعلاء
فعل وانما خصه بالبيان لانه لا يتحقق قوله وشرطان ينبئ من ثلاثي مجرد ليكون الاصل خير وشر
في الاصل اخير واشر اذ لا يمكن ابنيه من خير الثلاثي من خير القياس اذ لا يسوغ افعل التفضيل
من ثلاثية احرف من مصدره فلم حذف الزائد على الثلاثة لم يتبين ان المشتق منه وفي ان
الامكان لا يسوغ ان يكون فرعا من شرط البناء من الثلاثي لان امكان البناء متحقق
شرطا والاشيء طا فما يصح لانه يلزم من فرضه وان العلة في اشتراطه انه ليس بحاصل ولا جايز فيه
انه لا يلزم من انتفاء العلة انتفاء المعلول فتحقيق التفضيل بالثلاثي المجرد كتخصيص من خبر محصور في قلة خالف
الحصر فيه بوجب جعل بعيد من باب الافعال قياسا وفرضه بعيد سماع الكثرة واما
ما نقل من الاشتقاق الخبر انه يجيء من جميع الثلاثي المزيد فيه سماعا فغير موثوق به ليس بحاصل ولا جيد

توصل اليه باشد وكوه ما يدل على الشرة او الزيادة او الكثرة او الحسن على حسب ما يناسب من المقصود والمقام
طريق التوصل به او صحيح بالتخيير فقال مثل هو اشر منه استخراجا وبياضا وحسن في تحصيل ذلك
المفضل فيه تميز عن نسبة الاشتراك ذلك المفضل فان الله تعالى اكثر منك مالا وولدا والظاهر
انه لا يجوز التوصل بصيغة افعل بل يصح هو زايد على المخرج بل هو اولى واحق فان اصل الصيغة جعله
زايدا في الاستخراج لان ابدا في الزيادة في الاستخراج والابعاد فحالة قوله وكوه قصد الغير
يجوز التوصل به لكن لا يجوز التوصل بقصد الغير فكان يصح زيدا فضل او اعلم يصح زيد اكثر فضلا
او ازيد علما وقياسه اي مغايرة افعل للفاعل اي للمفضل الفاعل فقد جاء المفضل المفعول سماعا
كوعد زان اكثر معذورة والوم اي اكثر ملومية وشهر اي اكثر شهرة
واشغل اي اكثر مشغولية واحب الي اكثر محبوبية واذا قصدت في هذه الامور المفضل
للفاعل توصل باشد وكوه قال الله تعالى والذين امنوا اشد حبا لله قال المحقق التفتازاني
لم يقل احب لله اذا حب شائع في المفعول واذا قصد التفضل للمفعول فيما لم يبن واقعل
توصل ايضا كذلك اذا حرفت هذا فقول كان الاولى ان يقول كوقوله
فان قصد خيره توصل اليه باشد وكوه بحر هذا الحكم

على من الاولى ما اضيف اليه من مشاركة في مفهوم المضاف اليه فيشترط ان يكون المفضل منهم اي
من المضاف اليه والظاهر منه الثاني اي هو ضمير الجمع اي ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فيتنقض قولهم
زيد افضل الرجلين مثلا زيد افضل الناس فانه تفضيل زيد على جميع الناس سوى نفسه او صرحت
بالمفضل عليه وقلت افضل ما عداه من الناس لم يجز الا اضافة وقلت ان يذكر من قولك زيد افضل
ما عداه واي زان يقصد زيد بالفضيلة مطلقة غير مقيدة ببعض ما عداه فيزيد الزيادة على كل ما عداه مما يقبل
او عم كما تقول زيد اعلم بغداد اي اعلم من كل ما عداه من اهل زمانه وبغداد للتوضيح اما ان يدخل في
كوشيئا افضل قرشي وامثال ما لم يدخل فيه كيوسف احسن اخوته وفلان اعلم مصر لكن يجوز في
الاضافة ان يدخل ما يجوز ان يدخل في الاول فيجوز يوسف احسن اخوته لكونه احدهم اي يوسف
عند الناس فتهم اي الاخوة اليه وكوني الا ان الى في المضاف الاول الا فراد ذكرا الافراد وهما بدلان
التذكير مع تقييده في من باب التذكير يوهم ان لا تذكير فيما كان في بعض الشروح اخبر التذكير فيصح افضل زيد
افضل ان سوزيدان افضل وضد افضل ان سوى والمطابقة لمن هو لمفضل فكان
لو سبقه او ذوا مال وذوا المضاف الى ذو وصف بالام فلا بد فيها من المطابقة وكما لا تقدر فيها
وترتفع بالجار بالاستقرار بخلاف المطابقة لانه لا تقدر فيها في قوة فلا بد من مطابقتها والذي يمنع
منه كرما فيه كما في قبيح التفضيل وقد استوفى المقصد استثناء الا تراه في قسم التصريف فان
استعمال بمعنى موصوف او بمعنى صار يشعر ان وجد منها يكون منصفا فيها الوصفية فيقول
ما اول وبها اول وفضلت اولا ولا يقول اسم التفضيل يشعر على قول بخلاف نصب التمييز والظرف
وما شبه من الحال فانه ينصب بقولك كما حرجوا به والظاهر ان المفعول بعد واو المفعول له والمستثنى

اليه يستعمل على احد امكنة فاوجه فوزه على احد حالة او وجه حال من مرفوع يستعمل ان شاء
قوله مضافا ان نقل او مفردا بالام الموصولة الاصل استعماله من الاضافة لان وضع اسم التفضيل يطلب
ذكر ما فيه الافضل المفضل والمفضل عليه والمفضل عليه يجوز ان يكون مذكورا بعد من كما قدم في
الاتمام به كثيرة مباحثة فراجعه ولا افضل من زيد ولا افضل من الشيخ في بلاد العلم الصحيح عند اهل
عامة متعينة عند من طرق المفضل عليه فيجوز مع اللام ذكر المفضل عليه ولم يجز ابن الحاجب ذلك مع لا
يشبه جمع اللام الموصولة من الاسماء ما كوا ولست بالاكثر منهم حصى وان الله تعالى اكثر وتابوا بين ليس
للتفضيل وهو الاكثر من بينهم من الغير حتى وشذ هذا الظاهر من ان يجز قال من ان يجز قال من قبل صلة افعل متعلق
بالمجاوز المفهوم من التقدير اي هذا ظاهر من كل ما عداه بعيد من الخفي ودون ظاهر الخفي فاعلم ذلك
فعلم ايضا ان ما افعله الا ان يجاوز المفضل عليه بقدر ما من قولك بقدر المفضل عليه بحيث لو كان اكثر
ان من كون شيء لا يصح ان يكون التقدير اكثر كونا فان الرض لان مضاف اليه لا يصح ان
التعويض بالتنوين كوا يجيء بالضم كوا قبل او وجود مضاف اليه مثل ان اسم بعده كوا بين ذراعي زيد
وجبته اي بين ذراعي الاسد وجبته الاسد فهم يصح ذكر في شيء غير كرم واجاز ان سن يتقدير اكثر
ان سن واجاز الناس فتوا الا ان ما يجاوز مستثنى من الاعداد الا من قولك فلا يجوز زيد افضل ولا بد من تقدير
وان ما افضل اذا لم يجز فضل هو كان تجاوز مستثنى من قوله ولا بد من تقدير في الفاعدة الا ان
يعلم واذا لم يستوفا فعل التفضيل على معنى التفضيل كالوصفية ما وجهان يستعمل بدون احد الوجوه المتقدمة
لانه لا يستدعي مفضلا عليه وهو المراد بالمجاوز وما يجاوز الخطة العظيمة وذكر ابن الحاجب من التفضيل قياس
عند الجرد سماع عند غيره وهو ان صح فان اضيف فهو مقيس ان اصح فيها وهو الاكثر ان يقصد بالزيادة

المسبب والمراد بالفعل صفة الشئ والمراد بوجوه التخصيص بالذكر مثال الجزء بعد احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ومثال الكل ما جاءني زيد احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وهو في المعنى بمنزلة احسن في عينه الكحل من عين زيد فالمسبب على صيغة المفعول اي ما حصل بسببه الكحل من الفعل الشئ في الذكر فانه لولا الكحل لم يصح جعل احسن صفة لرجل واختار المسبب على السبب لانه اشهر في عبارتهم تنبيها على انه ينبغي ان يكون شيئا في الواقع حتى يكون جعل المتكلم اياه سببا وهم يتبينه لذلك قال عبد القاهر بالسببين عين زيد وعين الرجل لسببان للكحل وهو لا يخفى سماجته والمقال وهو في المعنى بمنزلة كونه في المعنى شيئا واشارة الى ان كونه للشئ في اللفظ لا للشئ في الواقع لا يجعله سببا في اللفظ اضافة المسبب الى السبب اضافة المسند اليه الى المسند فالمضاف ذلك المسبب باعتبار الاول الى اول ما هو سبب للتفضيل وهو الشئ وهو قوله باعتبار الشئ الخ او ضع على نفسه باعتبار وهو غيره الى الوصف الغير الاول ولا يخفى انه يتبادر منه الثاني وهو المسببية بعيد فهو ظاهر لعدم الصحة صرف غيره الى غيره ولو قال باعتبار الشئ مثلا باعتبار الاول لم يتبادر منه الثاني فتامل منتهى خبر ان لكان او حال من فاعل اوفى على الظرفية فتامل او من مفعول مطلق لمقدر وهو السبب تقول لانه يجعل حسن احسن باعتبار الشئ الخ اشارة الى ان المغايرة بين المفضل والمفضل عليه بالاعتبار عن مثل ما رايت رجلا احسن في دارها زيد من غيره والا عن قولك رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد كما توهم بعض الشراح لان المغايرة بين المفضل والمفضل عليه كالمغايرة في المثال المذكور ظاهرة على انه صح الرضى بالمغايرة حيث جعل قولنا رايت عينا احسن فيها الكحل من عين زيد بمنزلة رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه

الكحل في عينه احسن منه في عين زيد وفيه اشكال قوي وهو انه ان يكون بيانا للقاعدة فاسد او لبيان كيفية التفضيل فاسد لانه ان لا يجز فيلزم الامر الاول لصدق القاعدة في صورة ان قلت فيلزم الامر ان ولانه ان لا يجز فيلزم الامر الاول لصدق القاعدة في صورة ان قلت التفضيل جائز قولنا رايت رجلا افضل منه ابوه قيل لان جهة التفضيل فيه قوة المغايرة بين المفضل والمفضل عليه فيما نحن فيه وضعف كون الكحل في عينه بعض حسن لانه كذلك ولا مغايرة بين المفضل والمفضل عليه بالاعتبار وحاصله ان مبنى قولنا لانه يجعل حسن الخ قلت لا نسلم ان الكحل في عينه بعض حسن في المثال المذكور او حسن كما في قولك لابيه عبد رجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وذلك لان النفي توجه الى ما وقع في حيز احسن فصار المعنى حسن كحل الرجل دون حسن كحل عين زيد لان الاحسائية ينفي مقام المدح اولان النفي توجه على مفهوم التركيب حسن كحل الرجل مثل كحل زيد او بدونه وهذا القدر يستحق العوض وان حصل العوض بكون حسنه دون حسن كحل عين زيد وقالوا ان يجعل ما رايت رجلا افضل منه ابوه وتمامه اليه دليل السببية على العموم وقال مع انهم لو قالوا احسن في عينه الكحل لفضلوا بين احسن ومعموله بما هو اجنبي منهما وهو الكحل الذي لم يعرف احسن حتى والفصل بالاجنبي بين العامل والمعمول لا يجوز مطلقا كما هو المشهور وشائع منه في قوله تعالى وما كان لنفس ان تموت الا باذن الله كتابا مؤجلا وقد عرض بذلك السيد بانه يجب ان يجوز الفصل بالاجنبي بين العامل المضمر متقدما على المعمول على الكحل بان يقال ما رايت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد وانت عند الرضي بانه يبقى المضمر في منه راجعا الى غير مذكور وفيه ان المرجع وان تاخر لفظا تقدم حكما فالجواب انهم لم يرضوا بالتزام خلاف الاصل من تقديم الضمير على مرجع لفظا وما قال من انه لو قدم لم يبق للعبارة المشهورة وجه والكلام في العبارة المشهورة في هذا المقام فخروج عن التوجيه اذ الكلام في وجه اختيار على هذا التفضيل وجعل الوجه مدركة على الوجه المشهور وكيف لا ولو كان الكلام مع التزام العبارة المشهورة ليبقى ان يقال لو قيل لم يتبق العبارة المشهورة كما لا يخفى

لانا بين حسن علة لمفهوم الاستثناء يعني قال في المطول في هذه الصورة لانه يجعل حسن في المثال المذكور او حسن كما في قولك لابيه عبد رجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وذلك لان النفي توجه الى ما وقع في حيز احسن فصار المعنى حسن كحل الرجل دون حسن كحل عين زيد او بدونه وهذا القدر يستحق العوض وان حصل العوض بكون حسنه دون حسن كحل عين زيد او بدونه وهذا القدر يستحق العوض وان حصل العوض بكون حسنه دون حسن كحل عين زيد وقالوا ان يجعل ما رايت رجلا افضل منه ابوه وتمامه اليه دليل السببية على العموم وقال مع انهم لو قالوا احسن في عينه الكحل لفضلوا بين احسن ومعموله بما هو اجنبي منهما وهو الكحل الذي لم يعرف احسن حتى والفصل بالاجنبي بين العامل والمعمول لا يجوز مطلقا كما هو المشهور وشائع منه في قوله تعالى وما كان لنفس ان تموت الا باذن الله كتابا مؤجلا وقد عرض بذلك السيد بانه يجب ان يجوز الفصل بالاجنبي بين العامل المضمر متقدما على المعمول على الكحل بان يقال ما رايت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد وانت عند الرضي بانه يبقى المضمر في منه راجعا الى غير مذكور وفيه ان المرجع وان تاخر لفظا تقدم حكما فالجواب انهم لم يرضوا بالتزام خلاف الاصل من تقديم الضمير على مرجع لفظا وما قال من انه لو قدم لم يبق للعبارة المشهورة وجه والكلام في العبارة المشهورة في هذا المقام فخروج عن التوجيه اذ الكلام في وجه اختيار على هذا التفضيل وجعل الوجه مدركة على الوجه المشهور وكيف لا ولو كان الكلام مع التزام العبارة المشهورة ليبقى ان يقال لو قيل لم يتبق العبارة المشهورة كما لا يخفى

وان يتأدى زمانه بشيء الفاء التي بعده وان يكون اياه خاصا بالفعل لانها وضعت للدلالة
لا يصح ان يراد بجوازا دخلت مطلق الامر فرفع المضارع لان الامر يستوعب الاسم والفعل ويختص الفعل
في الماضي والمضارع والامر عند النحو فنبغي ان يقال الفعل بعد بيان خواصه كما قسمهم بعده بل الفعل
احوج الى التقسيم لشمولهم ان القسمة ثلاثية لان الفعل اما ماض او مضارع او امر لان الطلب
والحاضر انهما كانا عند النصريين الماضي عادل على زمان قبل زمانك والمضارع على زمان انت فيه او هو
المسمى بالحاضر او لا كان زمانا انت فيه مسمى بالحال وزمان متراخ عنه مستقبل سمي النحو افعال
الدالة عليها بانها تسمية بالدال باسم المدلول كما اعتاده ونصب قبل بالظرف فيه يوهم ان الماضي زمانا
هو فيه ولا يلزم ان الزمان المتقدم الذاتي للزماني او الجزء الزماني المتقدم بعضا على بعض لان الزمان
لان مشتمل الاشكال ليس المتقدم بالنصب بالظرفية والا ان ظرفية الزمان الذي زمان الحال الماضي
ظرفية الخاص للعام لان قبل ليس كذلك والا ان الظرفية ظرفية الكل للبعض لا قبل ليس لها على انه لا
يصح في جميع ازمنة الماضي كجيء لانه عدمي والجميع فرد للماضي ولو قال الماضي عادل على زمان
كنت فيه او لم يكن فيه خرج امس والمراد بها الدلالة بالوضع الافرادي لانه معتبر في التعريفات
فخرج ما دل على الماضي لا بوضع التركيبي كما يضيف ولم يضرب ولم يضرب لم يكن فانها تدل على الماضي
فاضل عليان وما تخيلهما معناه وما استعمل في الدعاء وما قيل ان في جواب القسم كقوله والله
لا فعلن ان فعلت وحي لا يجيء كبر بالماضي كما يجيء ان لم يكن في جواب القسم فان قيل لما فعد
كما لا يقال ولا قيد مبني على الفتح مع انه ضد المضارع المرفوع المتحرك الواو ولم يقبل مبنى على السكون
مع التغير المرفوع المتحرك مع انه اخصر وقعه او قيل لان المبادر على الفتح اصل وما عداه عارض
فرجح

باكان جام الابتداء عند الكوفيين ومبني عند البصريين وهو الصحيح عند المص كما سياتي وبيان ان
فيه وكذا باذ خلافا لابن مالك وتخصيصه بالاستقبال كجيء المطلب بام الامر او ان النهي وبجعله عاما
وتبيان مدخول حرف التخصيص وجعله للترجي وجعله للدعاء ومعه كذا بالنون او ام القسم مع
حول كل اداة شرط سول لو ويصير ازنه منصوبا وبيا المصدرية وبيا الناصبة عند سيبويه
ومن تبعه خلافا لابن مالك فانها زائدة للتاكيد ومفرد المراد بالمفرد الواحد وهذا واحد من معاني
المفرد وقد سبق في بحث اسما العدد والنون ان اراد المتكلم بها مفرده وان اراد المعنى الوضعي مطلقا والمثنى
والمجموع غيبة الى وقت غيبة فقيد مصدر حينئ فجر حال وفي صحة وقوع المصدر حالا كلام والذي
للنافي يقع حالا بجعله صفة الغائب لان غير المشتق والجامد متصيدون في الغير يتعرف بالاضافة وحروف
المضارعة مضمومة في الرباعي اي ماضيه على اربعة احرف مفتوحة فيما سواه سواء كان على
ثلثة احرف او اكثر من اربعة وبيان معاني الحروف وهي كانا كالتتمة من التعريف لانه يتضح
المضارع كما اتضح ومن لم يتبه قال هذه وظيفة توقيفه وذكرت استطرادا ولا يخفى ان توقيف
المضارع لا يخفى المضارع المعروف وكذا احكامه المذكورة وما ذكره انما هو في المضارع المجرد
والاعراب من الفعل حال قدم على صاحبه وهو فرد والظاهر ان قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد
تقييد لبيان عدم اعراب المؤنث من الفعل مقيد بعدم اتصال نون التاكيد ونون الجمع المؤنث
به وهو ظاهر الف وبيا المقتضي اعراب الفعل المضارع فذا الاول بانه قيد لم يفهم من
الكلام وهو انه يوجب فعل المضارع والاعراب ان يقال له عاملا اي يوجب اذا لم يتصل به نون
تاكيد ولا نون جمع المؤنث ومن قال تعلق بتعريف هذا الكلام لانه في قوة اني يوجب المضارع

فرجح بيانا الاصل الا يخفى انه متنقض بجرى وادي والا يدفعانه في الاصل مبني على الفتح وان العارض
ناقض لا يصح قوله بعد غير المرفوع المتحرك لان الاصل في الكل الفتح فان كان بالضم لعارض
المضارع سمي فعل من المضارعة وهي مشابهة مأخوذة من الضارع فان من شابه بعين انتفعا
من ضرع واحد فانه اسم لاحد حروف ناصب لانه اذا دخل على الماضي
انتقل من الانفراد الى الاشتراك وفيه بحث لان زيادة حروف ناصب لسبب احد حروف ناصب وهو الاشتراك
والاشتراك ضعيف بعضهن فيما يشبه الاسم بالاشتراك لا التخصيص ليس بسبب احد حروف ناصب وهو ان الاولى
باحد حروف ناصب كرميت او رضيت بحق تاخرت كما لا يخفى وانما قدر عن توقيف المضارع بما فاته
بترقب من توقيفا لما فهم من قولك ما دل على زمان متوقع قبل هذا التوقيف لتضمنه بالنفي معنى
وجه اعرابه من بين الافعال وقوله توقيفه مشتركا في بيان وجه اعرابه باحتراز اما الماضي فانه
كونه مبنيا زائدا لمستقبل حقيقة في الحال والمضارع بعكسه فانه يتبين عند عدم التركيب وانه بعكس
ذلك وتخصيصه بالمبرد وسوف كما ان اللام قد تختص بالمضارع معه وبغيره كالكلية بالواحدة كما
لرصل فانه تختص بالام وغيره فانه تختص بمن دون الواحدة وبدونه مشتركين بين الواحد والمتعدد
وقد تختص بالكلية المنقطعة عنه كما في غلام زيد فان الغلام تختص بمن كما في بمرة واحدة لا بمن
ان يكون عليك حسن هذا البيان البديع ان كنت فاتك ان رفع فان قلت فما وجه تسمية بالاشتراك والتخصيص
مشتركا بين الماضي والمضارع لان عمله مشترك بين اخبار وانشاء ومخصوص عن غيره فلم يسم
مشتركا بل الاشتراك في الافعال الا المضارع والمشتهر اكثر استعمالا عند علماء الاشتراك لانه اشتهر
في المصدر دون الفعل فالمعنى ان يضبط في هذا المقام ما يخصص المضارع باحد الزمانين فتخصيصه

تخصيص

للوجوب الوالاه لانتقض بالمضارع المذكور بالجزم والمنصوب بذلك الجزم
بالضمة والفتحة والسكون كجو يضرب مثال جعلي بالجزم بالسكون بالضمة والفتحة والسكون فيه يرد
انه قاصر غير جامع والاولى تقديم قول بالفتح والمنصوب ذلك ظاهره العطف على الجزم والاولى
جعله عطفا على الصحيح الجزم لعدم انحصار الجازم بالواو وحذفها بالصحيح والقول بان
حال المعتل مشروك بالمعتل بعيد مثل يغزيان ويقضيان ويغزيون ويقضيون وتغزين وتقضين الاوضح
مثل يرميان وترميان ويرمون وترمون وترمين فافهم والمعتل بالواو والالف الجزم عن ضمير
بارز مرفوع للتثنية والجمع والى طيب المؤنث والمراد بالمعتل ما يقابل الصحيح المذكور بالضمة تقديرا
والفتحة لفظا والحذف اى حذف حرف العلة والمعتل بالالف كذلك الضمة والفتحة تقديرا والحذف
والاحسن الاوضح ان يقال المنصوب نون التثنية والجمع والى طيب المؤنث بالنون وحذفها والجزم
عنه الصحيح بالضمة والفتحة والسكون والمعتل بالواو والالف والجزم بحذف حرف العلة اذا الجزم عن الناصب
والجازم فان الاستغناء بخبر بيان الارتفاع عن الناصب لانتفائه والالجزم التوقف على معرفة
الناصب والجازم الا انه راعى كون الرفع اقوى الحركات وانفاق الجزم عن الناصب
والجازم ولم يبين اذ المعرف موقع الاسم هو ان مذهب البصريين ان عامل الرفع وقوعه موقع
الاسم وكون العامل هو التجرد عن الناصب اى لزم مذهبا لكوفي اما على التجرد عن الناصب
والجازم امر واضح في غاية الوضوح بخلاف الوقوع موقع الاسم فواضح بضبط مواضع الرفع
الا الاشارة الى ان العامل هو التجرد ويؤيده انه لم يقل ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم
كما قال وينتصب بان وينجزم بلم الخ والمرجح مذهب البصري كما برهن عليه في محله من توضيح كتابنا

دفعا الى كلمات بعيدة منها كونه مقوم زيد فانه لا يصح وضع قائم مقام قوم فيصح الكلام بقولنا
يقوم مقام اسم ومنها كونه سيقوم فانه لا يصح لستقبلهم وهذا الذي تقدم بعينه فانه لا يصح الذي ضارب
ومنها كاد يقوم فانه لا يصح كاد قائما ولا سيجدان يكون اختيار يقوم زيد في التفسير على زيد يقوم
اشارة الى مرجح لاختيار مذهب الكوفي بان التجرد عن الناصب الجازم حاصل قبل التركيب مع
الغير كما ان التجرد عن العامل اللفظي حاصل لكل اسم قبل التركيب فلا بد من قيد يخرجه غير المركب كما
قيد توقيف العامل المعنوي للاسم بالتجرد عن العامل اللفظي فقولهم بالمساواة في خروج تجرد غير المركب
عن التوقيف فطابقة الارتفاع كتوقيف عامل الرفع منتقض بما يمكن ان يقال لم يقيدوا الان
الفعل للتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل للاستغناء بدون التركيب مع الفاعل وينتقض ايضا بالمفعول
اذا لم يكن زائدة خلافا للاخفش لم يكن مقولا لا تحقيقا ولا تقديرا وبسائر غير مواقع ان المخففة
عن المصدرية وموارد اشكال اثنين من المخففة والمصدرية والثانية ولكن مذهب
سيبويه انه موجود كلا وليس بموقع لا وعند الفراء ان اصلها كذلك ان اصل لم الا الا ان الفرق في اصل
نشأ من اخراجها قال الخليل اصل الا ان والنظام مذهب سيبويه اذ لا وجه لرده الى اصل ولا
فالنظام ما ظنك بالى اصله الا الحق به النون المخففة لتأكيد فصار ان واذن وجعل الرضي اصل
اذه التنوين العوض عن المضاف اليه وبني على الفتح ليكون على صورة الظرف والباقي على ما مر
الكل ليكون على صورة المضاف اليه وسيأتي مزيد تحقيق في اختيار مذهب الكوفيين من انها ناصبة
مطلقا ومذهب الاخفش ان ان مقدرة بعد ما مطلقا هي حرف جر وكذا اذ هب الخليل اذا ناصب عنده
سوف ان وعند الفريقين انه اذا وقع عليه الاسم الجارة فهي ان مصدرية واذا وقع بعد ما فان في الجارة

في خبر لعسى بين كونها الامرين وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو فان وقد
لا يتعقب حتما على مصدرية كما في قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وقوله ان تقرآن على سبا
وكلما من السلام وان الاشهر اضمارها قد يجيب جبلا على ان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام
كما تكونوا يولى عليكم في رواية مثل ارجعن مأزورات غير مأجورات وان تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون
سبيل التسوان التقدير عند البصريين ما كان في ان لا تقاتل فلا تكون زائدة او عند الاخفش ان زائدة
لكنها تلغو عنده والى يقع بعد العلم لان بعد اليقين وما رتعلق بعين سواء كان الواقع قبل العلم
العلم او الرؤية او الاعلام او الوجدان او التبيين او الظهور او الاشكال او غيرها ذكر فلا
حاجة الى تقييد العلم بما يحيل كما يحيل الظن في علمت ان تقوم زيد بالنصب بمعنى ظننت في ان الكوفيين
المخففة لان المصدرية للرجاء والطمع وهو ينافي اليقين لان الماضي انفي ينافي الرجاء ويرفض
المصدرية بالنجد عن الرجاء فان قلت التجرد خلاف الظاهر قلت التحقيق ارجحيته كذا في بعض
لا فرق بين الماضي حينئذ وبين ان مع العلم بل لان العلم بان المخففة الى للتحقيق ان سبب فالتزم
رعاية تلك المناسبة والتزم الفصل بين المخففة وفعل الغير المتصرف بالسين او سوف او قد او
حذف النافي وتقدير ذلك الفصل بين المصدرية وفعلها الا وقد اكد الحصر المستفاد
من تعريف الخبر بقوله وليست بموقع اى المصدرية مبالغة للرد على الفراء والانباري حيث
جوزا كونها مصدرية وارتكابه الى ان الكلمة بالاضافة الى المصدرية ان يجوز ان تكون ان المفتوحة
اذا كان ما يفيد العلم متضمنا معنى القول بعينه كما مر نزل وناداى واوحى كان فيها معنى الاعلام
والقول معا فيصح حمل قوله تعالى ذى ان بورك من في النار وان تكون مفسرة اى بورك

مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم وقد تنزل الخوف منزلة العلم ليس الخوف خلافا للمجرد
كما في قوله اذا مت فادفني الى جنب كرمة تروى عظامي بعد موتي عروقها ولا تدفنني
بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها اى اتوقع بعد الظن فيجاب الوجدان ان لم
يمنع مانع عن المصدرية من الفصل بغير لا كما فصل غير متصرف كما علمت ان على الجزم
ان المصدرية لا تدخل الفعل الغير المتصرف ولا مانع عن كونها مخففة لعدم الفصل بين ان و
الفعل كما علمت ان تفعل فانا صبة لا غير فاجبة وجبان كما ظننت ان لا يقوم وفي الهند ان
الى يقع بعد غير ما فهي مصدرية لا غير فلا يقال يجب ان سيضرب زيد وفي الارض انه لا يكون
المخففة مجرورة بالحرف فلا يقال يجب من ان سيضرب بعد او الاولى فلا يقال علمت بان سيقوم
لان الاشتراع في شأنه يجوز ان يكون من جهة ان الواقع بعد غير العلم والظن لا يجوز ان تكون
مخففة ولا ستقدم معمول معمولها عليها خلافا للفراء متمسكا بقوله فكان جزائي بالعصا ان اغمد
اجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا وسعته سيبويه كما مر وهو
لا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين وحكى الاخفش ان الجزم بها معروف في لغة بني صباح و
هو يحتمل ان الشرطية وجواز البعض كونها بمعنى ان النافية ولن مثل لن ابرح في قوله تعالى لن
ابرح الارض حتى يأذن لي ابي وهو معنا في المستقبل مطلقا من غير تأبيد لكن مع تأكيد به لهم
هذه الاية فاختيار بعضهم المثال ليكون على ما بعده بمنزلة الاستدلال ولو ذكر تتميما لكان
لكان اظهر ولا يكون الفصل معاد عاء ان لم يستعمل في الدعاء غيرا من حروف النفي ويجوز
تقديم معمول معمولها واذن بكذا كتب بالنون في جميع النسخ وينبغي ان يكتب بالالف

واذ القيا فاكبرا بالنون الشديدة وبغير نون الزمانية واذا العاملة فالعلى تمنيه ما ذكرناه وبهذا
انا نتم لو جاز الوقف عليها بالالف والنون كما نقل عن المبرد وانما على ما ذكر لانه لا
يصح الوقف عليها بالالف لكونها حرفا فالقياس ان لا يكتب بالالف لانه لا يجوز الفصل بينها وبين
متصلها الا بالقسم والنداء والدعاء وكونها ناصبة مذهب سيبويه والمروي عن الخليل بتقدير
ان بعدها واذا لم يقع ما بعدها على ما قبلها قال الرضي الا عند ذكر الاستقبال منصوبة بثلاثة اقسام
كون ما بعدها جزاء لما قبلها وربما نصب بعد ذلك كواذا تأتني اكرمك وكونه جزاء له كواذن اجيئك
اذن اكرمك بالجزم وكونه جوابا له كواذن لا خرج وكان الفعل مستقبلا احترز
احترز عن اذا كانت بمعنى الحال كما تقول لمن كذبك كذبت اذن لاصح واذن اظنك كاذبا
وسيتضح ما ذكره من الضابطة بتتبع اكرمك اذن بناء على ان اذن فاء مضارع فيما يحاذيها
مع اجتماع الشرطين فيه وبتجئ اذن زيدا تقدم ان زيدا لا يعمل للفصل بغير الاشياء الثلاثة الا في ضرورة
والصحيح ان يقال واذا تصدرت ولم يفصل بينها وبين معمولها بغير الثلاثة وكان مستقبلا
واما اذا تصدرت من وجه دون وجه كما اذا كان بعد الواو والفاء فالوجهان مثل اذن تدخل
الجنة واذن تحج جواب وجزاء فانه جواب لمن قال سلمت كانه قيل عقبه جواب ما قال فعلى
هذا وجزاء لاسلامه لانه كان قيل اذا سلمت تدخل الجنة وقد يكون ما يجيء بعد اذن في
كلام المجيب باذن كما يقال سلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى بسلامه و
بيان لجزاء اسلامه وقد اطلق النحاة كونه جوابا وجزاء وقيل الرضي بما اذا لم يكن فعلا
لانه لا يجوز اذا الا مستقبلا واما الخفاجي في شرح الشافية في سورة المنتهين في تفسير قوله تعالى ما كان معه

آله اذن لذهب كل آله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض فسبحان الله عما يصفون فان قلت اذا يدخل
الا على كلام هو جواب وهو جزاء فكيف وقع قوله لذهب جزاء وجوابا ولم يتقدمه شرط وجوابه قال
ولا سؤال لساءل قدر الشرط محذوفا تقديره ولو كان معه آلهة اخر لذهبوا فحذف لدلالة وما كان معه من
آله عليه وهو جواب لمن معه الخ قلت قال الرضي اذا كان الرض فعلا ماضيا جاز اجزاؤه مجزوما لو دخول اللام
في جوابه واذا كان مستقبلا جاز دخول الفاء في جزائه كما في جزاء ان وقد يتبع على بعد لو وان تأكيد
الها كقولك زرتني اذن لاكرمك وان جئتني اذن لاكرمك كررت كلمة الشرط بين الشرطين
للتأكيد وقد يكون المضارع بعد اذن ذات اوجه ثلاثة الجزم والنصب والرفع كقولك تأتيني فتحسن
واذن اكرمك بالجزم بالعطف على المجزوم والنصب والرفع على عطف الجملة على الجملة ولا يجتاج تو
جيه رفعه الى تقدير المبتدا كما توهم وقد يكون اذا اكرمك كما قال الرضي على ما لا يخفى واذا وقعت بعد الواو
والفاء فلو جهان حاصلان بيني الرفع والنصب اذا قصد عدم الربط فالرفع لعدم الربط بالعطوف فيه
عليه كالتي لم يقصد عدم الربط فالنصب لاستقبال الجملة بالفاء وكان الوقف على ما ذكر الواو والفاء لعدم
الوقوع على وقوع اذن بعد غيرهما من حروف العطف فلي مثل سلمت كي ادخل الجنة وسواء كانت السببية
الى ما قبلها ام لما بعدها وقوع المراد السببية الخارجية بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج سببا لتحقق
ما بعدها او الى سببية ما بعدها لما قبلها بمعنى ان ما بعدها باعتبار تصوره سبب لما قبلها او الى سببية كل
قبلها وما بعدها للاخر الا ان سببية ما قبلها كما يجيء في الخارج وسببية ما بعدها كما يجيء في الذهن وقد يجتمع كل
واللام فان تقدم كي فاللام بدل وان تأخر فكي بدل وقد تأكيد ولا يتقدم معمول منصوب كي
عليها وقد يذكر بعدها ان كقولك جئتك كي ان تقوم فيقال ان زائدة ويقال بدل من كي بدل اذا

فان اردت الى آل فرع على تقدير اطراد الاستقبال في نصب المضارع بعدها وجوب رفعه حينئذ بزيادة
الحال واشباهها الى فائدة تقييد النصب بكون الفعل مستقبلا ولو فان كانت حرف استقبال
فرفع لعدم الضابطة الا ان يحال التنبيه على انه لا يكون المراد الا الحال وان رفع فان تقييد بكون
الفعل مستقبلا لكنه اي حال كون الحال محققا بان يكون زمان التكلم او محكيا بان كون الحال
محكيا لان حكاية يقع وصفا كما يقع جملة مستأنفة لا حال بان كجملة نصب العين بكيت كما في قولك
حرف ابتداء اي حرف هي علامة ابتداء الكلام وفراغ عن الكلام الذي وضع الفعل ان امرأة من
دخل الكلام فقوله مرض فيه بيرجوه متعلق بيرجوه لا بمرض لانه لا يرجوه وهو مريض ويرجوه يكون في
تراكيب الناس فلا يدخل الرجاء ورده الرضي بانه لا يطرد لامتناعه في قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول
الرسول وقد ان لنا ان نقول التقدير حتى ان يقول الرسول والمستقبل من الزمان ابتدائه بالنسبة
الى الحال ان كجملة الفعل الاستقبالي المجزوم بحذف حرف الجزم او الذي يقع بعد حتى والذي يقع
العطف على المرفوع بعد حتى توهم النصب كما في قولك اسر ولا صلح فتقبلون وتضيفا حيث
يرفع تقديرا ان مع كونه مستقبلا لانه مع الجزم عليه كانه حصل معه او كانه حاصل
وعطف عليه بالنصب لشبهه بالنصب فيرفع على صيغة الجهول او الضمير للمضارع او على صيغة
الخطاب وضمير المضارع محذوف وكجملة السببية بل قصد السببية سواء كان مطابقا للواو
في الاولا او لا كجملة السببية من غير قصد السببية وكانه فائدة حتى ما قبلها تدرج حتى انتهى
الى ما بعدها كمرض فيه يرجونه اما الى الحال كتحقيقا او حكاية وتخصيصه بالاول من غير تخصص
ومن ثم اي من اصل ان حتى حرف ابتداء والسببية امتنع الرفع تارة لامتناع كونه فرعا

ابتداء الاستئناف والسببية واشار الى الاول بقوله ان كان سببا فيه ادخلا او ذكر لان قوله فيه ادخلا لو كان ابتداء كلام لبقي كان بلا خبر فيفسد الاستئناف كان الى قصته فقد قال في الى قصته اى لا جرم كان الى قصته فحق للتفصيل كما في قوله عليه الصلوة والسلام دخلت امرأة النار في هرة والى الثاني بقوله وفي بسرتين فحذفا لانه لو كان قوله فيه ادخلا كلاما مستأنفا كان مقطوعا عما يتم الكلام الذي هو سببه ويمتنع القطع بالكلام السببي وفيه نظر لجواز ان يكون السبب مجتمعا مع الجزم بالمسبب لجواز تعدد الاسباب فالاولى ان يقال على تقدير الرفع يكون القطع بدخول السبب من الشارع الذي فيه ويمتنع الجزم بالمسبب على الشيء وكونه مسببا عنه مع الشك فيه وجاز في كان الثانية كان سببا فيه ادخلا التحقيق الشرطين وانهما سارا حتى مد خلا التحقيق الشرطين لان الشك في السبب لا يوجب الشك في السببي الذي هو سبب الدخول وهو عطف على كان سببا فيه ادخلا والباء بمعنى الام اي لاجل ازه مقيد بقوله ان مد نظيره انه غير مقيد به فلا حاجة الى جعله عطفا على جاز بتقدير الفعل كما زاعم هذا الا بهام ولا يجوز الفصل بين الكوفيين بعد ما ان الفعل المنصوب خلافا للاخفش حيث اجاز الفصل بين حتى ولو وبين الفعل المنصوب بالشرط الكوفي او الظرفي وقال ابن الشرط الفصل بالشرط الكوفي قبيح بالظرف اقبح ولام كي مثل مثل اسلمت لادخلا كبته وقد يزاد لام كي للدلالة على كون الشيء مقصودا لا وسيلة الى مقصود آخر كما مرت لاعدل الامر بالعدل للعدل لكون العدل كما في نفسه مطلوبا بالجعل وسيلة امرا خر مما يترتب عليه من الكف فيه وكما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اي يريد ما يذهب الرجس ما فعله لكما

الكف مطلقا وعند ابن عامر في كما تنزال لانه في حكم الامر في الاطراد واعراد بكون الامر فيما كونه فيما القطع لا بنصب المضارع في كما الاسد فتجي اضلاع ملكك وقد ينصب بعد الامر من غير ان يكون جوابا بالتزامه بالجواب في الحكم بعده وجعل الرضي منه قراءة ابن عامر اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون بالنصب عندي ان النصب فيه لكنه بعد ما كصبر ما كما آتاكم خير فيكم من زيد بالنصب فانه ذكر في الرضي انه قد جاء النصب بعد ما كصبر ما كما ما نافية وهو مع التحقيق القريبة من النفي او اني كما لاستفهام فتدام او استفهام كما هل عندك ما فاخبره او نفي صريح كما ما نابت فتحي شيئا وفي حكم الصريح بان يستعمل في معنى النفي او بكون مجراه كما قل تكرمنا فترفد واقل رجل يقول كما وقد يجيء فيكون منفي بجعل فعيل غير مضروب الزمان فاجرك كما لا ذات غير مرة فتقربني وكما قد يجيء فيكون بمعنى قل فعيل في حكم النفي كذا في الرضي واثبت النصب بعد قد في التسهيل قليلا واثبت الرضي النصب بعد الشرط قبل الجزاء وبعده لجعل الشرط واجزاءه كلاما موضوعين في قوة المتضيين او نفي سواء كان بلفظ الترجي او الواو بلفظ التمني كما عدير بكم او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب كما لو تأتينا فنحدثنا بالنصب على عرض ذكر العرض مع انه على لفظ الاستفهام تنبيها على ان المراد بهما استفهام ما هو على حقيقته وما سوى العرض معانيه المجازية يعتبر في النصب فيما ذكره نظر لان النصب ليس مشروطا بما ذكر الشياء الستة لانه يكون بعد التخصيص ايضا كما لو لا انزل عليه ملك فيكون معتبرا ولو لا ارسلت الينا رسولا فنتبع ايات كما يتصفون دخول ان في النفي لوان النفي الملتزم مقدما على الاطراد كما جزم بعضهم لكن ذكر الرضي انه قياس لا سماع وقد يجيء التشبيه المقصود به النفي منصوبا بجواب كما كما انك والا لعب فتستريح لكن ما لم يتقدم على الفاعدة وما جاء منصوبا بعد دون

سبق

بعد التربيص بكم ربما بين لفظة قبيل فتخصيص كما طلب فحرضه على اعتزاله وما دخل عليه اللام ما لا يجوز فيه ولا كذلك اللام فانه يجيء شتى من مواضع تقدم بيانها ولو حذف اللام لجاز حذف الجار وعن ان ان يجوز ان تقدر ان فقط ولا سلمت ان ادخل الكبة وتقدير ان بعد اللام مشروط بان لا يكون مع لا ولا سيما ولام الجحود لام التأكيد بعد النفي كان اي احد لولا كان وقع بعد لولا كان اما بعد دخول حرف نفي عليه او بعد دخول لم او لما على المضارع فلام الجحود لخصوص كان ولم يكن وعلة دخول اللام في قوله لكان لام التقوية زيد في مفعول النفي لضعف عمل المصدر لسببا المعرف باللام مثل ما كان الله ليعذبهم وهو الرضي افاده زيادة هذا اللام ان كيد انه لام الملابسة ما كان ليفعل وانت تعلم انه مقام الخطاب اي تعلق جار ومناسب فزيادة ويجيء للنفي الشيء نفي الاباحة والمناسبة وفي نفي الايجاد في مقام النفي كما ايما الذي نقيه وفي جعلهن تقديره خبر فكان اشكال جعل المصدر خبرا عن الذات وتأويله من وجوه لا يخفى وادعى العيني انه لا حاجة الى التأويل في الفعل مع ان كما في المتن وقال الكسندي في حواشي الرضي في شرح عبارة الناس في تعليل حصر الكلمة واذا حذف لام الجحود بعد دان وجعل ما قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى والباء بمعنى اللام احدهما السببية بل قصد السببية بدون القصد والثاني ان يكون قبلها امر والاولى او لام الامر بلام هو امتناع الجزوم والجزم خلافي الامر عند النحاة وارجحه في الامر بلام هو الجزم لكن لا فرق عندهم بين الدعاء والامر والالتماس بل كلها هو على صيغة الامر فلا خلاف في او رجح الخلل في الامر ولا بد من في لا مر ما ليس على صيغة وان يستعمل مضارعه من الخبر كما رحم الله وما سمع الفعل كما عليك لا باس بعدم الدخول لانه لا ينصب بعد ما مضارع لا

سبق شيء من هذه الامور بوجه بعد ضرورة الشعر كما نسأ ترك ينزل البين ثم هو الحق بالكسر بجزم ولا اضمار لان احد ان اقر بها ان يكون الخبر بمعنى الامر اي لا تترك ولا كل فكلوه والنصب على ما عليه الكثرة وثانيها ان فاستريحا فوقد بالنون الخفيفة محذوفا وتكون الضرورة الشورتية في تأكيد المضارع الذي ليس في معنى الطلب ثم النصب بالواو او بأو الافصح الاكثر ويجوز الرفع كقوله ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله فتلوثها وليس بجيد اذ المعنى ليست لا يؤذن ولا يثبت المعتذر بالنصب وجه النصب بعد هذه الاشياء ان ما بعد الفاء بمنزلة الجزاء لما قبلها فزيد في ذاكرمك في مثل ان تزرني اكرمك فصار عن الرفع ليكون نصا في انه لم يقصد عطف ما بعد الفاء على ما قبلها عطف قصة على قصة في الانشاء ات الاخبار وفي المتن الى بقوله عن عطف عطف القصة على القصة مندوحة فتوهم العطف فيما قبل وبعد النصب بتوجيهان المشهور انه معطوف على السابق عطف مؤول على مؤول والتقدير فليكن منك زيارة فاكرام مني وكذا وعند الرضي الفاء للسببية دون العطف والتقدير زرني فاكرامك ثابت والخبر واجب الحذف ولو جعل العطف فيه عطف انشاء على انشاء وهو المتحقق في العطف بان فالسببية مع قلته لا خير فيه اذ المناسب للجملة ما بعد الفاء جوابا بالشيء بالشيء لان الجواب يكون جملة مستقلة ولا يكون من تتمة الجملة الاولى وكانهم حكموا بكونه جوابا نظرا الى ان ما كان لان قولك فليكن منك زيارة فاكرامك مني ان تزرني اكرمك وكانه لصدم ظهوره كونه جوابا لم يصرحوا به وان يكون للامر فقال ان يكون قبل امر هذا قال الرضي فما لما بعد الفاء مستدرك محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعده ما اشد اتصالا بما قبل من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فيجوز هذا الحجب بما لا يجوز

في الجزاء الجزائية وذلك لانك تفصل بين الفعل الذي قبل الفاء ومعموله نحو هل تعطي فانيك
زيد او يتوسط الفعل بين ادات الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف او لم وبين الفعل
المستفهم عنه نحو هل فانيك تخرج او متى فاكرمك تزورني ويجوز ايضا حذف المستفهم عنه لقيام
ضميره فتقول متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط و
الجزاء لان كلا منهما في اللفظ جملة ظاهرة ولا يجوز الجزاء بالفاء ولا يجاب شيء واحد بجوابين انتهى
واعلم ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي ينجزم بعد سقوط الفاء فتقول زرني فاكرمك بالجزم وكذا
يعطف على المنصوب بالفاء المجزوم نحو فاصدق واكن والواو بشرطين الجمعية اي قصد اجتماع
المعطوف والمعطوف عليه في زمان والاولى المعية لان الجمعية في الشهر اعم من المعية ولا يكون
هذا الواو وكانه اعتمد في ذكر المعية على ان الواو لا تخلو عن معنى الجمعية فلا حاجة للاشتراط
وان يكون قبلها مثل ذلك لفظا مثل قم لا معنى له وكان الاخصر والواو بالشرط الثاني والمعية مثال
النهي ونعم المثال قوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت واو بشرط معنى الى ان اي
بشرط تحقق معنى الى ان معه لا بشرط كونه بمعنى الى ان فقيد به وان الظاهر بشرط معنى الى لان ان
ليس من جوهر معناها واختار او بمعنى الى لا بمعنى الا وهو مذهب سيبويه لانه مذهب الجمهور و
لا حذف فيه بخلاف مذهب سيبويه فانه يحتاج الى تقدير الوقت بعدا او وتقدير المستثنى منه قبله
فقولك لالزمنك او تعطيني حقي عند الجمهور بمعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي ويكون ان يقال لم يرد
الجمهور ان او بمعنى الى وسيبويه انها بمعنى الا بل المراد ان او لاحد الامرين متحقق لا محالة يستلزم
ان ما قبلها متحقق الى ان يتحقق ما بعدها او ان ما قبلها متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعده فلا خلاف

على

على شرع منا المعنيين وعلى فالوا الا الوقت محذوف عند سيبويه وان ما بعدها في محل النصب
عنده وفي محل الجر عند الجمهور من عدم القتل وكون ما بعدها على صدق ما قبلها لم يعد او من
ادوات الاستثناء ولا من حروف الجر وعندي ان او بمعنى الى لان الا لالزمنك لتعطيني حقي
والله اعلم والعاطفة اي بان مقدرة بعد حروف العاطفة مطلقا اذا كان المعطوف اسما قوله
والعاطفة معطوف على قوله في قوله وبان مقدرة بعد حتى وقوله فان اي بهما جملة معترضة
مصدرة بلا لبيان الاعتراضية تفصيل ما هو مجمل واكتفى في العاطفة بالذكر مرة اي بذلك التفصيل و
جعله معطوفا على التفصيل يوجب تفصيل ما ذكره الاجمال في مقام تفصيل المجمل وانما يقدر ان ليصير
المعطوف اسما والتقدير تقدير ان اسما اذا كان المعطوف اسما فيقال تضرب زيدا او تشتمه ضربا
اكرامه وكانه لم يكن والسامع لا عند الرفع يتحقق سؤاله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة
اذا كان المعطوف عليه اسما لان ذكر العاطفة بهذا العنوان كان مع هذا الشرط فيدرج في
قوله والعاطفة بهذا الاعتبار ويجب مع لا في اللام اي لام كي على ان اللام للتعليل ويمتنع قبلها كي
ذلك ويتجزم لم للقيد المفيد ان التصرف في الفعل المرتفع والمنتصب المتجزم وفي الاسم المرفوع
والمنصوب المجرور ما بين التغيير المجرد والنقصان وفي التسهيل يرفع وينصب يتجزم بلم ولما ولام
الامر ولا في النهي لان النفي وكلم المجازاة وهو ان ومهما وهو بمعنى ما لا بمعنى متى وقد ذكر النحو
نحوه كل الانكار على من جعلها ظرفا في تفسير ليس مهما تاتنا به من اية وحكم التسهيل بانه قد
يكون ظرفا متضمنا بحتا لكن ليست مضافة ظرفيتها وكانه زعم المرء اسهو انه ضمنه مثل كلما
ومتى حيث جعلوها سور القضية الكلية مثلها واذ قال الشرط ما علمت اهدا من النحو

انه الا سيبويه واصحابه وهي حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هي فعل كما ان مهما فعل
وقال المبرد هي اذ الظرفية كفها الكاف عن طلب الاضافة وهيا للشرط كما هيا حيث و
جعلا بمعنى المستقبل وحيثما مافيه كافة عن الاضافة فتضمن الابهام ومناسب الاشرطية الحماد للوجود والعدم في الابهام وكيف تضمنها ايا ما والاما في غير اذ وحيث فليست كافة بل زايدة و
كذا اليست لازمة واين ومتى مع ما وبدونها وذكرها بدون ما لان الجزم مع ما ثبتت بطل
في الاول وقال التسهيل قد يجيء ظرف زمان ومنه قوله زمانك يا ابن عبد الله فينا فلا اظلما
تخاف ولا افتقرا او من واي مع ما وبدونها واما الجزم المضارع مع كيفما وكذا الى الجزم مع اذ واذ مع ذوكذا مع ايان ولم يذكره سيبويه وحفظه اصحابه كقوله ايان نؤمنك
تامن غيرنا ومتى لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا والجزم نادر وبالحمل على متى كما ان اذا قد تحمل على اذا الجزم بها كقوله ما اغناك ربك الغنى فهو واذا تصبك خصاصة فتجمل واما اهمال
متى فاورد في الحديث ان ابا بكر رجل اسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وقد ثمال
ان حملا على لو كقراءة طلحة فاما ترين من البشر بسكون الياء وفتح النون ولا اصح امتناع
حمل لو على ان خلافا لبعضهم ابن الشجري يقول لو تبات عارية ذو مضة لا حق الاطال
نهد ذو خصر وبان مقدرة عطف على قوله بلم ولو لم يذكره واكتفى بانه في بعد من قوله
وان مقدرة لكان اعذب فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه وقيل لقلب لفظ الماضي مضارعا ولا يلي
ولا الفصل بينه وبين فعلها الا للضرورة ولما مثلها فيما ذكر ويختص بالاستغراق والامتداد من حين
الانتفاء الى اوان التكلم ولا يستعمل في غير الاستغراق بخلاف لم فانه لا يختص والغالب فيه نفي المتوقع

وفيه

وفيه رد على الاندلسي حيث سوى بينهما في عدم الاختصاص بالاستغراق وجواز حذف الفعل عند
القرينة بخلاف لم فانه لا يجوز حذف فعلها الا في الضرورة ولم مختصة بالاجماع مع ارادة الشرطية الا
ان لم تضرب ومن لم تضرب ومتى لم تضرب بخلاف لما قال الرضي واذا دخلت همزة الاستفهام على لم
ولما فهي للاستقبال على سبيل التقرير كقوله الم نربك فينا الم نشرح لك بهذا او في نظرا الى المعنى
على الماضي وبه قيد التفتازاني لام الامر الا المطلوب به الفعل من ما اسند اليه الفعل غايبا كان
متكلما فاعلين او مفعولين او مخاطبا مفعولا او فاعلا على سبيل الندرة والاقوى في امر الفاعل المخاطب
باللام ان ثبت ركة غايب فيكون اللام لتغليب الغايبة حرف المخاطب باللام للتغليب الا ضروريا
يحذف اللام في امر غير الفاعل المخاطب النظم نحو قوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر
خبالا واجاز الفراء حذفها في النثر بعد القول وجعل منه قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الاية
في تقدير ليقيموا وعند الجمهور جواب الاخران وهي مكسورة وفتحها لغة ويسكن مع الواو والفاء
وثم نحو ثم ليقضوا ونحو فليقضوا او نحو وليوفوا فانه اقل لانه حصر من اجتماع الواو والفاء و
اللام المكسورة وحرف المضارعة ما هو كالكتف مخفف كما خفف كتف واما ثم فحمل عليهما ولا النهي فهذا اي
مطلب به ترك الفعل او عدمه على اختلاف فيه وفي بعض النسخ المطلوب بها الترك اي ترك الفعل الذي
دخل عليه لا وان كان تركا وهي اعم من لام الامر تدخل على جميع صيغ المضارع مما شذ وذلك دخولها
على المتكلم اقل من دخول اللام عليه وقد يفصل بينها وبين معمولها بمعمولها فيقال لا زيدا تضرب وكلم
المجازاة المجازاة هي الجزاء على ما في الاصول سمي الكلم بعض الجزاء فاضافة الكلم الى المجازاة كما
اضافة الادوات في قولهم ادوات الشرط يدخل على الفعلين اي يجوز دخولها على الفعلين

سبيل من بيان ان الجزاء قد يكون جملة اسمية سببية الاول ومسببية الثاني اي معلولة له ان قرن
علية على قياس استدلال المسبب على السبب وكان ربما المسبب الذي الحق به الفاء المصدرية كان
بحق سبب له على سبيل الكشف والاتصال ولم يقل سببية الاول لشائع مع انه اخصر تنبيها على
على ان كلمة الشرط راجعة الى الشرط بما فعل ونسبة الى الجزاء بما فيه وبما بين النسبتين فصلة ها
انه على الجزاء والجزاء ولا يجوز فيها الا اقتضاء مسند اليه ومسند احمن قال حرف الشرط في نحو
فلا يستطيع تحقيق لم يأت شيء وان شئ عليه كلم بان كلمة الشرط عاملة في الشرط والشرط في الجزاء
او ان الشرط مجزوم بها والجزاء بالجزاء ونظيره الجزاء بالجزاء وهم من قال بهما سيان فان قلت
لا خفاء في ان السببية التي في الشرط والمسببية التي في الجزاء تكليف صحيح جعل الفعلين شبيهين
قلت النسبتان جزء مفهومي الفعلين والبحث كون تلك الكلام سببية الفعل لما مر سواء كان فعلا او جملة اسمية
وبسيبان ان الفعلان شرطا وجزاء وفي التسويتين ان الشرط والجزاء الامكان للجملتين وهو الصواب له
الطرف وان الجزاء بهم لم يرجع الجزاء الى نية اذا كانت السببية هي فلا يصح كلمة فلا يصح لجملة جزاء
الفعل اذا كان جملة فعلية والمراد سببية الاول لشائع اعم من السببية الحقيقية او الادعائية كما
في قولك ان تستقم اكرمك وكون كلمة الشرط للسببية هو المشهور بين النحاة اذا اتفق السببية
يقال بان الحكوم بان في السببية للاضطرار بالجزاء والمراد بسببية الثانية جزاء وحقق الرضي ان مدلول
كلم الشرط لا يزيد كون الشرط مذكورا لجزاء بل ربما يكون الجزاء السبب الشرط كقولك ان كان النهار
موجودا كان الشمس طالعة وفيه ان الظاهر انه لا يزيد على الاتصال سلمنا كان سواء لزم سواء كان
لزوما او لا بل يكون الاتصال على سبيل الاتفاق الان يقال لا نفهم اللزوم والحكم وان بان اللزوم لا

الاتفاق

المضارع ورفعه الثاني اكثر والماضي في الشرط والجزاء في محل الجزم فان قلت ينتقض الضابطة
بقولك بالفرع بن حابس ما بالفرع بن حابس حيث رفع الثاني اجيب بان الكلام محمول على حذف
الفاء او التقديم وان خبر بقية بما لك تصرع ان تصرع اخوك كلاهما جائزان في ضرورة الشعر ولم يجعل من قبيل
توسط الشرط بين اجزاء الجزاء لان قاء الشرط بين المبتدا والجزاء لا يجوز ولو للضرورة بقي ما كان الاول
مضارعا والثاني جملة اسمية فكذا على ظهور حكم ما ذكره ولا ينتقض القاعدة بقولك اضرب زيدا
ضرب فانه ليس الا للرفع ما كون الجزاء مضارعا كان المقدم ليس جزاء عند البصريين انما جزاء عند
الكوفي والاخفش حتى يجوز تقديم الجزاء على الشرط او بعض اجزائه ولذا كان اضرب ان ضربت زيدا
فالمقدم على الشرط والمتوسط بين اجزائه دال على الجزاء عند البصريين ولذا الابرادي في شرط الجزاء
وجزاء عند الكوفي وقد يعترض الواو وعلى الحال المستقبل فيمنع ان مع تقدم الدال على الجزاء اذا كان
ضد الشرط اولى بجزائه من الشرط كقولك اكرمه وان تشتمني فانا اكرم بعيد عن الاكرام وضده وهو المدح
اولى بالاكرام ومنه الطيبي العلم والبيضاوي قلبهم من قال الجزاء اعراضية والواو للاعتراض وقد انه
لا يفيد اذ حال الواو كون الجزاء اولى لنقيض الشرط وقيل عاطفة اي اكرمه الان تشتمني والان تشتمني
وقيل الواو للحال والمعنى اكرمه وحال انه تشتمني فرضا وتقديرا واذا تقدم الدال على الجزاء فعلا يكون
الشرط الا ماضيا وهيهات لا يجيء مضارعا الا في الشعر وقد يتمسك بورود الشرط والجزاء مضارعا من قول
الحريري فقد تعلم الولدان كيف ضبط مواضع السين فاعلم انه اذا لم يكن مع هذه الثلاث جلتان فهي
صوته بالسين ان كان فان تقدم اصل الجملتين كما اذا من اثاني جزاء وسببه لم يقبطه لان حذف
الجزاء شائع في هذه الصورة لا كثير عند تقدم لو كان الفعل بعد ما المضارع لا يجعل في السعة على

الشرط

لا الاتصال ولا التفرق علم آخر ولم يذكره الفاضل الا بعض من الاحكام المشتركة فلنترك تبعا
اثاره شرحه وذكره ان شاء الله تعالى وتقدم لك ما هو من خصائص ان الخ بقي الكلام في ان
ان سيقع ومن بين كلمة الشرط بجواز وقوعها على اسم بعده فهل هو الشرط ان كان اهم ظرفا لذلك
الفعل كقولك ان يوما سرت سرت بخلاف من يوم اسار اسير او مفعوله الشرط ان كان خبر الظرف كقولك ان زيد
ضرب وان زيدا ضربت ولا تقول ان زيد اضربه الا في الضرورة ولا يجوز وقوعها على اسم يليه
فعل فلا تقول ان زيد خارج وان يكون زيد ان يكون الفعل المذكور بعد ذلك الاسم مضارعا الا على
سبيل الشذوذ وذكر ابن الريح تمثيلا تأمل وان وان كان المضارع مجزوم سواء كان معمول الشرط كما مر
او مفعوله بجواز كقولك ان يقم زيد يقم فيه مفعول محذوف والاصل ان يقم زيد وكذا ان يضرب زيدا
اضرب او اضربه والاكثر جعل الجملة المذكورة جزاء بعد حذف الفاء على الاهم المستفاد من حذف الفعل
والجزم المضارع ح لان الفاء تمنع عن الجزم وسيوجد ايضا بجواز حذف الشرط والجزاء معا في
الشعر خاصة بالقرينة كقوله سألت الهلال بأسمي وان كان فقيرا معدما قال وان وكجواز حذف
شرطا فقط في السعة اذا كان منفيا بلا كقولك ما تأتينا تحدثنا والا اضربك فان كان اي الفعلان
مضارعين غير مجزومين بلم والاول مضارعا كذلك ما كجزم ان مجزوم كلما كان الشرط واجبا والجزم
المضارع واجبا كون الاول مضارعا والثاني ماضيا بحيث لا تشبه اداة الشرط في الاعراض
عن معناه مع عدم تأثيره في الاقرب وكذا لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض لم يجيء الا في ضر
ورة الشعر والقياس يقتضي ان يصح عطف الماضي على المضارع الا يقال العاطف يغير لانه بل ارادة
الشرط وان كان الماضي مضارعا كذلك فلا يوجد ان جاز ان العمل الاداة والماضي بالجزم

الشرطية

ما عرف وكذا اذا كان قبل ظرف مضاف الى الجملة نحو اذكرك اذ سن اذا اكرمناه لا يجعل شرطية في السعة بانه جاء
في الشعر وذلك لان تقدم الظرف المضاف اليه يبطل صدارتها وورد عليه اشكالان احدهما لانه لما جاء
غلام من تقدير اضرب لم يبطل بهذا التقدير صدارة الشرط فلم يجز اذكرك اذ سن اذا اكرمناه شرطية
وثانيهما انه كما جاز زيدا من يكرمه اكرمه لان كلمة الشرط في صدر جملته وان تقدم عليه المبتدا ولم يبطل
بتقديم المبتدا صدارته في جميع هذا لم يجز هذا التركيب كلمة الشرط في صدر الجملة المضاف اليه الظرف و
لم يبطل بتقديم المضاف صدارتها وأجيب عن الاول بان المضاف اليه المفرد مضاف الى كلمة الشرط ما صار
معه كالكلمة الواحدة بخلاف المضاف الى الجملة فانه مضاف الى مضمون الجملة فلا اتحاد ولم تصر كلمة الشرط وعن
الثاني بان الجملة المضاف اليها تأول بالمصدر فان قولك اذكرك اذ سن اذا اكرمناه في تأويل وقت اكرمناه
من اذا فلا يبطل الشرط في صدر الجملة بخلاف جزء المبتدا عليه في تأويل المفرد وان قال بعض النحاة لانه
دعوى بلا دليل اذ لم يسمع اذ يجد بلا حاجة الى تأويل كما سيجيء المفرد وما يجاب بانا نعلم انه لا يتقدم شيء
من النواسخ كلمة الشرط ولا يرد خلاف حرف نفي سوى كلمة لا فلا نقول ان ضربت زيدا ان ضربت زيدا
ضربته وانه يجوز حذف الخبر بقرينة واذا حذف يجب جعل الشرط ماضيا لفظا او معنى لانه يقبح على الاداة في
الشرط عدم ظهور عملها في الجزاء وانه لا يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها من الاقسام الكلية الا
ولم في المضارع فلا تقول ان لن يقعد اقعد وسيقعد او قد قعدا وما فعل وانه لا يجوز حذف الاداة شرطا وان
قبل يجوز جعله جزاء وان الفعل الثاني في قولنا ان تضرب تضرب ضرب تأكيد وزان يعلم عدا رض فلك
بل وفي ان تضرب يذهب ضرب حال لا يصح جره وانه لا يسوغ الفاء الداخل عليه الا وما تضمن معنى ما
على المعنى من مقابلة الاستقبال للاستقبال فانه يكثر مجاءه على المضي وان كان قد يقابل الاستقبال

وقال الرضي وقد يجيء مجزوما على المعنى لكنه قليل وقال ابن مالك كلاما وضع عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل
لانه من تاويل مر مستقبل وان كان كان فهو لك ان كنت احسنت الى فشكر لك ما قول بانه ان يظهر كونك محسنا
الى يظهر كوني شاكرا لك ولا يذهب عليك ان البحث عن دخول الفاء على الجزاء غير جاير عن الجزاء المضارع
لان الفاء يمنع عن الانجزام صرح به الشارح المحقق فالجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى تفصيل لماضي وتصريح
بجوهر المضارع المنفي بلم والمراد بغير قد بلا قد لا الملابس بغير قد والمقصود سلب قد مطلقا فيخرج به ما هو مقدر
قد وجعل قوله لفظا او معنى تفصيلا قد خلاف المتبادر المتعارف فلا يعبر عن المقدر بالمعنوي لم يجز الفاء ولا يخفى
ان القاعدتين منتقضتان بالماضي المنفي لانه يجب فيه الفاء ولو قيل المتبادر من ماض بغير قد الماضي المثبت لانه
المتبادر من كونه بغير قد بدونه فينتقض بخروج المضارع المنفي بلم لانه ليس ماضيا مثبتا وامضيه فينتقض القاعدة
بالماضي الانشائي دعاء كان او مدحا او ذما او تعجبا او رجاء كعسى او قسما فانه يجب فيه الفاء وبالماضي الذي مع
قد وهمزة الاستفهام لانه مع همزة الاستفهام لم يجز الفاء صرح به الرضي وان كان مضارعا مثبتا
جاز فيه لسيف بسوف يضرب والمضارع مع انه يمتنع فيه الفاء فينتقض قاعدة جواز الفاء وجوبا او منفيا
بلا فخرج به عن المنفي بلم فانه تحت قاعدة امتناع الفاء وعن المنفي بلن وما وان فانه تحت قاعدة وجوب
الفاء فلو جاز الفاء وعدمه والا فلا لانه او ما ينوب منابه من اذا المفاجاة بدليل قوله ويجيء اذا مع الجملة
الاسمية موضع الفاء وقد دخل فيه الجملة الاسمية بحرف من ان المصدرة بهل وبما يتضمن الاستفهام يجوز فيها
الوجهان فانتقض بقاعدة الوجوب والجواز واعلم ان القواعد الثلث مذكورة بعبارات هي اخفا اما
الاولى فظاهر واما الثانية فلانه تغير بر فالثانية واجبة وقد عرفت ان القواعد ما تحتاج قبيل لم ما حفظ
عن الاختلال بعون الملك المتعال فنقول الجزاء الذي يقع قوعه شرطا او جعلها حرف الشرط الى

يهتد

الاستقبال وكذلك فيما الاستقبال يمتنع فيه الفاء وكافيه معه الاستقبال على الاحتمال ويصير حرف الشرط
دليل ارادة الاستقبال فيه يجب الفاء وان مقدرة بعد الامر سوا كان مذكورا او مقدرا وسوا كان
بصيغة الامر واسم الفعل او بالخبر على خلاف ما اشتهر في تقديره ان نصب بعد الفاء في جوابه الخلاف والنهي
الاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية بها اي سببية ما قبلها لما بعدها وفيه رد لما هو ظاهر
بيان الخليل من ان عامل الجزم هو نفس هذه الاشياء الخ مثل اسلم تدخل الجنة ظاهر المثال ان المراد
بالسببية مجرد المدخلية اذ الاسلام لا يوجب الدخول وكذا لا تريد باسلم الاسلام المستمر ولا تكفر
تدخل النار لان الواجب تقديره ما يلايم ذلك الشيء المذكور وتقديرا لان الفعل منفي وان انتفاها فاثبات
خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر دليل الامتناع وفي بعض النسخ لان التقدير ان يكفر وهو وجه
من قبل الكسائي والاظهر انه خلاف معنوي بل لفظي اذ الجمهور قالوا صحيح تقدير المثبت لمجرد قرينة بعد
والكسائي اثبتها عند قرينة تقدير المثبت ولا نزاع للجمهور في هذه الصحة وكيف يتنازع في حذف الشرط
بقرينة كما لا نزاع له في ان سبق النهي لا يستدعي تقدير المثبت والظاهر ان الخلاف قايم في اسلم
مثلا فان راى فيه مثال الامر وكذا في كثير من النسخ وفي بعضها الامر اطلق الامر ولم يقيده بما يخرج الا
مر بالجملة والامر المعلوم الغائب المتكلم وهي طريقه اذ ان الامر في اصطلاح النحو والاصول
ليس مخصوصا بالامر بغير اللام وكانه قصد توقيف جنسه الامر وصيغته دون الامر وكيفيته وصورته
فلذا قال مثال الامر وجعل جنس التوقيف الصيغة وفي ذلك تنبيه على ان الطالب [illegible] لول الهيئة من
غير مدخلية للمادة فقوله صيغة لا يشمل تمام الامر ولا خصوصه وانما تحل الصيغ والهيئات فلا يطل
يطلب بها الفعل تخرج صيغ لا يطلب بها الفعل قوله من الفاعل الحي طلب مزيد توضيح بهذا البيان

بها صلح ما في الشرح ان قوله من الفاعل لاخراج الامر المجهول وتقييد الفاعل بالمخاطب لاخراج امر
الغائب والمتكلم قوله بحذف حرف المضارعة لاخراج نحو ضربه ولم ينال بخروج نحو كلوا واشربوا
للاباحة ونحو اعملوا ما شئتم للتهديد لانه صيغة يطلب بها الفعل وضعا وهذه المعاني طارية على الوضع
فقول الرضي انه ينبغي ان يقال يصح ان يطلب بها الفعل شمولا في غاية الظهور وان اعتبر الشيء قوله
يصح ان يطلب بها الفعل ايضا وبعد توقيف صيغة الامر يحسب المعنى اراد تعيينه بحسب اللفظ فقال بحذف حرف
المضارعة وبنيه بقوله وحكم آخره حكم المجزوم على كيفيته اخبر ورد قول الكوفيين انه مجزوم باللام
المحذوف مع حرف المضارعة تحقيقا والمراد ان حكم آخره حكم آخر المجزوم لان المجزوم هو الكلمة
لا الآخر والاخصر الاوضح وحكمه حكم المجزوم وكان الظاهر عدم الفصل بين بحذف حرف المضارعة
وقوله فان كان بعده ساكن لانه من تتمة تعيين اوله الا انه دعاه الى جمعه مع قوله بحذف حرف
المضارعة حذف في الاول وكون الآخر في حكم المجزوم بيان حذف في الآخر وانه مشترك بين
جميع الاوامر وقيد فان كان بعده ساكن فانه مختص ببعض الاوامر وقيد قوله فان كان بعده ساكن
بقوله وليس برباعي احترازا عن الرباعي اي ما كان ماضيه على اربعة احرف لانه لا يزاد فيه همزة وصل وذلك
ليس الا مضارع باب الافعال لان الاوضح ان يقول وليس من الافعال ولا يذهب عليك انه يحتاج [illegible] انه
يتم الامر في كل ما كان بعده متحرك بمجرد الحذف وجعل آخره في حكم المجزوم والى زيادة همزة الوصل
واعادة همزة المقطوعة فيما كان بعده ساكن مع انه لا بد من الاعادة في قوله يقيم ايضا فان
قلت المراد بان يكون اعم من ان يكون في الحال او في الاصل قلت فيلزم زيادة همزة في تعد وتقول فلا
ولى ان يقال فان لم يكن رباعيا وكان بعده ساكن اي في الحال زيدت همزة وصل مثبتة في الابتداء

وتسقط

وتسقط في الدرج لئلا يلزم الابتداء به مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة مكسورة فيما سواه
نحو ادخل اضرب اعلم وان كان رباعيا سواء كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كاكرم او متحركا
كاقام في يقيم فمقطوعة اي ذكرت همزة مفتوحة مقطوعة والمتبادر ان مراده زيدت همزة
مفتوحة مقطوعة لكن لا يصح لان هناك اعادة الهمزة المحذوفة لا زيادة فعل ما لم يسم فاعله
الاضافة بيانية اي ما لم يسم فاعله اعم من الفعل المفعول والفعل كان الفعل اعم من ما لم يسم فاعله
قيل ما لم يسم فاعله هو المفعول واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة وقيل هو الفعل واضافة الاسم
الى [illegible] وعلى التقدير من الاضافة لامية ومن حمله على الاخير بانه خرج عن اصطلاحهم [illegible]
على الاخير ان اضافة الاسم الى ما حق ان ما هو اولا لم يسم فاعله لكونه فعلا الاسم فلا يقال ان
زيد ما اي فعل حذف فاعله نسيا فلا يرد احترز عن جمعا ولو اقتده ونظايره واسمع بهم وابصر
فانها حذف فاعلها لقرينة ولا ينتقض به احكام نقضنا افوله وان كان ماضيا الى آخره [illegible] ولم يذكر تتمة
التعريف وهو اقيم المفعول مقامه اعتمادا على السابق الذي هو انه ما ذكره في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله
لا يبعد ان يقال على ما اشتهر بينهم من انه لا يجوز حذف الفاعل بدون القايم مقامه لانه لا يتم فان كان
ماضيا ضم اوله ليس قوله وعين العين للاستثناء عن هذا الحكم لانه ايضا يضم اوله وكسر ما قبل آخره وبضم
الثالث مع همزة الوصل الا انه يعرضه بعد ذلك نوع فاراد بتخصيصه بيان نوعه لكنه ينتقض بما فيه همزة
الوصل اذا كان في الدرج فانه لا يضم اوله بل يضم ساكن ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل لانه لا همزة وصل حقا
بضم [illegible] ولا يتوهم ان همزة الوصل مقدرة لانا لا نؤتى بها في ابتداء الكلام فلا يؤتى بها وكذا
من اللفظ منوية ويضم الثالث مع همزة اي حال كونه تابعا مع همزة الوصل والضم همزة الوصل موقوف من قوله

قسم اول و بكل قوله و اما في حياتي الوقف مصبه في الاول على الدرج و الوقف الامر من يا يوفى الخ
بصنايع المفعول حالا الوقف و الاظهر وجه التخصيص بهذه المسئلة بيان السر معنى العين مطلقا و شاع اطلاقه
في على الاجوف و بقال بضم فضم ان العضل العين و اللام لغة حاجة الى تقييد بقيد فقط كما قلته شارحون
لاخراج طوى فانه كما في صحيح العين الا فصيح فيها ان في ثلاثة اكجز و مقرونة ذكرها قبل بلد في مقابلة و قيده الرضي
معنى العين الثلاثي و الطواف و تقييد قوله فيكون جميعا ما ذكره معنى العين بحثه قوله و معنى العين انسب كما
يخفى و اورد عليه انه لم قيد به كون و صبه و الانفق لعنوان الشارح و هو معنى العين على ما اعترف به ثم بقي شيء ما
ذكر في و صبح ان اخر من الكسر في الواوي و اليائي و هما جاءهم ان اصل الكسر بين الضمة و الكسرة و الالف الياء
كوا و الا و لا يجرد ضم الثاني كما في الشامي ان الوقف على ما قاله البعض و ان ما في مقبة خالفة قبل بار ساكنة
على ما قاله البعض الا خرفانا طواف الحسنة و رد و الوقوف من يتهام ذكر ابن ضم الياء الذي كون الكسر
قبل اللام احضار الصيغة التي للفعول و الذا قبل الاجوفة لا يجرد في مقام الاتي بس يا لمبني للفاعل من احذاص
الكسر في الواوي او الضم و من اخلاص الضم و الاتمام في اليائي كما اذا قلت بعت و عدت و انا جزالو
جوه فيا مبيعت كهوك عدت يا مرض و عدت يا بعد و الوا و في الواوي و اليائي يا سكان العين و انقلاب
الياء و او الضمة قبلها و نسبة ترتيب ذكر العين على ترتيبها فان الاولى الاكثر هو الاول و الا قل الاخر و ان
ان الاخيرة و مثل ان مثل الثاني في جميع الاقتران الاخيرين ماضيا باب افتعل و انفعل فيقال اختير و انقيد
بالوجوه الثلثة و لا بين السبب على التعبير عن موضع المسئلة بالمثال فيما يخفى عن الاطلاع بذكر الجاني فوله
يجب اختير بركان الاتي و شبهه اختير و انا جعل كانا في الكثير حرف علة و ضم ما قبلها فيها دون يستخير و اقيم
او ليرمي فيها ضم قبل حرف العلة و ضم ما قبلها فيها فيحفظ او نبه عليه بقوله او ان كان فعلا لم يسم فاعله

حضار عاضم او ره و ضع ما قبل آخره مطلق اذ الذي للفاعل كما سبق للفاعل فوذن المصدر و ليس للفعول كما توهم
من المبني للفاعل حتى يحتاج الى ان لا مع قضية اول كان او ره و ضعوها و الا فالضم ما قبل آخره ما كان ما قبل آخره ضما فيجب
بالياء و بل عبارته كما احتاج اليه الفاضل و ان كان يجب عليها و ذكره انه لم يضم ما قبل آخره بالياء و بقال آخره فتحة قبل
و معنى العين يتقلب ياء ما قبل آخره وقف الفاء و قبل الضم للعين و ذكر متقلب السوق عنا بل الذي و ره و جيه
الرضي انه فتح على ما قبل آخره لانه انقلب الفاء و المراد و المعنى العين الالف الواو الاربعة التي تقلب ياء و ما صح
عينه فيقوم و يقاوم و لو صحت معنى بيع ما قبل آخره يستغنى عن التقييد بالمتعدي بقوله يجب تقديم ما
المتعدي على بيان فعل ما لم يسم فاعله لانه يحقق المتعدي فيجب تقديمه على موقوفه الى موقوفه المتعدي لانه لا يتوقف على
المتعدي بل ينبغي على كل من اللازم المتعدي بحرف الجر و غير المتعدي في هذا الباب اعني المتعدي بنفسه و غير المتعدي
و لم يقل المتعدي و اللازم لعدم ظهور فرق و لا يخفى ان المتعدي و غير المتعدي ليس قسمين للفعل بل قسمين تقسيم بها
لانها اعم من الفعل المشهور بها المصادر و ما يشتق منها من الاسماء و التوقيفان المذكوران لقسمي المتعدي
تخالف في المتعدي بنفسه كما يعلم من وضع ح لا الشارح عند الاطلاق المتعدي بحرف الجر و الفرق بين المتعدي بنفسه
و المتعدي بحرف الجر الاول اعتبار في مفهوم نسبته تقتضي تعلقه بمفعوله و ان لم يعتبر في مفهوم تلك
بل حديث من مقارنة حرف الجر تلك النسبة و لا يخفى ان نفس متعلق بذلك الشيء كما ان ذكر الشيء متعلق بالفعل
فيضع اعتبار كل منها متعلقا بالكسر و الفتح الاولة صرح الرضي بان العبرة المتعلق بفتح اللام و هو الفعل
اقرب لان الفعل مصدر من الفاعل و متعلق بالمفعول هو و بهذا عرفت ان المتعلق بالشيء الفاعل
بل بشمول المسند اليه فقول المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب لا يصدق على اللازم لتوقف فهمه
على الفاعل لان الفاعل ليس متعلقا للفعل من حيث هو و لا على كان و اخواتها لتوقف فهمها على اخبارها

لانها لم يتوقف بحسب الوضع بل حدث الوقف بعد تجريدها عن الحدث و استعمالها في مجرد النسبة و المراد الوقف
بحسب الوضع و الا على المتعدي بحرف الجر لان التوقف حصل باستعمال مع حرف الجر و الا على مفهوم المفعول المشتق
من المتعدي الى واحد لان فهم كضرب يتوقف على متعلق بل على ما هو الرابع لان الفعل المتعدي المشتق
من المتعدي اصلا لا يحتاج ان اضربا و اعطى لم يعتبر في مفهوم نسبته الى المفعول و لهذا لا ينسب المفعول
اصلا و الاعلى قرب لانه لم يعتبر في مفهوم النسبة الا امر مخصوص بل الضرب الداخر في مفهومه تعلق
اجمالا و قد اشكل ذكر على الرضي لعدم التدبر الوقوف على المتعدي بحرف الجر الى نحو ما المتعدي او نحو ما يتوقف
فهمه على متعلق و الاول اقرب كفهم و بعد معرفة المتعدي و غير المتعدي لعلم المتعدي و جهلم المتعدي عليك بحرف ان ما
لا يتوقف فهم معناه على متعلق بدون مقارنة حرف جر و يأتي بعده متعلق منصوب لا بد فيه من تقدير ذلك
الحرف ذلك الحرف ليكون ذكر في غير المفعول فيه و المفعول له و ان و ان سماعي و لا بد من قيدين و ذكر الناصب
مع فعل متعد و ذكر لا يتوقف على السماع كما ذكره الرضي و ان ما يأتي بعد متعلق منصوب تارة
كجر و اجعل الامرين في عدول عن الظاهر المنصوب مستقر بذكر الحرف ان لم يتوقف على ذلك المتعلق
او حرف جر ان توقف و قول ائمة اللغة يتعدى بنفسه و بحرف صحيح لكنه يخالف ما اتفق عليه النحاة من ان المتعلق
به شيء كحرف الجر محذوف و لفظ بذلك الحرف منصوب بنزع الخافض لا يكون جرا و لذا ينصب ان
قدر حرف الجر تعدد الفعل الظاهر على الحرف المقدر و ما اشتهر ان الى رواية الجر و رواية ما في النصب بان يجعل
الجار و المجرور كثيرا و احد لكان اتصالها و اللام يصير متعديا بنفسه يأباه تنصيص الرضي و قبل الاخير بما عدا
حرف الحلق و تبعه الرضي و يستدرك به على ابن مالك و الاخيران موكول على السماع صرح به الرضي و لم يحرف
حذف الباء المتعدية الفعل الا في قولهم آمنه زيدا كما يحذف على قراءة اقوا بهمزة الوصل و فرق المبرد بين

بالكسرة علم وكن تقول الله ان اخبرك بيسر من خبرك بعلم بل من اخبر كتابا من الكتابة والا
لم يفارق العلم في المتعدي الى مفعول الثاني والثالث بان يتعدى اليه بنفسه كالعلم وترد
المتن في كون كل منهما متعديا الى ثلثة وقال بل هي متعدية الى واحد والمفعول الاخيران موضوعان
موضع المفعول المطلق فاخبرتك زيدا قائما في اخبرتك بهذا الخبر المخصوص كما ان قلت زيد قائم
قلت هذا القول المخصوص ولا يخفى انه على مقتضى زعمه كان يقال قلت زيد قائم وانه يجري ذلك
في علمت زيدا قائما على هذا العلم المخصوص فاخبر ما ذكر من الفرق حيث جعلوا متعديا
الى ثلثة حتى عدا ذكره مخالطة منه وهذه ايضا مفعولا الاول بالنسبة الى الثاني والثالث كمفعولي
اي كان مفعولا اعطيت بالنسبة الى الثاني فيسوغ ان يقتصر بانه يجوز الاقتصار على الاول و
حذف هذين الثاني والثالث وكذا في قوله والثاني والثالث كمفعولي علمت بعدم جواز الاقتصار
على احدهما كما لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي علمت كما يجيء وفي هذا مخالفة ابن الرقيح وهي نقلة
ظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلثة ولكن نقول لهذه العبارة معنا فين
سوغا ذكره واحدهما انه لا تعلق بالنسبة الى الاول قليل لاستقام والتي واللام ولا يجوز
اعلمت زيدا انه بطل صار ستو يجوز اعلمت زيدا الخبر قائم وقال لكم اذا سمعتم كلام تحدث
الكم لن خلق جديد وشبهها انها يجوز الغاؤها اذا توسطت والعلة في ذلك كمن يوافق البصريين
اعلمه اليوم الاكابر ونشهد ان مفعولا الاول معا يريد لثاني والثالث كمفعولي علمت والثالث
تحدان ورايين ان مفعولا الاول بمنزلة الفاعل لانه العالم والثاني والثالث بمنزلة المفعول
لانها المعلومان في الاول المتقدم ويجوز ارجاع ضمير الثاني او الثالث اليه مع تاخره

افعال

كونك بمن تمر وعلمت اي اليوم سرت وانهم راثت لبيان ما هي عنه اي للافادة ما هي عن
ما هي عنه بمعنى المفعول بالافادة معاني هذه الافعال لا تجيء الا فاضلة عن عليها وتلك لمجيء مفعوله مجيئا
تلك الافعال بخلاف افعال القصة فان تعلق بالافادة لمجيء المدخول لها وقيل المعنى لبيان ما هي
ان تلك لمجيء ناشئة عنه اي الاخبار بانا شئة عنه من العلم والظن والاعتقاد وتقتضي بخبرين لان
المفعول به مفعول لمجيء اي حصل من اخبرتين فيها كالكلمة الواحدة في افادة المعنى الحقيقي فاجرك
اجراءه عليها فلا يجوز للمجيء من حذف احدهما اذا ذكر احدهما وذكر الآخر ولا يجوز حذف واحد منهما
لانها بمنزلة كلمة واحدة لانها متضمنان ما هو المفعول الحقيقي فحذف احدهما بمنزلة حذف الكلمة
وهذا الحكم اغلبي لان حذف احدهما واقع وان ندر اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى تحسبن
الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ان يكن هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكما في
قول الشاعر لا تحسبن على ابيك ملامة قد وسمي سابا عداء اي لا تحسبن جازعين بخلاف باب اعطيت
اما قال ذكر التنبيه على انها خاصة لهذه الافعال بالنسبة الى ما يكون مفعولا ثانيا في خبر الاول سواء كان
امرا من اهل الكرامات او غيره من افعال القلوب او غيرها صرح به التسهيل وانما حذف مفعولها معا
لقرينة فلا يناقض لانه بمنزلة حذف كلمة بتمامها ومنه من يسمي بكل آي يظن كظنه قال باي كتاب
ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب ان لا يجوز مفعولها نسيا لانه لا فائدة
لها معتدا بها بدون مفعوله فلا تقول ظننت او علمت لان كل احد يعلم انه لا يكلف ان يخبر عن
ظن او علم كخلاف باب اعطيت لانك تقول فلان يعطي هذا اشيه من حصاها وفيه نظر اما اولا
فلان فلانا يعطي بزيادة كثرة الاعطاء والا فالانسان كما لا يكلف في الاغلب عن علم وظن لا

افعال القلوب كما يتعلق بالكتب من المتعدي الى المفعولين يسقط القلب عندهم وضبط صاحب التسهيل
اربعة عشر اشياء غير متصرف بما يعلم بجعل العلم كونه تعلم شنشنة نعرفها من اخزم وما فيها بلطف التجير
والمكر وجب يجب ظن امرا لكن قلت اجر في ايا مالك والا فهي امرا مالك والبواقي متصرفة فربطن
فقط حجى حجا وعدا وصبا يصبا الاعتقاد كقوله تعالى الذين هم عباد الرحمن اناثا وتعلم بمعنى
وورى كخذ ربت الوقي الهدر ساء فاخبطان اعتبطا بالوفاء جيد وابن اذكر غير المتصرف في
خصائص وكرها المتصرف ومن هذا ظهر ان ما في بعض الشروح ان حصر افعال القلوب في السبعة اصطلاحي
او استقرائي لا يوثق به وما يتوهم ان ترك المتن غير السبعة لان سبعة خصائص ليس شيء وما
لقد الرضى فجهل يعلم ودرى مخصوصين بحيث معتدرة بان المقتضية واختار افعال على افعال
الشك واليقين كثر دورا عن ابا حسان مدلول بعض هذه الافعال شك مع انه ليس كذلك لان ظن
والظن هو الاعتقاد ودون الشك كما زعم يجوز ورد بانه كثر عن الظن المقابل لليقين وظنت جعل الفر
ض للظن في الظن مع تجيئه في بعض المواضع لليقين وجعل التسهيل لظن واليقين وحسبت وخلت
جعلها الرضى لظن فقط كرد التسهيل لظن واليقين وزعمت جعل التسهيل لظن فقط والفر
ض للقول بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى علم كما ذكر كريا وقال وقد يجيء لغير التحقيق
قال امية الهزلي للكاسر ما زعما عما وعلت وهو لليقين اتفاقا ورايت جعل التسهيل لظن
واليقين كليهما والرضى للاعتقاد ويجازم سواء كان مطابقا او لا ووجد جعل التسهيل لليقين
والرضى يجيء اصابة الشيء على صفة وقال يلزمها العلم فاريهم كجوز انتقض على الجميع بتهيئة والتتبع
بعدما الفضية الا نادرا فيقيد رضي شان ليس كسيبويه بل اذا علقت جاز دخول ما على الفضلة

كلا ما اى حال كونه كلا ما بخلاف بخلاف العطية وبخلاف غير افعال القلوب فما كان مفعولا ثانيا في الاول
وبخلاف غير المتصرف من افعال القلوب على ما في التسهيل لكن قوله الاستغلال لا يخرجهن كلا ما لانه
غير الاشتراك بينه وبين غيره ما يكون مفعولا ثانيا غير الاول فلا يدخل ضميمة نحو فعال القلوب وعدم
الحاجة الى نصب يخرجهن بملاحظة كونهن من افعال القلوب بخلاف غير المتصرفة فانك تقول ظاهرا في قولنا العلم
القلب يحتاج الى نصب مفعولي لعلم قصد الفعل القلبي منا واعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا
قائما فهو في الحقيقة متعلق بالخبر دون المبتدا لكن لم يعمل فيه لضعفه وما قال الرضي ان معناه زيد في ظني قائم
في حيز الظرف بريده انه لا يصح في زيد قائم ظنني غالبا فقد يصح معناه ظني زيدا قائما غالبا ومنا ما لك من حصا
بصدا انما تعلق الا بخبر ما لان كلا منهما جزئي اخبر واحد ما قبل الاستفهام الداخل على الجملة ولا يخبر الا
بشيء بالنظر الى متعلق الخبر دون المبتدا وبالنظر الى الثاني فقط تقول علمت ازيد قائم ام عمرو علمت زيدا قائما
ام عمرا ولا يجوز تعليقه بالنسبة الى الثاني كما قال البعض متمسكا بان الاستفهام سري في الجملة كلها لان النفي
سبق ما انه لا يلغى الا اذا دخول على الثاني تحقيقا كما علمت زيدا ما هو قائما او قولك الاستفهام كما في بعض
النسخ تعلق بخبر الاستفهام لشرط علمت ايهم عندك علمت غلام من ضربت بالاضافة والنفي ما او ان اولا
فتلغى فيما بعد الا في لفظا مفعولين كما او تاسا فقط واللام اى لام الابتداء نحو علمت ازيد قائم و
لم تجز ضربان نحو علمت ان زيدا لغير لان المانع من العمل هو لام الابتداء التي كانت في اول الجملة
تاخرت الى الخبر لكن ان حق لو لم يكن اللام لقبل علمت ان زيدا قائم يصح ان فلا يكون علمت معلقا فلا يصح
دخول هذه الصورة في قولهم واللام واللام فقط تقتضي اللام لان لام المطلقة في كلامه كانت مصدرة فما ال
لام التوكيد فاطلقا ما يوهم وقد اشار بقوله ومثالي بطلان قوله يوشك ان يجوز تعليق جميع الافعال نحو

ضربت

ضربت ايهم في الدار مشيرا علمت ازيد عندك ام عمرو وتخصيص الاستفهام بالتمثيل اقتضاء هذا المقال مشيرا نه
ما ال الى ما قال البعض انه لا يصح بعد القلب استفهام جوابه نعم او لا فيقال علمت ازيد قائم ونعلم بل لا بد من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة ولهذا قيل حتى لا يرد
بالهمزة وما يقع بعدها فكانه نبه بهذا المثال على ان موقع فعل القلب هذا النوع من الاستفهام لكن لما
كان يتكرر في ذلك ضيق حيث قالوا انما يخبر علمت ازيد قائم لان المفعول افادة العلم يجوز بعد الاستفهام
فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم لكن يكون مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشتان
منهما لين جملة فيجوز في جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندي او عمرو عندي فكل يعلم ان جواب ازيد
قائم ليس مجرد نعم بل نعم توطئة لاخبر وجواب ازيد قائم رده الرضي واقتدى فعل القلب على كل استفهام
فالاولى ان لا يعتد بما يشعر به التمثيل وبما اخذ رد هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام والبعد من
الكتابة والنفي لان مقصوده تمثيل التعليق لا تمثيل كل قسم منه وههنا بحث شريف وهو انه لما
ان محصل علمت ازيد قائم علما ازيد قائما فما ان ليس بقائم في شيء هو هذا فما الداعي لهذا التركيب الى
ادخال الاستفهام المقتضي الى التكلف والابهام وليس بقائم ان الداعي اليها هو من دواعي الابهام مع تخصيص
وهو افادة ان معلومه امر يستفهم عنه وسيأتي قوته بهذه في من تشوقني اكن طالبا معرفة فما الذي
ومنا ان من خصائصها انه يجوز ان يكون فاعلا ومفعولا ضميرين لا بد من قيد متصلين لانه مدار
الاختصاص والا فيجوز كون الفاعل والمفعولين ضميرين لشيء واحد مع انتفاء احد هما صريح بالرضي
وفيه في التسهيل لكن لم يخصه بالتسهيل بالافعال المذكورة في هذا الكتاب بل جعله من خصائص
القلوب الغير المتصرفة ورأى الحلبية والبصرية وفقد وعدم وخالفه الرضي وجعلهن من الخصائص

المذكورة في هذا الكتاب وانظر مذهب من المتصرفة ورأى الحلبية والبصرية وفقد وعدم وكذا من خصا
بصار كون ان فاعلا ومفعولا ضميرين متصلين يكون احدهما بعض من الآخر صريح الرضي كما وردفي
الحديث راضيا بربا وبمحمد رسولا الله صلى الله عليه وسلم ولا يبعد ان يتسامح في قوله لشيء واحد كيف يدخل
فيه اثنان فتامل وقوله مثل علمني منطلقا وهذا اليق اشمل مما ذكره وهو انه لا يجوز ان يكون الفاعل و
المفعول ضميرين متحدين اللفظ والمعنى فلا يقال ضرب زيد زيدا قال الرضي والقياس جوازه في فصل القلب
فيقال ظن زيد زيدا قائما ولا يجوز في شيء من الافعال كون ضمير الفاعل المتصل متحدا لفظ ومعنى مع المفعول
الظاهر فلا يقال زيد اضرب بادهما ضمير ضرب الى مفعوله ولا زيد اظن قائما ويجوز في افعال القلوب
كون مفعوله ضميرا متصلا معقد الفاعل دون غيره فيقال ظنه زيدا قائما ولا يقال ضربه زيد وما
يمكن ان توجه هو ان افعال القلوب لما دخل على الجملة المصدرة بان المفتوحة كثيرا فقولك علمت
ان زيدا قائم هو كما تقول علمت قيام زيد لكن ان في قليل والكثير فان حركت ان زيدا قائم و
ان كان ما قيام زيد لكن بينهما فرق بتفصيل النسبة المتعلقة للعلم اجمالا والاول اوفق
بالتصديق والثاني بالتصور وح تكن الافعال مكتفية بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانه يصير
نصب المفعولين اليقة لا سيما عند التجوز الا مفعولا واحدا هو مضمون الجملة ان واحد مضمون
الجملة بعيد لا يجيء الا المفعولين والاظهر ما حقق عليه هذا التحقيق قد رصين تعلقه بمضمون
الجملة مفعولا عاما فجعل علمت ان زيدا قائما يفيد علمت ان زيدا قائم حاصلا وكذا علمت
قيام زيد والعلم انه يستعمل القول بمعنى الاعتقاد الاعم من العلم والظن وظاهر كلام سيبويه انه
بمعنى الظن وبالجملة يجوز ان يجيء بالظن في نصب المفعولين معلقا ومطلقا لغة سليم وبشرط

عند اكثر العرب يكون مضارعا مجزوما طبا وقال الاندلسي منهم من يشترط المضارعة دون المجزوم
الحظ ومنهم من يجعله ضرورة قال ابن جعفور لا يعد عند الاكثر من تقدم استفهام متصل بالقول او منفصل
بالظرف كما اقدامك تقول زيدا قائما او بالسوط تقول زيدا ضربا او باحد المفعولين كما
اجازه تقول ضربي لزيد قائما ومنها اخر يتعدى الى واحد وظننت بمعنى اتهمتك وجهت في نا علمت
حقه شيء وعلم بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت لان اصبته على صفة و
ما كان هذه المعاني قريبة من اصل المتعدي الى المفعولين لان الاتمام والرؤية والوجود من
حيز العلم والوجدان هو الاصابة لان المتعدي الى المفعولين يكون بمعنى الاصابة على صفة وهي
بمعنى اصابة الشيء على التقدير بين ليس يلزم العلم والمعرفة المقتضيين به شيء على ان التقدير لا
المفعولين يكون والى مفعول واحد يكون اخر لشا يجوز التعدي الى المفعولين نارة مع ظن وصحة
المعنى فلا يرد ما ذكره الرضي حيث قال بل لكل منها اخر لا يتعدى به الى مفعولين بل يكون لازما وتعديه
الى واحد الا ان قصد ما وضع لتقرير الفاعل على صفة اى ما وضع باعتبار ما تقرر للفاعل من
النسبة على ان التعريف باعتبار ما وضع له المادة ظاهر وان الزمان جزء الفعل فلا يكون ما يدخل في الزمان
من موضوعا للمفعول فلا فرق لشيء باعتبار الوضع من غير تعرض للزمان بين القصد الى التعريف
باعتبار وضع مادته فلا حاجة الى تقييد الصفة بان يكون غير مصدره كما في الرضي لاخراج الافعال التامة لان
الافعال التامة لم يوضع بحيث يجاء تارة للتقرير بل للحدث والتقرير كما مر لزمان مدلول هيئتها وبهذا التحقيق تم ما
ذكره السيد السند في بعض تصانيفه لا حاجة الى تقييد الصفة بشيء لاخراج الافعال التامة لان الافعال
التامة لم يوضع للتقرير بل للتقرير والصفة ذكرت في قولهم بل للتقرير بحسب مدلول الهيئة لا التقرير بحسب مدلول المادة فتامل

عدول الهيئة والافعال الناقصة لم يوضع بناءها للتقرير بل للتقرير والزمان وبعد فيه نظر لان الموضوع له في
جميع الافعال الناقصة بحسب المادة قليل التقرير على صفة فان اصبح واسى واضحى وظل وبات على وقات مخصوصة
الا ان تحمل الاعم للعرض ويراد ما وضع بحسب مادته لعرض تقرير الفاعل على صفة فح يشمل وقد نبه على
مرفوعا بسبقي علا كما نبه فيما بعد حيث قال ويجوز تقديم اخبارها على اسمها نحو كان قائما زيد على
شبهه باسماء الزمان وانما اكثر استعمال الفاعل واما اخبرها فلانه سببي منفول اتيم قولهم ان الفعل لا يتم
بدون الفاعل وتتم بدون المفعول لكن قال الشيخ بهاء الدين السببي هو الذي هو فاعل او مفعول
والتحقيق ان كونها افعالا ناقصة لتضمنها دلالة زمانية لا دلالتها على معنى ناقصة لان معناها النسبة بين
والخبر والزمان الذي هو قيد لهذه النسبة وهي بهذا المعنى لا يفهم بدون الاسم والخبر كما لا يخفى فتوجيه
وصفها بالنقصان بما ذكر مما لا يصح عن النقصان كما توهم بعضهم قال ان وصفها لان معناها الزمان
دون الحدث كما في سائر الافعال على انه يتجه عليه انه لو كان تقسيم الافعال الى الناقصة والتامة بهذا
الاعتبار لكان الافعال العارية عن الزمان جديرة بان تجعل ناقصة وبعضهم قال وصفها بالنقصان
لان المركب منها ومن اسمها وخبرها مركبا ناقص بخلاف سائر الافعال فجعل وصفه بالنقصان وصفا لحال المتعلق الذي
هو المركب منها ومن اسمها وخبرها ثم تعدية الافعال الناقصة بالباء لتضمنها معنى الصيرورة او الوضع حتى يكون حروفا عادت افعالا كما
نبه عليه بقوله ظاهر كلام النحاة الخ والاول حيث لم يجعلوه الا في السبي اعتبارا لحرفية والثاني لسببية وهو الاكثر وبما
ذكره ظهر ان ما يوجد في اكثر النسخ من قوله او الحرفية والفعلية فعال سببية وهو الاكثر وبما
ذكره ظهر ان ما يوجد في اكثر النسخ من قوله او الحرفية والفعلية فعال سببية وهو الاكثر وبما
وكونه زائدا فانه وان كان ما زائدا لازما لكنه لا يفصل بين كونه على ثلثة احرف او اربعة فكان
ما المصدرية وبهذا التقييم يتقيد قوله ما دام اذ لا يتصور ما دام زيد قائما بخلاف ما دام زيد قائما

تقديم

التجيبة فلا يقال كان ما احسن زيدا ولا لازم لانتفاء اثبتة لكونه ذا مثل كون الظرف ظرفا او لكونه بمنزلة الفعل
نحو كان ان تفعل فائدة يعتبد بها ان تفعل فلا يقال فان ذلك كما لا يقال كان ينبغي او لكونه بعدما زيد قائم واذا
اضافة كما خرجت فاذا السبي فلا يقال فاذا كان السبع واقفا والتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك لم يكن خبرها جملة
طلبية اذ لو كانت طلبية ولم يكن تمنيا لدلالة الافعال على ثبوت الاخبار واستلزام
كونها طلبية عدم تحققه ثبوتا وان كانت طلبية وان كان طلبا لافعال مخالفا للاخبار يلزم اجتماع طلبين مخالفين
على امر واحد وان كان ما ولا يلزم كون احد الطلبين عبثا وجعل الرضي قوله وكونها بالمعنى اكثريا
ضرورة الشعر والنسهيل الا عطاء الخبر معنا ما لا بيان ما هي عبارة عنه يعني ليس المقصود بالافادة مدلولا
بل الاخبار وانما ذكر بعد ذكر لتحصيل حكم في الاخبار والتقصيل لاحكام المفاد لا اخبارها فصار تلك
فعال خبرها الاول والخبر الذي قصد ان يكون اول جزء منه مثل كان زيد قائما فانه اشتمل قيد حول والا
عطاء والرضي والشيخ فجعلا كان ناقصة ثبوت خبرها ماضيا او بعده كان استمراريا او منقطعا ان فلا يتا
للانقطاع لان كان لا يدل على الانقطاع بل على الاخبار عن ثبوت خبرها ماضيا او بعده كان استمراريا او منقطعا ان فلا يتا
ابن مالك كيف كان بعد ما لم يكن واصبح واسى واضحى لا قران مضمون الجملة بها وقتا ما الا ظهر الا قران
الخبر بها وقتا ما ليكون الحكم الذي اعطيه الخبر ظاهرا او المراد بها وقت الصبح والمسى والضحى دون ما يقع
لان الكلام انما الحكم بالشركة بين الماضي وغيره ويكون نامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات وظل وبات
الا قران مضمون الجملة بوقتيها او بمعنى صار مجردا عن الدلالة على الاوقات بقرينة المقابلة بما قبله
وبمعنى صار مجردا عن زمانها ما سوى ان خبرها مسود اقال الرضي مجيء بات بمعنى صار محل نظر وقال
ابن مالك يجيء كان واصبح واسى واضحى وظل بمعنى صار قال الا لسي جاء بات في الحديث بمعنى صار
هو الذي بات يده وقال ابن مالك ظل بمعنى دام او طال نامة قال الرضي العمدة عليه قال وبات بمعنى

بمعنى تحرك نيلا تامة وقال الرضى يعنى ادام ليلا ونزل سوا تام او لم يخبر وفى كلامهم ضربت وما زال و
ما برح كفرح وما فتئ وانفك لاستمرار خبرها لفاعلها منذ قبوله بالفتح الاخر كذا فى القاموس المراد
بها صلاحية الاخذ صرح به الرضى وغيره النفى المراد بالنفى ما يعم النهى صرح به التسهيل فلا يزال
قائما وذلك النفى فى الماضى ولا فى الدعاء وهو لم فى المضارع لن وما ولا والاولى ان لا يفصل بين
وبين النفى بلا وما بظرف وشبهه مع انه جائز فى غيرها وذلك كقولك لا اليوم ضحى ولا الامس ويجوز حذف
النفى عن المضارع تقديره وكثر فى جواب القسم نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وما دام ما مصدرية
فما دام بمعنى الدوام المضاف الى مضمون الجملة والمضاف هو الوقت محذوف فقولك اجلس ما دام
زيد جالسا معناه اجلس وقت جلوس زيد والظاهر ان دام مجرد من الزمان الماضى ولذا صح تقليد
اجلس لتوقيت اى لتبيين وقت شئ بعده اى بزمان طويل ثبوت خبرها لفاعلها فى دام بمعنى
امتداد زمان ثبوت الخبر للفاعل فى القاموس لمدة الزمان الطويل وما دام حرف مصدر و
ما فى الصحيح واما قولهم ما دام فمعناه الدوام لان ما اسم موصول ولا يستعمل الا ظرفا كما يستعمل
المصادر ظروفا فى كتب وبه تامل تعرف فيه انه لم يبين بما ذكره حكم الكتاب بخبر ما دام ما الشئ من
التوقيت فينبغى ان يقول او ما دام لثبوت خبرها لفاعلها مدة ومن ثم اى من اجل انه للتوقيت احتاج
الى كلام لانه ظرف ليس ما بعده كلاما تاما كما يكون غيرها وليس لنفى مضمون الجملة حالا الاولى النفى خبرها
عن فاعلها لنظيره اعطاء الحكم للخبر وقيل مطلقا وهو مذهب سيبويه وابن السراج قال الاندلسى
لا تناقض بين القولين فان كونه نفيا للحال انما هو اذا اطلق وكونه لغيره اذا صعد بالغيره فيه نظر لا
ان المراد بكونه هو لذلك بحسب الوضع فاذا فهم ضد الحال اذا اطلق فهو نفى للحال او يجوز تقديم اخبارها

بحث ما دام

كلها

كلها اى كل الافعال او كل الا خبار وصرح الاول ان الكلام فى الاخبار واللاحق والاول ان
التصريح بالشئ منزل لانقسام تقديم اخبارها على انفسها فاتركان يكون لتقديم الافعال المقابل للتقسيما
على اسمائها ولا يخفى ان هذا الحكم لما اعاده لانه سبق فى خبركان ان حكم حكم الكل اذا ولقدره اكثر من
تقديم خبر المبتدا عليه ولم يلتفت الى خلاف ابن معطى فى خبر ما دام الغاية سقوطه وظهور كونه غلطا والمراد
جواز تقديم الاخبار من حيث انها اخبارها يعنى لا يمنع هذا الافعال من التقديم ولا وجب لها لو عرض
لنقل الخبر ما يوجب التقديم نحو كم كان مالك او ما يوجب التاخير نحو كان عدوى صديقى فهو خارج عما
نحن فيه فلا يرد انه لا يصح حمل الجواز على الامكان لانتقاضه بالوجوب الامتناع ولا على الامكان
العام مقيدا بجانب الوجود لانتقاضه بالامتناع ولا مقيدا بجانب العدم لانتقاضه بالوجوب وهى
اى هذه الافعال فى تقديمها اى الاخبار عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح مع راح
وقسم لا يجوز وهو ما فى اوله ما غير الاسلوب ولم يقل وهو من زال الى ما دام لاجل الاختصار بل لانه اراد
ما فتئ لا يزال ولن يزال لان معمول الفعل لا ولن يتقدم عليها لانها لا يقتضيان الصدارة اى يقتضيها ما وان و
المراد بقوله ما فى اوله ما فى حكمه من ان فيه فان قلت القسم الاول ايضا اذا كان فى اوله ما وان لا
يجوز تقديم اخبارها عليها لاقتضا ما وان الصدارة قلت مع ذلك يجوز التقديم بالنصر بين النفى والفعل
غير هذه الافعال الاربعة نحو ما قائما كان زيد لانها لا يمنعان الفصل بالكلم ولن وانما امتنع الفصل فى هذا القسم
لشدة الامتزاج وصيرورتها مع الفعل بمنزلة فعل مثبت يعنى انه خرج من القسم الاول نحو لن يزال ولم يزل
مع انه منه وانهدم الا كتفا ان الا خير قسم يجوز وهو ما ليس فى اوله ما خلافا لابن كيسان من البصريين حيث
وافق الكوفيين فى الحكم بجوازه فى ما دام لابطال النفى وصيرورة المجموع فى معنى مثبت لم يمنع النفى

من التقديم وانما لم يجعل هذا القسم المختلف فيه مع خلاف ابن كيسان لانه اعتقد عدم الجواز وحكم بانه لا يجوز
بخلاف المختلف فانه حكم له فيه الا انه يختلف فيه اما ان الحق هو الجواز وعدمه فليس الاصح عنده وليس ذلك لان ابن
كيسان منفرد فى الخلاف فلم يعتد به بخلاف المختلف فيه فان الخلاف فيه بين كثيرين وفى كل جانب كثرة فان ليس
التقديم فيه البصريون وعدمه الكوفيون مع موافقة المبرد للكوفيين كما ان الكوفيين جوز التقديم فيما
نحن فيه ووافقهم فان قلت لا يخفى منع التقديم بما دام بل كذلك القسم الاول اذا دخل عليه حرف مصدر فتقول
جلست ما كان زيد جالسا او ان كان زيد جالسا او لا يجوز تقديم الخبر على كان اصلا فكيف ما يلزم ما دام ولا جرم
حرفا لمصدر القسم الاول فلذا افترقا فى الحكم بجواز التقديم وعدمه وقسم مختلف فيه وهو ليس يجوز خبر
ليس كثيرا ومنه انه كجرى المعنى ليس محلا الى ليس محل جاريا وقيل ليس هنا للعطف فى حكم لا ويكون فى ليس ضمير
الشان ولذلك مشهور اضمار الشان فى الا فى كان وليس من هذه الافعال والا فى كاد من افعال المقاربة و
يجوز الاخبار عن النكرة المحضة فى باب كان وان لم يجوز الاخبار عن النكرة بالمعرفة فيما نحوه ولا يكن موقف
منك الوداعا وليس فى ذلك للضرورة كما ادعاه الزمخشرى اذ لا ينافى الشعر ولا يكن قف منك الوداعا على ما
قال ابن مالك للزمخشرى ان يقول مراد الشاعر انه لا يكن موقف من المواقف منك موقف الوداع
اشارة الى انه لا يخفى احد ودعا كلا يستعاد هذا من موقفى وحوان اول حسبت وضع للمنسى اللذى يشبكه
والاولى جعل ان مع الفعل اسما بهذا الكتاب اذ واورد الامر بينه وبين معرفة نحو ما كان حجتهم الا ان قالوا
فانهم جعلوا بان جعل ان قالوا اسما اولى لان ان قالوا اشبه المضمر انه لا يوصف فهو اعرف مما غيره بهذا
وهذا وان كان وجهه غير قوى لكنه اعتضاد بسبب التقدير النحاسية فقد يحذف اللام يكن فى الجزم ولا يحلق
بحذف الحركة لكثرة الاستعمال يونس جوزه مطلقا وخصه سيبويه بما اذا لم يلاق ساكنا بعده فلا يجوز عنده

الحذف

وحكما الحذف فى لم يكن الذين كفروا افعال المقاربة اى الافعال الدالة على مقاربة اخبارها من فواعلها
لو وضعوا الفعل القرب او بلفظ يستلزم القرب فالموضوع للقرب كاد واوشك كعلم وضرب الم يكن يقال انهم القلام
ان قارب البلوغ داولى والذى يستلزم القرب ما يستعمل للشروع فى الفعل هو طفق كعلم واخلولق فان
رجاء الشئ ينبئ عن قرب حصوله وبهذا ظهر ان ما ذكره الرضى ان عسى واخواته لا يدل على القرب لا كلها
للشروع ولا بوصف الشارع فى الفعل لقرب الفعل منه فلا يقال للشارع فى الخروج انه قريب خروجه ليس شيئا
وقد او ضع وجه التسمية بغير ما ذكرنا وضع لدنو الخبر رجاء هو طمع الحيثية وقد يستعمل بمعنى الاشفاق وقد
جمعا قوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وقيل يستعمل عسى فى كلامه تعالى بمعنى
اليقين لانه احد استعاليه قال الرضى انما لا اعرف جهة بمعنى اليقين فى كلامه تعالى وبالجملة لابد من ضم او اشفاقا
فى مع قوله رجاء لتعريف جامعا والتقدير دنو رجاء او حصولا اى دنو حصوله ان يظهر باعث الرجاء
حصوله سواء الشروع ذو نوا كعسى او اخذ اى شروعا فيه اى دنو شروع فيه بان يكون الشارع فيه قالا
كاد دنو وصفا الاولى عسى ونظيره وهو غير منصرف ولذا زعم الزجاج انه حرف وانصال الضمير المرفوع به ينفيه
كان انصال الضمير المنصوب به وجاء كسير الالف ان تكلم او مخاطب او غائب اذا اتصل به الضمير المرفوع كعسى
زيد ان فيه منصوب المحل خبر على فيما نحن فيه اى اذا عسى زيد جاء وهو ان يقع بمعنى يطلب فلا او خبرا فعسى زيد بمعنى يرجى
زيد وهذا لا يطلب خبرا وقيل ان يخرج مفعول حرف المقارب زيد الخروج كان معنى عسى ان يخرج يرجى بمعنى القرب
والقرب مستفاد من الرجاء او قيل ان يخرج بدل فالمعنى يتحقق زيد خروجه وفى ما كجواب اخرون حمل تلك الافعال
على كونه احدها المقصود من الكل قرب الخبر فالمراد ميزى زيد انه قرب حصوله امر منه فقولهم لان يخرج خبر عسى
بتقضيه معنى كان ولكنه قبل حقيقة زيد كانه ذا خروج بتقريب الحكم بكونه ذا خروج مبالغة فى القرب وكذا كاد

زيد يخرج في مثل قولك زيدا من الخروج كما يخرج وكذلك الحد زيد يخرج بمعناه شرح في الخروج كما يخرج بمعناه شرحا في الخروج كما يخرج وهو نص في صار كان احسن وعلى الاول يخرج زيد مثل يشاء الا ترى جواز يشاء على استقال على كونه عامل الرفع والنصب كما يخرج فقط بان يكون ان يخرج زيد فاعل عشق لا يكون له منصوب وهو لا يجوز حذف ان فيكون قوله وقد يكون من احكام المثال الاول وكان الاسب تقديمه على المثال الثاني او تنبيها على انه يجوز تقديم الخبر على اسم ان في هذا الباب والا يجوز تقدمه على الفعل كما يكون في كان لضعف هذه الافعال حيث كان ايراد الخبر ايضا مقتضيا كان وهو قوله وقد يحذف ان يشترك بين المثالين والتنبيه على تقديم الخبر على الاسم غير مختص بهذا الباب بل يجوز على ما مر في كيف يخرج زيد ان يكون من باب اشتراك وان يكون الاول مثالا لجواز الامرين وان يكون الاول على مذهب الكوفي في كون في قولك على ان يضرب زيد عمرا واسيقين ان يضرب زيد عمرا على الاول لرفع الاجنبي وهو زيد بين ان وفيه انه لم يصح اعمال عسى في زيد لم يصح ان يكون من باب اشتراك لانه اذا يكون في اذا جاز على كل منهما في اشتراك فيصح شبوته في مكان فلا يجوز اشتراك لزوم الاضمار قبل الذكر في غير باب اشتراك وان قال كاد زيد يقوم قد تحذف ان تشبيها بعسى يلزم هذه الافعال الفعل الا كاد او شكر فانه يستوي حضارها وبدونها فاعل كاد وهو شكر لم فضلا ان تقول كاد ان يقوم بخلاف الا يلبس وحق شبا بادا ان الذي على كاد فهو كاد لا فعال غيره ينصب وقد يكون المنفي بغير وقوع الفعل الذي وقع وقد يكون المنفي عدم وقوع الفعل بعده عن الوقوع في الاول قولك ما كاد يخرج ما كاد وا يفعلون ومن الثاني قوله تعالى لم يكد يراها وقيل يكون من اثبات مطلقا اما في الماضي فلا يكون قوله تعالى ما كادوا يفعلون منافيا لقوله فذبحوها اذ لا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق واما في المضارع فلتخلصه للاستقبال قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حبه يبرح اذا لفي على انشقاء المفارين حبه يبرح بعد ما على الوقوع وان جاز الكلام وليس بشيء على ترتيب النفي لا دليل واحد على مجموع الوجوه لا تقتضي اعادة الباقي في قوله وقول ذي الرمة ذكر لما كان الخبر عن الممكن قد يجيء له ما كاد وا يفعلون ظاهرا او البعيد عن الوقوع وقت لا يأتي في الضرورة وقت آخر وكان شعور ذي الرمة دليلا على بعض ما رجحنا من قوله فوكاد افعال لم يستعمل برفع شكت فانه وما يأتي الا ذي الرمة غير شعوره بعيد للاجماض ضرورة الشعر عنه لانه من اهل اللسن ولا يكاد يخفى عليه استعمال لم يكد في موقعه فضلا عن استعمال المثل شبيها من غير دليل على انه روى انه خطاء بعض البناة في التقدير وقال بدية كانت خيرا من ناقة بدية ليكون التقدير بانها قصد عمرو وقوع الفارقة كما هو احد معنى النفي في كاد وليكون اخبار الشاعر عنه قبيح هذا الاتهام وحق تحقيق في التقدير وان لم يصح طعن وكرب واحد وهو مشقة كاد يتبادر منه استعمال ان مع كاد وقد عرفت ان كرب من قبيل كاد وكاد وشك واحد وشك هو مشترك معنى بين ان في وجهين تقول اوشك زيد ان يخرج زيد وكاد في الاستقبال لتلاستهم التشبيه بما في الحق كان التوهم بعيد واعلم ان بدان يكون فاعل خبر هذه الافعال ضمير عائدا الى المصدر فلا يجاز عسى زيدا ان يقوم على ما ان يكون الفاعل الظاهر مسندة في قوة فصل مسند الى الضمير كخير عسى زيد ان يخرج نفسه فان قوة يقوم في قولك زيد يخرج اكثر من علم كخير قولنا خطوتي مسى الى بيتي حذف لدلالة المصدر عليه فصار التقدير ظهر وجه التسمية بين التعريف والتنكير انفصال للنفس عرض عنداء راكل مرخوص عنه اذا قيل اذا ظهر السبب يظهر الوجوب اشار بقوله فصل التنكير

الى رد من قال بجاز ان تكسا بتصوير افعل منا ما وضع اي فعلان وصفا لات والتنكير وخرج بقوله لانشاء التعجب بحبت بما هو لي لكل شيء وليس فعل التعجب كالمنحصر في فردين كالشمس المنحصر في فردين لو قال فعل التعجب ما افعله وافعل به كان اظهر اذ التعجب لا ينضبط لكثرة مباشرات المتكلم والمتعة الضبط فعلى لانه لو كان قال كذلك لكان علمت ما اكرم زيدا واحسن بزيدا مما يصح فيه افعل التفضيل وما وضع لانشاء التعجب فقد يكون وقد يكون خبرا وكيف كان بيكبت ولذته وتمامه وانما كان لا يصلح ما لا يوم رجلا والظاهر انه ان كان يجوز كون فصل منصوبا على التمييز لا يشترط عشرة ولا سيما خارجا عن التوجيه بارادة ما وضع لانشاء التعجب وقائله من شاء وضع للتعجب بخصوص مادة وليس بمقيد بمجرد عن تلك المادة معينة للتعجب قوله وهما صيغتان اي صيغتان لا تختلفان عن صيغتين فيجوز ان يكون ما شكلين بين شيء وبين فوقه كما عرفت والمراد بالصيغة هنا الهيئة الحاصلة من تقديم الحروف وتاخيرها ومقارنة الزائد للحركة والسكون لا مجرد كلية ما فصل منصوب بعده على كونه احد مفعولي ظن حيث صار بمقارنته اياهم كلية من في اخره من حيث الصيغة ما افعله وافعل به لا كذلك هيئة افعل الذي في اخره هاء شرح كاد فعال في افعل التفضيل خبر شرك لكن الاخير الاشارة وهو اخره وشرح في هذا الباب ورد على غير مفرقة بحيل الذي مضارعا والذكر مفاشاة وسير الافراد الى احد من عليه او تبدل كلية عالي ما يراد فيها بالعلل حرف العلة المقابلة للصحيح فعال اشده به لا اشده به كلية منصرف بالاوعاد في ما افعله وبه بقية ارشد والاحسن بزيد على ان الضمير غير ملتزم والزام بقوا والاحسن بزيد وما جاز تقدير الضمير بعدم التصرف خاف توهم جواز التغيير بالتقديم وان اخر والفصل فصرح بنفي هذا التصرف بقوله لا يتبين الا تابعين الا انه يراع حسن الترتيب حيث فصل بين المثالين وقوله لا ينصرف فيما بقوله ولا يتبين الا تابعين مستفاد فصل التفضيل وهذا مستغن عن الشرح بما عرفت من

التنبيه على انه لم يذم الحسن المحبوب الى الآن والفصل بالصحيح امسى لا تبجا وزالمسموع وهو شاذ
كما مر اصبح ابردها والضمير للغداة وامسى ادخا ما والضمير للغيبة وما بعد الا مبتدأ نكرة عند سيبويه
وما بعدها الخبر وكيف زعم التجويز كون المبتدأ نكرة كما يجيء في الدعاء وقد يقال وهو من قبيل شر اهر ذا
ناب فتكون الجملة ما احسن زيدا الا شيء مجهول لا شيء معلوم وزيد انه لم يسمع كون ما النافية مبتدأ
في غيره وموضوعه عند الاخفش والخبر محذوف واجب كحذف قبل التقدير ما احسن زيدا شيئا عظيما
يقول ما احسن زيدا شيئا مجهولا فيكون الجملة على ما كان عند سيبويه وزيد عليه بان وجوب حذف الخبر من غير
سابد مسدده لم يوجد في غيره وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية وزيد الرفع بانه نقل من الاستفهام
الى التعجب ونقل الاشموني دعائم شيخه ويرد عليه ان الاستفهام للتعجب كثير وبدعي انه لا نزاع
في التجوز بل الاستفهام عن التعجب انما الكلام في نقله الى التعجب بحيث يكون من الاستفهام مجازا وبهذا
اندفع ايضا ان ما الاستفهامية بما ان كون الفعل للتعجب بان التعجب يستفاد من كلمة الاستفهام فانه
وجه فاعل عند سيبويه فلا ضير في افعل من احسن زيدا احسن زيد بحيث صار واجب الامر يكون بحيث
الخبرة بهذا الاسلوب وفي جواب الشرط نحو من كان في الدار فانه فلا يجد زيدا الرجل من عدا الى فيجد زيدا الرجل من عدا
وزيد ان زيادة الباء في الفاعل قليل كزيادة الصيرورة في الافعال قليل كزيادة الصيرورة
في الافعال مفعول به عند الاكثرين حمل الرفض والتسكين مفعولا به مذهب الفراء و
الزمخشري وابن جروف والباء للتعدية او لزيادة حمل زيادة الباء مذهب الفراء والزمخشري وان
جروف وكونها للتعدية مجاز اجازه الزجاج لجعل الباء مصيرة فكيف الحق ضمير ا احسن بزيد احسن بكسر الهمزة على
التقدير بن ان كيف صح افراد احسن وتذكيره مع ان قبله مع المتعدد ويرد به بان صيغة التعجب غير

جنس الرجال لا احسن الرجال في ضمن فرد ما الحق انه بصيغ اكمل على الاستغراق بادعاء ان احد افراد الجنس
جميع افراد الجنس والجنس باد عاء انه شيء ما الجنس الحقيقة مبنيا صيغ او الطريق في ضمير فردا ما باعتبار
انه الجنس مقيدة في ضمن الفعل اذ لا فرد الا انه في اي فرد فرض فهو هو او ضمير الجنس
بنكرة منصوبة لفظا نحو نعم رجلا او تقديرا كنعم في ضمير مذكر غالبا انثا قد يؤنث فيقال نعمت امرأة
وان ثبت ابهام من التمييز والضمير مطابق للمخصوص لفظا ما لم يكن جمعا او مثنى فمفرد او مضمر الجنس
بنكرة منصوبة بيان ما وان لم تنكر لانكرة منصوبة محل اليفيد ان ما في نحو بئسما للرجل ليس شيء غلا لنعم بيانا تمييز
لضمير مبهم في رد الماذهب اليه سيبويه والكسائي ان ما تامة معرفة بنكرة الشيء المعرف بلام والهذا صار في غلا
نعم ووجه الرد ان ما يطابق المعرفة ان ما تامة معرفة بنكرة الشيء المعرف بلام والهذا صار في غلا
نعم ووجه الرد ان ما يطابق المعرفة ان ما تامة معرفة بنكرة الشيء المعرف بلام والهذا صار في غلا
فيلزم حذف موصوف مجرور وهو قليل او وصل بمعرفة بلا جملة معرفة لبيان كشيء في الشيء المدح وهو كذلك في
ما ذكره مذهب الزمخشري والصحيح قول ابن عصفور ان ما نكرة منصوبة بالكسرة مميزة اما موصولة فيلزم
نعم ما يطابقها مرجوع وهو قليل او وصل بمعرفة بلا جملة معرفة لبيان كشيء في الشيء المدح وهو كذلك في
ما ذكره مذهب الزمخشري والصحيح قول ابن عصفور ان ما نكرة منصوبة بالكسرة مميزة اما موصولة فيلزم
نعم ما يطابقها مرجوع وهو قليل او وصل بمعرفة بلا جملة معرفة لبيان كشيء في الشيء المدح وهو كذلك في
ما ذكره مذهب الزمخشري والصحيح قول ابن عصفور ان ما نكرة منصوبة بالكسرة مميزة اما موصولة فيلزم
نعم ما يطابقها مرجوع وهو قليل او وصل بمعرفة بلا جملة معرفة لبيان كشيء في الشيء المدح وهو كذلك في
ما ذكره مذهب الزمخشري والصحيح قول ابن عصفور ان ما نكرة منصوبة بالكسرة مميزة اما موصولة فيلزم
نعم ما يطابقها مرجوع وهو قليل او وصل بمعرفة بلا جملة معرفة لبيان كشيء في الشيء المدح وهو كذلك في
ما ذكره مذهب الزمخشري والصحيح قول ابن عصفور ان ما نكرة منصوبة بالكسرة مميزة اما موصولة فيلزم
نعم ما يطابقها مرجوع وهو قليل او وصل بمعرفة بلا جملة معرفة لبيان كشيء في الشيء المدح وهو كذلك في

وقد يكون الخصوص بالوقوع كقولك بالصبر على طريق الاخبار السابق لانه قصد مطلق الخصوص لا خصوص مخصوص
نعم وبئس اذا قد يستغنى عن المخصوص بدليل التمييز كقولك بئسما بالاه بعدنا ولو بعد ما غيره شفيعا فجدا ربا حسب
ربنا اى جدا ربا الاه وجدليل غيره كقولك جدا الولد الجبان ابوه ربا الى جدا جاني والمراد بالمخصوص جدا
او فوقا رد المخصوص مبتدا وما بعده خبره ليستغنى عن بيان اعراب المخصوص جدا الكان انسب اخبارا علما ما جاء سدّ
مقامه كنعم العبد اى الغرب لان الكلام فيه وكنعم العبد الجبان وانما يجعل صفة مقامه كنعم العبد الرقيق حليم
كريم اى رجل حليم كريم وكنعم الفتى فتحيت اخاته يوم الشعيثاء حادث الايام الى فتى فجعت وساء مثل بئس
لما يقل مثل نعم شتيما على فعل الذم كبئس لكن ينبغى ان لا يكون حسنا لو فرق بين نعم وبئس بان يستعمل بئس لنوع فعل
كحسن الصبى او مقترنا بما يدل على ذم كما مر او قصد استقلاله مقام التوبيخ فيقال حسن الرجل زيد ورد اليه وقصد الرجل زيد
ومنها جدا وهو مركب من جد ذا بمعنى حظ وهو اسم اشارة مبنية لكنه يكون فاعلا نحو وجد هذه لازم فتعين ان جد فعل وزن
ضرب مقدما على حب على وزن حسن فصار كبئس صار حسنا والاستغناء بعد الفعل الا لازم او التنزيع وبد غير بالكان
الباء الاولى اما ان يحذف حركته او تقلب الى الكان لكن لا يستغنى بجد ذا الا مقترنا بحاد صريح بالنسبة هو فاعلا او
لا فرق بعد ذا كما فهمه قوم لنا بهما ان جدا بمنزلة فعل لان بنية الامتزاج جعلا كلمة واحدة وغلب الفعل
المقدم على الاسم وزال الصحبة ولا يستغنى بما فيه الشك والمنع والجمع بين خلافا لبعضهم بعدة مطلقا
ولا يجوز تقدمه على جدا راسا واعرابه كاعراب مخصوص نعم ذا زاد على اصل الوجهين وليس كما زعمه
المبرد وابن السراج ومن وافقهما ان شذوذ امتزاج جد مع ذا جعلها بمنزلة الغيبة ذا شذوذه على الفعل لصار
مبتدأ ولا يدخل النواسخ مخصوصه وبدخل لا على جدا فيصير كبئس ولا يزاد ما بين الجد المخصوص او بعده تميزا او
حالا على وفق مخصوصه وفى كلا الى الذين متعلق بدا لا بمخصوص بعدا آخر شرح قسم الافعال من مواهب

الالف يجئ آخر الكلم ثم نون التأكيد يلحق آخر الفعل وشبهه بعض التنوين وقد يجئ فى آخر الكتاب امرا ليكون فى
الآخر وختم بها هو للتأكيد لان المتكلم كما يأتى حين الشروع الموجه للاعراض عما سواه مشغلة بتحصيله فاكيد فى
الحفظ عليه وأتى بين الكلمة ختم على قوله الخاء وهو على صورة الالف المذكورة من ان السبق يكتب
ان يكون حرف والكثير ان يكون الف حروف آخر لم يوقف بهذا القسم الا حروف الجزء والتنوين لانه لا
يمكن معرفة الحروف بالتوقيف بل لا بد من التعداد ولا يظهر وجه لتخصيصها بالتعريف فما وضع لاقضاء الفعل
الى المفعول اتصال الفعل وشبهه او معناه الى معنا الفعل وقد عرفت الفرق بين شبه الفعل ومعناه فانه كثيرا ما
يمكن ذكر الفعل عن ذكر شبهه لان ترجيح شبه الفعل فى معناه على عكسه واقع فى توقيف الفاعل من ادراج لفظ
الفعل فى شبهه فما جعل اللام تعليلا لاصالة الوضع لان الاتصال لا يوجب وضعا لحرف آخر كما يظهر من بيان
معانيها وحروفها الا فيما يتعين بالاتصال مثل ان موضع الوصول المتقرب بها بالباء الى ما عليه ضمير الى على الى ما الموصولة و
الفعول الى ما الموصولة ذكر الكشاف واذا اقتضت التوقيف بحروف العطف مثل جاءنى زيد وعمرو فاذا هو
هو صار جاءنى عمرو لانه لم يوضع لمؤخر الا اتصال بل يلحق وان يلزم الحق فى بعض المواد اضافة الفعل او معناه
الاول انه لا اتصال فى الحقيقة على الحقيقة وهى من والى وفى وفى واللام وربّ وواو وتاء وواو القسم
وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا وما كان متوجه على تعداد القصر تلك الحروف
انه فانه حسن الترتيب او منبئ عن جمع الوصر اثبات ثم الثلاثيات ثم ازاد وجه فى شرحه بان العشرة
الاولى فى الاصر اصل وحتى ما يناسب الحق الحرفى لم يكن الا حروفا وكخلا الى تكميلها مشتركة بين الاسم والحرف
والثلثة الاخيرة بين الفعل والحرف واحترز بقوله فى اصر وضعا عن على فانه مشترك بين الاسم والفعل والحرف
لكن ذلك الاشتراك عارض بعد الوضع لان على حرفا اليا اصليه واسما وفعلا اليا اصر واو فهو كواو فى الاصل

من اعلن الباب واخذه فى حق الاشكال وترك الوضع بجزء ايضا واحسن بعضهم الفرق بانه هو جعله بمنزلة ان
يكون صدر عامل المقال من احسن الظرف وهو فضلة كما ان احسن شرع الجزء كحروف القسم كما انوت ادوم و
كما رزقت انعم الحرف ما دل على معنى فى غيره وقد عرفت ما متعلق معنى فى اول ام الكتاب صدره ومن ثم اى
من اجل عدم الدلالة على معنى فى غيره احتاج فى جزئيته لما يفيده شئ كلما كان او غيره كما يذكر فى مقام التعداد وقيل
زيد عمرو غلام لزيد فقام مع عمرو على السطح وانما لم يقل فى جزئية الكلام فمن قيده فقد بعد عن تحقيق المقام
الى اسم او فعل على سبيل منع الخلو والا فرب كلام يجئ الجملة انه ربما يدل لفظ على معنى فى الكلام كحرف الشرط و
التحقيق فانه مما دل على معنى متعلق بالنسبة الكلامية بين اسم وفعل ان اختار الحرف ليس لمراعاة ما قبل كما فى الفعل
فى جزئية الى اسم دون فعل لانه احتاج فى جزئية الى اسم لانه احد مدلولى اسناد فلا بد من منسوبة اليه
لا يكون الا اسما والكلام انه لم يحتج فى جزئية الى شئ من الاسم والفعل لان الكلام يكون منسوبا ومنسوبا اليه فلا يحتاج
فى جزئية الى القسمين الاخيرين وقد رتب القوم مراتبا كما اخر اقسام الحروف ترتيبا انيقا بالتنبيه
عليه حتى لكونه مقتضيا فقدم الحوامل فى اسمائه ومنها الاسم مع اضافة ما لا صالة ثم ما شبه العوامل فى اقتضاء
كون ما بعده مثل كما قدم فى الاعراب ثم ما شبه الحروف الشبيهة بالتحقيق والتنبيه ثم ما شبه ذكر القسم بالحروف
الندا ثم ما شبه كلا الحروف المشبهة فى التحقيق والاثبات وبعضها بمعنى فى اللفظ ثم حروف الزيادة الى بعضها
عامله ثم ما يوافق بعضها فى اللفظ من حروف التقديم ثم ما يوافق بعضها فى اللفظ من حروف المصدر ثم ما يوافق بعض
حروف المصدر فى رزوم الفعل من حروف التخصيص ثم حروف التوقع الذى بنا سر حرف التحقيق فى التوقع لان
من خصص احد شيوع منه الفعل ثم حرفى الاستقبال الذى منها ما يجئ فقد الاصل ثم حروف الشرط الذى
كالمستلزم لما صدر الكلام وخرج ما يليه من كونه متعلق الاعتقاد ثم حرف الردع الذى يجوز ان يكون تنبيه

من فرجت بالجمع وصف النكرة بالذي من ضيق الخطب لان المقصود صيرورة ضيقه الذي معامرة
او ادراجه فيجيء بالذي وذلك يقتضي ان لا تعطف معنى لا ترى انه لا يجمع المفرد بعد الذي فيذكر
متبدأ بعده ولم يكن بعد من ولا يصح التقديم على المبين فلا يقال اجتنبوا من الرجس الاوثان اذ الحق
ان الشيء يجامع نفسه فاعرف ذلك في الشعر فيلزم ما ذكرته من تقديم المفعول على المبين
كما في اخذت من اموالهم ما يكون او تقدير مبهم قبل المجرور ويجعل المبهم المتأخر عنه عطف بيان عليه
التقدير ما اخذت شيئا من المال ما يكون كذا في الرضي فاقول ان من في قولك علمت من في قول عالم
عالما لا يصح فان قلت قد شاع مثل ان من خطتي زورضوانا من وفائيتي فرحم فلت حمل الرضى من هذه
تجريدية تفيد ان ما من اجل خطتي زورضوانا لا يلزم تقديم المبين على المبين والتبعيض اي بيان ان ما
قبلها بعض من مجرورها وما هو المذكور انما هو اخذت شيئا من الدراهم وانما اخذت من الدراهم
وعلامة صحة وضع البعض مكانه ولا يلزم ان يكون ذلك البعض اقل من النصف لانه يرد ما ذكره
واعلم انه يصح رد تبيين معاذ من الى الابتداء وبكلا في يستدعي في الاجتناب من المكاتيب مشوبات معاذ
اخر ارباد كرفي التسهيل اما حقيقة او مجازا فالاول وجه لا يحتاج الى التعليل كخوف زيد من الاسد والثاني
كخوفه من ذكر الله اي من ذكر الله تعالى عن ذكر الله وكالاستغناء كخوفه من القوم اي عليهم والتعليل
كخوفه من ذكر الله بجعل المفعول مصدرا مضافا الى الفاعل اي من ان يذكر الله فيعاقبهم او الى المفعول
اي من ان يذكر الله عباده المطيعين فيثيبهم وقد يقدر من طرف خفي وقد يفي كخوفه من ذكر الله
رضى وزيادة عطف على خبر من في غير الموجب اي الخفي الكلام الغير الموجب على طريق قولك ما رأيت
احدا الا زيدا بالنصب على جواز البدل فيما جاء في كلام غير موجب وفي غير الكلام الموجب اختلف
النحاة

فتقول جاءني القوم الا زيدا قال الرضي ان استثنيت به وحده وجعل التبعيض على المقابلة وهو شاذ لان
اني شهدت هذا بالعقل اي هذا وتقدير الكلام بجعل الفعل متعديا وتقدير باء التبعيض موجود من الزوم الى التعدي
وقد عرفت اختلافا في مفهومي المبرد وغيره في كيفية التعدي وهذه التعدية تؤدي الى ان من بين حروف الجر
والتعدية بنفسه آخر هو اتصال الفعل الى شيء بواسطة حرف فيجتمع حروف الجر كلها فعلى الصحيح كما يصح
ان تقول بان ما مالك بكر هو واقع بين هذا الشيء وبين هذا الشيء وهذا يدل على ان التعدية بهذه الامور مطردة بالزيادة
وما بعد الا التعدية بالباء فيجوز كون الاستثناء والكوفية اتفاقا على ان مفهوم الا بعض الشيء اما بانه حقيقة فيه اذا
جعل بعض حرف آخر يفيد التجزؤ او لم يذكر للتعدية كما ذكروه في نحو فاسال به خبيرا او بمعنى عن نحو فاسال به
ناسا بعطفا والى على ظاهره وبمعنى من البعضية نحو عينا يشرب بها كذا في الشرح وجعل الرضي في هذه الآية بمعنى من كما قال
فيوجبات للتبعيض كقولك اكلت من الرغيف واسحر به وكم قال ابن جني الا ترى ان الله لا يوصف بهذا الجنس ولو ورد ما الفتوى به
ليس انا زيادة كما زيد سبحانه بل زيادة في الخبر في الشيء باء وليس دون ان واختلفوا في الا التبرية نسكا بقول الاخفش
يخبر بعده اخاره وقال الرضي والاولى انا يقال في والاستقام بل ان صورة الاستقام من غير ارادة الاستقام بل ارادة
التقرير وروح الكلام في منع الفتى قال اهل نجد بالتقرير مع منع اعتبار بقاء الخبر على ظنه فيما علم فيما ظن فالناس
لا كليحسن الباس ومن قال كانه اراد الاستقام والفتى المعهود في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور كلاهما بالهمزة و
كم رسما من نحو في غيره ان في غير الخبر المذكور سماعا وفيه الاكثر انه قياسي مرفوع كفى ومتعرفا ته ومقولا علمت
وعرفت وجملت وسمعت ونبئت واخبرت وحسبت مبتدأ الساعي منه ما هو كثير وهو المفعول به نحو ولا تقولوا
لما يصفكم الكذب هذا حلال وهذا حرام الآية وقوله بالسيف وقوله وما هو فيها من يرى ما متعلق به نحو لا اجد انا وانا والخواتيم

جة بان امرأى التبيين تملك شيئا وخبر كم بضمير كثيرة ام الله في القسم فيقال الله لافعلن بالجر اى بالله وشذ اقليلا في غيره كقول رويه خبرا بحر لمن قال له كيف صبحت كما حسبك بزيد فعرف حاله والتي بعده اى التي عند اللام للاختصاص كل ما هو على حرف واحد مع الفتح وعد عدا بنا في عوامل الجر الى الكسر لمواخفة معنى الالتصاق لجان والاواو القسم لشقل الكسرة عليها والان لانا بدلا كالواو لحمل متوافقين والالتام الداخل على المضمر الذي هو غير بارز المتكلم والداخل على الظاهر وقد يضم في لغة قراءة قد يضم قبل ان المضمر ونقل الفتح مع جر جميع المضمرات والاختصاص عبارة عن اضافة وارتباط الشيء لجزء وما يجب للملكة كالمال لزيد او التعلق كلمة وجبت لزيد او الاستحقاق كالجل لعمر سواء السبع لابن لزيد فظرف هذا اللام لام الملك والتعلق والاستحقاق والسبب ليس من الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مستعمل على حصر الحمد فيه تباعا على لام الاختصاص والتعليل الى حصل ما بعده عليه لما تعلق به كضربت لتأديبه وخرجت لمخافتك وزيادة ومنها اللام المقوية للعامل بزاد في ساني المفعول المقدم على العامل كما لزيد ضاربا تقدير ون وشرط التأكيد ان يكون مفعولا الى واحد دون في الكثرة في مفعولا لام كان ضاربا لزيد وضربا لزيد حسن في مفعول الحذف فلا يزيد هذا عند التسهيل وعند الرضى انها لام الاختصاص قال التسهيل والزيادة في غير ما سماه وبعض من مع الوزان كقوله تعالى الذين امنوا للذين امنوا لولا هم خيرا لما سبقونا اذ لو لم يكن اللام بعض من لقيل فالسبقة فالسبقة فان قلت لا منع للفصل بين معنى اللام بذكر الزيادة قلت جعل الزيادة في سلك الاشكال السابقة للاطلاق بخلاف ما ذكر بعد الزيادة فانه مفيد وبعض الواو في القسم قيد الواو بمعنى الواو التي ووقت التعجب ولو قال او للقسم لكان اخصر لانه اراد التنبيه على انه مع جاز في واو شارك الواو وفي اق ام القسم دون ان دا واو الباء وفي التسهيل جعله كالجر والتعجب قال الرضى اراد بالتعجب الامر العظيم الذي يجب ان يتعجب منه وقال لم يثبت لام التعجب الا في الجر ثم قول ابن قال الشنى لا بالباء فقد يشير الى التعجب ضعيف

وقد يجر

في النكرة مجازا في التقليل فقد يجر رب النكرة لكان السببين قد للتقليل ولا سيما ان كما قد للتقليل اعم من التقليل الحقيقي والتنزيلي في مثل رب شاعر اصار الكلام لانا لا نشاء فهو مثل لم يستحي للصدور قيل كان التي له صدر الكلام لانك لما قلت الله لتفعلن نزلته التي تحقيقه منزلة قولك والله اني لافعلن فصار كالكرة ولا سيما ان يكون بعدى للاختصاص مبنية على ما قبلها فالجر حتى كانه يجيء بالقسم وهو للاختصاص بالكرة انما لم يجز بالمعرفة والكثرة فيجوز جر التي التقليل موصوفة لان الوصف يعين لها في التقليل على الاصح وهو مذهب المبرد وابن السراج وابي علي الفارسي وقالوا لاختص والغرض وجاءه والصفة قد تحذف بقرينة وهي اما جاءني فقيه او امرأة فقيهة او طرق مختص او صفة مشتقة نحو ضاربا لا يكون متعلقا الا فعلا ماضيا لما عرف محذوف لانه لكونه جوابا للسؤال محقق او مقدر يعين فعل لذكر السؤال غالبا قيد الحذف وقد يدل على معين بهم خلافا للكوفيين فانهم جعلوا راجعا الى السؤال والتزموا المطابقة والاولى بالرد التزام ذكر الصفة بالكرة منفية مطابقة للمعنى ولا بد من ذكر هذه الصفة لتصحيح مطابقة النعت والخبر المفرد مذكرا فرقا للكوفيين في مطابقة النعت يجيء مالوا ورد الحال فقد يدخل الاعلى الجر فقوله فيه فصل على بجعل بيان للوجوب لزيد مطلقا فاذا كانت كاذ فيه فصل على الجعل وان كانت زائدة فيه فصل على الجعل وخبره كقولك زيد ضربته بسيف مسنون فيه فصل على الكلام الجعل بيان للجواز اجعل التي تدخل عليه رافضلية عند سيبويه وقوع الاسمية شاذ والتزم ابو علي في قول ابن سراج كونها ماضوية وكلاهما مضارع بادر بالماضي وامت بحذف ما يدل المضارع وهو قول لابي علي والجزول يقولون يدخر ربما على مطلق الجار وفان الطراف المقصر لاختبار قولك وواو ما تدخل على نكرة موصوفة تنبيه لا تدخل رب ولا الدخول على مضمر مبهم بسيبويه في الباقي شاركا فلا يرد انه لا منع للاكتفاء بهذا من احكام

واورد

على المقدر فانه يفيد الاعتناء في حذف الفعل فيه اكثر مما لذا وهو فاسد وانما قال في الجمع لان الاعتناء لا يفيد كونه اهم في الجمع بل يتحقق باسناده مختصة واحدة وكانه يكفي ان يقول لانه اهم من الاسناد ولو قال ولان الاختصاص فيما كان اوضح وسبق في الصحيح ما قاده استقبال لاستقبال الجواب القسم للام الابتداء وفي القاموس ما نقله الشيخ الذي يلقى الجواب القسم اللام وقال انه يجاب القسم للام الى لام الابتداء او بان اللام الصغيرة وكسرة بعض الروسيين المضارع في جواب القسم وبين كونه في الجملة الاسمية المثبتة والفعلية ان فعلها مضارع وكونه بالنون الاولى دخول اللام على نفس المضارع الاستقبالي الاثبات والا يكون من اللام بالنون الاولى الضرورة والتي فعلها مضارع حالي يكون باللام من غير النون لانه لا يدخل الا المستقبل المبرد يمنع كون الحال وجواب القسم اذا لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفي باللام كقولك الله كثيرا وكقوله وسوف يعطيك ان كان فعلا ماضيا غير متصرف او في معنى الجواب او في معنى المدح بغير اللام والا فاقترانه مع اللام من فذا او ربما او نادرا واذا اكتفى باللام فقد رقوان اللام لا تدخل الماضي الجواب وعن قد اذا كان متصرفا لانه في معنى المدح والتعجب لا يكتفي بقد الا اذا طال الكلام او كان في ضرورة الشعر كقوله تعالى قد افلح من زكيها بان باللام لطول القسم ان في الاسمية المثبتة وقد يجيء بان واللام كقوله والله زيدا لقائم والا يستغني الاسمية من اللام وان من دون استطالة الا نادرا كقول ابن مسعود والذي لا اله غيره ما انزلت في سورة البقرة الى هذا الحرف اللام لتطول الكلام وقوله والله زيد قائم وحرف النفي الى عامل وان ولا في الاسمية والفعلية بالاستقبال وبالحال عند غير المبرد والماضوية لكن الماضي يستقبل في الجواب مع لا وان مستقبلا فان لا تتكرر فيه لا وجوبا كما يجيء بيانه الماضي الباقي على معناه في غير الشعر ومنع الرضي وقوعه لم ولن في جواب القسم جوزه التسهيل على سبيل الندرة ومنه قول ابي طالب شعر والله ان يصلوا اليك بجمعهم حتى اوارى في التراب دفين وبكلى وكلى الاصمعي انه قال للاعرابي انك بخون قارفتم وهالوقوم لم تقع عن شحمة بخيه وحذف اداة النفي

مع المضارع المجرد عن التاكيد كثيرا مع ثبوت القسم وقلت لا مع حذفه وقد يحذف مع الماضي عند القرينة و نكثر عند الاثبات وقد تقدم الكلام على القسم كونه انشاء السعد تبعا للكشاف وكذا في التسهيل وانكر الرضي الحذف عن الماضي والجزاء كالاية بهذا الكلام لكن الجواب شرطية انشائية فالاولى ان يصدر الاجوبة او لا كخو فوربك لنسئلنهم وبعضهم اذا كان جوف جزم نحو هما وخوه والله لولا انك ما ايتني بها او طلبا فانه يصدر في الطلبية اما اذا تقدم او بالا او قد فيجب الا يحذف جوابه الجواب موقوف وهو ما يقبل الصدق والكذب اما اذا تقدم القسم كان السامع يطلب منك المكتفية فتجيء بكره مسلما او منكرا فتحقق او مقدرا فتاكده بالقسم ازالة لانكاره وهذا معنى قولهم ان القسم اذا حال بين اجزاء ما يدل على اعتراض الشيء في الطرفين اذا وقع فيه ما يمنع السلوك على احد طرفي الطريق او تقدمه الى القسم ما يدل عليه ما يمنع في اعتراض وتقدم هو الامر بيد ذكر الكرخي هذا توضيح كونه بيان قاعدة الجواب القسم في ما يجيء على ما سبق من انه يتعلق في مثل زيد والله قائم بما تعلق القسم من والله وكذا في زيد قائم والله فذفه بان الجواب ههنا محذوف وما جيء هنا انه جواب دال على الجواب هذا القسم لا يعترض دلائلا اخر من الجواب الى هذا الحرف هذا الجواب ههنا بما سبق ان الحذف الجواب مواضع منها تقدم بعض حروف الاجابة على القسم كخو السيد هذا لكي قالوا بلى وربنا وخوه منها ان يكون بعد الجملة الشرطية ما يدل على الجواب كخو والنجم اذا هوى فان جوابه وهو لتبعثن محذوف تقديره لتم تركيب فضل ربك لاية منها اذا كتابة يعمل الجواب عنه كخو يوم ترجف الراجفة اي لتبعثن وكحذف القسم ايضا معاوض وهو ان يدل على معمول القسم كعوض فانه كثيرا على ان كيده كثيرة استغال مع القسم بدل عليه فيقال لا تتكيء عوض وكذوه الا على القسم بما تقدم على عامله ليقوم مقام القسم فيقال عوض لا تتكيء مع ان معمول الجواب لا يتقدم عليه كذا معمول المؤكد بالنون ومنها ان يكون الجواب مؤكدا بالنون ولا يكون لا يراد النون جزء صحيح سوى كونه

جواب القسم كخو لا تتكيء فانه لا يدخل تقدير القسم وسئل الاخفش عن ذكر القسم فيه كثيرا فيكتفي بسيقال لا جزم لا فصل ملا وقف هذا تمام خطاكامل ربما ان ننة بدل على معمول من بيان ما يقيم اغناء كلمن جاءني واكرمته فيقيد فانه يمنع كرم يا بني اعلم انه ما جعل السيوطي من حروف القسم الله مكسور الميم ومضمومها وهي مختصة بلفظ الرب وقد يدخل عليهم الله مضموم الهمزة والنون او مكسورهما منفتوحها ما تاتي النون الميم في الله ابين بها مكسورة ان الله بدفع النون لالتقاء الساكنين وبعض العرب يجعل مضموم الهمزة ابين الله مكسورة منقولة ابين الله وبعض غيرهم ان ابين مخفض بلفظ الله الكبيرة ومن بلفظ الرب وبين غير مخفض وانه لا وجه بيانه لان اخفض رالمرب لا وجه بناءه كما في يدودم وابين لا كخيرا فيما فيه عن اشكال لفعل سيبويه انه جمع كعين مفرد مشتق من العين بمعنى البركة فتح ابن الله بركة وبعضهم همزة بوصل مكسورة في الاصل وانما فتحت كثيرة استعمال والاشكال عليه انه لم يات افعل بالانتقال من الكسرة الى الضمة والذي اضم همزة انضم او وصل فتحة الصل بشكل ايضا ان افعل لم يات مفردا وهذا الكوفيون جمع بين وشكل كون همزته همزة وصل وقيل كانت قطعية همزة وصل لكثرة استعمال وبجيء لا يكون الا مرفوعا ساعا فوجه مبتدا كما تبع والبين رووي مرفوعا ومنصوبا اجماعا مجرورا عند الكوفيين بتبع المخفوض بجر لحذف حرف القسم وعاملته بالقسم بهم مضمومها الهمزة ومكسورها ومنفتحها وبالهم بقلب الهمزة هاء وكما حققت بهم الله وتاجل قسما علت او تقلت تقول علمت تاجين او واقتدح الوجود والنذر تقول الله على كذا لافعلن او عدت لافعلن واذا اضيف حرف القسم لا يحذف الا الاصل اخ الاب وجد الاب بتقدير اخا فضل واذا لم يكن مفوض من اكار الالفاظ التي فانه يجوز جره ورفعه وعوض يلزم الجر والعوض مع لفظ الله تقطع همزته وما شبهه همزة الاستفام او الانكار وفي تقطيعه ما ربعة اوجه اكثرها اثبات الواو وحذف همزة الله وعدم المبالاة بالتقاء الساكنين وثانيها وهو الكثير

القوس واما تو ١٢ كو اختارت عنه العلماء بتوهم مجاورة العامل عن المعمول ووصولها الى المتعلم وكذا ديت عنه الدين فانه يتوهم مجاورة الدين عند المديون ووصولها الى الدائن بتوهم ما باخذه الدائن من مثل الدين هو الدين وفي التسهيل يكون بحق في قولك اتيا عن هذا الامر والاصح في قوله تحقيقا ولا تنسيا في ذكرى والتفصيل كو وما نحن تبارى السهام عن فوكك بحق بعد لتكن طبقا عن طبق اى حالا بعد حال والاستعلاء كو لا افضلك في حسب على اى على الاستعانة كو ما ينطق عن الهوى اى بالهوى وزاد بن وعلى وان دعوى قال بدل لم احد الكر عليه لم احد على بن الكر وغيره انظرون منتظر به عن ليكون موضع انظر من يكون فيه هذا اولا يكون ان الظان يكون عن بحق بعد بهما وعلى للاستعلاء حقيقة كو زيد على السطح او توهما كو عليه دين كانه ركب الدين وهو تحمل الثقل ومنه كان على ربك حتما مقضيا وفي التسهيل للمصاحبة كو اتى المال على بهره وللمجاوزة كما اذا تخلق بالرضى كو قوله ان ترضى علي بنو قشير لعمر الله اجبني رضاها وتقبيل كو وليكبروا على ما هداكم وللظرفية كو اشجع اما تتلوا الشاطرين على ملك سليمان اى في ملكه وبمعنى من كو واذا اكتالوا على الناس يستوفون اى منهم وبمعنى الباء كو حقيق على ان لا اقول الى الرضى ان رضيت على بحمل على ضده اى سخطت ولا يعرف لحملها لانه ان لم يحمل على بحق عن كيف يصح المعنى وان حمل عليه حمل على ضده بطلب حقيقة على نوم لو قيل رضيت عليه سؤول لم يستبعد لكان له وجه وقد يكونان بمعنى واحد اى يكونا عن وعلى بمعنى في وقت وحول من عليها والاولى ترك قد لانها وانما يكونان بمعنى في هذا الوقت فقط بحق اجانب وعلى بحق فرق فمن لا ينفك عن الجر ورفعه لازم الاضافة وعلى قد يكون بمعنى الجر وكما بانت سعاد فقلبي اليوم متبول وقد يحذف بعدها بوقت حذف من بيان للفاعل بطلة لانه لا يكون بمعنى بعد لان عن في قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد بمعنى واحد والكاف للتشبيه اى لتشبيه بكاف الجر وهو في امر مهم يتوضح لكونه للتعليل كو اذكروه كما هداكم ولا لكونه بمعنى لعل كما في مصر

هذا كما في قوله وهو لفتى هذه في اليوم اكثر اذ بجذف المضاف اليه وبناء بعد لقطعه عن الاضافة لفظا لا معنى والاصل في الظروف والجر الى ان يستعمل وجاءت لكما تستعمل عن سواء لا مطلقا بخلاف غيره فيقال ما رايته قط ولا يقال ما رايته قط الا مرة واحدة ولا يقال ما جاءني احد قط الا زيد وعمرو بل الا زيد وعمرو وجاءت لكما تستعمل عن سواء لا مطلقا بخلاف غيره فيقال ما رايته قط ولا يقال ما رايته قط الا مرة واحدة ولا يقال ما جاءني احد قط الا زيد وعمرو بل الا زيد وعمرو وجاءت لكما تستعمل عن سواء لا مطلقا بخلاف غيره فيقال ما رايته قط ولا يقال ما رايته قط الا مرة واحدة ولا يقال ما جاءني احد قط الا زيد وعمرو بل الا زيد وعمرو

زيد الكذاب الرضى وتفصيله يستدعى طولا لا يتحمل قوله ولا يخفى ان هذا قول قوم لا يعتد بهم فانه لا يؤخذ المصدر من الخبر
بل من جزء الخبر وهو مصدر مضاف الى اسم هو مصدر ان اضيف الى ضمير الاسم الآخر الى ذلك المصدر فيحصل
المعنى ذكر بانتفاء ضربهم فانهم ولا في مثل يلخبني ان زيدا الظاهر ان لفظ ليس كذلك لانه لا يؤخذ المصدر من الخبر
بل من جزء الخبر وهو مضاف الى المضاف الى اسم ولا في مثل يلخبني ان زيدا ابوه قايم فان المصدر لا يؤخذ من الخبر
بل يؤخذ من جزء الخبر وهو مضاف الى اسم هو من تمام وجب الكسرة موضع الجمل الاولى في موضع الجمل او في موضع الجملة على
طبق قوله الفتح في موضع المفرد فكذا كسرة خبر في موضع الامر هو ابلغ من لفظ الامر كما تقرر في محله استيناف او في
ابتداء الكلام وذكر اذا لم يكن ما بعده كلام خبر بان لا يكون خبر لفظا او تقديرا ولا كان اسم كان ضمير الشان
مستكنا في الكلمة كذا ان زيدا قايم هو كقولك لا كذب كذلك لهم ان اللغة تدل على وجوب الكسر ابتداء كما يتوقع
على وجوب الفتح في موضع المفرد متوقع على امتناع كون الجملة في صدر الكلام ولا بد من توقع هذا الحكم في ما
بعده على وجوب الكسر في موضع الجمل من ضمنية ما علم من ان تقدير خبر مبتدا هو ان مع جملتها عليه واجب الا
فرد ان وجوب الكسر في موضع الجمل لا يمنع الفتح ابتداء في انك قايم عندي والفتح بعد القول في قال زيد انك
قايم عندي وبعد الموصول في مثل الذي انه قايم عندي وبعد القول بمعنى التلفظ لان الحكاية تتعلق القول بالشيء
لكن لا يضيف القول الى مضمون الجملة مع انها مفعوله لان المفعول هو اللفظ فالجملة بالنسبة اليه معاملة بالنسبة
على حالها لانها لم تقصد باعتباره مفعولا بل باعتبار ملفوظ لذا لم يدخل في قوله مفعولا الآن المراد هو قولنا
مفعولا وقوعا باعتبار معناه فلا يحتاج الى تقدير مفعول فيما بعد بل سوى مفعولا القول كما يقتضيه الواجب وانما
يحتاج القول بكونه بمعنى التلفظ لان القول بمعنى الاعتقاد يجيء بعده واطلاق القول لانه المتبادر وبعد تسليم
معنوي الى قال زيد قايم فانه يجب فيه الفتح فالاحسن ان يقال وضع لكسرت ابتداء ومفعوله وصدقه الموصول قال

هنا واجب فالتقدير فانا جازما الى اكرمه وههنا بحث وهو ان تقديم الخبر لما زيد لفظ ليس بين المكسورة
والمفتوحة شيء لا يحتاج حذفه لانه يفوت غرض التقديم بما حذف في بعض الشروح ان التقدير فحق فتحه اي
اكرمه فالكلام محذوف المبتدا او يرد عليه ان ما بعد بعد ان لا يجوز ابتداء لان حق الشيء جزء يفيد كونه
جزاء فلا يحتاج ان ضربتني فانا ضربتك بل يقال ان ضربتني فضربك اذا انا عبد القفا والملازم يرد عليه
ما بعد اذا المفاجأة فانه يقتضي حق بعد بسببه في الكسر لحصول مقتضاه وهو الفتح بحصول مقتضيه يرد بان اذا انه عبد
القفا والملازم ثابت والملزوم منتف للعطف ان الثابت في اللحيين تحت الاذنين جميعا من غير بيان بل الذكر
في قولهم هذا كثير لا دخل له في الحكم على ما في بعض الشروح انه لسم كثير منه قفاه ولذمته بالكل يستطل
ولذمشاه ولا يرتاض لحز الفضائل ولا لوم ما فوقه ونوم ما قبل من كان همته ما عليه خل ما فوقه فهمته
ما يخرج من جوفه وانما ذكره بهذه العبارة من كان همته ما عليه خل ما فاه فيه ما يخرج من معاه وفي الرضي
ان المعنى انه ليس مقصوده الا بعض مضرب في قفاه ولهذه تكاد عبد القفا واللازمة وتحصله ضربا والله اعلم
في بعض النسخ وشبهه بالواو الاظهر وشبهه ١٢ لانه اهم وعلل مزيد اختصاص الصورة الثانية بذلك اشار
الى سؤال آخر بقوله التقدير بين وهي اول قولي احمد التسعة انه يكون زان يراد ظاهره لكن الخبر
مقول القول وخبر المبتدا وان يراد ظاهره فيكون محمد قد ضربه اول القولين يكفي المقدر
فان محمد القول حاصل قولهم هذا وان زيدا قايم بان يكون بهذا تقرير الامر الباقي فالتقدير
بهذا فيجوز في المعطوف الفتح بالعطف على الخبر والكسر بالعطف على مجموع الجملة على ما في الرضي لكن يتعين العطف
على الخبر لعطف الجملة على الخبر الموجود قال الله تعالى ذكره وان الله موهن وقولهم اما انك ان اصبت تخطيء اما روى
سيبويه فيه الفتح والكسر اما الكسر فظاهر ان اما حرف تنبيه يدخل الجمل واما الفتح فاما في الاستعمال فانما يجيء حقا

فالتقدير حق حقا انك ذاهب اذ حق انك ذاهب حقا فانه نصب حقا على المصدر اما اذا حذف حقا فانما يجيء في قال اذا حق
مواقع في حاكم ومنه اما والله انه ذاهب بالفتح اي في حق والله انه ذاهب ولو حملت ما على حرف التنبيه وجعلت الكسر كونه
في جواب القسم فوجهه عرفت ومدرك في انك صالح للكسر لكون في ابتداء الجملة والفتح لكونها عاملة وانما علقته
وقولهم لا جرم انك قايم بالفتح فلكونها جرم بمعنى لابد والكسر للاستيناف بمعنى القسم الذي لا اصل
وعند الكوفيين في لا جرم مات لا حذف لهم ولا اذا جرم برءوة اذا جرم بريد وتين ولا
من ذا جرم بالجزم اذا بالعين وذلك كتبه السيد بخطه الكريم فاسأل العوذ من خالق القوى والقدرة والله
اي لا حاصل حاصل ان المكسورة لا تقع في محل وكان في حكم العدم فلا يسمى كما تقرر زيد وعمرو لكن المتفق
والمختار رفعه جاز العطف على اسم المكسورة لفظا اي كسر لفظي او على اي كسر كان ولا يكون معنويا في حكم
المكسورة وهي المفتوحة اذ ثبت مناسب مفعولي ظن الرفع واما العطف بالنصب على محل اسم ان اذا كان مبنيا فيشكل
بين الكلام منتف احكم بجواز في المفتوحة احكمت امتنعت سيبويه للعطف على محل اسم المكسورة من قولنا وان
من الله ورسوله قوله الا انا على انا وانتم بفتحة ما بقيتم في شقاق فلو لا ان المفتوحة بعد قول القائل المكسورة ما
صح منه التمثيل المذكور وبعض النحاة توهموا من ذلك التمثيل ان الحكم المطلق المفتوحة ذكر وكانه جعل قوله سيبويه على
محل المكسورة قولا على سبيل التمثيل بقرينة بالمفتوحة فانه تقرر المكسورة في قوله بانها هو انها منه حقيقة او حكما وجعل ما به
مفعولا علمت في حكم المكسورة لانه في موقع الجملة لان علمت طالب الجملة والرد على توهم البعض قال دون المفتوحة
الا ان يكون الذي بالمفتوحة فقد الجملة بل يقع مسموعا لكن رد ابو سعيد السيرافي سيبويه ومنع العطف على
محل اسم المفتوحة الا ان يجيء اضطرارا او ردوا من اصحاب الغير بانا لا نسلم ان رسوله عطف على فاعل يرسل وان يكون ما بقيتم في
شقاق في خبر ان وانتم بفتحة مرتفعة وفي قوله على اسم المكسورة رد لقول الجرمي على ان مع اسمها حيث يجعل الرفع

لجز ٥ التالي لزم كون اسمها مرفوعا لان المرفوع هو الجزء والجزء لليس بسم لانه زيد وانما خص الحكم بالعطف لان اعتبار محل الموجب خلاف القياس فقصر على المورد ولم يلتفت الى ان الجرمي والزجاج والفراء جوزوا ذلك في الوصف عطفا على البناء وان كيدا يضه وسكت غيرهم عنها وبها كث شريف وهو انه اذا كان للمعطوف على اسم ان خبر فلم يذكر العطف مع اسم ان في كونه مسندا اليه لمسند فيما يفيد العطف الا ان يتكلف ويقال فاده الماشر كه في خبره كونه مسندا اليه او ان خصوصية له وانه مع مسند ذلك المعطوف وانه يكفي ان يكون مطلوبا على محل مسند اليه لا لكان موجبا بالاصالة بابتداء ان يعني بما هو ان حاله ليس خبرا له بل لم يحصل الحكم بعطف على الحكم به تصريحا عن بعد التكلف وكيف يثبت العطف على محل اسم ان مع قيام هذا الاحتمال عموما والعطف على محل المورب خلاف القياس مثل ان زيدا قايم وعمرو وان زيدا وعمرو قايمان في العطف على الاسم المرفوع يشترط في العطف على اسم ان المرفوع مضي الخبر لفظا بان يكون خبرا له مذكورا قبل المعطوف كما في المذكور في المتن او تقديرا بان يكون المذكور بعد المعطوف ويكون المذكور متقدما رتبة في حكم المضي كما في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون الآية وقوله ان زيدا قايم وعمرو وان زيدا وعمرو قايمان في العطف على الاسم المرفوع يشترط ذكر الخبر احترازا عن مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لو عطف عمرو على محل زيد لكون مرفوعا بالابتداء ويكون ذاهبان لكون خبرا له كذلك لكونه خبرا عن مرفوعين يلزم اجتماع عاملين على اثر واحد وبما ذكرنا اندفع ما في الرضي من انه لا يلزم ذلك في ان زيدا وعمرو قايمان على سبيل اللف والنشر فلا يكون مضي الخبر لذلك مع انه من المضي خلافا للمكودي حيث لا يشترطون المضي والاشر لكونه سببيا في جواز العطف بالرفع من غير اشتراط المضي خلافا للمكودي والكشي في مثل ذلك وزيد ذاهبان وسواء خصص بخلاف نحو ما قايم الا زيد وما في الدار الا زيد او عم بخلاف نحو ما قايم زيد ولا عمرو ولا ذاهبان فانه لو عطف عمرو على محل زيد لكون مرفوعا بالابتداء ويكون ذاهبان لكونه خبرا له كذلك لكونه خبرا عن مرفوعين يلزم اجتماع عاملين على اثر واحد وبما ذكرنا اندفع ما في الرضي من انه لا يلزم ذلك في ان زيدا وعمرو قايمان على سبيل اللف والنشر فلا يكون مضي الخبر لذلك مع انه من المضي خلافا للمكودي حيث لا يشترطون المضي والاشر لكونه سببيا في جواز العطف بالرفع من غير اشتراط المضي خلافا للمكودي والكشي في مثل ذلك وزيد ذاهبان وسواء خصص بخلاف نحو ما قايم الا زيد وما في الدار الا زيد او عم بخلاف نحو ما قايم زيد ولا عمرو ولا ذاهبان فانه لو عطف عمرو على محل زيد لكون مرفوعا بالابتداء ويكون ذاهبان لكون خبرا له كذلك لكونه خبرا عن مرفوعين يلزم اجتماع عاملين على اثر واحد وبما ذكرنا اندفع ما في الرضي من انه لا يلزم ذلك في ان زيدا وعمرو قايمان على سبيل اللف والنشر فلا يكون مضي الخبر لذلك مع انه من

من ذلك التسبب كان عندي اولى ليت عندي انك ما يم الى غير ذلك مع ان المكتوبة مع جملتها خبر لنسبة كان زيدا ان ابه قايم الى غير ذلك في لكن ضعيف اذ الحق لام الابتدائي لكن ضعيف وهو مذهب الكوفيين وهو ضعيف انه لكنه خلاف القياس في ان لا يقاس عليه لكن وما يتبعه كرة في لكن لغلبة شاذ مع انه يحتمل ان ذلك وهو لكنني من جهة العطف بان كيف على ما في الصحاح ان ذلك ليس مخففا لكن الثقيلة في التسهيل او اللام زايدة والتخفيف المكسورة كخفف النون المكسرة مع تكرارها فتذكر اللام المتبادر من اللام المذكورة وهو مذهب سيبويه سعيد بن مسعده والاخفش على بن سليمان وغيرهم خلافا لابي علي الفارسي وابن ابي العافية والشلوبين زعما منهم انا لام اخرى اجتلبت للفرق وانها لام الابتداء مطلقا ذكره الكسائي وهو خلاف ما صرح به سيبويه وسايرين في حيث قضوا لزوم اللام بلا اهمال للفرق بينه وبين ان الخفيفة ولا التباس مع الاعمال وقال ابن مالك قد يكون التباس بعدم لكون اسم ان ضمير الشان الاخرى فيلزم مع ذلك اللزوم شروط بان لا يكون بعد ان نفي فان كان يتبع اللام بلا ان زيدا لما قايم الا قاعد وما زيد الا قاعد ولا يجوز ان زيدا لما قايم الا قاعد لان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها الا ان يقع بعد الا ما يصح ان يقع بعد ان النافية كالفعل المتصرف المثبت المجرد من قد والسين وسوف وقد اراد بالفعل المتصرف ظاهره وان ليس من الافعال الناسخة وان على ان يكون قد اقترب اما مع الاسمية فلا يلزم شيء نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وكان للتشبيه فان الزجاج ان خبر ان كان مشتقا فهو كذلك نحو كان زيدا يم لان الخبر نعته هو اسمها ولهذا يقال كان في اسمي وان كان الخبر صفة مشبهة نحو ان الفتى كان فاتش اي ربعل وذلك لقوى وجه فيه بانه لما التزم حذف الموصوف وصل الصفة كانه اثب جعل الضمير راجعا الى الصفة لا الى الموصوف ضعيف والفصل اكثر التشبيه بعد لغير الزجاج او بيان الاصل وصفه وصل استعارة الشك على السعة وقيل قد يكون للتحقيق نحو كان الله ولم يكن وكان لا يزال ونزل وكان كان الفتى قد قيل فان المعنى ان كان الفتى في الدنيا حال كونه ثابتا لم يكن وكيونك في الدنيا يحقق قلت لفظ كان الدنيا في حال العدم مبالغة لكونه ثابتا في موضع العدم وكونه في الدنيا حال كونها معدومة لم يحقق قصد على نظيره وتخفيف مثلثي على الافصح ظاهر عبارته انا لا نقل اصلا انما نقول في ضمير شان مقدرا كالمفوضة وهو الظاهر اذ لا داعي في اعتبار ضمير شان مقدرا له كما كان في المفوضة مع انه احق بالمنع من المكرة لان مشابهته بالفعل اقوى فلو لم يقدر لم يحكم بلزوم ترجيح الاضعف وقد يقال لزوم ما يلزم الفعل بعد ان لما بعده اذا كان فعلا يقوى حينئذ في العمل كان على ما ذهب اليه ابن مالك حسنا ولكن للاستدراك ما ذكر الناموس المتدرك

الشيء بالشيء فاول ادراكه بعد ان كان بلا دالة على المسند ادراك المتكلم وطلبه ادراك فائدة في الافادة حيث اوهم الكلام
السابق نقيضه فطلب فائدة بما بعد لكن وشارح قال هو لطلب ادراك ما سبق من نفي ما عسى ان يتوهم فتحقق لان المستدرك
هو المتكلم والمستدرك منه مطلب ادراكه فائدة لا من مطلب ادراك غيره فانه قال الرضي الاستدراك رفع توهم يتولد من
الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قد رسمته المستفيض بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا جاءك
لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمروا لم يجئ فيتوسط بين كلامين متغايرين معنى قال الرضي انه نفيا واثباتا
ولا يلزم التضاد والتحقيق بل يكفي تنافيهما بوجه ما كقوله تعالى ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون
فان عدم الشكر غير مناسب للافضال قلت ينبغي ان يكون الكلام السابق بحيث يوهم نقيض الكلام الذي بعده فان قوله
ان ربك لذو فضل على الناس يوهم شكر جميع الناس وكيف فكن فلا فالبيوت الا حتى و لم يلتفت الى خلافها الضعيفة
قال الرضي الاحرف المشبهة [illegible] اي لكن مخففة ومشددة الواو وقال الرضي انها عاطفة وهو الاعتراضية
اظهر من حيث قلت انما يكون اظهر لو كان مجيء الجملة المعترضة لدفع التوهم وفي آخر الكلام اظهر لكن المرجح في
كتب المعاني ان الاعتراض يكون لدفع الوهم فلا يكون في الآخر وليت للتمني قال الرضي معنى التمني محبة حصول
الشيء سواء كان يمكن ارتقاب حصوله او لا فيستعمل في المحال المرتقب في المحال واجاز الفراء ليت زيدا قائما اقول اجازة
هذا التركيب لا يختص الفراء بل يجوزه النحاة كلهم انما الخلاف في توجيهه فيقول الفراء لا حذف في الكلام وليت ناصبها
لما فيها من معنى تمنيت اي ليت زيدا قائما وقال الكسائي التقدير ليت زيدا كان قائما وقال المحققون تقديره
ليت زيدا اتاني قائما ولعل للترجي قال الرضي الترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فلا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل
فيه الاشفاق وهو ارتقاب المكروه والطمع وهو ارتقاب المحبوب فالاخص بعدم الوثوق في الترجي ليستعمل في الممكن
فيجيء الصيغة الوزان الى آن وعلى قال قطرب ابو علي جعل التعليل قال الرضي ولا يصح قوله [illegible]

وما بدركب لعل الساعة قريب فيه يصح حمله على القرب الظاهري ما يدريك لعل الساعة في ظنك ان تكون قائمة
بهذه الادراك حضور قربك عندك وقال بعضهم هو التحقيق مطلقا المحكي كان وواد عليه لعله يتذكر او يخشى فان
فرعون لم يتذكر وفيه ان الممنوع احد الامرين وقيل انه خشي والحق ما ذكر سيبويه هو رجاء المخاطبين او اشفاقهم
كان الواقف للشك فانه للشك في ما للايجاب في الرجاء والاشفاق لان الاصل في اللفظ ان لا يخرج عن
معناه بتمامه او قيل يجيء بلا استفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم ذكره الرضي احد عشر لغة منها
لعل وعل ولعن بالمهملة ونحو ورعن على الوجهين ولان ولعن وان ولغن بالمعجمة فاللام ولعا بالمد ولعلت بكسرتين
وعلى مكسورة اللام ومفتوحها وفي التسهيل كسر عين ولعل بالكسر ايضا وعند الجر بها وبعل على الوجهين هي لغة
عقيل وعلى هذا لا يصح تعريف حرف الجر بما مر لان لعل لم تفض لفعل او معناه الى ما يليه ويشكل رفع خبره و
الظاهر انه في هذه اللغة ايضا شاذ والا فلا وجه للحكم بشذوذه ولهذا اختلف المعنى بتاويل حيث يعلل
بقوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب بانه على سبيل الحكاية اي
اسم الرجل ابي المغوار بابائه فلا يغير لئلا يثبت الجر المشكل على السبيل الشاذ وذا ايضا لكنه لا يصح شيء من تاويله
فانه ليس اسما وفي الاعراب لعل ابي علي خبر اسما من زهير او يشيد الحجر الله اعلم انه لا يجوز حذف اسمها
الحروف في السعة الا اذا كانت ضميرا شان وحذف غيره في الشعر فقليل ضعيف وحذفها كثيرا وقيل لا
يجوز في السعة حذف الشان الضمير من جواز شرط ان لا يلي هذه الاحرف فعل فلا يجوز ان قام زيد
ويجوز ان في الدار رجلا والخليل وخلف الترم حذف الخبر في ليت شعري انها تمنى الاول الاستفهام في المعنى مفعول
شعري قال الرضي ويجب تأخير الاسم الى شعرها انها مجلا وان مرتحلا كما يجب تاخير المبتدا في نحو في الدار
رجل وفيه بحث لان الشيخ عبد القاهر ذكر ان من خواص ان صحة جعل المسند اليه نكرة فلا وجه لوجوب

تقديم الخبر الظرف مع تنكير الاسم الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى وتثبت بفتح الهمزة تحكونا وتحققا
لعطف الجمل وحدها واو واما وام ولا وبل ولكن وقيل اذا دخل على المفرد ليس للعطف وما بعده بدل مما قبله
ولا يدل في الكلام الفصيح الا مع بل ولكن ليست عاطفة اذا كانت مع الواو اتفاقا بل مخففة سواء اتي بعده جملة
فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس واذا وليها الجملة فعاطفة في ظاهر مذهب الزمخشري لما يثبت لا في
مذهب الجزولي وزاد بعضهم اي المفسر والاوضح ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها وليس عند الكوفيين الا عند
الاخفش والفراء ذكرهما كونهما عاطفتين والاربعة الاول للجمع اي الاشتراك الا ما الاستقبال لوضعه واما الا اشكال
لما لا يخلو عنه فالاول هو الواو والثاني الثلاثة الباقية فالواو للجمع مطلقا اي لا ترتيب فيها اي نفي جنس
الترتيب يتناول نفي المهلة وعدم المهلة ايضا فانه في معنى لا ترتيب فيها سواء كان الترتيب بمهلة او
الترتيب من غير مهلة او بلا اعتبار شيء منها قال صاحب القاموس هي لمطلق الجمع فيعطف الشيء على مصاحبه
حبه نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو لقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو وكذلك
يوحي اليك والى الذين من قبلك وقد يكون بين المتعاطفين تقارب وقد يكون تراخ نحو انا علم فاذا
قيل قام زيد وعمرو واحتمل ثلثة معان والراجح المعية الترتيب كثير وعكسه قليل وقد تخرج على افادة
الجمع الى معنى او وذلك في التقسيم والاباحة والتخيير هذا كلامه ووافقه التسهيل ان الرجحان والكثرة
والقلة قال الرضي اعلم ان الواو مرة تجمع الاسمين في فعل نحو قام زيد وعمرو ان حصل منهما القيام
ومرة تجمع الفعلين في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين مضموني الجملتين
نحو قام زيد وقعد عمرو وهذا الوفق بين القسم الثاني والثالث غير ظاهر لكن كل منهما عطف الجملة على الجملة ولعل العطف
ليس الا جمع مضموني الجملتين الا ان اكثر دلالة في الجملتين يستلزم جمع الفعلين في اسم وهو خارج عن معنى الواو وفي

هذه وفيه انه قال قد يجمع بين اكثر من فعلين في اسم وبين اكثر من مضموني جملتين وذلك النظر ان الواو لا يجمع الا
بين المعطوفين والمعطوف عليه وهما اثنان ابدا الا ان قلت فائدة عطف الجملة على الجملة بالواو واجتماعها
ليستفاد من ذكرها قلت بلا فائدة بالدلالة المقصودة بلا يلتفت الذهن اليه وساطة الواو على جعل الشيء
ملتفتا اليه يطلب كالايجاز فاحفظ ولا تقنع بما ذكره الشيخ عبد القاهر انه لو لم يعطف لاحتمل ان يكون الجملة
الثانية اضرابا عن الاول فعطف وفي هذا الاحتمال وان كان مرجوحا قال الرضي فائدة الواو في مثل كفاه
مرة ثانية في مثل قولك جاءني زيد لا عمرو وكما يجيء فكانه زائد للتفصيل الا ان هذه النجة مع الزوائد والفاء للترتيب
بلا مهلة فالقصد ما فات المعنى وما قيل انه الذي يستفاد منه من قوله ثم انشأنا لمخالفة بترك عاقبة
انه يحتمل استفادة التفاوت بالعموم والخصوص والترتيب لا حاجة الى تقييده لان الترتيب يستلزم في الترتيب
فان قلت لو كان المعتبر في الفاء انتفاء المهلة فكيف جاء الفاء في قوله تعالى ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا
النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة ولا تفاوت في المهلة بين خلق النطفة علقة بعد جعله في قرار مكين وبين
خلق المضغة مضغة بعد خلق النطفة علقة فقد استعمل الفاء موضع ثم قلت حقق الرضي ان الفاء بعدم
المهلة المعتبرة في الفاء بلحق فيه بعد المهلة المعتبرة في ثم تحقق فيها بان يكون بين تمام المعطوف وابتداء المعطوف
عليه تراخ فهذا الاعتبار قد يشترك الفاء وثم في موضع لكن يستعمل كل منهما باعتبار ولا يبعد الا بعناية
التمثيل لهذه الدقيقة وجعل الفاء للترتيب مطلقا ولهذا قال ابن مالك قد يقع موقع ثم وقد يجيء الفاء
المعطوف جهة مستحقة لا يكون عقيب المعطوف عليه الا ذكر نحو فادخلوا ابواب جهنم فبئس مثوى المتكبرين و
لهذا يدخل على التفصيل بعد الاجمال لان ذكر المفصل ينبغي ان يكون بعد المجمل وقد يكون في عطف المفرد
يجيء الى خيال ما بين هذا فذاك وما بين فرن فقدم وقد يحذف حين ويقام المضاف اليه مقامه نحو قال

هو احسن الناس ما قرنا قد ما وقد يخرف برواية هشام فقط فيقال قرنا فقد ما فما حفظ فانه تركيب بديع
والعارف بخطف لجزء والتراخي فقد السببية وتم منها الا مثل الفاء في الترتيب لكن بمهلة الى غير ظاهرة
ولا يخفى ان الاحسن ثم للترتيب بمهلة وتراخي المعطوف عن المعطوف عليه بهذا معناه الحقيق وقد يتسهل
لبيان عدم رتبة المعطوف للمعطوف عليه البعد بينهما وذلك في عطف الجملة خاصة كقوله تعالى وحصل الظاهر النوع
ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وقد يكون لمجرد الترتيب في الذكر والتدريج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى
في الذكر ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك المراتب كقولهم ان من ساد ثم ساد ابوه ثم
قد ساد قبل ذلك جده فان المعنى ترتيب درجات المدح وعلو مرتبته واخص من سيادة ابيه ثم سيادة ابيه
اخص من سيادة جده ومن الاحكام المشتركة بين الثلثة دخول همزة الاستفهام عليها فتقول او ضرب زيد عمرا
ثم ضرب فتقول الرضى انه معطوف على متقدم الهمزة والاكثر تقديمه بعد الهمزة ما عطف عليه ويرده الرضى بانه
لو كان المعطوف متقدم الصح وقوعه غير مستقيم كلامه ولم يوجد ومنا ان الثلثة مراد في الكلام عند الاخفش
وانكره البصريون وقدروا الكلام ما يهم الزيادة معطوفا عليه على ان الزيادة لا يصار اليها ما لم يجاب الباب
وضع مثلا الى مثل ثم فان الجزولي لم يجز في حتى اقل منها في ثم فمن متوسط بين الفاء والتي لا مهلة فيها وبين
ثم او معطوفا جزء من مشبوهه حقيقة او حكما بان يكون للاخلاط كما يجزء القوم حتى عبيدهم ولا يكفي
بالتقارن بمجرد كما في الجارة فلا يقال فيها كما قال في الجارة مشت الجارية حتى الصبي لعدم قوة او ضعفا
اذ الحكم على الجزء بعد الحكم على الكل ودرج الجزء في حكم الكل يدل على ان الجزء غير داخله فيه وذلك
اما لقلة او ضعف او التنبيه ان الترتيب المعنوي معتبر في حتى بحسب مفهوم الغاية او الضعف لا بحسب الزمان
وجعل ترتيب في هنى وتراخ في نظير الفعل لما هو كالجارح واو واما ام لاحد الامرين ان لافادة احد

السيد من النسبة الى المتبوع الى او النسبة الى التابع او المراد بالثبات الحكم لاحد الامرين من المعطوف
والمعطوف عليه والاول اعم من الثاني لانه يتحقق احد الامرين لان الشيء ومنه المعطوف والمعطوف
عليهما اعتبر ان احد الامرين معينا فانه يصح نحو لا والكن فان قلت فلا يكون فرق بين قولك ما ضرب
زيدا او عمرا الان معنى كل منهما ونفيه احدهما وعدم رؤيته الاخر صح انه يستفاد اجتماعهما في النفي
قلت لو اريد مجرد نفي الضرب بين زيد وعمرو فلا فرق لا عموم واذا اريد النفي المردد بينهما حتى يكون نفي
رؤية واحد منهما فان اريد الوحدة المبهمة فالمقصد فالمفيد نفي رؤية الواحدة لا بعينه
ونفيها وصح ان يقال ما رأيت واحدا ان اريد الوحدة المطلقة لجميع افراد العدد وهو معنى
او الاحد الامرين منهما والفرق اشار الى الثالث قال الرضي عدم الفرق بين النفي والاثبات بحسب
الوضع فيما اذا كان المردد بين اثنين فاما اذا ادعى اثنين فالفرق ثابت اذ معنى ضربت زيدا
او عمرا او هما نفي ضرب احدهم وعدم ضرب الاخرين وهذا كلام فوق فوقه ثم العجب منه ان افادة
النفي العموم انما تخص بما اذا كان المردد بين اثنين فقط وجعله مذهبا وهذا وهم باطل لا يلتفت
اليه عاقل وجعل الحكم باحد الامرين منهما ربما يكون للشك وعدم اليقين عند المتكلم وربما يكون مع تعيينه
عنده وفي الابهام مصلحة وربما يكون للتفخيم لما من اما جاءهم او عرض بان المتكلم بكلامها كون حكم
لاحد الامرين منهما لا يتضح بان يكون قصده الى جعل كل فرد على ابهامه مردد بين القسمين قال الرد لهم
لا يعلم ان من ابهام ابهاما وغاية العلم انه لا يخرج منهما وبهذا يمكن ان يعلم ان المتكلم جاء للقسمين غير خارج عنهما
وكذلك في الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين مع انه يصح اجتماعهما لاحد الامرين بهما فان الحق
اباحة مجالسة احدهما بما لكونه فضيلة وبهذا الاعتبار علم اباحة المذموم وفي التخيير نحو اضرب

احد المسمين في الاخبار او كهما او احدهما او التخيير نحو اقام زيد ام عمرو ورزيد قام ام عمرو وزيد قام ام قعد
على مذهب الكسائي والاخفش وما عداهم غير جائز لان المتصلة لا يكون من جملتين غير مشتركتين بينهما فعوفوا لام المسمة
تبين في علم الكلام وهو لا يصح في ام المتصلة فتبين نحو سواء قمت وقعدت وهل لا بالي جميع متصلة فانه في ام
بعد ما مفتقة فان ام هنا للمنقطعة بحسب الواقع لان العلم بتقدير هذا التركيب سؤال فيقال ما قولك على ان سؤالك
خبره الفعل مبتدأ وام بمعنى الواو على ما عليه جمهور النحاة وعند الرضي ان سؤالك خبر محذوف اي الامر سؤالك
دالة على الجزاء وقولك ان قمت او قعدت مستأنف بعد ان قمت او قعدت بعد ان كلا من حرف الشرط والاستفهام
يرضى على الجزاء وابتدائه بلزوم الفعل بعد الهمزة لان الفعل لازم للشرط ويلزم منع الفعل الواقع بعد الهمزة وام
لان الماضي المستقبل اي منع المستقبل اول على اعتبار ان الشرطية في معنى الكلام والماضي هنا بمعنى المستقبل لابد
وبان توجيهه لا يخرج في الاخير نظر لانه كما يمنع جعل الفعلين معطوفين كذلك يمنع جعل احدهما معطوفا
على الاخر بان يمنع قولك الا فرق لهمزة الاستفهام او تشتريه بعد ثبوت احدهما في نفسه لان قيام
الطالب بالتعيين وانما اريد به التشكيك فلا فرق في الثبوت فلزوم ما ذكره لا يلزم فيه شيء من ذلك وليس الاستفهام
عما ثبوت العلم فوقك زيد عنده كما ترى عمرو معناه اثبت عندك احدهما لا ايهما ثبت عندك ولهذا لا يجاب بالتعيين
ويجاب منها او لا ومن ثمة لم يجز ايزيد ام عمرو الا نادرا لم يجز احد المسمين وانكر الرضي عدم جواز وقوع
الشرط الصحيح بان بدل احد المسمين والاخر المهزة وجعل ذلك شرط الاحسن وعن ثم كان جوابا بالتعيين
دون نعم او لا لان الاثبات ليس مطلوب المستفهم والانكار في تحصيل الحاصل والنفي والانكار طالب ليس عنده
الجواب بل المطلوب لان الطالب لذلك انما يقابل كلام المستفهم بنفي كليهما بناء على خطائه في اعتقاد ثبوت
احد الامرين لكنه لخطئه لا جواب ومن لم يفرق بين الجواب بلا التخطئة مع حصر الجواب في التعيين المستلزم الدالة

على انقطاع ما بعدها عما قبلها واستئناف الكلام بعدها لكن في الهمزة غالبا نحو الاستفهام او الانكار وقد يكون بكل فيقال انه
يقصد بعدها الاخبار ونحو ضرب باسم عن الاستفهام الى الاخبار كقوله ام انا خير من هذا الذي هو مهين او يذكر لها ان الاستفهام
كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وكقوله ام من هذا الذي هو جند لكم مثل انها لابل القطع الذي ظاهرت من بعيد
لا بل ام شاء اي ام هي شاء فيعم بل وهي اخرت بانها بل على سبيل الجزم ثم اضربت واستانفت الاستفهام فهي بمنزلة
حرف استئناف فلا يشكل على الاثبات على الاخبار ومن حذف المبتدأ في المثال مبنيا على ان حذف خبره يجوز بعد ام
المنقطعة جائزة اذا لم يلتبس بالمتصلة وذلك اذا لم يكن قبلها الهمزة فان كان ما قبلها استفهاما بهل او باسم من اسماء
الاستفهام قال الرضي المنقطعة بعد اسم استفهام يكون ما بعد ام داخلا فيه ويكون الحكم المذكور داخلا فيه من حيث الاستفهام
نحو ان يقال من عندك ام عندك عمرو فان الاستفهام السابق اعم من اللاحق بخلاف من عندك ام من عندك
تارة ابن زيد ام عندك عمرو وفيه نظر لانه يفيد الاستئناف باراده ايضا فان السؤال عن عندك يحتمل ان يجاب بالا
يطلب السائل بان يقال زيد لا ضالا انه يكون عنده زيد وعمرو فاضرب عن السؤال بقوله ام عندك عمرو ليعلم ان
المطلوب معرفة حال عمرو واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او وذلك مبني على فرق معنوي بينهما
وهو ان وضع اما للتردد الذي من اول الكلام الى تمامه فالتزم في اول الكلام اما تنبيها على ان الشك من اول الامر
واو اعم فربما كان جازما في اول الكلام قاصدا للاخبار فيعرض الشك في اثنائه فيرد في الكلام معطوفا باو فان في
افادة التردد لا اولا احوج الى اما من او وكيف لا ولو لم يذكر اما قبل المعطوف بذكر اما لان التردد كان من اول و
لا يعرف من او ولهذا قد يشترك الا الاول في الشك واما التزم مع الثانية الواو تنبيها على انها العاطفة وليست
كالاولى لو لم تذكر الواو لاوهم انها الابتداء السابق والاستئناف الكلام اخر ولا وبل ولكن لاحدها معينا بعدما
لحكم مشترك بينه وبين ما قبله [illegible] ولكن لازمة للنفي وكان الاولى ان يقول ولا للاثبات لان لا يكون

بعد بل

بعد نفي او امر او نهي ولا يكون المعطوف بلا اكثر من واحد فلا يقال جاءني زيد لا عمرو ولا بكر ويعطف على السالب منقطعا
لا عمرو وقد صرح بعض النحاة بذلك والمراد بالنفي اعم من النفي الصريح او المعنوي كما صرح به الرضي وكذلك المراد بالاثبات في لا اعم
من الاثبات اللفظي والمعنوي كما صرح به الرضي وكذلك المراد لا يقال ما زال زيد عالما لا عاقلا وكان بعض الفضلاء اختار
الجواز في ان لكن اذا دخلت على الجملة مخففة من المثقلة والاولى لا تلزم النفي بل يجب ان يكون بين متغايرين نفيا او
اثباتا ومذهب الزمخشري انها عاطفة والفرق بين المذهبين انها اذا كانت عاطفة لا يجب قبلها الواو فقط واذا كانت مخففة
يجب ان تكون حرف ابتداء وهذا اذا لم يكن معها الواو فاذا كان مع الواو فهي مخففة اتفاقا وان عطفت بين الواو وبينها
يونس انها مخففة مطلقا والداخلة على المفرد صورة داخلة على الجملة حقيقة لحذف بعض اجزاء الجملة ورد عليه بانه لا يصح في
نحو ما مررت بزيد لكن عمرو بالجر ونحو بعد تسليم وقوع هذا التركيب فيما بينهم انا نمنع فيه الجر بالجوار والتقدير و
لكن عمرو مررت به واما بل فهي تقع مطلقا بعد الاثبات والنفي اتفاقا حتى جوز الكوفيون وقوع لكن الداخل على
المفرد بعد الاثبات حملا على بل ومن قال لا يقع بل الداخل على المفرد بعد الاثبات عند الكوفيين فقد وهم واما
بل فيقع بعدها المفرد في الاثبات والنفي فهي في الاثبات لاثبات الحكم للمعطوف وجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت فيثبت
كيفما كان لم يذكر اما لان ذكره خطأ عمدا او سهوا لا لانه غير مطابق للواقع فنقول جاء زيد بل عمرو واضرب
زيدا بل عمرا فتفيد الندم عن ذكر زيد اما لانه خطأ سبق اللسان او غير مطابق او لم يكن ذكره مهما فيحتمل ان
يكون صادقا وان يكون كاذبا وبعد النفي والنهي نحو ما جاءني زيد بل عمرو وكذلك عند المبرد فان المعطوف عليه في
حكم المسكوت لكن ما قبلها بعد بل اثبات او نفي ولهذا لم يجز ما زيد قائما بل قاعد بالنصب لكنه الرفع ومذهب المبرد ان في النفي
مثله في الاثبات سواء وهو مردود بعدم جواز ما زيد شيئا وقال الرضي وعند المبرد انما جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل
عمرو سواء حيث قال ما جاءني زيد بل عمرو ويحتمل اثبات المجيء لعمرو ونفيه [illegible] زيد هو الذي ذكره ابن مالك في الفية

ذكرا لاصال للاشارة الى انه يحتمل نفي المجيء من عمرو كما هو مذهب المبرد لا لان النفي لما جعل في حكم المسكوت يحتمل
التحقق لانه لا يحصل النفي برفع الاثبات ايضا كذلك فيختص ذلك بالنفي ودل على انه لم يقصد ذلك بل قصد ما قاله
الرضي واو اذا ذكر لا قبل بل فهو لنفي المعطوف عليه المثبت نحو جاءني زيد لا بل عمرو ولتقرير نفي المعطوف عليه المنفي نحو ما جاءني
زيد لا بل عمرو واذا عطف بل الجملة على الجملة فقصد بها الانتقال من كلام الى اهم وقد يكون للغلط قال الرضي وكلها الاولى بعد
الاستفهام ونحن لا نرى وجها لتخصيصه بالاولى لان الغلط بسبق اللسان يجري في الاستفهام ايضا اذا عرفت الثلثة بلا مزيد عليه
فاعلم ان المراد بقوله لاحدها معينا ان الثلثة لثبوت الحكم الذي في المعطوف عليه نفيا كان او اثباتا لاحدهما معينا كما كان
مع كون الاربعة تجمع انما تجمع المعطوف مع المعطوف عليه في حكم نفيا كان او اثباتا فلا لثبوت الحكم للمعطوف عليه ولكن كذلك لانه
ليس الا لدفع توهم نشأ من سابقه واما بل فلثبوت الحكم للمعطوف لانه يجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وفيه ان بل مع لا ليس لاحدهما
معينا بل يفيد ثبوت الحكم لهما نحو جاءني زيد لا بل عمرو ونحو لو كان لا مع بل يخلو لا الحكم لكان مؤكد البيان حصل السابق في حكم المسكوت
عنه ثم قوله معطوفا الا ان يقال هذا على خلاف مقتضى وضع بل انما جاء من مقارنة لا حروف التنبيه الا واما حيث ما حرف التنبيه
مذهب بعض ان الهمزة فيها حرف استفتاح الا هو فانه لا يبتدأ الكلام بها ويجعلها علامة للابتداء وفيها ان ذلك تحقيق الجملة
دخلا عليها كان والصحيح جعل الا حرف تنبيه واما حرف تحقيق وقيل التحقيق دون المجاز وقال يقال الا ان زيدا قائم كما يقال اعلم ان زيدا
قائم فيجعل اعلم للتنبيه وفي ان ذلك يقتضي ان لا يكون الجملة معمول اعلم ويكون المقصود الافادة الجزئي ان يجعل الا بعد اعلم
مكررة لما بعد الا وقد يجوز ان يقلب الهمزة هاء وعينا ويحذف الالف الا حال الثلث وبه خلاف يجمل مطلق الاسمية وفعلية انشائية و
خبرية لها صدر الكلام ولا يتبعان من الدخول على ما له صدر الكلام وها وهي حرف تنبيه اتفاقا لازالة الغفلة في تعقل معنى مد
خولها لانها لا تدخل في الاكثر الا على ضمير مرفوع منفصل او اسم اشارة وفيهما يقتضي مزيد تنبيه قيل لا يدخل الا على اسم الاشارة
الا انه كثيرا ما يفصل بينها وبين اسم الاشارة بالضمير نحو قوله تعالى ها انتم اولاء وبالقسم نحو ها لعمر الله ذا او بغيرهما قليلا وليس لها صدر

الكلام

الكلام الا اذا فصل بينها وبين ذا عند ابن مالك موافقا لبعض النحاة بحرف تنبيه وقال اكثرها هاها انا ذا او امر كما لو يا لمبتدأ واو
[illegible] نحو بالتي او تعليق نحو [illegible] ها انت [illegible]
المواضع حروف النداء يا عام وعند الزمخشري للبعيد واستعماله للقريب لتنزيله منزلة البعيد لنكتة موقعها في علم آخر وايا وهيا
للبعيد وكذا آ بالف ممدودة وقد تبدل همزتها هاء فيقال هيا [illegible] وكذا اي بالف ممدودة
ويا ساكنة واي والهمزة للقريب وقدم اي مع ان الهمزة اكمل في القرب لزيادة مناسبة اي بالبعيد وجعل التسهيل للبعيد حروف الايجاب
وسماه التسهيل حروف التصديق لانها في جواب اصلا والمراد بالايجاب اثبات ما سبق اما لكلام او اما بازالة نفيه قيل الى
اريد بالاثبات ايجاب النفي فما سبق كما هو السبيل بلى الا ان يقال [illegible] فلا يرجع [illegible] وفيها اربع لغات فتح
النون والعين وكسر العين [illegible] وابدال العين حاء وكسر النون والعين [illegible] فهي لتقرير ما سبق
اي تصديقا [illegible] في ذهن المتكلم والتقرير اخبارا او على اصل الاثبات وذلك نعم في جواب قام زيد [illegible] زيد او نفيه نعم ظاهر
باعتبار ما قبله وما بعده فانه يكون بعده مثل ما سبقه [illegible] او تقديره لعدم الاستفهام عن الاثبات او النفي [illegible] وكذا في جواب الامر
نحو نعم في جواب [illegible] ونعم في جواب النهي يكون التقدير نعم لا تفعل وفي جواب التحضيض والعرض [illegible] النفي
قيل في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا لانه تقرير ما سبق [illegible] في جواب الاستفهام عن النفي على سبيل
التقرير اي الحمل على الاقرار فلا كفر في نعم جوابا لقوله الست بربكم [illegible] حتى قال الفقهاء [illegible] جواب [illegible] بلى
نعم لزم الدينار وقال الرضي لا منافاة بين [illegible]
لتقرير ظاهرها هو بعد الاستفهام [illegible] من الاثبات [illegible] نعم لتقرير
ما سبقه معينة [illegible] قول ابن عباس [illegible] مخففة [illegible] لا يكون الا بعد النفي [illegible]
كان مجردا عن الاستفهام او مع الاستفهام وسواء كان النفي [illegible] او يكون [illegible] الاثبات [illegible] الاستفهام التقرير [illegible]

الا خفضهامن فيه دون نظاهره اشارة الى ان ما ذكر في نظائره اغلبي لما عرفت من نحو مستغرق في البواقي بخلافه فان
يكون الا ... بالنفي ... وقوعه بعد الاثبات شاذ في الشعر ... بل بعد الاستفهام ...
بعد ... الاستفهام والاثبات بعد الاستفهام في الرضي ...
[illegible]

لبس

[illegible]

[illegible]

شاذ

[illegible]

الى التحقيق التعليق اى الاغلب ويستعار للتكثير فى مقام المدح كما يستعار رب لتكثير نحو والمضارع من الناصب والجازم وحرف
التنفيس وكان الاولى ذكره كحرف التحقيق كما لا يخفى وكانه الحق بموضع ازوم الفعل فلم يقل ويلزم الفعل ويجوز تقدير فعله بعد
ولا ينفصل من فعله الا بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمرى اكرمتك لا يدخل على غير المتصرف فلا يقال قد عسى او نعم
وقوله وفى المضارع للتعليل خال عن التحقيق وقد عرفت حقيقة الحال حرفا الاستفهام الهمزة وهذا الاسم محدث للالف المنحو
كة واسم الالف اسم الساكن وهل وهو مغير اى تقلب الياء همزة ويكون مغيرا فاما حرفا الاستفهام الهمزة وهل ولم يقل حرف
الاستفهام الهمزة وهل وال لهما صدر الكلام هذا اولى لبيس على انه لم يفرق بين الكلام والجملة والانقال صدر الجملة نحو زيد اقام
ابوه تقول ازيد قائم زيد وكذلك هل نحو هل مثل الهمزة فى الدخول على الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تقع مواقع لا تقع فيها
هل اى الهمزة فالهمزة اعم تصرفا اى تصرفا اشمل لانها تتصرف فى جملة بالفعل من الاخبار الى الاستخبار ولا يتاتى هذا
التصرف من هل وهذا اعذب ما تقتضيه بان التصرف فيها اكثر من التصرف فى هل حيث يستعمل فيما لا يستعمل فيها فانما
تقول ازيدا ضربت اى يدخل الهمزة على الاسم مع وجود الفعل فى الجملة تنبيها على انه يعده مثل الفعل الذى لعده الاسم او لم يعتد على
خلاف هل فانا لا نترضى بما يجاوره الاسم مع وجود فعل ظاهر وان قدر بينه وبين الاسم فعل فدخل فى هذه الصورة ازيد
قام فمن قبيل قوله وهل كذلك بان الهمزة فيما اولم يكن خبر الاسمية فعلية فقد اختص بالاسمية واتضرب زيدا وهو اخوك
يعنى يكون الهمزة للانكار دون هل والانكار اما اللوم اى لا ينبغى ان يكون انكاره فما كان ينبغى ان يكون واما التكذيب
اى لا يكون او لم يكن وازيد عندك ام عمرو يعنى لا يقع هل للاستفهام المعادل بام المتصلة الا ما شذ وخص ذلك بالهمزة
وانما اذا ما وقع واو فان وثم فان يعنى من خصائص الهمزة دخولها على هذه الاحرف الثلثة وعدم دخولها
عليها والمراد بالفاء اعم من العاطفة والجزائية كما يفهم من الرضى وقيد فى كتب حروف العطف الهمزة الداخلة على الثلثة
بكونها للانكار فان شذ فتحمل ان يكون من قبيل اتضرب زيدا وهو اخوك فشبه بالفصل بينها وبينه على ان يراد ما

لو من اخر دون هل مطلق نحو الحطيئة فى قوله يقول الهمزة فى هذه المواضع دون هل والعلم ان للهمزة خصائص اخرفات التقى
وهى انها تدخل على النفى نحو الم نضرب قال الرضى الهمزة اذا دخلت على النفى فهى للانكار ويكون انكار النفى اثباتا ولو
ان محض التقرير اى حمل المخاطب على الاقرار وانها لا تجئ بعدها ام فلا يقال ازيد عندك ام عمرو ويجوز نجى هل فتقول
ام هل عندك عمرو وانها يجوز نجى المفرد بعدها اختصاصا على السبق وذكر ذلك المفرد فى كلام متكلم اخر فيقال ازيدا فى
جواب من قال جائنى زيد وازيدا فى جواب رايت زيدا او ازيد فى جواب مررت بزيد ولا يقال هل بهذه الاداة كرنا المغنى
من انها تقع بعد فعل مقدر فى الكلام فيه نحو لذا الا يقال ازيد اضربت فقلت هل بعد ما قبله فقد يقال ازيد فى جواب من
قال زيد قائم ولا يقال هل زيد الاعلام ان هذا بعض خصائص وهى كونها للتقرير فى الاثبات كقوله تعالى فهل ثوب الكفار اى
الم ثبوت ولا يقال اثوب الكفار بل الم ثبوت وتجيئها بمعنى النفى حتى يستثنى بعده بالا نحو هل جزاء الاحسان الا الا
حسان ودخول الباء على خبر المبتدا بعدها نحو هل زيد بعالم لكونها بمعنى النفى ودخول الفاء والواو وثم عليها بخلاف قول
قول المصنف والهمزة اعم تصرفا نظرا على الاعم من وجه تخلف حروف الشرط ان حروف تقيد تعليق امر بامر ان لو واما و
معنى بالقلب الجيم الاولى وبابدالها من الحروف بعدها قيل ان اصله مما فقلت الالف هاء وجعل متعلقا بها فما لها صدر الكلام
ولذا لا يتقدم الجزاء على الشرط وفيه دلالة على ان الحكم فى الجزاء والشرط قيد والا لما كان فى تقديم الجزاء ابطال صدارة
الحروف لصدارتها فى جملتها وفيه نظر تامل فان يجب وضعها للاستقبال وان دخل على الماضى فيه منك المصنف ولو
عكس اى للماضى وان دخل على المستقبل نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم عبارة النحو ان لولا متناع الثانى
لا متناع الاول ولا شبهه انه لا يفهم منه انه للشرط بل لولا انه لنفى الامرين وتعليل النفى الثانى بالاول فيكون حرف نفى و
تعليل بانهم افادوا كونه للشرط بذكر الثانى والاول فانهم عنوا بهما الجزاء والشرط والشرط والجزاء لا ينفكان عن التعليق
مع قولهم هذا اى قال معناه ذلك الا انه مع حاق العبارة اذ يعنى العبارة تعليق شئ منتف بما مر فى الماضى فيحصل الانتفاء

منتف بانحصر فى لانتفاء الاول وذلك لان الثانى مع انتفاء المسبب لانتفاء كل سبب فان كان له سبب ولذلك اعترض
فانه لا يرفع من المقدم من الاول بسبب الحكم فلا يكون انتفاء الانتفاء بل انتفاء الاول لانتفاء الثانى لان انتفاء المسبب يدل
على انتفاء كل سبب فالجواب المحقق المنفى زان من ان معنى قولهم ان انتفاء الثانى فى الواقع لانتفاء الاول لانه يستدل
على انتفاء الاول لا يغنى ولا يسيرمن جوع لان الاشكال ان العبارة كيف دلت على ان انتفاء الثانى لانتفاء الاول وانتفاء
السبب يصير سببا لانتفاء المسبب ان يكون السبب الحكم فانه منتف عنه لم يرتفع الاشكال فالوجه ما ذكرناه فان قلت كون لو
لانتفاء الثانى لانتفاء الاول يابى عنه قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان انتفاء الاول لانتفاء الثانى فى
فلنا اجيب عنه بان هذا الاستعمال نادر للوحدة يراد به مجرد الدلالة على لزوم الثانى للاول فيستدل بانتفائه اللازم على انتفاء
الملزوم وصار متعارفا فى ما بين ارباب الاكثر سائغ الاستعمال فى العلوم والاغلب فى اللغة الاصل الاستعمال الاول
ونحن نقول فلكن فى الاية الكريمة لامتناع الاول وهيهنا الاستدلال فانه استدلال بتحقق المسبب على تحقق الايجاد لكون
انتفاء الفساد لانتفاء الالهة اولى الصنيع لا نقول الا بل يكون اثباته بان التعدد سبب الفساد فان قلت لا يصح فما ذكر
فى قول عمر رضى نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا فيدان عدم العصيان مستند لانتفاء عدم الخوف وانه من الكلام
الموثوق به فنظر قلت هذا الاستعمال نادر ولكن لا يخفى ان يجيء وان كان الاستعمال الثانى قال الرضى وقد يجئ لو بمعنى ان لو
قليلا لازم الوجود فى جميع الازمنة فى قصد المتكلم وذلك اذا يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيضه
انسب الى الجزاء باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لان الحكم انه لازم للشرط الذى نقيضه اولى
باستلزام الجزاء هذا كلامه وتتلوه الجمل من بعده بالواو ونحن نقول هذا الاستعمال لا يخفى قصد الاستمرار بل يكفى قصدان
ان هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما تقول ان كان من يجئ الآن عدوى اخطه الفاقة فانه يدل على ان الجزاء لازم لا يخفى
الآن ولا يخفى قصد الاستمرار وبه زمان الفعل لفظا او تقديرا اما ان فيلزم فعلا فى الشرط وجزاء وقد يكون جملة اسمية

واما لو فيلزم فعلية لاتى الشرط والجزاء فعليتان خلافا للزمخشرى والفعلية الجزائية لا تجزوم بها وماض مصدر اثم
منفوحة وحذفها قليل الا انه وقت لو مع ان خبرها فعلا نحو جاؤنى الذى لو ضربته شكرنى او طال الشرط به لو ثبت انكم لو يقع
وانوان ماى الارض اى قوله ما يغيب فيه يرف الكلام كثير المطول ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل والتقدير لو ثبت
انك قائم لدلالة على التحقيق مع التشريب المحذوف وفيه ان الفتح لا يدل على طلب فعلا لانه لو دخل على الاسم اعنيه
يجب فتح ان لانه مبتدا ووقوعه بان ما دخل على المبتدا ما دخل على ان الكريمة فان اسمه مبتدا فى الاصل نحو اذا
اذا عبد اقعا وانطلقت العقول بانبات العقل موضع منطلق ومن قال لا بصيغة العقل فقد جعلوا لاخاية فيه
الا ان يقال بنيه على ان المراد بقوله انطلقت مطلق الفعل الا الماضى وانما قيل انطلقت بالذكر لانه الاكثر لكونه خفيفا
عن فعل لو الذى هو الماضى ليكون كالعوض اى ليكون الفعل كالعوض عن لفظ الفعل المحذوف فان معناه جيد
هو حاصر الا انه ليكون الفعل كالعوض لما فاته لفظا من صورة الفعل وانما كالعوض لان العوض لا يكون الا
للموضح ولا تتعلق بما مر اخره هو مستند الكلام وانما قال موضع منطلق لانه الاحق بالموضع اما لا قيل ان
حصل فى الجزاء الافراد وانما لان صيغة الماضى مستغنى عنه بدلالة لو على المضى اورد عليه لو انك منطلق واجيب
عنه الرضى بان لو فيه ليست شرطية بل حرف مصدرى كان وفيه انه اقتضى تطلب الفعل كان فينبغى الفعل موضع
مشتق الا ان يقال لم يلزم العوض فى غير حرف الشرط ولم يجيل ابن مالك الفعل جملة فالورود والكلام فى اشعار الوجوب
ومن انكار ابنه صفة خبر جامد محذوف ليس مشتقا لان وضع الفعل موضع الموصوف بالمشتق غير متعذر اذ الجزئى الحقيقة
هو الصفة وان كان الخبر جامدا جاز اى صح الجامد لتعذره اى لتعذر الفعل وليس المراد بالجواز ما يقابل الوجوب
نحو بناء ركا لا يخفى واذا تقدم القسم اول الكلام مرفوع صفة للقسم فسهل تقدمه شئ وان رحمه الله نظرة
مفعولا فاشكل عليهم نصبه على الظرفية وهو ليس بظرف كانا مما انهم من ضمن تعلقها مفعولا للمتقدم فى الدخول حتى كان

كقولك لا يقول لك فلان سيفعل كذا الى آخر الدهر كذا ينبغي ان يؤول بان مراده اثبته عن هذا الاخير ولا نذكر كيد كل الا الان
حرف فاخر لا يدع ولا يدعا ذكرنا كلام الصبح حيث قال معناه انت لا تفعل وكثيرا ما يجيء بكلام متكلم وقد يكون المتكلم هو بكلام
هو للمرء عن مضمونه واحد افاني ان لا دلالة على انكار ولا تغير فرق بينه وبين صريح ينفيه هما هم فعل الاخر فرق كلا
وقد جاء بغير حتى هذا يقتضي ان يكون ما كما ذكره التوسع الا ان الذي اجملوا على حرفيته وكان الانسب بالتفسير بغير ان
وكانهم اخذوا هذا حتى على انه بمنزلة المفعول المطلق الذي هو توكيد لغيره وعلى انه لا تخصيص لكلمة الا حسب وعند بعضهم قد
يكون حرف استفتاح وقد تقدم مقام الى فيه من القسم قول كلا والله الا كلا والله ثم ان شئت السكتة لا وجه للاقتصار
ببيان السكتة في ضبط الحروف بل بيان ان من علامات التانيث يلحق الماضي لتانيث المسند اليه العارية تنقيبه الوجه فليذا
يستثنى عنه لفظ الغير الحقيقي قوله وان كان ظاهرا غير حقيقي فيحتمل التحقيق الا ان يقال الكاتب هو الذي اذا لم يكن فضل من
الفعول والمسند اليه والمراد بالظاهر الغير الحقيقي ما يعرف ومعاني حكمه من ظاهر الجنس غير المذكر الى لا الا ذا اجروا اعتمادا على ما سبق
من التفصيل في لحق المذكر والمؤنث وعلامة التانيث والجمعين ضعيف بسبب قوله علامة علامة التانيث على ان
المراد ما يكون ضميرا وهي ما يلحق الفعل الذي ذكرنا عدة كقولنا ما الزيدان وما قاموا الزيدون فان الملحق علامة لا ضمير
فتشارح فيه استتارا اذا كان فاعل الفعل ظاهرا فضل عن العلامة وفيه بقية تنبيها على انه لو صل العلامة ضميرا والظاهر بدلا
بدفع الضعف ولا يخفى ان المنادر لا الاحق بالماضي والمستقبل فخصه فالاوضح واما الحاق علامة التثنية و
الجمعين عنه ظهور الفاعل فضعيف التنوين في الصبح نونته تنوينا والتنوين لا يكون الا في اسما ظاهر ان التنوين
متعدد الى مفعولين وهو في هذه الآلة اضيفه هذه النون الساكنة والتي تتبع بعده اردفا النون ساكنا كما في بعض
الشروح نون ساكنة في الرضي يدخل فيه نون تحنث ولدن ولم يكن ويجيء بقوله تتبع حركة الآخر وهم من تبعه
وزاد فان ولا يتخصص التوقيف بالنون في ما يصل انطلق فانا نون ساكنة تتبع حركة اللام لان المراد بالتبعية

التوقف عليها في الوجود لا يجوز الكون بعدها وكل ذلك ليس شيء فان توهم دخول حروف الطاية في قوله نون كتو
هم دخول ان في انسان ولو في لوث ولما في اما رضي قوله حروف الشرط ان ولو واما فاذا وما والاخراج عما لا
تفيده الوهم فضلا عن عقل فاضل فعقول نون ساكنة حسب مثل نون التاكيد يضيفه فقوله تتبع حركة الاخر ان
في الحد وهش لا في البقاء ولذا لم يكن في ناضر وفتية سقوط حركة ستبقى في الحد وهش كخبء نون التاكيد فانه لا
يتبع حركة الاخر بل يجيء ساكنا كقوله فلا جلال لكن الاضرب واضربن واضربا كخبء
كانا في اضربن فقوله للتاكيد الفعل لمزيد توضيح وبيان فرق مفعول بينه وبين الحقيقة وبهذا ظهر ضعف ما في الشر
وح انه لاخراج الحقيقة وهو للتمكن والتنكير والعوض عطف على التمكن والتنكير غير ظاهر الصحة لان العوض ليس من
التنوين كالتمكن والتنكير كذا لمقابلة والتتميم الا ان يجعل اللام للغرض والتقدير في التمكن والتنكير مضافا فيكون التقدير
هو الاول افادة التمكن والتنكير وعطف العوض على الافادة والمراد بالتمكن كون متصرفا او في حكم المتصرف
ليشمل تنوين غير المنصرف للضرورة او التناسب قال الرضي وقيل تنوين التنكير يخص الصوت وهم الفعل فقولهم صه
بدل هيهات الا ان صه بدلا سكت وقتا ما وديه بالسكون للصباح مخصوص للدجاج وديه للصباح بالدجاج
وانا لا ارى مناصا ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فيكون تنوين اصل الكلمة ما فاذا سمي خص بالتمكن
هذا الكلام تنوين العوض يكون عوضا عن المضاف اليه كيفما ان صح اذا كان كذا فيجيء في المضاف اليه عوض
التنوين وكونه مرت بكل قبالا بكل اصل قبالا وتنوين المقابلة ما هو في الجمع بالالف والتاء كان في الجمع
بالواو والنون هو زايد على علامة الجمع وهو نون يحذف بالاضافة اصل في الجمع بالالف والتاء في مقابلة التنوين الذي
شانه ذلك وعند جار الله انه تنوين التمكن وذلك لان كل العلم من جموع المؤنث غير منصرف ولا يوقف في
جمع المؤنث ويقول الناظم فيه علامة الجمع وليست لمحض التانيث فلا يوثر في منع الصرف ولا يصح تعذيره

فيه للتانيث لان وجوه هذه ان ديمن عن تاء اخرى والا لاجل جمع علامتا تانيث فلا يكون عرفات وجود التنوين
فيه علامة انه ليس للتمكن وكذا عند من يقول عرفات بلا تنوين لتمكن بكسر الضاد آخره وكذا عند من يقول عرفات بلا تنوين
بالفتح فان الرضي والاشهر في عرفات بناء التنوين والكسر قال بعضهم التنوين فيه عوض عن منع الفتحة وتنوين الترنم
ما يجيء آخر الابيات والمصاريع اما عوض عن حروف الاطلاق وهو مدة حاصلة من اشباع حركة الروي المتحرك واما لا
عوض كما في شيء وهو ما يلحق الروي الساكن في الوزن ويكسر معه الروي وقع الالتقاء الساكنين او يفتح تشبيها
بالنون الخفيفة حاشية ان في الافخر والبكر والرجاج والسير فجر قال الرضي سمي تنوين الترنم لانه لتكرر الترنم وذلك لان حرف
الاطلاق يناسب الترنم في ضرف بايراد التنوين تكرر الترنم وصرح التسهيل بانه لاستمرار الترنم ولا يخفى ان
قول المكس يدل على انه ثم فلا وان ما قيل ان هذا التنوين يسهل ترديد الصوت في المختوم وهو من اسباب الترنم وهو
التنوين لا يناسب اللام وميض في الاضمار قال الرضي لم يوصف الحرف ان ليس في وجوده في رجاء في القياس وعدم وجوده
في الحرف استدلال على التسهيل لعله قيل عدم تنوين لا يضر في الحروف تاج قلت لعدم سابقة الزوائد فاعلم وكذا حرف
اي التنوين وظاهره انه اي تنوين والمراد وجوب الحذف من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم في بعض النسخ اخر
والمراد بالعلم اعم من الكنية واللقب والاسم فقولنا ابو بكر بن محمد بلا تنوين وهذا الحكم منوط بزيد الظريف بعمرو حتى لا يحذف
تنوين زيد فالصفة والعلم الموصوف بابن مجموعهما فصول شيء مضاف الى علم اخر هذا اذا لم يسبق شيء من التنوين فلو
جعل التنوين جزء اتهم لا يصح حذفه واكراد بابن الاين والابنة لا لتنبيه لانه لا يحيي لحذف البنت بل فيه رجحان
اجود هما عدم الحذف وفوق فلان فلانا وصار وظاهر وهي وبي في ظاهر العلم فيقال صل بن صل وظاهر بن ظاهر زيد بن
ظاهر هي بنت اي وهي بنت زيد وبي بن بي وبي بن زيد والمراد الوصف اللحقي فلا يحذف من زيد بن عمرو وحمد وما كما يحذف
التنوين كيف لا فين خطا قبل دون ابنه وحذف تركه لكحذف في ضرورة الشعر كقول جارية من قيس بن ثعلبة كما قد

استاذ الوسي التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربان ولا تباني بالتقاء الساكنين كما كنت تتحاش عنه في اضربون واضربين لانها اذا وقفت صرت الالف فيها متعذرا لا تتاتى معه التثنية واجتماع النونات في جمع المؤنث فحمل النون فيها بمنزلة الحرف لانه لا يستقل الكلمة بكمالها فجرى مجرى طبقة فلم يحلها كلمة واحدة وفك كلتين ولا يرد عليه الخفيف لان الساكنين على غير حده فلا قياس فانه يجوز فيها كما يجوز في حال الوقف او يدفع التقاء الساكنين بتحريك النون بالكسر وعليه يحمل قوله تعالى والاتبعان بالتخفيف على قراءة ابن ذكوان وحمل التشديد على الرمز والكوفيين مع يونس فان قلت ورد التقاء الساكنين في كواضربان في نون التخفيفة مع الوقف واضربان بعان بادغام التخفيفة في نون نعان قلت منع سيبويه الدخول هنا لانه لان التشديد يغيرها عما هي عليه في غير هذا التقدير بخلاف النون المشددة فلا حاجز بين المشددة فيها وبالنسبة الى التخفيفة بيان الواقع على مذهب الجمهور لا ولا يكون الا في غير هذا الضرب الذي رأيته هو واو الجمع وما ادعى من خطأ كالمنقصر من الكلمة في حكم كلمة اخرى فتفاصل مع المدة في الاخرى اذا قدرتها معاملة مدة لا فك كلمة منفصلة ساكنة الاول فحذف معا كما يحذف مع الكلمة المقصورة ويحرك بما كما يحرك مع الكلمة المنقصرة فان لم يكن الالف لم يكن الباء في غيرها وهو ثلاثة اوجه الا يكون الباء فيها او لا يكون ضميرا هما ترين زيدا فالمقصر وهذا ظاهر وجه مساواة اضربان و اضربان دون اضربون واضربين والشاربون حمله عقله اعن معتقده فيها اقول فان لم يكن اشارة الى ما يكون فيه ضمير مستتر فقط او اريد به كونه كالمقصر انه كما يجوز في الكلمة قصاروا واو اغزون في حكم حرف علة في الوسط فكما يسقط في الامر حرف العلة في اغز الاخر لم يسقط في اغزون واذا ثبت يقع لان ما قبل النون مفتوح في الواصر فثبت في اهل ترين على طبق اغزون رعاية للمطرد وهذا معنى قوله ثم قيل هل ترين و اغزون بعين دون اغزين بحذف الواو كما في اغز لانه صار وسط الكلمة نون كالمقصر وترون كما قيل ترد والقوم وترين كما قيل ترى القوم واغزون لا اغزين واغزن كما قيل اغزوا واغزن واغزن كما قيل اغزي الكفار وبهذا اندفع ما اعترض به الرضي ان كون النون كالمقصر

لا يوجب بقاء المدة في الواصر لان واو الجمع اضعف كالمتصل ولا يسقط مع المدة والياء بالمتصل الثالثة لا مع لحوق تاء المدة في اغزون تحمله على غانا في اغزوا لانه ستقل الكلام الا اغزوا فكل ما جاز في اغزوا جرى في اغزون فلذلك لم يسقط الواو على اسناد استقل الكلام الى اغزوا فان الحذف الواو لانه لا موجب لحذفها فاذا صار اغزون مثل اغزوا حذف فيها ما حذف فيها كحذف الساكنين ولا ينقض باضربن فانه لم يحذف لان اولها النون بدليل ان الحذف لساكنين لا يكون الا طرفا ولا يكون في الوقف كما لا يحذف التنوين غير ما يحذف لاجل التخفيفة كالف التنوين فانه لا يرد كما في لم يك واذا سقط بالوقف فقال في قاض قاض لا قاضي والمفتوح ما قبلها تقلب الفا بهذا استثنى من الحكم السابق نون جمع حامنة الكتب بفتحة كافتتاحه به الف كما وقعت على شرح الغرض في هذا الكتاب * واتمم تفضلك بامله على وجه الصواب * والمن فيه بالاعتبار والاحصين من قصر الخطاب * وقفا بشكر يكون به حفظ العهيد الحديد من تحلل واجعله داعيا لمعقبه * وموجبا لجزيل الثواب * وهدية لمن اقتدى به من العلماء والطلاب * واجعله سببا لشفاء عنهم دون صحة يوم الحساب * اللهم ليس في الاستطاعة بعد طارق * الا ما يكن مقدورك * فلم اكتب فيه الا ما وهبتنيه كما يفيض المطر السحاب * اللهم اجعله غيثا هنيئا لما وقع لكلامك في قلوب اولي الالباب * انبات المطر الازهار في ما هو اطيب من التراب * اللهم ارض الكتبة قبيحان وهذه زراعتي * فزرابات واجب سالني وتقبل مني راعتي * وصل على خير الوسايط بعد الموكبات والبس قلوبنا صلوات تدوم الى شفاعتي * وعلى آله وصحبه الذين يعيدون لنا فتح ربي وبراعتي * تم بالخير * والحمد لله اولا واخرا * والصلوة على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلم

وقف للمطالعة بمدرسة [illegible] على الفقير [illegible] الدرويش [illegible] الحنفي